بسم اللہ الرحمن الرحیم

تحریر سنبیٹ

مع

التحفۃ الخادمیۃ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماہر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ۔ کوئٹہ
فون: ٦٦٢٣٩٣

اَللّٰہُ یَجْتَبِیْ اِلَیْہِ مَنْ یَّشَآءُ وَیَھْدِیْ اِلَیْہِ مَنْ یُّنِیْبُ

اَلْحَمْدُ لِلّٰہِ عَلٰی طَبْعِ ھٰذِہٖ الرِّسَالۃ الوَافیۃ فی حَلّ مَقامَاتِ
الکافیَۃ للشھیر الاوحَد مُلّا احَمدُ اعْنی

تحریر سنبٹ

مع

التحفۃ الخادمیّہ

لادیب الکامل وَالاریب لفاضل العریفؒ
الماھر المولویُ حافظ محمدٌ شعَیب صَاحبؒ

النّاشِر
مکتبۂ رشیدیّہ
سرکی روڈ ○ کوئٹہ ○ فون: ۸۴ ۳۲ ۶۴

بسم الله الرحمن الرحیم[5]

الحمد لله الذی شرح صدورنا بوسیلة نبی الرشاد وزین اعمالنا بامتثال الاوامر والنواهی والاسعاد ونور زماننا بتعلیق الولی المنقاد ومنّ علینا بخلافة سید الاولیاء والاوتاد الموسوم[1] باسم صاحب الساکن فی السواد والصلوة علی من توقد سراج الهدایة بتبلیغ الرسالة الی العباد وعلی اٰله واصحابه الذین نالوا درجات النصر والجهاد خصوصا علی الخلفاء الراشدین المبشرین بدخول الجنة ونعم المهاد اللهم ابعثنا ناضرة الوجوه من مرقدنا یوم المیعاد واحفظنا من کید الشیطان عند وداعة الارواح من الاجساد واجعلنا من زمرة من بنی[2] علی الاسلام ممن یعرب الخلل فی الاعتقاد **وبعد** لما التمس عنی طائفة من الطالبین المخلصین ان اکتب عدة سطور تکشف بها مغلقات الکافیة لقصور فهمنا عن درک المقاصد من الشروح الماضیة فشرعت فی اسعاف مرامهم توفیقا من الله الکریم اعوذ بالله من الشیطان الرجیم **قوله** الکلمة[3] قیل علیه لم خالف المصنف عن کتاب الله تعالی وسنن السلف حیث لم یصدّر[4] رسالته بحمد الله بجعل جزء من کتابه **فاقول** انما لم یصدّر رسالته بحمد الله بجعل جزء من کتابه هضما لنفسه **فان قیل** الحمد عبادة وهضم النفس فی اتیانه بالعبادة لا فی ترکه **فاقول** ان الحمد علی قسمین اول من حیث

---

[1] قوله الموسوم باسم آه الذی لکرامات باهرة ومراتب عالیة المقیم بالشریعة المصطفویة المؤید لمذهب الحنفیة الکاسر لرؤس المخالفین المحلل لشکوک العلماء الراسخین مخدومنا ومکرمنا الاعظم استاذنا ومرشدنا الافخم اسمه الشریف عبد الغفور ارضاه الله یوم البعث من القبور وانی حضرت بخدمته بمراتب عدیدة وشرعت منه الکافیة وما حصل لی شیء الا بدعائه المستجاب عند رب الارباب اسکنه الله تعالی الجنان وحرمه عن لهیب النیران وجعل وجهه ناضرا عند لقاء الرحمان اللهم اجعله لی رافع العلل کالام عند وداعة الروح من الجنان

[2] قوله من بنی الاسلام آه اقول لا یخفی ما فیه من حسن براعة الاستهلال ١٢

[3] قوله قال الکلمة بفتح الکاف وکسر اللام کما هو المشهور ویجوز کسر الکاف وفتحه وسکون اللام علی نهج غیر مسطور ١٢

[4] قوله لم یصدّر آه اقول الاولی ان یقال انما لم یصدّر به کذلک کما لا یخفی ١٢ تحریره خادم حافظ محمد شعیب تلامذة مولانا عبد الحی

[5] قال المصنف بسم الله الرحمن الرحیم اقتداء بکتاب الله الکریم وعملا بالحدیث المشهور من السواد العظیم اتباعا لکتب السلف وان کان کتابه غیر فخیم فی ذهن المصنف لکنه فی نفس الامر من حیث الاهتمام به فخیم ١٢

انه عبادة وترك من حيث ان كتابه هذا ليس ككتب السلف فلا يليق بالحمد فالاول استعلاء والثاني هضم والمراد ههنا الثاني كما اشار اليه الشارح رح بقوله بتخييل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها **فان قيل** ان جواب الشارح رح وان كان دافعا للاعتراض الوارد على المص رح بمخالفته عن كتاب الله تعالى وسنن السلف لكنه لا يكون دافعا للاعتراض الوارد على المص رح بمخالفته عن الحديث المشهور وهو قوله ع كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم **قلنا** لا يلزم المخالفة عن الحديث المشهور لان المامور به مطلق الحمد سواء كان بالقول وبالفعل والمنفي ههنا الحمد بالفعل وانتفاء[1] الخاص لا يستلزم لانتفاء العام **فان قيل** ان المقص في علم النحو انما هو البحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض واما الاشتغال بتعريفهما فاشتغال بما لا يعني **قلنا** البحث عن احوال الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء وما يتوقف عليه المقصود فهو مقصود فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما **فان قيل** لما كان[2] موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة على الكلام والاولى العكس لان الكلام يفيد[3] المخاطب فائدة تامة والكلمة غير مفيدة **قلنا** ان افراد الكلمة جزء من افراد الكلام ومفهومها[4] جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم

---

[1] **قوله** وانتفاء الخاص آه ولا يقال انتفاء الخاص وان كان لا يستلزم انتفاء العام لكنه لا يستلزم وجود العام ايضا فمن اين يعلم انه اتى به حتى لا يلزم المخالفة لانا نقول يعلم من القول السابق الدائر ظنوا المومنين خيرا الاية ان الظن فعل من افعال القلوب والمطابقة بين مفعوليها شرط فقد انعدمت ههنا كما لا يخفى لانا نقول هذا اذا كان المفعول الثاني مستوفيا لشروط المطابقة وههنا لم تستوف لان منها ان لا يكون المفعول الثاني اسم تفضيل مخفف من المشتق وههنا كذلك كما سيجيء تحقيقه في ذيل قول المص رح فقط ١٢

[2] **قوله** لما كان النحو اعلم انهم قد اختلفوا في موضوع النحو فقال بعضهم هو اللفظ الموضوع العربي وقال بعضهم الكلمة والكلام والبحث عن غيرهما راجع اليهما وقال بعضهم الكلمة فقط والبحث عن غيرها راجع اليها بارجاع بحث الجزء الى الكل والقول الاول اسلم وعبارة الشارح رح تحتمل المذاهب كلها لان البحث عن احوال الكلمة والكلام اما لانهما موضوعان او قسمان منه او لكون احدهما راجعا الى الآخر لكن الاستاذ العلام ضيق العطن للمرام حيث صرح بان موضوعه الكلمة والكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام اللهم الا ان يتم بالتبادر ١٢

[3] **قوله** يفيد المخاطب وقال البعض يفيد المتكلم وقال البعض يفيد كليهما ١٢

[4] **قوله** ومفهومها جزء آه اقول ان اريد ان مفهوم الكلمة الجزئية جزء من مفهوم الكلام الجزئي فمسلم وان اريد ان مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي فلان معنى قولنا الكلام ما تضمن آه ما تضمن كلمتين موضوعتين لمعنيين مفردين اسند احدهما الى الآخر وظاهر ان مفهوم الكلمة الكلية اي لفظ وضع آه جزء من قولنا لفظين موضوعين وجزء الجزء جزء فمفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي ولا تلتفت الى ما قال جهال الناظرين ١٢ تحفه خادميه۔

على الكل في الفهم فقدم في الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من الاسماء الموضوعة بازاء مسماها لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة **وقيل** هما مشتقان من الكلم بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر اهم في كلامهم **فان قيل** لا بد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة في اللفظ لكنها لم توجد في المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ومعنى الكلم الجرح **قلنا** المناسبة على ثلثة اقسام مناسبة في المعنى المطابقي ومناسبة في المعنى التضمني ومناسبة في المعنى الالتزامي وههنا وان لم توجد المناسبة في المعنيين الاولين لكنها وجدت في المعنى الالتزامي اعني التاثير لتاثير معانيهما له في النفوس كتاثير الجرح في المجروح ولهذا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح كما في قول الشاعر **شعر** جراحات عه السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان . **فان قيل** يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلم بكسر اللام **قلنا** هذا الاحتمال باطل لان اشتقاق المفرد من الجمع وان كان على ضعف مخالف والكلم بكسر اللام بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس كتمر بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبدليل

له قوله لتاثير معانيهما آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما في الكلام او بالدخل كما في الكلمة فلا يرد انه لا تاثير للكلمة لان التاثير فرع النسبة ولا نسبة في الكلمة اقول قال البيضاوي الكلم هو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر اقول فعلى هذا يصح الاشتقاق بلا كلفة فافهم ١٢

عه قوله جراحات آه لم اسم قائله لكن مضمون البيت من قول سيدنا علي كرم الله وجهه نظمه القائل وليس بمنظوم عنه رض فافهم ما قال مولانا عصام رح الالتيام بالمثناة والهمزة چاق شدن وبہم آمدن زخم وعائد ما محذوف اي ما جرحه یعنی زخمہای نیزہ را چاق شدن وبہم آمدن است وبہ نمی شود آن زخم کہ کردہ است آنرا زبان ١٢

سه قوله بدون التاء آه اعلم ان كل ما يميز بالتاء كتمر وحنظل وكلم فهو جنس عند البصريين لوجوه اما اولا وثانيا فلما قال الاستاذ العلام دام افضاله على الانام واما ثالثا فلانه يصغر على بنيته ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس بجمع كثرة ولا قلة لعدم مساعدة ابنيتهما واما رابعا فلانه يطلق بغير التاء على الواحد ايضا وان كان بعضها لم يجز فيه ذلك بحسب الاستعمال دون بالوضع واما خامسا فلانه لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد واما سادسا فلانه لو كان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه والتالي باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه سواء كان المستكن في يرفعه للكلم والبارز للعمل او العكس ولقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه فالمقدم مثله وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه ان اريد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال ١٢ **تحفه خادميه** لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح

انه يقع تميز العدد الاوسط وقيل انه جمع بدليل انه يقع على ثلثة فصاعدا وهذا امارة الجمعية **فان قيل** لما كان جمعا فكيف يصح توصيفه بالمفرد اعني الطيب **قلنا** الكلم مأول ببعض الكلم اي اليه يصعد بعض الكلم الطيب كما اول[1] الرحمة بالاحسان في قوله تعالى إِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ **فان قيل** ان اللام في الكلمة لا يخلو اما اسمي او حرفي والاول باطل لان الاسمي انما يدخل على اسم الفاعل والمفعول والكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا فايضا لا يخلو اما زائدا او غير زائد والاول ايضا باطل لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثاني فايضا لا يخلو اما جنسي او استغراقي او عهدي خارجا او عهدي ذهنا والكل باطل اما بطلان الاول والثاني فلان الجنسي ما يشار بها الى ماهية الشيء من غير ملاحظة الوحدة والكثرة والاستغراقي ما يشار بها الى جميع افراد ماهية الشيء والتاء فيها للوحدة ولها منافاة بهما وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجي ما يشار بها الى فرد معهود بين المتكلم والمخاطب وليس ههنا فرد معهود حتى يشار بها اليه وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهني ما يشار بها الى فرد معهود في ذهن المتكلم وهي في قوة النكرة فيلزم نكارة المبتدأ **قلنا** اللام للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسي ونوعي وصنفي وفردي والمنافاة انما يكون بين الجنس والوحدة الفردية لا بينه وبين باقي الوحدات ولهذا يجوز اتصاف احدهما بالاخر كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس او نقول ان اللام للعهد الخارجي والمعهود بها الكلمة الجارية على السنة النحاة **قوله** لفظ اللفظ في اللغة الرمي[2] مطلقا اي سواء كان من الفم او من غير الفم لفظا او غير لفظ فمثال رمي اللفظ من الفم كالمتكلم بقوله زيد قائم ومثال رمي غير اللفظ من الفم نحو اكلت التمرة ولفظت النواة ومثال الرمي غير اللفظ من غير الفم نحو لفظت الرحى الدقيق **فان قيل** ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو باطل

---

[1] **قوله** كما اول آه اقول بين التاويلين فرق كما لا يخفى على من يعرف الحق ١٢

[2] **قوله** الرمي مطلقا آه قال القاضي عضد الدين في الشرح للرسالة العضدية للقاضي العضد لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر عن الفم من الصوت المعتمد حرفا واحدا او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله انتهى ١٢ **تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي -**

قلنا ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوي ليس كذلك بل هو
محمول على معناه الاصطلاحي لان اللفظ منقول اما ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى
ما يتلفظ به الانسان **فان قيل** ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنوي
لانه ليس ملفوظ الانسان وايضا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وايضا
خرج عنه المركب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد **قلنا** ان ملفوظ الانسان اعم من ان يكون
حقيقة او حكما مهملا او موضوعا مفردا او مركبا فالحقيقي مثل زيد ضرب والحكمي كالمنوي
في زيد ضرب لانه ليس من مقولة الحرف والصوت **فان قيل** لما لم يكن مقولة الحرف والصوت
فينبغي ان يكون معنى **قلنا** المعنى ما يقصد باللفظ وليس المنوي مقصودا باللفظ لانه لم يوضع له
لفظ **فان قيل** المنوي موضوع له لفظ هو مثله لان النحاة يعبرون عن المنوي به كما
يقال زيد ضرب هو **قلنا** انما عبروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له
فان قيل لما لم يكن المنوي من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ فما الدليل على
جعله لفظا حكميا **قلنا** ان الدليل على كونه لفظا حكما ان العرب اجروا عليه احكام اللفظ
وهي كونه مسندا اليه والمبدل منه او المؤكد الى غير ذلك **فان قيل** ان تعريف اللفظ لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه المحذوف لانه ليس ملفوظ الانسان **قلنا** ان المحذوف لفظ حقيقة
لانه ملفوظ الانسان في بعض الاحيان **فان قيل** ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده

سـ١ـه **قوله** ما يتلفظ آه اي حرف فصاعدا فلا يرد ان تعريف الكلمة لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الحركات الاعرابية مع ان الجمهور على انها ليست بكلمة حتى ادعى بعضهم الاتفاق على ذلك ما قال الفاضل اللاري من ان في هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح رح او حكما يدل على انها ليس من شانه لانه اراد بالتلفظ حكما ما يكون عارضا وتابعا للغير مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حكما ما يجري عليه احكام اللفظ من الاسناد وغيره وارادة كليهما محال ليس اليه مجال كما لا يخفى على صاحب الكمال والاولى ان المراد بما يتلفظ به يتلفظ به اصالة كما قال مولانا عبد الرحمن وغيره ولانه على هذا التقدير يخرج التنوين عن الكلمة والجواب الذي اورده مولانا عبد الرحمن لدفع هذا الاعتراض من ان ما يتلفظ اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه والثاني متحقق في التنوين وان لم يكن الاول ليس بشيء لان كونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس اي الكلمة وهو لم يثبت بعد وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذ اي مولانا عبد الحي فحسنه ١٢ سـ٢ـه فان قيل آه اقول الاولى ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض اللاحق به لاشتراكهما في التقرير واتحاد الجواب مع ان قول الاستاذ ومن شانها دافع للاعتراض الوارد بالمحذوف بالحذف الوجوبي كما لا يخفى ١٢

تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رحمه الله تعالى

لانه خرج منه كلمات الله تعالى كالفاظ القرآن وكلمات الملٰئكة كقول جبرئيل ؑ ؎ ان فى الجنة نهرا من لبن + لعلىٍّ وحسينٍ وحسنٍ ÷ وكلمات الجن كقول[1] الجن شعر قبر حرب بمكان قفر + ليس بقرب قبر حرب قبر ÷ قلنا ان كلمات الله تعالى داخلة فى اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان او من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن **فان قيل** لابد فى تعريف الكلمة من قيد زائد يخرج به الدوال الاربع اعنى الخطوط والاشارات والنصب والعقود **قلنا** ان اخراج الشئ يقتضى سبق دخوله فى الجنس والدوال الاربع ليست داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد انه يخرجها **فان قيل** لم خالف المصنف عن صاحب المفصل وقال لفظ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الكافية ماخوذة من المفصل **قلنا** ان صاحب المفصل قصد الوحدة فى الكلمة فقال لفظةٌ بالتاء تنبيها على الوحدة والمصنف لم يقصد الوحدة فقال لفظ بدون التاء فعبد الله علما كلمة عند المصنف لا عند صاحب المفصل **فان قيل** ان المصنف وان لم يقصد الوحدة لكن الواجب عليه ان يقول لفظة بالتاء للزوم المطابقة بين المبتدأ والخبر **قلنا** المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بالشروط الخمسة احدها كون الخبر مشتقا فلا يرد بنحو الكلمة لفظ وثانيها كون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلا يرد بنحو هى اسم وفعل وحرف وثالثها كون الخبر حاملا الضمير المبتدأ فلا يرد بنحو زينب[2] سقر وماه دجور ممتنع ورابعها ان لا يكون الخبر صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث فلا يرد بنحو المرأة جريح او بنحو الصلوة خير من النوم لان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه التذكير والتانيث وخامسها ان لا يكون الخبر صفة للمؤنث فلا يرد بنحو المرأة حائض **فان قيل** ان هذه الشروط شروط للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم يكن المطابقة لازمة لكنها لم تكن ممتنعة فالمطابقة وعدمها متساويتان

---

[1] **قوله** كقول الجن قال فى مرثية حرب وهو بالحاء والراء المهملتين والموحدة كفلس اسم الرجل الذى قتله الجن والقفر بالقاف والفاء والراء المهملة كفلس الارض الخالية من الماء والكلاء وقوله قرب اسم ليس مضاف الى قبر وهو مضاف الى حرب والقبر الثانى بالخبر خبر ليس اى بقبر حذفت منه الباء للضرورة وملاحظة القافية يعنى قبر حرب ثابت ست درجائى خالى از آب وگیاه ونیست نزدیک قبر حرب قبرے ۱۲

[2] **قوله** فلا يرد بنحو زينب سقر اه اقول وكذا لا يرد نحو هند زيد ضاربته هى لانتفاء هذا الشرط لان عدم كون الصفة جارية على غير من هى له شرط مستقل كما قال بعض المشاهير بهذا الكتاب ۱۲ تحفه خادميه۔

اسے ملاحظہ کیجئے ۱۲

فايراد لفظ ترجيح بلا مرجح قلنا المرجح كون لفظ اخصر الاختصار احب لقوله خير الكلام ما قل ودل
ولم يمل **قوله** وضع الوضع[1] في اللغة جعل الشئ في حيز شئ آخر وفي الاصطلاح تخصيص[2]
الشئ بالشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم[3] منه الشئ الثاني **فان قيل** تعريف الوضع
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه وضع الحرف لان معناه لا يفهم بمجرد الاطلاق بلا ضم ضميمة
قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح **او نقول**
المراد باطلاقها ان يستعملها اهل اللغة في محاوراتهم لبيان مقاصدهم والاستعمال فيها لا يكون
بدون الضميمة **قوله** لمعنى المعنى ما يقصد بشئ **فان قيل** ان المعنى لا يخلو اما صيغة ظرف
او مصدر ميمي فالمعنى على الاول الكلمة لفظ وضع لمكان القصد وعلى الثاني الكلمة لفظ وضع
لنفس القصد وليس كذلك بل الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم **قلنا** ان المعنى صيغة ظرف
او مصدر ميمي بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الظرف والمفعول ان كل واحد منهما
من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بين المصدرية والمفعولية هي الكلية والجزئية
او نقول ان المعنى في الاصل مَعْنُوْيٌ على صيغة اسم المفعول فاعل اعلال مَرْمُوْيٌ فصار مَعْنِيٌّ
كمرمي ثم خفف على خلاف القياس فصار معنى **فان قيل** ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فذكر المعنى بعد الوضع
مستدرك **قلنا** ذكر المعنى بعد الوضع مبني[4] على تجريد الوضع عن المعنى **فان قيل** تعريف الكلمة لا يكون جامع

---

[1] **قوله** الوضع في اللغة آه فسر الوضع مع ان المذكور الفعل لان الخفاء في المشتق انما هو باعتبار مبدأ الاشتقاق وقد نبه اليه على ان الافعال المستعملة في التعريفات مجردة عن الزمان ماضيا او مستقبلا ١٢

[2] **قوله** تخصيص الشئ بالشئ آه الشئ الاول الموضوع والثاني الموضوع له فاقول التخصيص هو ان يوجد لشئ ولا يوجد لغيره ولكن ذكره ههنا مبني على التجريد عن الجزء السلبي فلا يرد الالفاظ المترادفة ان كانت الباء داخلة على المقصور كما هو الافصح او الالفاظ المشتركة ان كانت الباء داخلة على المقصور عليه كما هو المشهور فافهم ١٢

[3] **قوله** فهم منه الشئ آه اي بعد العلم بالوضع فلا يرد انه يفهم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لكن الاستاذ لم يذكره لظهوره واشتهاره واورد عليه انه اذا توقف فهم المعنى من اللفظ على العلم بالوضع والعلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لكونه نسبة بين الطرفين اي اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة متوقف على العلم بالمنتسبين فيلزم الدور واجيب بان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ **اقول** هذا الجواب انما يكفي لو قرر الورود على النهج المذكور ولو بين على نمط غير مسطور بان يقال العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى وفهم المعنى موقوف على العلم بالوضع والموقوف عليه للموقوف عليه موقوف عليه لذلك الشئ وما هذا الا الدور فغير واف كما لا يخفى على من له ذهن غير جاف ١٢

[4] **قوله** مبني على التجريد آه انما اتى به للاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد لانه تعين به كون المفرد قيدا للمعنى وقال جمال الناظرين انما اتى به لتكثير الفائدة وهو جعل قوله مفرد صفة اللفظ والمعنى فافهم تحفه خادميه

لا افرادة لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب او اضرب ولفظ الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى **قلنا** المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره **فان قيل** ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر الموضوعين بازاء زيد قائم **قلنا** ان زيدٌ قائمٌ وان كان مركبا بالنسبة الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعنى الجملة **واجيب** عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع لمفهوم كلي افراده الالفاظ **فان قيل** هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعةٌ بازاء الجزئيات المخصوصة **قلنا** ان في امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات ومذهب المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلي وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين **قوله مفرد** فقوله مفرد مجرور على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى **فان قيل** ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشيء اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشيء المعنى المصدري يفهم من ذلك ان الشيء المقيد بالقيد قبل تعلق المعنى المصدري بذلك الشيء كما في جاءني زيد راكبا وليس كذلك لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع **قلنا** ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله عليه الصلوة والسلام من قتل[سله] قتيلا فله سلبه اوكما في قول الفقهاء اذا جاء المصلى فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء المعنى **فان قيل** ما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا **قلنا** كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد ولهذا اتى به بصيغة الماضي اومنصوب على انه حال من الضمير المستكن في وُضِعَ

[سله] قوله من قتل قتيلا الخ اى المقتول مجازا والقرينة على ان القتيل ههنا بمعنى المفعول دون الفاعل ان الفعيل اذا كان مشتقا من المتعدي يكون بمعنى المفعول دائما وههنا كذلك كما لا يخفى فاحفظ فانه سهل شريف ١٢ تحفة خادميه۔

اومن المعنى[۹۱] فان قيل ان نصبه على الحالية مخالف[۹۲] عن قاعدة رسم الخط لان المفرد المنصوب يكتب في آخره الف في الخط ولا الف في آخره قلنا هذه القاعدة فيما تعين فيه النصب وهو يحتمل الجر والرفع ايضاً كما عرفت فان قيل ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال اما عن الفاعل وعن المفعول والمعنى ليس واحدٌ منهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنى مفعول له بواسطة اللام فان قيل ان نصبه على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان بين الحال وعامل ذي الحال لا بد من المقارنة ولا مقارنة بين الوضع والافراد لان الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكن بينهما مقارنة في الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية اعلم ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها فبقيد الوضع خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وقوله لمعنى لاخراج حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منها الرجل وقائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع انها مفردات بدليل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ وتعدده على تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لا ضير فيه لانها مركبات واما اعرابها باعراب واحد فلشدة الامتزاج فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون مانعاً عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه عبد الله في حين العلمية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب

نسخہ مفرد

نسخہ صفتہ

نسخہ لفظہ

---

[۹۱] قوله اومن المعنى وانما لم يتقدم مع ان صاحبها نكرة وهي تقتضي الوجوب كما سيجئ من الشرح لانه مخفوض وهو لا يقتضيه اي الوجوب كما سيجئ اليه من المصنف

[۹۲] قوله مخالف عن قاعدة آه اعلم ان في الاسم المنون غير المؤنث والممدود ثلثة مذاهب فمذهب بعضهم ابدال الواو في حالة الرفع والياء في حالة الجر والالف في حالة النصب من التنوين ومذهب بعضهم العدم في الكل ومذهب بعضهم العدم في الاولين والثبوت في الآخر وهذا هو اصح المذاهب وعليه المصحف في الاقطار والجوانب وانما قيدنا بغير المؤنث والممدود لانهم لا يبدلون تنوينها بالاتفاق لكن بينهما فرق بان في المؤنث لا يبدلون لا في الكتابة ولا في اللفظ واما في الممدود فيبدلون في اللفظ لا في الكتابة ولهذا غلطوا كثيرا من الكرام من الحفاظ العظام ويفرقون في تحريكها سواء حالة الوقف سواء بلا الف الوقف ويقولون لو كانت الالف فكتبت كما في غيره اقول لعل وجه عدم الكتابة استكراه واستقباح اجتماع ثلث الفات متتاليات كما لا يخفى على من له ذهن خال عن الكدورات فاحفظه فانه ينفعك في كثير من المواضع والمقامات ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب

باعرابين قلنا لو دخل فيه فلا ضير لانه كلمة واما تعريبه باعرابين فلان المعتبر في الاعلام حال الوضع السابق **فان قيل** ان نظر النحوي في احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكيفية التركيب والافراد والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبد الله مركب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى فلو كان الامر بالعكس لكان انسب **قلنا** نظر النحوي في احوال اللفظ الموضوع للمعنى فلابد من اعتبار المعنى وعلى تقدير رعاية المعنى مثل الرجل وامثاله مركبة فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل في حدها قال صاحب المفصل الكلمة هي اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع **فان قيل** الدلالة اما معتبر في مفهوم الكلمة اولا فعلى الاول يلزم القصور في عبارة المص لانه لم يذكر الدلالة في تعريف الكلمة وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدركا **قلنا** الدلالة معتبرة في مفهومها ولا يلزم القصور في عبارة المص لانه ذكر الوضع في تعريفها والوضع مستلزم للدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع **فان قيل** كما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة ايضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الى ذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف صاحب المفصل **قلنا** الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع كالدلالة العقلية والطبعية **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **فان قيل** ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فينبغي ان يقول هو اسم **قلنا** نعم لكن خبر هي محذوف اي منقسمة[1] **قوله** لانها اما ان تدل على معنى في نفسها **فان قيل** ان دليل المص دليل الحصر والمدعى غير مذكور في عبارته فيلزم كون الدليل بلا مدعى **قلنا** ان دليل المص دليل المدعى المقدر اي منحصرة لانها الخ **فان قيل** ان دليل المص دليل حصر اقسام الكلمة في الثلاثة والماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في تعريف الكلمة فيلزم المخالفة بين الدليل والمدعى **قلنا** الماخوذ في تعريف الكلمة الوضع والوضع يستلزم الدلالة **فان قيل** في هذا المقام اعتراض مشهور وهو ان خبر ان محمول على اسمها وههنا لا يصح الحمل لان اسمها ضمير راجع الى الكلمة وهي ذات وخبرها ان تدل بتاويل الدلالة فحينئذ يلزم حمل الوصف على الذات **قلنا**

---

[1] قوله منقسمة اقول الاولى ان يقول اي منحصرة ليكون خبر المبتدأ او المدعى شيئا واحدا والتعدد شئ زائد لا يترتب عليه فائدة معتدة كما لا يخفى على احد ١٢

ان عبارةله المص على تقدير من صفتها فى جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها اما من صفتها الدلالة الخ فالدلالة اما فاعل الظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة فى محل الرفع خبر ان فان قيل المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة وهذا بعينه معنى قوله أن تدل الخ فيلزم التكرار فى عبارته قلنا المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والمفهوم من قوله أن تدل على معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا يلزم التكرار فى عبارته قوله اولاعه فان قيل ان قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما ما لا يدل على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما ما لا يدل على معنى فى نفسها بل على معنى فى غيرها كالحرف فقوله الثانى الحرف يصدق على المهمل ايضا قلنا المنفى فى قوله اولا هى الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله الثانى الحرف فان قيل ان قوله الثانى صفة الكلمة فالمناسب ان يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

له **قوله** ان عبارة المص الخ اقول تفرق اقوالهم فى دفع هذا الاعتراض المشهور واتى كل واحد منهم بقول منه المقبول والمنظور فقال بعضهم بتقدير المضاف فى جانب الخبر اى ذات ان تدل وقال بعضهم بتقديره فى جانب الاسم اى لان عليها وقال بعضهم يجوز ان يؤول المؤول بالمصدر باسم الفاعل اى دالة ولا يلزم المجاز فى المجاز لان الفعل المأول بالمصدر مصدر حقيقة بالوضع الكلى وقال بعضهم يجوز ان يكون الفعل المأول بالمصدر مبتدأ وخبره محذوفا اى ثابت او يثبت والجملة الاسمية خبر ان وقال بعضهم يجوز ان يكون فاعلا للظرف المحذوف اى لانها من شانها ان تدل او مبتدأ مؤخرا والمحذوف خبر مقدما كما قال الاستاذ العلام عم فيضه على الدوام اقول اولى التقادير الاول لانه على الثانى يلزم تقدير الشئ قبل الحاجة اليه وعلى الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من له قريحة سليمة وعلى الرابع اما حذف الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة فافهم لكنه قال مولانا الفاضل اللاهورى عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وقال فى بعض حواشيه لانها تقتضى ملاحظة النسبة المعتبرة فى مفهوم ما دخلت هى عليه والذات تقتضى عدم ملاحظة نسبة المصدر المضاف هى اليه لا موصوفها ولهذا لا يقال هند ذات تضرب بل هند ذات ضرب انتهى وقال السيد الشريف ان النظر الى المعنى يغنى من هذه التقادير اذ ليس فى المعنى المصدرية حقيقة انتهى يعنى ان كلمة ان اذا دخل على الفعل يجعل فى تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لان يجعل فى تاويله باعتبار المعنى بان يقصد المعنى المصدرى ولكنه من هذا التقدير ظهر ما مر من عدم لزوم المجاز ومنه الفرار وقال ان المصدر لا يقع خبرا عن الجثة اى الذات ان كان صريحا واما المأول به فيقع كذا فى الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان يسير ١٢ محمد خادمه

عه **قوله** اولا معطوف على تدل وحذف المعطوف مع بقاء العاطف انما يمتنع عند عدم القرينة وبقاء بعض متعلقاته واما عند وجود احدهما او كليهما فجائز وههنا وجد كلاهما محمد خادمه

قلنا نعم لكن الكلمة مأوّلة بتأويل القسم اى القسم الثانى الحرف وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف كما يقال فلان فى حرف الوادى اى فى طرفها وهو فى طرف فان قيل الحرف قد يقع فى الوسط ايضا نحو اريد ان تحسن الى قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فان قيل الحرف غير مستقل والاسم والفعل مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلة انهما يقعان عمدتى الكلام وهو لا يقع **قوله** والاول ما ان يقترن فان قيل ان الضمير فى يقترن اما راجع الى الاول او الى المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن الكلمة واما الثانى فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير[۵۱] راجع الى المعنى وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة والا فيلزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد بمعناه المعنى التضمنى اعنى الحدث فان قيل ان معنى المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الوجود فينبغى ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم لا فى الوجود فان قيل ان معنى ضارب فى زيد ضارب امس مقترن باحد الازمنة فى الفهم مع انه لم يكن فعلا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتران فى زيد ضارب امس عن الامر الخارج وهو امس **قوله** باحد[۵۲] الازمنة الثلثة فان قيل معنى الصبوح والغبوق ايضا مقترن باحد الازمنة المطلقة مع انهما ليسا فعلين قلنا المراد باحد الازمنة الثلثة احد الازمنة الثلثة المخصوصة اعنى[۵۳] الماضى والحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قيل

---

[۵۱] **قوله** قلنا الضمير راجع آه اقول يمكن بان يرجع الى الاول والاقتران اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وفى الكلمة ان لم يوجد الاول لكن يوجد الثانى ١٢ تحفه خادميه

[۵۲] **قوله** باحد الازمنة الثلثة اعترض عليه ان الازمنة موصوف والثلثة صفة وموصوف اسماء العدد فى الحقيقة تميز لها والقاعدة فى تميز عدد الاقل على خلاف القياس فينبغى ان يقع باحد الازمن الثلث بغير التاء اجيب عنه ان تذكير التميز وتانيثه باعتبار المفرد ومفرده ههنا مذكر اى الزمان كذا فى الفوائد الشافية فعبارة المتن موافق للقاعدة لا تخالف منها كما قال بعض الافاضل[۵۴] فى مصنفه بالافغانية حيث قال انه لم يراع القاعدة رعاية لجانب التركيب التوصيفى ١٢ تحفه خادميه

[۵۳] **قوله** اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلقها ومعناهما مطلق لان معنى الصبوح شراب خوردن در وقت صبح ومعنى الغبوق شراب خوردن در شبانگاه كذا فى بعض كتب اللغة واجيب عنه ايضا ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل بمادته وجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان ونحو صبوح وغبوق ليس على هذا الذى يدل عليها بمادته ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب

[۵۴] المراد به ملا صاحب چهار باغ فى شرح المقدمة ١٢

ان معنى لفظ الماضي والحال والمستقبل مقترن باحد الازمنة الثلثة المخصوصة مع انها
ليست افعالا قلنا معنى الاقتران ان يفهم ذلك الحدث عن الفعل فيفهم احد الازمنة الثلثة
مقارن له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان لا الحدث المقترن بها قوله ولا الثاني الاسم
وهو ماخوذ من السمو وهو العلو ولا شك انه عال على اخويه فان قيل المراد باستعلاء
لا يخلو اما بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاول ممنوع لان ليت ولعل عاليات على
بعض افراد الاسم كمَن وما والثاني مسلم لكن بعض افراد الحرف ايضا عال كما عرفت قلنا
المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الى كل افراد الاسم ومعنى الاستعلاء ان من جنسه وحده
يتركب الكلام دون اخويه لا الاستعلاء بمعنى قلة الحروف وكثرته وقيل من الوسم وهو
العلامة ولا شك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامتان على مسماهما
قوله والاول الفعل سمي الفعل به لان الفعل في اللغة الحدث والفعل الاصطلاحي مشتمل عليه
فيكون تسمية الكل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك حد كل منها فان قيل ان ذلك اشارة الى
الواحد المذكور فيما سبق اعني قوله لانها الخ وهي الجملة فلا يحصل المطابقة بين الاشارة و
المشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الخ فان قيل الحد تعريف
الشيء بجميع ذاتياته والمفهوم من وجه الحصر ليس الا مفهومات جامعة الافراد ومانعة عن دخول
الغير لا الذاتيات لكون بعضها امرا عدميا والعدمي لا يكون ذاتيا للشيء قلنا المراد بالحد ههنا
التعريف الجامع المانع مجازا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام او لان الحد عند اهل هذا الفن هو التعريف
فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منها فلم نبه عليه بقوله وقد علم ثم صرح به فيما بعد
قلنا لله در المصنف حيث اشار الى اتفاق مراتب الطلباء فالاشارة في وجه الحصر بالنسبة الى الذكي والتنبيه
بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الغبي قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فان قيل
ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن اللفظ او الشيء او الكلمة او الكلام والكل باطل اما الاول فلان تعريف
الكلام يصدق على نعم الواقع في جواب من قال اقام زيد لانه لفظ تضمن كلمتين

سله قوله اشتمل عليه اعترض عليه بان ما اشتمل عليه من الحدث هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسرها فباعتباره ينبغي ان يسمى فعلا لا فعلا اجيب بان الفعل بكسر الفاء يطلق على المصدر على الحاصل كذا في التوضيح في بحث الحسن والقبح ١٢ تحفة شاهجهانی ای قصد او سیجئ فائدة فانظر مفتشا ١٢ تحفة خادم

وليس بكلام وآما الثاني فلان تعريف الكلام يصدق على القرطاس المنقوش فيه زيد قائم لانه شيء[51] تضمن كلمتين وليس بكلام وآما الثالث فلانه يلزم حمل الجزء على الكل وايضا يلزم تضمن الكلمة للكلمتين وآما الرابع فلانه يلزم اخذ المحدود في الحد **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الكل للاجزاء ولفظ نعم مأوّل بمعنى الكلمتين لانه متضمن للكلمتين بالمعنى المذكور **فان قيل** ان تعريف[52] الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه زيد قائمٌ ابوه وابوه قائم وقام ابوه لان كل واحد منها متضمن للكلمات الاربع لا للكلمتين **قلنا** المراد من الكلمتين اعم من كونهما حقيقيتين او حكميتين فالاجزاء فيهما وان كان مركبا لكنه مأوّل بتأويل المفرد اعني زيد قائم الاب **فان قيل** ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد لان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة **قلنا** المسند اليه فيهما وان لم يكن كلمة حقيقة لكنه كلمة حكما لانه مأوّل بهذا اللفظ **فان قيل** الكلام ما تضمن كلمتين وهما عين الكلام فيلزم الاتحاد بين المتضمِّن والمتضمَّن **قلنا** المتضمِّن على صيغة اسم الفاعل هو المجموع من حيث المجموع والمتضمَّن على صيغة اسم المفعول كل واحد منهما ولا شك ان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد منهما **فان قيل** قوله بالاسناد جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لا بد فيه من الاعراب المحلي فما الاعراب المحلي ههنا **قلنا** الاعراب المحلي ههنا النصب على[53] المصدرية **فان قيل** الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى تضمن مشتمل على التضمن لا على قوله بالاسناد **قلنا** انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعني تضمنا **فان قيل** ان وصفية الجار والمجرور باعتبار التعلق ومتعلقه اما الفعل المذكور اعني تضمن او المصدر المحذوف اعني تضمنا فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف **قلنا** ان متعلقه حلما لا الامرين

---

[51] قوله لانه شيء تضمن كلمتين اقول ان كان بالواسطة فلا يرد ما اورده فتأمل ١٢ تحفه خادميه [52] قوله فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده الخ اقول الاولى ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض اللاحق به لما مر فتذكر ١٢ تحفه خادميه

[53] قوله على المصدرية اقول او على انه مفعول به لتضمن او على انه حال من فاعل تضمن او على انه صفة الكلمتين والاول اولى مما قلنا وما قال الاستاذ العلام ايضا كما لا يخفى على ذوي الافهام ١٢ تحفه خادميه

الذكورين والباء للسببية فيكون التقدير الكلام ما تضمن كلمتين تضمنًا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامّة وتصحّ السكوت عليها فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين خرج به المهملات والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المركبات الغير الكلامية وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية كزيد قائم او انشائية مثل اضرب فان كلّ واحد منهما تضمن كلمتين بالاسناد فان قيل نعم ان الكلام الخبري متضمن للكلمتين لكن لا نسلّم ان الكلام الانشائى متضمن للكلمتين قلنا ان المراد بالكلمتين اعم من ان تكونا حقيقيتين او حكميتين وفى الانشائى[2] وان لم تكونا حقيقيتين لكن احدهما حقيقية وهو الفعل والاخرى حكمية وهو المنوى فان قيل تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ضربت زيدا قائما لانه ليس بمتضمن للكلمتين لا حقيقةً ولا حكمًا بل هو متضمن للكلمات الاربع قلنا كلام المصنف ظاهر فى ان ضربت زيدًا قائمًا بمجموعه كلام لانه لم يقيد تعريف الكلام بقيد فقط وكلام صاحب المفصل صريح فى ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه لانه قال الكلام هو المركب من كلمتين الخ وتعريف المبتدأ باللام يفيد حصر المبتدأ فى الخبر فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه الجملة لكونها متضمنة للكلمتين بالاسناد قلنا بين الجملة والكلام ترادف على المذهب المختار فلو دخل احد المترادفين فى تعريف الآخر لا ضير فيه اما الجواب على قول من قال بالتباين بينهما فهو ان المراد بالاسناد فى تعريف الكلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد المأخوذ فى تعريف الجملة هو مطلق الاسناد فافترقا **قوله** ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او اسم[3] وفعل **فان قيل** ان نسبة الاتيان الى الكلام

نسخہ بدون الواو ۱۲

---

[1] **قوله** خرج به آه اقول وكذا يخرج به نحو النار حارة والشمس مضيئة مما يكون من اجلى البديهيات لان المعتبر فى حقيقة الاسناد الافادة ولا فائدة فيه وكذا يخرج كلام النائم والناسى بقولنا تقصد كذا فى بعض شروح الالفية ۱۲ تحفه

[2] **قوله** فى الانشائى آه اقول فهم الاستاذ العلام دخول نحو اضرب ولا تضرب فى تعريف الكلام بتعميم الشارح الكلمتين والامر ليس كذلك والا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى الكلام كما لا يخفى على ذوى الافهام بل دخوله بتعميم اللفظ اى اعم ان يكون حقيقة او حكما فافهم ۱۲ تحفه

[3] **قوله** او اسم وفعل وفى بعض النسخ او فعل واسم فمن قدم الاسم فنظر الى اصالته ومن قدم الفعل فنظر الى الواقع يعنى كلما وجد القسم الثانى فيكون الفعل فيه مقدما على الاسم كذا افادنى مولانا ماسترگر ۱۲ تحفه خادميه۔

لا يصح لان الاتيان انما يتصور في ذي الروح والكلام ليس منه قلنا ان لا يتاتى بمعنى لا يحصل اعلم ان ذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن للاسناد من وجهين احدهما ان قوله ولا يتاتى الخ تقسيم للكلام فلا بد ان يشار اليه وثانيهما ان ذلك اشارة الى بعيد وهو الكلام دون التضمن والاسناد لانهما قريبان فان قيل لما كان ذلك اشارة الى الكلام فيلزم من قوله في اسمين او اسم وفعل ظرفية الشيء لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفية الشيء لنفسه[91] بل هو ظرفية الجزئي للكلي فان[92] قيل ان غلام زيد مركب من الاسمين وليس بكلام قلنا ليس المراد بالاسمين مطلق الاسمين بل كون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وغلام زيد ليس كذلك بل احدهما مضاف والاخر مضاف اليه فان قيل ان ضربك مركب من الفعل والاسم وليس بكلام قلنا المراد بالفعل والاسم كون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه ومثل ضربك ليس كذلك بل ضرب فعل وضمير المخاطب مفعول به فان قيل ما الوجه للمصنف حيث اتى باداة الحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة قلنا ان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة من جنس واحد وثلثة من جنسين والواقع في نفس الامر قسمان اعني المركب من الاسمين والمركب من الفعل والاسم بخلاف الكلمة لانها لا تحتمل فوق الثلثة فان قيل حصر الكلام في القسمين باطل لوجود القسم الثالث اعني المركب من الاسم والحرف نحو يا زيد قلنا ان يا زيد مأول بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف بل من تركيب الفعل والاسم اعني المنوي في ادعو فان قيل[93] ان الكلام اذا تركب من الفعل والاسم فالشرط في الاسم ان يكون مسندا اليه وزيد في ادعو زيدا ليس مسندا اليه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند اليه اعم من ان يكون ظاهرا او منويا فههنا وان لم يكن ظاهرا لكنه منوي قوله[94] الاسم ما دل على معنى في نفسه فان قيل

---

[91] قوله ظرفية الجزئي آه اقول المراد بالجزئي الجزئي الاضافي لا الحقيقي فتامل ١٢ تحفه [92] قوله فان قيل ان غلام زيد آه اقول نعم قرر الاستاذ العلام آنفا ان كلمة ذلك اشارة الى الكلام وحقيقة الكلام بالضم الكلمتين على الاسناد فلم يتحقق الاستاذ العلام الى الاسناد ونسبة احدى الكلمتين الى الاخرى فمنه لا يرد لهذا الاعتراض واللاحق به فافهم ١٢ تحفه [93] قوله فان قيل ان الكلام اذا تركب آه اقول هذا الاعتراض على تقدير الاغماض عن قول الاستاذ العلام اعنى المنوي في ادعو والتوجه الى قول رد الاستاذ العلام بل من تركيب الفعل والاسم على الظاهر والا فلا ورود له اصلا ١٢ تحفه خادميه ١٢ [94] قوله الاسم ما دل بيانه كلمة دلت على معنى كائن في نفسها اي في نفس ما دل يعني الكلمة كذا قال الشارح ره وانما عبر عن كلمة ما اولا بالنكرة وثانيا بالمعرفة اشارة الى جواز الامرين والى اولوية الاول فافهم غير مقترن اي بحسب الوضع الاول فخرج في الاصيغة بلون للمعنى وقول غير مقترن بالكلمتين ١٢ تحفه

ان كلمة ما لا تخلوا اما عبارة عن الشئ او اللفظ او الكلمة او الاسم والكل باطل اما الاول فلانه لو كان كلمة ما عبارة عن الشئ يصدق تعريف الاسم على الدوال الاربع ولو كان عبارة عن اللفظ يصدق تعريف الاسم على المركب ولو كان عبارة عن الكلمة لا يجئ مطابقة بين الراجع اعنى الضمير المستتر فى مادل والمجرور فى نفسه والمرجع ولو كان عبارة عن الاسم يلزم اخذ المحدود فى الحد **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول **فان قيل** المتبادر ارجاع الضمير المجرور الى المعنى لقربه فيلزم ظرفية الشئ لنفسه **قلنا** لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة فى بمعنى الاعتبار اى ما دل على معنى باعتبار فى نفسه **فان قيل** كما ان معنى الاسم معتبر فى نفسه كذلك معنى الحرف ايضا معتبر فى نفسه لان الاعتبار يجرى فى الممتنعات فلا يحصل الفرق بين المعنى الاسمى والحرفى **قلنا** المراد بكون المعنى معتبرا فى نفسه كون المعنى منظورا اليه فى نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظور اليه فى نفسه ومعنى الحرف غير منظور اليه فى نفسه **فان قيل** ان كون فى بمعنى الاعتبار دعوى مجرد عن البرهان **قلنا** البرهان عليه قولهم الدار فى نفسها حكمها كذا اى باعتبار ذاتها حكمها كذا الا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اى لاجل كون فى بمعنى الاعتبار فسر الحرف بكلمة تدل على معنى فى غيرها اى باعتبار غيره لا باعتبار فى نفسها **اعلم** ان محصول ما قال المص فى شرح المفصل ما ذكره بعض المحققين هو مير سيد شريف فى حواشى شرح المطالع وحواشى المتوسط وهو كما ان فى الخارج ممكنا موجودا قائما بذاته يسمى بالجوهر وممكنا موجودا قائما بالغير ويسمى بالعرض كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا وملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشئ منهما والغرض من المحصول تشبيه المعقول بالمحسوس لايضاح المعقول يعنى ان الموجود على قسمين موجود خارجى وموجود ذهنى والموجود الخارجى على قسمين قائم بذاته

---

[1] قوله ما ذكره بعض المحققين الخ وقال بعض الافاضل وانما قال ما ذكره ولم يقل ما قاله لان المحصول ليس من السيد قدس سره بل من غيره واورد على سبيل النقل لانه قدس سره اخذه من كلام المصـ انتهى اقول فيه شغب كثير من اراد الاستيضاح فليرجع الى التقرير المعقول فى بيان الحاصل والمحصول لمولانا خادم احمد اللكنوى ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتى۔

كالجوهر وقائم بغيره كالعرض و الموجود الذهني على قسمين مستقل في الفهم كالمعنى الاسمي و
غير مستقل في الفهم كالمعنى الحرفي فالمعنى الاسمي مشابه بالجوهر والمعنى الحرفي مشابه بالعرض
فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية يصلح لان يحكم
عليه وبه وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا يحتاج لفظ الابتداء في
الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا المعنى هو المراد بقولهم ان للاسم
والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة والابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة وجعل العقل له آلة لتعرف حالهما كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
لان يحكم عليه او به وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ويحتاج لفظ من في الدلالة عليه الى
ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا هو المراد بقولهم ان للحرف معنى كائناً في غيره فان قيل
لا نسلم ان الابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية لان
الابتداء نسبة بين الفاعل والمبدء وكل نسبة تحتاج الى تصور الطرفين قلنا ان طرفي النسبة
على قسمين اجمالي وتفصيلي فالنسبة الكائنة بين الطرفين الاجماليين غير محتاجة الى ذكر الطرفين
والنسبة الكائنة بين الطرفين التفصيليين محتاجة الى ذكر الطرفين ومعنى الابتداء من قبيل
الاول ومعنى من من قبيل الثاني وحاصل الكلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي اي
الشروع عن شيء بشيء ولفظ من موضوع لمعنى جزئي اي الشروع عن شيء معين بشيء معين فان قيل[1]
ان الضمير المجرور في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فالاول مستقيم
والثاني غير مستقيم لما فيه من المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة لان مرجع
كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد وهو الاستقلال
بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المجرور في عبارته محتملاً للمعنيين فالظاهر ان الضمير
المجرور في عبارة المفصل ايض محتمل المعنيين لان الكافية منتخبة من المفصل قلنا عبارة
المفصل ظاهر في المعنى الاخير لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لافراده وحد الحرف لا يكون

---

[1] قوله فان قيل ان الضمير المجرور في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة آه الاولى ان يقال بانه اذا كان الامر كذلك لانه اذا ارجع الضمير الى المعنى فيلزم المخالفة بين التفصيل يله قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه آه والاجمال اي وجعا لحد ١٢ تحفه خادميه

مانعا عن دخول الغير فيه لان الاسماء اللازمة الاضافة خارجة عن تعريف الاسم وداخلة فى تعريف الحرف لانها محتاجة فى الدلالة على معانيها الى ما اضيفت هى اليه قلنا ان الاسماء اللازمة الاضافة لا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل فى تعريف الحرف لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها فان قيل لما كانت معانيها مفهومات كلية فلم استعملوها فى متعلقات مخصوصة ولا يستعملونها فى متعلقات عامة قلنا عادتهم جارية باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها لفهم هذه المخصوصات لا لفهم اصل المعنى فان قيل المراد بكينونة المعنى فى نفس الكلمة لا يخلو اما ان يكون معنى مطابقيا او تضمنيا او التزاميا او معنى مطلقا والكل باطل اما الاول فلانه لو كان المراد بالمعنى المعنى المطابقى يخرج الفعل عن تعريف الاسم بالقيد الاول لان معناه المطابقى ليس كائنا فى نفسه فاخراجه بالقيد الثانى تخريج المخرج وهو باطل واما الثانى فلانه لو كان المراد بالمعنى معناه التضمنى يخرج من تعريف الاسم الاسماء البسيطة معنى كلفظ النقطة والمصدر لانه ليس لهما معنى تضمنى واما الثالث فلانه لو كان المراد بالمعنى معناه الالتزامى فاخذه فى التعريفات تشنيع لانه بعيد عن الفهم واما الرابع فلانه لو كان المراد بالمعنى مطلق المعنى فيرد عليه ما ورد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا فى ضمن المقيد قلنا المراد بالمعنى مطلق المعنى لكن المتحقق فى الفعل من معناه التضمنى كائن فى نفسه وما قيل ان الوارد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا فى ضمن المقيد فنقول كلامنا فى الارادة لا فى الوجود وارادة المطلق بدون المقيد ممكن فان قيل المراد بمعناه التضمنى لا يخلو اما النسبة او الزمان او الحدث فان كان المراد النسبة فهى ليست كائنة فى نفسها وان كان الزمان فحينئذ يلزم اقتران الزمان بالزمان وان كان الحدث يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضمنى الحدث ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان معنى الفعل موصوف بالكينونة والاقتران والنسبة ليست كائنة

سطه واعلم ان قوله ما جنس شامل للاقسام كلها وبالقيد الاول خرج الحرف وبالقيد الثانى خرج الفعل وبقولنا بحسب الوضع الاول خرج الافعال المنسلخة ودخل اسماء الافعال ۱۲ حقه هنادميه۔

فی نفسها والزمان لیس مقترنا والحدث کائن فی نفسه ومقترن باحد الازمنة الثلثة فتعین بالارادة فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال کصه ومه لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانیها غیر مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران بعارض الاستعمال لانها منقولة عن[۵۱] المصدریة او الظرفیة او الصوتیة الی معنی الامر او الماضی فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه الافعال المنسلخة لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بالاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانیها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال والانسلاخ فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المضارع لان معناه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانین اعنی الحال والاستقبال قلنا ان المضارع علی تقدیر اشتراکه بین الحال والاستقبال دال علی الزمانین المعینین من الازمنة الثلثة والدلالة علی الزمانین المعینین مستلزم للدلالة علی واحد الواحد فی ضمن المتعدد فان قیل لما کان المضارع دالا علی الزمانین لزم عموم المشترك وهو باطل قلنا عموم المشترك باطل فی الارادة لا فی الدلالة وههنا فی الدلالة فان قیل ان مقصود النحوی بیان احوال الکلمة والکلام واما تعریفهما فلانه موقوف علیه المقصود واما الاشتغال ببیان الخواص اشتغال بما لا [illegible] یعنی لانه لیس مقصودا ولا موقوفا علیه المقصود قلنا ان للاسم وجودین وجود ذهنی ووجود خارجی ومعرفة الاول حصل بالتعریف فلابد من معرفة الثانی ببیان الخواص لزیادة الایضاح لان زیادة ایضاح الشئ مفیدة لزیادة البصیرة فی الشئ **فقال ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوین والاسناد الیه والاضافة** لان[۵۲] خاصة الاسم اما لفظیة

---

[۵۱] قوله عن المصدریة کرویدك او الظرفیة کامك وعلیك او الصوتیة کصه ومه ۱۲ تحفه خادمیه

[۵۲] قوله لان خاصة الاسم آه اقول لیس غرض الاستاذ العلام من الضوابط التی ذکرها فی اول کل مرام ایراد الدلیل علی ما ذکره فی المرام بل تنشیط لاذهان الطلاب الکرام ۱۲ تحفه خادمیه۔

واما معنوية فاللفظية اما محل ورودها اول الاسم او آخره فالاول اللام والثاني اما نفس الحركة او تابع لها فالاول الجر والثاني التنوين والمعنوية اما في ضمن المركب التام او غير التام فالاول هو الاسناد والثاني الاضافة فان قيل المص في صدد الاختصار فالمناسب ان يقول وخواصه دخول اللام قلنا اورد من تنبيهًا على ان ما اورده ههنا هو بعض الخواص لا كلها فان قيل المذكور ههنا خمسة فلم اورد جمع الكثرة قلنا المص اورد صيغة جمع الكثرة تنبيهًا على كثرة الخواص في الواقع فان قيل ايراد المص هذا البعض ترجيح بلا مرجح قلنا انما اورده لكونها الخواص الملحظة المعتبرة فان قيل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان كثيرًا من افراد الاسم يمتنع دخول اللام عليها كاسماء الاشارة والموصولات والمضمرات والاعلام قلنا الخاصة قسمان شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى جميع افراد الشئ كالكاتب بالقوة للانسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى بعض افراد الشئ كالكاتب بالفعل للانسان فالمراد ههنا مطلق الخاصة لا الشاملة فان قيل لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان اللام كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل كلام الامر ولام الابتداء قلنا المراد باللام لام التعريف فان قيل كما ان اللام للتعريف كذلك الميم ايضًا للتعريف كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر وكذا حرف النداء ايضا للتعريف نحو يا رجل اذا قصد به معين فينبغي ان يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف ليشملهما قلنا انما لم يتعرض للميم لعدم شهرته في التعريف ولكونه بدلًا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهور اختصاصه بالاسم لان المنادى لا يكون الا اسما فان قيل المقصد كما يحصل بقوله دخول اللام كذلك يحصل بقوله دخول حرف التعريف فلم اختار اللام على حرف التعريف قلنا في هذا المقام مذاهب ثلثة مذهب سيبويه ومذهب الخليل ومذهب المبرد فمذهب سيبويه ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء

سله قوله كما في قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير في جواب حميري حين قال امن امبر امصيام في امسفر ١٢ تحفه خادميه

بالساكن ومذهب الخليل انها ال كهل ومذهب المبرد انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
عليها اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام والمختار عند المصـ مذهب سيبويه
فلذلك اختار اللام على حرف التعريف وانما اختص اللام بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة **قوله** والجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
وحرف الجر مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فكذا اثره مختص بالاسم لئلا
يلزم وجود الاثر بدون المؤثر **فان قيل** ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى ان
مطلق الجر من خواص الاسم والدليل دال على ان الجر الذي هو اثر الحرف مختص بالاسم
فبقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر كالجر في المضاف اليه بالاضافة اللفظية **قلنا** حرف
الجر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالمضاف اليه في الاضافة اللفظية وان لم يكن مجرورا بحرف
الجر اللفظي لكنه مجرور بحرف الجر التقديري وان سلم فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرع
لا يخالف الاصل **قوله** والتنوين الاختصاص معاني التنوينات الاربع بالاسم سوى تنوين
الترنم **قوله** والاسناد اليه **فان قيل** ان الظاهر ان قوله والاسناد بالجر عطف على
مدخول الدخول لا على نفسه والا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون المعنى
ومن خواصه دخول الاسناد وهذا المعنى فاسد لان الدخول اما ذكر الشيء في اول الشيء
او لحوقه في آخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ليس قابلا للذكر في الاول ولا اللحوق
في الآخر **قلنا** ان قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس الدخول لا على مدخوله والفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه ممتنع بالاجنبي والمضاف اليه ليس اجنبيا عن المضاف بل من تمامه **فان
قيل** الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فينبغي ان يكون

سلـه **قوله** الاختصاص معاني آه ولانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي بالفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين عليه واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به كذا في غاية التحقيق و التنوين خمسة اقسام على المشهور يجمعه قول الشاعر ۔ تنوین پنج قسم شد اے یار من بگیر ٭ اول تمکن ست دعوض ثانیش بگیر دیگر مقابلہ است وترنم برادرم ٭ اینست پنج یاد کن کہ شوی شاہ بے نظیر۔ اعلم انہ لو قال الاستاذ العلام تنوینات الخمس بالاسم سوی الخ لکان اولی لانح

المسند والمسند اليه ايضاً من خواص الاسم وليس كذلك بل المسند قد يكون فعلا قلنا
المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمسند اليه كون الشيء مسندا اليه وانما كان كون الشيء مسندا اليه من خواص الاسم
لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لابد ان يكون مستقلا والحرف ليس مستقلا كل
والفعل وان كان مستقلا لكنه وضع مسندا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
قوله والاضافة **فان قيل** الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة
من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضاً من خواص الاسم
وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلا نحو يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ
قلنا المراد بالاضافة المضاف **فان قيل** المضاف ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمضاف كون الشيء مضافا **فان قيل** لا نسلم ان كون الشيء مضافا من خواص الاسم
لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وهذا كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل
كما في قوله مررت بزيد قلنا المراد بكون المضاف من خواص الاسم بتقدير حرف الجر لا بذكره
او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله
تعالى يوم ينفع الصدقين الخ بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين الخ واما كون الشيء مضافا
من خواص الاسم فلاختصاص لوازم الاضافة بالاسم اعني التخفيف والتخصيص والتعريف ولما
كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه والجر من خواص الاسم فكذا
المضاف اليه من خواص الاسم **قوله** وهو معرب ومبني لانه اما مركب مع غيره اولا الثاني مبني كالاسماء
المعدودة والاول اما مشابه لمبني الاصل اولا الاول مبني والثاني معرب وقدم المعرب على المبني لان الاصل
في الاسماء الاعراب لان الالفاظ موضوعة لاظهار ما في الضمير وهذا المعنى موجود في المعرب

سله **قوله** لانه اما مركب مع غيره اولا الخ اقول وبما ذكرنا من انه ليس غرض الاستاذ ايراد الدليل الخ يندفع ما يتوهم من انه يخرج منه ما يكون مركبا مع غيره ولم يشبه مبني الاصل اى لم يكن مركبا مع عامله نحو غلام زيد وان امكن الجواب عنه بان المراد من التركيب مع غيره تركيب يتحقق معه عامله ولو قال اما ان يختلف آخره اى الاسم الاول فالاول معرب والثاني مبني لكان اسلم واخصر ولا يرد نحو زيد في جاءني زيد حين حدوث الاعراب لتحقق الاختلاف ولو من السكون ١٢ تحفه خادميه۔

لا فی المبنی **قوله** فالمعرب المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل **فان قیل** ان تقسیم
الاسم الی المعرب والمبنی لا یصح لان قسم الشیء اخص منه والمعرب والمبنی اعم منه
قلنا اللام فی المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه ضَرَبَ فی
ضرب زید لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل بل عینه **قلنا** المراد بالمرکب الاسم
المرکب وضرب فی ضرب زید فعل مرکب **فان قیل** ان تعریف المعرب بالمرکب لا یصح لان المعرب
من اقسام الاسم والاسم من اقسام الکلمة والمعتبر فی مفهوم الکلمة الافراد وبین الافراد
والترکیب منافاة **قلنا** المرکب بمعنیین مرکب بمعنی مضموم مع الغیر ومرکب بمعنی مجموع
المضمومین فالمراد بالمرکب ههنا هو المرکب بالمعنی الاول والمنافی للمعرب هو المرکب بالمعنی
الثانی **فان قیل** لما کان المرکب مشترکا بین المعنیین لزم اخذ المشترک فی التعریف وهو
غیر جائز **قلنا** اخذ المشترک فی التعریف شنیع بدون القرینة وههنا وجدت القرینة
وهی ان المرکب اذا عُدِّی بعلی یراد به المعنی الاوّل واذا عُدِّی بمن یراد به المعنی الثانی
وههنا عُدِّی بعلی **فان قیل** ان تعریف المعرب لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه
المبتدأ والخبر لان المتبادر من الترکیب ترکیب مع العامل وهما لم یترکبا مع العامل لان
عاملهما معنوی وترکیب اللفظی بالمعنوی محال **قلنا** المراد بالترکیب الترکیب مع غیره سواء
کان مع العامل وغیره وهما مرکبان مع غیر العامل لان کل واحد منهما مرکب مع صاحبه **فان
قیل** ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه غلام فی غلام زید
لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل مع انه مبنی **قلنا** المراد بالترکیب ما یتحقق معه عامله
فان قیل ان تعریف المعرب لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه زید فی یا زید
لانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل بل هو مناسبة **قلنا** المراد بعدم المشابهة عدم
المناسبة **فان قیل** فعلی هذا یلزم اخذ المجاز فی التعریف وهو شنیع **قلنا** اخذ المجاز فی التعریف
شنیع بدون القرینة وههنا وجدت القرینة وهی ان المعرب مقابل للمبنی والمبنی یقید بقید المناسبة

سـ‍ له قال فالمعرب ای الاسم المعرب المرکب ای الذی رکب مع غیره مرکبا یتحقق معه عامله فقوله المرکب جنس شامل للمعرب وللمبنی وقوله الذی الخ یخرج ما سوی المعرب و [illegible]

وتقييد احد المتقابلين بقيد يوجب تقييد المقابل الآخر بذلك القيد ضد المناسبة عدم المناسبة فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه غير المنصرف لانه مشابه للفعل في وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبني الاصل اعني المضارع قلنا المراد بمبني الاصل ما يكون اصلا في البناء لا ما يكون اصله لبناء المضارع مبني الاصل بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فان قيل لما كان المراد بمبني الاصل مبني الاصل بالمعنى الاول فلا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا اضافة المبني الى الاصل بيانية فان قيل لم عدل المص عن تعريف الجمهور وهو ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا انما عدل عنه لان تعريفهم دوري لان معرفة اختلاف الآخر موقوف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب باختلاف الآخر لزم الدور ولكن هذا الجواب ضعيف لان تعريفهم تعريف بالاثر وهو قسم من تعريف جائز عند القوم فالحق ان يقال انه انما عدل عنه لان المقصود من تعريف المعرب كونه وسيلة الى الحكم وتعريفهم لا يكون وسيلة اليه لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيد معرب اي مختلف آخره باختلاف العوامل لانه مما اختلف آخره باختلاف العوامل فالصغرى عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة مؤخرة فيلزم تقدم الشيء على نفسه بخلاف تعريف المص فانه يكون وسيلة اليه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل لانه مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهو معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل فالصغرى غير النتيجة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه قوله وحكمه

له قوله وحكمه اي الاثر المترتب عليه من جملة آثاره ان يختلف آخره ذاتا او صفة حقيقة او حكما باختلاف العوامل في الاسم لفظا او تقديرا فمثال اللفظي الحقيقي من جهة الذات نحو جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك ومثال اللفظي الحقيقي من جهة الصفة نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومثال اللفظي الحكمي من جهة الذات نحو رايت مسلمين ومررت بمسلمين ومثال اللفظي الحكمي من جهة الصفة نحو رايت احمد ومررت باحمد ومثال التقديري الحقيقي من جهة الذات نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ومثال التقديري الحقيقي من جهة الصفة نحو رأيت فتى ومررت بفتى ومثال التقديري الحكمي من جهة الذات نحو رايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ومثال التقديري الحكمي من جهة الصفة نحو رايت حبلى ومررت بحبلى وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في الوسط او في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم علم ان الراء والنون في هذين الاسمين يتبعان حركة الآخر تقول جاءني امرؤ وابنم ورايت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف وهو يذكر بعد الفراغ عن الموصوف فلذلك يذكر الاعراب بعد المعرب وانما قال باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا باختلاف العوامل فانه ليس من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد ١٢ تحفه ومتوسط۔

اى حكم المعرب الناشى عن العامل الثابت في المعرب ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اى يختلف اخر حرفه باختلاف العوامل ذاتا او صفة حقيقة او حكما لفظا او تقديرا فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من احكام المعرب ان يختلف اخره باختلاف العوامل وليس الامر كذلك لان للمعرب احكاما كثيرة سوى اختلاف اخره قلنا اضافة الحكم الى المعرب للعهد والمعهود بها بعض الاحكام اى من جملة احكام المعرب فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة عن اسناد احد الامرين الى الاخر ايجابا او سلبا وهو انما يتصور في المركب والمعرب من اقسام المفرد قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي وهو الاثر المترتب على الشئ فان قيل ان حكم المعرب منقوض بحركة نحو غلامي لانه اختلاف في اخر المعرب وليس بحكم قلنا المراد بالحكم ما هو حكم المعرب من حيث[1] انه اخر المعرب وهذا الاختلاف ليس من حيث انه اخر بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم فان قيل ان اختلاف الاخر انما يستقيم في المعرب الذي هو معرب بالحرف لا فيما[2] هو معرب بالحركة قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان يكون ذاتا او صفة فالمعرب بالحركة وان لم يختلف ذاتا لكنه اختلف صفة والاختلاف الذاتي ان يتبدل حرف بحرف والصفتي ان يتبدل حركة بحركة فان قيل ان الاختلاف الذاتي منقوض بكل واحد من التثنية والجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر لانهما معربان بالحرف مع انه لم يختلف اخرهما من حيث الذات قلنا الاختلاف الذاتي اعم من ان يكون حقيقة او حكما ففيهما وان لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه وجد حكما لان الياء بعد دخول الناصب علامة النصب حكما كما انها بعد دخول الجار علامة الجر حقيقة فان قيل ان الاختلاف الصفتي منقوض بما هو معرب بالحركة كزيد في جاء زيدٌ ورأيت زيدا او مررت بزيد لان اخره اعني النون الساكن المسمى بالتنوين لم يختلف باختلاف العوامل قلنا ان اخره الدال لا التنوين بل هو كلمة برأسها فان قيل ان الاختلاف الصفتي منقوض بغير المنصرف في حالة النصب والجر لانه معرب بالحركة ولم يختلف اخره من حيث الصفة قلنا

مصرفه

---

[1] قوله من حيث انه اخر المعرب اقول لو كان هذا القيد مرادا لم يستغن قول المص باختلاف العوامل فتذكر ما مر منا في فائدته ١٢ تحفه

[2] قوله لا فيما هو معرب بالحركة لان الحركة ليست باخر المعرب كما هو الظاهر ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ۔

ان الاختلاف المصنف اعم من ان يكون حقيقةً او حكماً وههنا وان لم يوجد الاختلاف حقيقةً
لكنه وجد حكماً لان الفتحة بعد دخول الجر علامة الجر حكماً كما ان بعد دخول الناصب علامة النصب
حقيقة فان قيل ان العوامل جمع فينبغي ان لا يختلف اٰخره بدخول العامل والعاملين
قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان[1] الجمعية باللام فان قيل ان حكم
المعرب منقوض بمن في جاءني[2] رجل منو ورايت رجلا منا ومررت برجل مني لان
اٰخره اختلف باختلاف العوامل مع انه ليس بحكم المعرب قلنا المراد باختلاف
الاختلاف الحاصل بدخول العامل عليه بالذات وههنا العامل داخل على المستفهم عنه
لا على الاستفهام فان قيل ازيداً في مثل ازيداً مضروبٌ اي ضربت زيداً او اني ضاربٌ
زيدٌ ادخل عليه العوامل المختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اٰخره لم يختلف
باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل لا في الاسمية والفعلية
والحرفية فان قيل ان حكم الشئ خاصة له واختلاف الاٰخر ليس خاصة المعرب لان بعض
الاسماء المعدودة المركبة مع العامل تبدل حكمها حكم الاعراب لا اختلاف الاٰخر قلنا هذا
حكم اٰخر من احكام المعرب واختلاف الاٰخر حكم اٰخر من احكام المعرب فلو لم يدخل احد الحكمين في
الاٰخر لا فساد فيه لان للمعرب احكاماً كثيرةً سوى اختلاف الاٰخر فان قيل ان نصب لفظاً او تقديراً
لا يخلو اما على التميز او على المصدرية لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التميز عن النسبة اما
فاعل ومفعول وفاعل قوله يختلف اٰخره لفظاً لا اٰخر لفظاً ولا تقديراً واما الثاني فلان الشرط
في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يختلف
مشتمل على الاختلاف لا على لفظاً ولا تقديراً قلنا انه منصوب على التميز ولا شك
انه فاعل بعد رد العبارة الى الاصل فيكون تقديره وحكمه ان يختلف لفظ اٰخره او تقدير
اٰخره او نقول انه منصوب على المصدرية بتقدير المضاف فتقديره ان يختلف

في نسخة وبطلان

---

[1] قوله لبطلان الجمعية باللام يعني ان اللام للجنس لا للاستغراق كما فهم المعترض ۱۲ تحفه خادميه

[2] قوله جاءني رجل منو آه اقول الاول حكاية عن الرفع والثاني حكاية عن النصب والثالث حكاية عن الجر وان شئت التفصيل فارجع الى الفية ابن مالك وشروحه ۱۲ تحفه خادميه۔

آخره اختلاف لفظا او تقديرا قوله ٥ الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة فان قيل ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه العامل والمعنى المقتضي لانه يختلف بهما آخر المعرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والحركة والعامل والمعنى المقتضي ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف لانه دخل فيه الحروف العاملة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشيء والباء في به للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضي من الاسباب البعيدة فان قيل المقصود من التعريف الجامعية والمانعية وهما حاصلتان بالعبارة السابقة فلا حاجة الى قوله ليدل على المعاني المعتورة قيل هذا ليس جزء من التعريف بدليل قوله في امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هي جملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال السائل كأنه سأل ما الفائدة في وضع الاعراب قيل انما وضع ليدل على المعاني المعتورة عليه فاللام في قوله ليدل متعلقة بالوضع المفهوم من فحوى الكلام لكنه ليس مرضيا للشارح رح لانه بعيد عن الظاهرية غاية البعد فالاولى ان يقال انه جزء

---

٥ قوله الاعراب ما اي حركة او حرف من حروف المباني فاندفع ما قال الاستاذ العلام فيما يجيء من قوله لكن هذا الجواب ضعيف آه آخره اي آخر الاسم مطلقا لا المعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاهم الله يوم الدين فاندفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم الدور لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فمعرفته يتوقف على نفسه وهو دور والجواب الذي اورد في دفع هذا الاعتراض بان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل مطلق الاعم من الاسم والفعل فان المذكور في تعريف المعرب يشملهما والعامل الذي فيما بعد هو عامل الاسم فلا دور ليس على ما ينبغي لان العامل المذكور في تعريف المعرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الشارح رح لانه الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله والظاهر ان الضمير في عامله راجع الى الاسم وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذ اي مولانا عبد الحي رئيس الاذكياء فافاد ان القيد خارج عن المقسوم والملحوظ داخل في الملاحظة والتعريف فيبقى العامل مطلقا فتامل فيرجع الشامل لا يرد على ما قلنا انه على هذا التقدير اي على تقدير ارجاع الضمير الى الاسم المطلق يلزم ان يكون قوله ليدل جزء من التعريف والمحدود ليخرج نحو حركة غلامي وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم المعرب يخرج بقيد الحيثية كما ذكر الشارح رح مع ان عبارة المص في شرحه ينادي على ان قوله ليدل لا دخل له في الجامعية والمانعية حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد لخروجه بقيد الاختلاف عند بعضهم هو كون الاسم مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة لا النقل من السكون الى الحركة والمتحقق في نحو غلامي الثاني ولعل مراد المصنف رح هو الاول فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اختلف آخره يخرج ما سوى المعرب وانما اخر الاعراب عن المعرب مع ان حقه التقديم لانه مشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه التقديم لان المعرب محل والاعراب حال والمحل مقدم على الحال فافهم وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ١٢ تحفة خادمه لمولانا محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رحمهما الله تعالى۔

من التعريف ولا نسلم ان القيود المأخوذة فى التعريف للجمعية والمنعية بل ربما تذكر القيود فى التعريف لفائدة اخرى غير الجمعية والمنعية كما فى قول صاحب الزنجانى التصريف فى اللغة التغيير وفى الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وهذا المعنى مراد بقوله فى شرح امالى الكافية ليس هذا من تمام الحد لانه ليس جزء من التعريف متعلق بالوضع المفهوم من فحوى الكلام بل هو متعلق بقوله اختلف فان قيل ان المعتورة على صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بعلى قلنا ان تعديته بعلى لتضمنه معنى الورود والاستيلاء فان قيل ان تعدد الاعراب لغو لجواز ان يكون الاعراب الواحد دالا على المعانى المتعددة قلنا ان المعانى العارضة على المعرب متعاقبة غير مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغى ان يكون علامتها ايضا كذلك فان قيل ان للاسم احوال ثلثة فلم تعين اخره للاعراب قلنا ان الاسم دال على نفس المسمى والاعراب دال على صفة المسمى والصفة مؤخرة عن الموصوف فينبغى ان يكون الدال عليها متاخرا عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب ماخوذ عن الاعراب وهو الايضاح او من عربت المعدة وهو الفساد فان قيل ان تسمية المعرب بالمعرب يصح على المعنى الاول لا على المعنى الثانى لان المعرب موضع للمعانى المقتضية لا انه مفسد لها قلنا لو كان المعرب على المعنى الثانى فالهمزة فيه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شك انه مزيل الفساد الالتباس بعض المعانى بعضها قوله وانواعه رفع ونصب وجر لانها ما دال على العمدة او على الفضلة فالاول رفع والثانى

له قوله لتضمنه آه بيان يلاحظ فى فعل او صفة معنى فعل او صفة اخرى بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول اصلا والثانى قيدا على الاغلب فيكون المعنى المعتورة اياه واردة عليه او مستولية عليه كما قال جمال الناظرين بزيادة يسيرة ۱۲ تحفہ خادمیہ

٢ه قال وانواعه آه اى انواع اعراب الاسم رفع سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة العليا عند التلفظ به او لرفع مرتبته بين اخويه لكونه علما لما هو عمدة الكلام وهو الفاعل ونصب سمى النصب لانتصاب الشفتين عليه عند التلفظ به او لانه نصب الفضلة اى يضعها فى الكلام من غير ان يحتاج اليه الكلام وجر سمى الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى ينجر الى الاسفل عند التلفظ به وانما انحصر فى الثلثة لان وضع للدلالة على المعانى وهى ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول وانما ذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالحركات كذلك يكون بالحروف لان الرفع والنصب والجر يقع على الحركات والحروف جميعا ۱۲ تحفه

اما دال على الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب والثانی جر فان قيل
ان حصر انواعه فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة
الى اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل فان قيل لم عبر عن الحركات الاعرابية بالرفع والنصب
والجر لا بالضمة والفتحة والكسرة قلنا هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحروف والحركات
الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة
فی الحركات البنائية غالبا[1] وفی الحركات الاعرابية على قلة قوله فالرفع علم الفاعلية
فان قيل لا نسلم ان الرفع علم الفاعلية لانه كما يوجد فی الفاعل كذلك يوجد فی غيره
كالمبتدا او والخبر وغيرها قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالحقيقی
ظاهر والحكمی ما وجد فيه خصلة الفاعل من كون الشئ مسندا اليه وكون الشئ جزءا ثانيا
من الجملة والنصب علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا فان قيل لا نسلم ان
النصب علامة كون الشئ مفعولا لان النصب كما يوجد فی المفعول كذلك يوجد فی غير المفعول
كالحال والتميز والمستثنى قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالحقيقی ظاهر والحكمی
ما وجد فيه خصلة المفعول وهو ما يتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة اى علامة
كون الشئ مضافا اليه فان قيل لم الحقت الياء المصدرية بالفاعل والمفعول لا بالاضافة قلنا
الاضافة مصدر بنفسها فلا يحتاج الى الحاق الياء المصدرية بالفاعل والمفعول لانهما ليسا مصدرين
بنفسهما فيحتاجان الى الحاق الياء المصدرية فان قيل لم جعل الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة ولم يعكس قلنا الرفع ثقيل والفاعل قليل فاعطى الثقيل للقليل رعاية للتعادل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر فجعل الجر علامته و العامل[2] ما به يتقوم المعنى المقتضی للاعراب فان قيل المعنى المقتضی

---

[1] قوله وفی الحركات الاعرابية على قلة واما الضم والفتح والكسر مجردة عن التاء فمخصوصة بالحركات البنائية ولا يطلق على الحركات الاعرابية اصلا ۱۲ تحفہ

[2] قال العامل آه اقول هذا تعريف لعامل الاسم واما تعريف مطلق العامل فما اوجب اثبت كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وفيه ان اطلق الوجه المخصوص فيرد نحو يا زيد غلامی وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل فی حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يابى ذكر آخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضى المقتضى آه الشبه التام لا غير كذا قال القاضی شهاب الدين وانما آخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له ۱۲ تحفہ

قائمٌ بالمعرب لا بالعامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال المصـ قلنا التقوم بمعنى الحصول ولا شك
ان المعنى المقتضي حاصل بالعامل ففي جاء عامل اذ حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا فان قيل المراد بالمفرد اما مقابل التثنية والجمع او المضاف فالاول منقوض
بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني
منقوض بغلامي في غلامي زيد لانه ليس بمفرد بهذا المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب
قلنا المراد بالمفرد المفرد بالمعنى الاول ولا يدخل فيه الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد و
المعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى
لكون معانيها منبئة من التعدد فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء
بالمشتق قيام المبدأ بذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع قلنا
ان توصيف الجمع بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقه اي الجمع الذي كسر واحده
فان قيل لم خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء قلنا المفرد المنصرف اصل من
وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف اصل
بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى الجمع المكسر الغير المنصرف وهذا
القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب
بالحروف والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة فاعطي الاصل للاصل رعاية للتناسب فان قيل

---

٥١ قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر آه ولم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لئلا يلزم الفصل بين الصفة اعني المنصرف وبين موصوفها اعني مجموع المفرد والجمع بالغير اعني المكسر لئلا يتوهم التغليب ١٢ تحفه ٥٢ قوله لكنها ليست مفردة معنى لقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان يعرب نحو يد ودم بهذا القسم من الاعراب لانه ليس بمفرد لفظا ومعنى بل مفرد لفظا ومعنى كما يفهم من قول الشارح فيما بعد فالصواب في الجواب ان يقال المراد به المعنى الاول لكن ما سوى الاسماء الستة بقرينة الذكر فيما بعد ومثل هذا قال الاستاذ العلام في بحث المذكر والمؤنث في قوله المهذ العلام واذا اسند اليه الفعل فبالتاء آه ١٢ تحفه ٥٣ قوله فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر آه اقول عبارة المصنف خالية من المناقشة لان الجمع المكسر علم لقسم من الجمع في اصطلاح القوم فلا يرد ما اورده اللهم الا ان يقال ان المناقشة باعتبار اصل التركيب فافهم ١٢ تحفه ٥٤ قوله والاعراب بالحركة اصل آه لخفة الحركات وثقل الحروف ولانها بسيطة والحروف مركبة والبسيط اصل بالنسبة الى المركب ١٢ تحفه ٥٥ قوله والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والحركات الثلث في الاحوال الثلث اصل لحصول المقصود وبها امتياز بعضها عن بعض ١٢ تحفه خادميه۔

ان نصب قوله رفعاً اه لا يخلو اما على الظرفية او على المصدرية او على الحالية والكل باطل اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان والرفع والنصب والجر ليس بزمان ولا مكان واما الثانی فلان الشرط فی المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يعرب مشتمل على الاعراب لا على الرفع والنصب والجر واما الثالث فلان الحال محمول على ذی الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصوب على الظرفية بتقدير المضاف ای يعربان بالضمة حالة الرفع اه او على المصدرية بتقدير المضاف ای يعربان بالضمة اعراب الرفع اه او على الحالية لكن المصدر مبنی للمفعول ای يعربان بالضمة مرفوعاً اه جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة لانه فرع الجمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا فی جمع المؤنث لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جموع المذكر معرب بهذا النوع من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والسجلات والخاليات فكيف يختص هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف و التاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل فی وجود علتين فامتنع فيه ما هو مختص بالاسم اعنی الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم خالف الحم عن الاخوات بكسر الكاف قلنا الحم قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف

---

۵ قوله قال جمع المؤنث ای جمع المؤنث السالم الاصطلاحی وهو ما لحق باخره الف وتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا اعلم ان ما ذكره المص مذهب البصريين وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة وهشام منهم فی المعتل فقط وانما حمل النصب على الجر مع ترك احدى الحركتين فيهما الا ان الاكثر خالف الاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط قال سيبويه فی كتابه وقال الخليل فی رجل اسمه مسلمات او ضربات هذه مسلمات او ضربات وكذلك المرأة لو سميت بها انصرفت وذلك لان هذه التاء لما صارت فی النصب والجر جرا اشبهت عندهم الياء التی فی المسلمين والياء التی فی رجلين وصار التنوين بمنزلة النون الاترى الى ان عرفات منصرفة فی كتاب الله وهی معرفة والدليل على ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها ويدلك ايضا على معرفتها انك لا تدخل فيها الالف واللام انتهى وذكر فی بعض شروح الالفية انه يعرب كاعراب ما لا ينصرف واعرابه على الاصل وبعضهم ينصبه بالكسر ويحذف منه التنوين فتامل فيه ۱۲ ۵ قوله لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل وحمل الفرع على الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد انه لم يجر على طريقة اصله فی الاعراب بالحروف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح فی اخرها تحفه ۵ قال والفتحة والمفتوح اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد جمع المؤنث السالم حال العلمية فانه غير منصرف كذا ذكر المص فی بعض كتبه مع انه ليس بمعرب بالفتحة حال الجر ۱۲ ۵ قوله قريب المرأة آه من ابی زوجها واخيه وابنه وربما يطلق على اقارب الزوجة ۱۲ تحفه خانيه

واللفيف قلنا الناقص كثير من الاجوف واللفيف في العزة للتكاثر فان قيل لم خالف
ذو عن الاخوان باضافته الى الظاهر دون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف الشيء
باسم الجنس والضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع
من الاعراب في حالة التثنية والجمع والتصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم قلنا
المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مكبرة لانها لو كانت مثنى او مجموعا كان اعرابها
كاعراب سائر التثنيات والجموع ولو كانت له مصغرة كان اعرابها بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فان قيل لما كان هذان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم لم يذكرهما قلنا
انما لم يذكرهما اكتفاء بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتفي بالامثلة في حق الاضافة ايضا
لتوهم قلنا لو اكتفى بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع
على اللغو من الاعراب وليس كذلك فان قيل اخوك وفوه بالواو مشتمل باللغو والاستحالة اللغو
بالنسبة الى الواو والاستحالة بالنسبة الى الالف والياء قلنا المراد بالاب واخواته الاسماء
الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو ونحوه اذ ربما يحكم على شيء معين ويراد به الحكم على نوعه
كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاصل في المفردات هو
الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات
واعراب التثنيات والجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا يلزم المنافرة
والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل لم حصروا في الستة قلنا
لما كان لكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة جعلنا في مقابلة كل حال اسما على حدة فان
قيل لم خصوا هذه الستة قلنا انها مشابهة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون آخرها

له قوله ولو كانت مصغرة الخ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة واعلم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان للمصغرات المضافة الى ياء المتكلم فيها اربعة مذاهب الاول انها معربة بالحركات تقديرا والثاني انها مبنية للاضافة الى المبني والثالث انها ليست معربة ولا مبنية والرابع انها معربة بالرفع والنصب تقديرا والجر لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء المتكلم المعربة بالحركات لفظا كذا قال مولانا نور الحق اقول لعل الاستاذ العلام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم يقيد الحركات بكونها لفظا فافهم ١٢ محمد خادميه۔

حرفا صالحا للاعراب واما معنى فلان معانيها مبنية من التعدد كمعنى التثنية والجمع فان قيل كما ان فى اخرها حرفا صالحا للاعراب كذلك فى اخر يد ودم فينبغى ان يعرب هذا النوع من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب فى الاسماء لا فى غيرها المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء فان قيل ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك لانه ليس المراد بالمثنى لفظه بل المراد افراده وهذه الالفاظ من افراده قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلتا مع انه فى حكمه قلنا انه فرع كلا وذكر الاصل مغن عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغى ان يكون اعراب المثنى بالالف والياء مقيدا بقيد الاضافة الى المضمر وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغى ان يكون غير كلى فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف والياء بقيد الاضافة الى الضمير قلنا ان لكلا اعتبارين باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركة ومعناه يقتضى الاعراب بالحرف فروعى فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر اعرب بالحركة لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل ايضا فاعطى الاصل للاصل رعاية للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان الاضافة الى المضمر خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للتناسب فان قيل هذا ينتقض بنحو جاءنى كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه مضاف الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركاته تقديرية

سله قوله انه فرع كلا الخ يتوجه عليه ان الفرع قد يخالف اعرابه عن اعراب الاصل كجمع المؤنث السالم فانه فرع جمع المذكر السالم اعرابه بالحروف واعراب الفرع بالحركات الا ان يتكلف فقال لم يكتف بذكر اثنان مع انه اصل لاثنتان لنكتة وهى ان حكم التذكير والتانيث فى باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيها للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما فى الواحد والواحدة على انه مذكور فى بعض النسخ ومتروك فى بعضها قلنا انا نمنع صحة الاصل وما يلزم علينا تصحيح كل نسخة كذا قال الحافظ صفى بن نصير

جمع المذكر السالم الو وعشرون واخواتها بالواو والياء فان قيل ان ذكر الو وعشرون
واخواتها بعد ذكر جمع المذكر السالم مستدرك لانه ليس المراد به لفظه بل افراده وهي من افراده
قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان صورتها صورة الجمع وليس لها مفرد من
لفظها فان قيل هذا الجواب يستقيم في الو ولا يستقيم في عشرون واخواتها لانه يجوز
ان يكون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وقس على هذا قلنا لو كان عشرون
جمع عشرة يصح اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة ولو كان ثلثون فصح
جمع ثلثة يصح اطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وهذا اللازم باطل تصح
فالملزوم مثله او نقول ان هذه الالفاظ تدل على كميات محصورة ولا حصر في
الجمع فان قيل ان الاصل في الاعراب الحركة فلم اعرب التثنية والجمع على الحرف قلنا
التثنية والجمع فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الحركة فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع
رعاية للتناسب فان قيل ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ايضا فينبغي ان يعرب بالحرف
قلنا نعم لكن ليس في اخره حرف صالح للاعراب فاعرب بالحركة للضرورة فان قيل ان
اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضي
الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان حروف الاعراب ثلثة والعوامل
واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة فلو اعطي الكل للتثنية بقي الجمع بلا اعراب ولو اعطي الجمع
بقي التثنية بلا اعراب ولو اشتركا لزم الالتباس بينهما فوزعت بان يعطي الالف للتثنية حالة
الرفع لانه ضمير الفاعل في تثنية الافعال ويعطي الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في جمع الافعال

[illegible]

سله قال جمع المذكر السالم اي الاصطلاحي وهو ما لحق باخره واو او ياء ونون سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا كسنين وقد يرد هذا الباب
محين اي يعرب بالحركات ويلزمه الياء الخ انما سمي بالتثنية وجمع المذكر السالم فيه بيان فقال سيبويه في كتابه فاسميت بلاد رجلين
فان اقيسه واجوده ان اقول هذا رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين كما تقول هذا مسلمون ومررت بمسلمين فهذه الواو والياء بمنزلة
الياء والالف ومثل ذلك قول العرب هذه قنسرون وهذه فلسطون ومن النحويين من يقول هذا رجلان كما ترى يجعله بمنزلة عثمان وقال
الخليل من قال هذا مسلمين كما ترى جعله بمنزلة سنين كما ترى فان قلت هلا قلت هذا رجلين تدع الياء كما تركتها في مسلمين فانهم انما منعهم من ذلك
لان هذه لا تشبه شيئا من الاسماء في كلامهم ومسلمين معروف كما كانت صار فاسنينا انتهى كلامه ١٢ التحفة خادمية

والياء مشتركة بينهما في حالة الجر فان قيل ح لزم الالتباس بينهما في حالة الجر قلنا
الالتباس مدفوع بحركة ما قبل الياء لان ما قبلها في التثنية مفتوح وفي الجمع مكسور فان قيل
لم يحمل على الرفع قلنا بين النصب والجر مناسبة لكون كل منهما دالا على الفضلة بخلاف الرفع
لانه دال على العمدة التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا فان قيل الاعراب في الماضي
والامر الحاضر والحرف متعذر وليس بمقدر قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وهي ليست باسم
فان قيل الضمير في تعذر لا يخلو اما راجع الى الاعراب او الى الاسم فعلى الاول بقي الموصول
بلا عائد وعلى الثاني يلزم فساد المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير فيه راجع الى الاعراب والعائد محذوف
اعني فيه فان قيل التعذر ما لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة ومشقة والاعراب في عصا
وغلامي لا يمكن الوصول اليه اصلا قلنا المراد بالمتعذر ههنا الممتنع فان قيل لما امتنع
الاعراب فيهما فلم جعل من قبيل المعربات لا من قبيل المبنيات قلنا الممتنع فيهما ظهور الاعراب
في اللفظ لا تقديره والمبني ما امتنع فيه كلاهما والمراد بعصا كل اسم كان في آخره الف
مقصورة باقية او محذوفة لالتقاء الساكنين وانما قدر الاعراب فيه لان الالف الساكن
وضعا لا يقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامي كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه لانه
لما اشتغل آخره بالحركة لاقتضاء الياء امتنع عليه دخول حركة اخرى سواء كانت مخالفة او موافقة
او استثقل كقاض رفعا وجرا والمراد به كل اسم كان في آخره ياء وقبلها كسرة وانما قدر الاعراب فيه في حالتي
الرفع والجر لا في حالة النصب لان الضمة والكسرة ثقلتان على الياء بخلاف الفتحة لانها خفيفة ونحو
مسلمي رفعا والمراد كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه في حالة الرفع

---

۵۱ التقدير فيما تعذر كعصا والمراد به كل اسم في آخره الف سواء كان ثابتا كالعصا او ساقطا كعصا واختار بالمثال هذا دون ذلك لخفاء الامر في هذا دون ذلك وغلامي والمراد به كل اسم سوى جمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم اقول فيه ثلثة مذاهب الاول انه معرب بالاعراب التقديري في الاحوال كلها والثاني ان اعرابه حالة الرفع والنصب تقديري وحالة الجر لفظي والثالث انه مبني والمختار عند المصنف الاول ولهذا قال مطلقا اي اعرابه تقديري في الاحوال الثلث ۱۲ ۵۲ قوله الممتنع فيهما الخ لقائل ان يقول معنى التقدير الفرض وفرض المحال جائز فمن اين يمتنع فرض الاعراب في المبني مع انه لا فرق بين الاعراب التقديري والمحلي الا ان في التقديري يمتنع آخر الكلمة من الاعراب وفي المحلي يمتنع جميع الكلمة منه كذا قال مولانا عصام اقول هذا الفرق اصطلاحي لان امتناع الاعراب في الاول نفس الامر في الثاني فافهم فالصواب في الجواب ان يقال انما لم يجعلا مبنيين لعدم المناسبة المؤثرة في البناء ومبنى البناء على هذا دون ذلك ۱۲ تحفه خادميه

۵ سواء كان الالف ثابتة كما في العصا او ساقطة كما في عصا ۱۲ عفي عنه حسن دهلوی

لا النصب والجر لان فی حالة الرفع قلب الواو یاء والقلب یخرج الشیء عن حقیقته وفی حالة النصب
والجر ادغمت الیاء فی الیاء والادغام لا یخرج الشیء عن حقیقته فان قیل کثیرا ما قدر
الاعراب بالحرف فی الاحوال الثلث نحو جاءنی ابو القوم ورأیت ابا القوم ومررت بابی القوم
فلم لم یجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا التقدیر بعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر
واللفظی فی ما عداه فان قیل الاعراب اللفظی اصل بالنسبة الی التقدیری فلم قدم
التقدیری علی اللفظی قلنا مواضع التقدیری قلیلة ومواضع اللفظی کثیرة والقلیل
بمنزلة الجزء والکثیر بمنزلة الکل والجزء مقدم علی الکل فی الفهم فقدم فی الذکر مطابقة
للوضع بالطبع غیر المنصرف ما فیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فان قیل
ان ضوربت مما وجد فیه علتان التانیث ووزن الفعل مع انه مبنی لا غیر المنصرف قلنا کلمة ما عبارة ۱۰
عن الاسم لا عن اللفظ حتی یرد ما قیل فان قیل ان حضار مما وجد فیه علتان العلمیة والتانیث
مع انه مبنی قلنا المراد بالاسم الاسم المعرب وحضار مبنی فان قیل ان حبلی ومصابیح
اذا صارا علمین لشخصین وجد فیهما علتان کما تری فینبغی ان یکونا من قبیل القسم الاول مع انهما
من قبیل القسم الثانی وهو ما وجد فیه علة واحدة تقوم مقامهما قلنا المراد بالعلتین ان تکونا
مؤثرتین والعلمیة لا تؤثر مع الف التانیث وصیغة منتهی الجموع فان قیل ان نوحا
مما وجد فیه علتان مؤثرتان العجمة والعلمیة مع انه منصرف علی المختار قلنا المراد بالعلتین
ان تکونا مؤثرتین مع استجماع شرائطهما وشرط العجمة تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلثة ولیس فی
نوح واحد منهما فان قیل قیام العلة مقام العلتین لا یصح لان القیام انما یتصور فی الاجسام
والعلل من قبیل الاعراض قلنا المراد بقیامها مقامهما ان تؤثر تاثیرهما وهی عدل ووصف وتانیث
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم ترکیب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب فان
قیل الحکم علی العلل التسع بکل واحد من هذه الامور لا یصح لانه یلزم حمل الواحد علی المتعدد

سلہ قال غیر المنصرف ما فیه علتان ای اسم معرب فیه علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطهما او واحدة منها تقوم مقامهما بان تؤثر تاثیرهما
تحرزا ما جنس وقوله فیه علتان آه فصل ۱۲ تحفه سلہ قوله وهی عدل آه والبیتان لابی سعید الانباری او لهما سلہ موانع الصرف تسع
کلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصویب ۔ او انما عدل العلم عن هذا البیت لانه لا یشتمل واحدة منهما وان امکن الجواب عنه بان
العلتین اعم من ان تکونا حقیقیتین او حکمیتین ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب۔

وهو باطل قلنا هذا انما يرد لو كان الربط مقدما على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما اشار اليه الشارح بقوله وهى اى العلل لتسع مجموع ما الخ فان قيل ان كلمة ثم يفيد التراخى فعلم منه ان علية الجمع والتركيب عقيبة من علية الخمسة وليس كذلك قلنا العدول فى هاتين البيتين عن الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخى فان قيل ان زائدة لا يخلو اما مرفوع على انه صفة النون او منصوب على انه حال منه وكل واحد منهما باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والموصوف فى التعريف والتنكير واما الثانى فلان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول والنون فى هذا التركيب لا فاعل ولا مفعول بل هو مبتدأ قلنا انه حال عن النون والنون فاعل فى المعنى اى تمنع النون الصرف زائدة من قبلها الف قوله الف فاعل للظرف او مبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا التوجيه يفهم منه زيادة النون فقط مع ان الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنهما بالالف والنون المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل زائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما لكن تقدم الالف على النون فى وصف الزيادة كما فى جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه قوله وهذا القول تقريب اى ذكر العلل على صورة النظم اقرب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او القول بكون العلل تسعة قريب الى الحق او القول بكون كل واحد من هذه الامور التسعة علة قول مجاز لا حقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها قوله كعمر والجمع طلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران

---

۵۱ قوله فان قيل على هذا التوجيه يفهم الخ اقول هذا اذا كان متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا كان من افعال الخصوص كالزائدة فزيادة الالف فلا ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول وعدم المطابقة مرجوعة بان اللام فى النون زائدة ويدل عليها ذكر بقية الاسباب فى البيتين نكرة وحمل الظرف على طبق ما مر من الاستاذ العلام ومناد باختيار الشق الثالث بانه خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة وقيل نصبه على انه حكاية عن حال نون فى قولنا منع الصرف كذا او كذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها اه ۵۲ قوله او القول بكون العلل تسعة قريبا الى الحق لان فى الاسباب خلافا فقال بعضهم اثنان الحكاية فى نقل الفعل من الفعل الى الاسم كيزيد ويشكر وشمر وضرب فان امتناع الصرف فيه بطريق الحكاية للفعلية يعنى انه كما لم يدخل عليه الكسر والتنوين قبل نقله من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل بعد النقل ولا يخفى عليك ان هذا لا يجرى فى باخاء فافهم والتركيب فيما سواه تركيبا يشمل بالتركيب الذى عرفه المصنف وغيره اى التركيب بين الشيئين كتركيب البعث وهما ما اكثر يرى فى العجمة والعربى او تركيبها من العلمية كذا فى الباقى وقال بعضهم احد عشر التسعة مذكورة ومراعاة الوصف الاصلية بعد التنكير فى نحو احمر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت فى آخر الاسم حين يكون الاسم علما كالف الالحاق كالف ارطى اسم شجر والف التكثير فى قبعثرى اسم رجل ثم لا يخفى عليك اهمال اختلاف فى التانيث الوصف وقال بعضهم ثلاثة عشر احد عشر مذكورة ولزوم تاء التانيث وعدم النظير فى الاوزان فهم وكن من الاجادة

احمد فان قيل ان طلحة كما كان مثالا للتانيث كذلك يكون مثالا للمعرفة فما الفائدة فى ايراد زينب بعد طلحة قلنا فيه اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان لكل علة فرعية فاذا وجد فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل فى وجود الفرعيتين فامتنع فيه الاعراب المختص بالاسم يعنى الجر والتنوين فان قيل ان اضافة الحكم الى غير المنصرف لا يصح لان الحكم انما يضاف الى المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة التى تقوم مقامهما قلنا اضافة الحكم اليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما فان قيل ان قوله وحكمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد فى الجملة الواقعة خبرا من عائد ولا عائد فى هذه الجملة قلنا العائد محذوف اعنى فيه فان قيل هذا الحكم منقوض بقول فاطمة فى مرثية النبى عليه الصلوة والسلام شعر ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا ؛ صبت على مصائب لو انها ؛ صبت على الايام صرن لياليا ؛ وبقول الشافعى فى مدح ابى حنيفة شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛ هو المسك ما كررته يتضوع ؛ وبقول على فى مدح النبى عليه الصلوة والسلام شعر سلام على خير الانام وسيد ؛ حبيب اله العلمين محمد ؛ بشير نذير هاشمى مكرم ؛ عطوف رؤف من يسم باحمد ؛ فاجاب المص بقوله ويجوز صرفه للضرورة اى لضرورة شعر وهو الانكسار كما فى المثال الاول او الزحاف كما فى المثال الثانى او رعاية القافية

---

[۵۱] قوله فى مرثية بتخفيف الياء ستايش كردن وگريستن قال مولانا عبد الرحيم الصفى روى ان فاطمة الزهراء زارت روضة النبى صلعم فاخذت قبضة من ترابها ووضعت على عينيها الكريمتين وبكت بكاء شديدا ثم انشدت هذين البيتين مع ان اهل بها من انشائها او من انشاد غيرها فمنهم من حكاه بالتصحيح انهما من انشائها انتهى يعنى چه حال است بران شخص كه بوى كرده باشد خاك قبر آنحضرت صلعم كه بوى نخواهد كرد زمان دراز غوالى را وغوالى جمع غاليه است كه نام خوشبوئى است مركب است از چند اجزاء ريخته شد بر من غمها كه اگر ريخته شدندى بر روزها ميشدندى آن روزها شبها ۱۲

[۵۲] قوله وبقول الشافعى ذكر فى جامع الشواهد لم يسم قائله وذكر الآخر النعمان بفتح النون جبل بقرب عرفات وواد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات قال الشاعر ؎ تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت ؛ به زينب فى نسوة عطرات وقيل بضم النون اسم ابى حنيفة رح الا انه غير ثابت رواية وان كان ظاهرا دراية والله اعلم با قال الاستاذ معنا ومكرر كن ياد كردن نعمان از براى آنكه ياد كردن او هست مشك هر زمان كه مكرر كنى ياد او را همين خوشبو دهد ياد ۱۲

[۵۳] قوله وبقول على الخ ذكر فى جامع الشواهد لم يسم قائله ومعناه ظاهر فلا نبين ۱۲

[۵۴] قوله او الزحاف والزحاف عند اهل العروض عبارة عن تغيير يكون فى الاركان العشرة المشهورة وهى فعولن ومفاعلن ومفاعيلن وفاعلاتن ومستفعلن ومفاعلتن ومتفاعلن ومفعولات وفاعلن ومس تفع لن مركبة من الاسباب والاوتاد والفواصل وله اقسام كثيرة وفيما نحن فيه الكشف عبارة عن تغيير الحرف السابع والتفصيل فى علم العروض ۱۲ تحفه خادميه۔

كما فى المثال الثالث فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سَلَاسِلَا وَاَغْلَالًا وَسَعِيْرًا لانه منون من غير ضرورة شعرية فاجاب المصنف بقوله او للتناسب مثل سَلَاسِلَا وَاَغْلَالًا فان قيل ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود يعنى لا يكون منع صرفه ضروريا كما فى ضرورة شعرية او لا كما فى التناسب ثم الامكان على قسمين خاص وعام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين والعام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدهما الامكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الامكان العام المقيد بجانب العدم الاول ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب العدم سواء كان وجوده ضروريا او لا والثانى ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا او لا فان قيل ان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او بادخال الكسرة والتنوين لا يخرج عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بجواز الصرف جعل غير المنصرف فى حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فان قيل الاحتراز عن الزحافات لا يكون ضروريا عند الشعراء فكيف يشتمل قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات بهذا الامكان ضرورى عند الشعراء قوله ما يقوم مقامهما الجمع فان فيه تكرار الجمعية سواء كان تكرار الجمعية فيه حقيقة كاكالب واناعيم او حكما كمساجد ومصابيح والفا التانيث لان فيهما نفس التانيث ولزومها للتانيث وضعا وهذا بمنزلة تانيث اخر فان قيل كثيرا ما يكون التاء لازمة للكلمة بعارض كالعلمية فينبغى ان تكون قائمة مقام السببين قلنا التاء غير لازمة للكلمة

---

۵۱ قوله فان قيل ان غير المنصرف آه قد كسر بهذا الكلام ما قرره سابقا من ان المراد بالعلتين علتان مؤثرتان مع اجتماع شرائطهما بحيث ان يوجد التاثير اولا فعلى الاول يلزم تحقق التاثير بدون الاثر وبطلانه ظاهر وعلى الثانى لصدق تعريف غير المنصرف عليه فكيف القول بادخال الكسرة آه كذا قال المحافظ مع تغير القول لا يخفى متانة هذا الايراد اللهم الا ان يقال انه مبنى على ظاهر كلام المصنف رح ذى بالايجاب الا فلا مجال فى دفعه للتضاد ١٢ ۵۲ قال والفا التانيث آه والالف شامل للهمزة ايضا لعموم اطلاق الالف او باعتبار الاصل فلا يرد انه يفهم من عبارة المص ان علامة التانيث فى الاسم الممدود الالف الاولى والامر ليس كذلك كما حقق فى موضعه ١٢ محمد خادميه

بحسب اصل الوضع بان وقعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض لا يقوى قوة اللزوم الوضعي **فان قيل** الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون المعنى ان الجمع والفى التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما سبب على حدة قائم مقام السببين **قلنا** عبارة المص محمولة على حذف المبتدأ اى احدهما الجمع وثانيهما الفا التانيث اى كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يرد ان عبارته تشعر ان الفى التانيث كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثُلاثَ ومَثلَثَ واُخَرَ وجُمَعَ او تقديرا كعمر **فان قيل** العدل صفة المتكلم والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتباينين على صفة مباين آخر وهو باطل **قلنا** العدل مصدر مبنى للمفعول اى فالمعدول خروجه الخ وفيه نظر من وجهين الاول ان المعدول ذات مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف والمعدول ذات مع الوصف **قلنا** المراد بالمعدول كون الاسم معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولا متعد والخروج لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولا حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل بالمصدر وهو باطل **قلنا** المراد بالخروج كون الاسم مخرجا **فان قيل** ان الضمير في خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل **قلنا** ان الضمير في خروجه راجع الى الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم **فان قيل**

---

۵ قال فالعدل خروج الاسم الخ اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة الاصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون تحت اصل وقاعدة فقوله خروج الاسم جنس شامل للمشتقات وغيرها خرج بقوله عن صيغته الاصلية ما سوى المعدول وانما لم يعرف المصنف من اسباب عدم الصرف الا العدل لكونها معلومة مبينة في موضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيانه موضع من هذا العلم معين فيه فتامل فيه وانما قدمه على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البواقي وانما رتبها على الترتيب المذكور لرعاية الاجمال فيه رعاية الوزن الجمال فافهم ۱۲ تحفه خادميه لملا محمد شعيب ولايتي من تلامذه مولانا عبد الحي رح۔

ان الصيغة[1] عبارة عن الهيئة والمادة والاسم ايضا عينهما فعلى هذا يلزم اخراج الكل عن الكل وهو باطل **قلنا** المراد بالصيغة الصورة **فان قيل** على هذا يلزم اخراج الكل عن الجزء وهو باطل **قلنا** المراد بالاسم مادته **فان قيل** تعريف العدل يصدق على المشتقات لانها ايضا مخرجة عن الصيغة الاصلية **قلنا** المشتقات خارجة عنه باضافته الى ضمير الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغايرهما في المعنى **فان قيل** تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانها ايضا مخرجة عن صيغتها الاصلية **قلنا** العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة وما ليس فيهما بقاء المادة **فان قيل** تعريف العدل لا يصدق على ثلث ومثلث لعدم بقاء المادة فيهما بحذف التاء عن ثلثة ثلثة **قلنا** المراد ببقاء المادة بقاء مادة الحروف الاصلية والتاء زائدة **فان قيل** تعريف العدل يصدق على المغايرات القياسية كاذرع ودراهم لانها ايضا مخرجة عن صيغته الاصلية **قلنا** المعتبر في العدل خروجه عن صيغته الاصلية ودخوله في صيغة اخرى مغايرة عن الاولى بدخول الاولى تحت اصل وقاعدة لا الثانية وههنا كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة **فان قيل** تعريف العدل يصدق على المغايرات الشاذة كاقوس وانيب لان اقوس جمع القوس وانيب جمع ناب وهما من الاجوف والقاعدة فيه ان يجمع على افعال فعلم انهما معدولان من اقواس

---

[1] **قوله** ان الصيغة عبارة عن الهيئة والمادة آه اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الصيغة عبارة عما ذكر بل هي عبارة عن الهيئة فقط كما هو مصرح في تعريفها من ان الصيغة هيئة عارضة للكلمة آه وتفسير الشارح ره الصيغة بالصورة من قبيل تفسير غير المشهور بالمشهور لا جواب سوال كما هو المسطور ولهذا قال مولانا عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور كانه اراد بها ما يشمل الصورة الحكمية ايضا فان خروج عمر من السحر ليس خروجا عن الصورة الحقيقية اذ لا دخل لها فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما وبين مدخولها ومع هذا بقي الاشكال لانها غير متناول للصورة الحاصلة عن الاضافة ولهذا يعبر التغير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى وفيه اي في هذا التفسير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير في معدولا عن صمت في يوم الجمعة المجرور بلفظ في لان يوم الجمعة المنصوب يصدق عليه انه خروج عما هو حقه من استلزام في ولا يرد ما ذكر من الايراد على تفسير المص اذ ليس لفي مدخل في الصورة الحكمية لجواز الفصل بينهما وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ انتهى مع زيادة ما ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ح۔

من التغير

وايناب قلنا هذا انما يرد لو اعتبر جمعيتهما اولا على اقواس انياب ثم اعتبر اخراجهما
عنهما الى اَقْوُسٍ اَنْيُبٍ ليس كذلك بل القوس جمع ابتداء على اقوس و انياب على انيب ولذا
سميت بالجموع الشاذة والمعدول لا يسمى بالشاذ فان قيل لم لا يجوز ان يكون للمعدول
قاعدة ويكونان مخالفين عن هذه القاعدة فلذا سميت بالجموع الشاذة قلنا ليس للمعدول
قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة فعلم ان تسميتها بالجموع الشاذة
لكونها جمعا على خلاف القياس فان قيل لا حاجة الى ارتكاب تلك التكلفات لان
المقص من التعريف امتياز المعرف عن بعض ما عداه وهو حاصل ههنا لامتيازه عن سائر
العلل واما امتيازه عن جميع ما عداه فليس بلازم قلنا ان في مقام التعريف مذهبين
مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين ان الشرط في التعريف امتياز
المعرف عن بعض ما عداه ومذهب المتاخرين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن
جميع ما عداه والمختار عند المص مذهب المتاخرين قوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى
تقسيم العدل يعني العدل على قسمين تحقيقي و تقديري وفي تفسيرهما خلاف بين العامة
والمحققين فمذهب العامة ان العدل التحقيقي خروجه محقق عن اصل محقق والتقديري خروج
اعتباري عن اصل اعتباري بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج
وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقيا وفي الثاني اعتباريا والثاني ان الخروج
في الثاني اعتباري فلو كان في الاول ايض اعتباريا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو
باطل والثالث ان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف
ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع
بعينه دليل على وجود الخروج فعلم ان الخروج في الاول تحقيقي وفي الثاني اعتباري ومذهب
المحققين ان العدل التحقيقي خروجه اعتباري عن اصل محقق والتقديري خروجه

---

[۵۱] قوله امتياز المعرف الخ كتعريف الانسان بالماشي ۱۲ تحفه [۵۲] قوله امتياز المعرف الخ كتعريف الانسان بالحيوان الناطق ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله فمذهب العامة الخ واليه مال الشيخ الرضي حيث قال نعني بالعدل المحقق ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا غير منصرف لكان لنا سبيل طريقا الى معرفة كونه معدولا انتهى ۱۲ تحفه

[۵۴] قوله خروج محقق لا يكون الا باعتبار الاصل المحقق فلذا قال عن اصل محقق ۱۲

[۵۵] قوله والثاني الخ كما هو مذهب المحققين ۱۲ تحفه خادميه ۱۲ [illegible]

اعتباری من اصل اعتباری فالحاصل ان الخروج فيهما اعتباری لكن الفرق باعتبار الاصل
فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيقي وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديري كان
العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية بحيث[سله] يكون العلم بالعلة عقيبا على العلم بالحكم
فلو كان الخروج في العدل التحقيقي حقيقيا لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية
اجيب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج باعتبار حاله وعن الثاني
ان تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله وهو
الخروج حتى يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وعن الثالث نعم ان العدل التحقيقي وجد
فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه
دليل على وجود الفرع ولكن لا نسلم ان وجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود
الخروج لجواز ان يكون الاصل والفرع موجودين ولا يعتبر اخراج الفرع عن الاصل كما في اقوس
وانيب قوله كثلاث مثلث مثال العدل التحقيقي لانهما لما وجدا في كلامهم غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا
الى اعتبار سبب اخر فلما لم يصلح للاعتبار سبب اخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقي
لان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان فيهما
ايضا وجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف وهو ان معناهما مكرر وتكرار المعنى
يدل على تكرار اللفظ ولفظهما غير مكرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة
فان قيل المعتبر في سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لا صالتها لا العرضية لعروضها
والوصفية فيهما عارضية لعروضها في المعدول عنه قلنا ان وصفيتهما وان كانت عارضية
في المعدول عنه لكن صارت اصلية في المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثاني واخر مثال اخر للعدل
التحقيقي لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي
في منع الصرف فاضطروا اه لان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك
ان ههنا ايضا وجد وهو ان اخر جمع اخرى مونث اخر وهو اسم التفضيل والقاعدة فيه ان يستعمل

سله قوله بحيث يكون العلم بالعلة آه اقول هذا اشارة لما هو المقصود من علم النحو فافهم ١٢ [illegible]

على احد ثلثة اوجه اللام او الاضافة او من وهو لم يستعمل بواحد منها فعلم انه معدول عن الاخر او عن اخر من ولم يذهب الى الاضافة احد لان المضاف اذا قطع عن الاضافة وجب البناء على الضمة كقبل وبعد او التنوين عوضا عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ او اضافة اخرى مثل الاولى مثل يا تيم تيم عدي وههنا لم يوجد شيء منها فعلم انه معدول عن احد الامرين الاولين فان قيل لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لان اسم التفضيل يدل على زيادة موصوفه على ما اضيف اسم التفضيل اليه واخر بمعنى غير نحو جاءني زيد واخر القوم اى غير القوم قلنا ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **قوله** وجمع هذا ايضا مثال العدل التحقيقي لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى العدل التحقيقي فما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف وهو ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس فعلاء افعل ان كان

---

۵۱ **قوله** عن احد الامرين اي وقيل معدول عن اللام لو كان مع من مقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال نسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل اذا كان مصحوبا بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن ذي اللام مستدلا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كاسم سحر المعدول عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان مقتضى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد ولفظ في جميع الاحوال فآخر في قولك بنسوة آخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر الا ان اخرى واما اخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واحمدون واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيها اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا كذا في الرضي ١٢ تحفه خادميه

۵۲ **قوله** وقياس فعلاء افعل الاولى ان يقول ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع غير صفة وقياس فعلاء غير صفة ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فلما لم يجمع على واحد منهما علم انه معدول عن واحد منهما كما قال صاحب المتوسط لان فعلاء ههنا اسمي كما يفهم من قول الشارح ره ولا آخر الصفة الاصلية فلا حاجة فيما نحن فيه الى تنقيحه ١٢ تحفه خادميه۔

صفةً ان يجمع على فعل كحمراء على حُمر وان كان اسماً ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
على صحارى وصحراوات وهو لم يجمع بواحد منهما فعلم انه معدول عن احد الامرين اعني
جمع او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد المعنوي فكيف يكون وصفاً لان
بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع في الاصل وصف ثم غلب استعماله
في باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف قوله
او تقديراً كعمر لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلمية والسبب
الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر
غير العدل فاعتبروا فيه العدل التقديري لان العدل التقديري ما لم يوجد فيه
دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا ايضاً لم يوجد دليل على وجود
الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول من عامر قوله او باب قطام في تميم فان قيل الظاهر
ان المراد ببابها كل اسم على وزن فعال وليس كذلك لان كثيراً من اوزانه مبني كنزال وفجار
وفساق وحضار قلنا المراد ببابها كل ما يكون على فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات
الراء وعدل فيه حملاً على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنيةً في كلامهم
ولم يجدوا فيها الا سببين العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء ففرضوا فيها
العدل التقديري ولما اعتبروه فيها عدلها حملاً عليها ثم اورد[1] عليهم ان ذكر
باب قطام في هذا المقام غير مناسب لان الكلام في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع
الصرف والعدل فيها ليس لسبب منع الصرف بل للحمل على النظائر واجيب عنه بانا لا نسلم ان الكلام
في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف بل في اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء
كان لسبب منع الصرف او للحمل على النظائر قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع
الصرف لا يصح لان الوصف في اصطلاحهم اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو ذوات
والاسباب من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم دالاً الخ سواء كان الدلالة

---

[1] قوله ثم اورد عليهم الخ قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فسألت قاريها عنها فقال حذفه المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقته للمقصود انتهى عبارته ١٢ تحفه خادميه

بحسب الوضع كما فى أحمر او بعارض الاستعمال كما فى أربع لكن المعتبر فى سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها كما قال المصـ شرطه ان يكون فى الاصل فان قيل ان الاصل اذا ذكر فى مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهذا المعنى ثابت فى الوصف العارضى ايضـ فينبغى ان يكون سببا لمنع الصرف ايضـ وليس كذلك قلنا المراد بالاصل الوضع فان قيل ظرفية الوضع للوصف لا يصح لان الظرف اما زمان او مكان والوضع ليس منهما قلنا كلمة فى بمعنى عند اى شرطه ان يكون عند الوضع بان يكون وضعه للوصفية **قوله** فلا تضر الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية **فان قيل** لا نسلم ان الغلبة لا تضره بل تضره لان الوصفية تزول بالغلبة **قلنا** المراد بعدم الضرر عدم خروجه عن سببية منع الصرف **فان قيل** على هذا لو سمى بالاسود الرجل الابيض ينبغى ان يكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجيب عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد الاسود **قيل** عليه لو سمى بالاسود الرجل الاسود ينبغى ان يكون غير منصرف لوزن الفعل والوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسود وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجيب عنه بان معنى الغلبة اختصاص الاسم ببعض الافراد بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة وهى اما ذكر الموصوف نحو بقر اسود او امر اخر نحو عندى اسود من الرجال **قوله** فلذلك **فان قيل** المذكور فيما سبق امران اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة وذلك

---

۵۱ **قوله** المراد بالاصل الوضع آه انما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات الثلث عليه فى باب الافادة والاستفادة فصار الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه الشئ والدلالات الثلث متفرعة على الوضع لاعتبار الوضع فى مفهوماتها ۱۲ تحفه

۵۲ **قوله** معنى الغلبة اختصاص الاسم آه المراد ببعض الافراد بعض الافراد النوعية لا الشخصية لانه يصير علما فلا توجد علمية حينئذ فى منع الصرف لعدم معنى الوصفية حينئذ ۱۲

۵۳ قال فلذلك صرف آه اقول عبارة النسخ الصحيحة هكذا فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلذلك قال مولانا عصام ينادى مائل بالاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس فى تقدير صرف اربع فى مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار فى مثل هذا التركيب غير جائز انتهى وقال الفاضل اللارى نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه لكن لما بين الشارحين حاصل المعنى على النسخ المشهورة لا تقدير العبارة لان فيه حذف ورد فزعم الناسخون انها من المصنف فادرجوها من الشرح بالغلط والحركات والحمرة ۱۲ تحفه خادميه.

من الاسماء الاشارة المفردة المذكرة قلنا الامران المذكوران مأوّلان بتاويل المذكور صُرِفَ اربَعٌ في مررت بنسوة اربع لعروض الوصفية[۵] لانه في الاصل اسم المرتبة المعينة وهو ما فوق الثلثة وما دون الخمسة لكنه لما جرى على النسوة صار اسم نسوة موصوفة بصفة الاربعية **قوله** وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم مضرة الغلبة **قوله** وضعف منع افعى كما توهم بعضهم على زعم ان افعى مشتق من العفوة وهو الخبث ثم صار اسما للحية واجدل كما توهم بعضهم على زعم ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة ثم صار اسما للصقر واخيل كما توهم بعضهم على زعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صار اسما للطائر يُرى خيلان وانما ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل **فان قيل** كما انه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل كذلك لا قطع بكونها غير اوصاف في الاصل فلم رجح الانصراف على عدم الانصراف **قلنا** انما رجح الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل في الاسماء **قوله** التانيث بالتاء **فان قيل** التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث بالتاء **قلنا** المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء **قوله** شرط العلمية ليكون التاء لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغيير بقدر الامكان **قوله** والمعنوي كذلك **فان قيل**

---

[۵] قوله لعروض الوصفية قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكروه وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء فيه ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية على يعمل ليس بشيء انتهى وفيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارضي في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن في الحال حاصلا فيها والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول هي النقصان بالبال فاذا كان الوزن ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم افقير يجوز في الاربع المؤنث استعمال الاصل اعني باربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل انتهى وقال السيد في حواشيه عليه وليس بشيء ايضا ما قيل ان المانع قبول تاء التانيث والتاء في اربعة ليست للتانيث بل للتذكير وذلك لان التاء في اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث في جمع المذكر وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة انتهى اقول هذا خلاف تصريحات القوم لانهم مصرحون بان تمييز العدد الاقل على خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتاويل جمع المذكر السالم بالجماعة ونحوها ولذلك يعدلون ضمير جمع المذكر السالم فعلوا دون فعلت كما يقولون في غيره فتامل ۱۲ تحفه خادميه

تشبيه التانيث المعنوى باللفظى لا يصح لان علامة التانيث فى اللفظى ملفوظة وفى المعنوى مقدرة قلنا ان تشبيه التانيث المعنوى باللفظى فى اشتراط العلمية فان قيل لما كان التانيث المعنوى مشابها للفظى فى اشتراط العلمية فالعلمية فى اللفظى شرط الوجوب فينبغى ان يكون فى المعنوى ايضا كذلك قلنا ان بينهما فرقا لان العلمية فى اللفظى شرط الوجوب وفى المعنوى شرط الجواز واما شرط الوجوب فيه فاحد الامور الثلثة كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة لانه لو لم يكن كذلك لكان عربيا ثلاثيا ساكن الاوسط حصل فيه خفة معارضة لثقل احد السببين **قوله** فهند يجوز صرفه لفوات شرط تحتم تاثيره وهو احد الامور الثلثة المذكورة ويجوز منعه ايضا نظرا الى وجود السببين فى زينب وسقر وماه وجور ممتنع لوجود شرط تحتم التاثير وهو الزيادة على الثلثة فى الاول وتحرك الاوسط فى الثانى والعجمة فى الثالث **قوله** فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة لتكون الزيادة قائمة مقام ما فات من التانيث المعنوى **قوله** فقدم منصرف لان التانيث المعنوى زال بالعلمية للمذكر وليس شىء قائم مقام ما فات من التانيث المعنوى **قوله** وعقرب ممتنع لان التانيث المعنوى وان زال بعلميته للمذكر لكن الحرف الرابع قام مقام ما فات من التانيث **قوله** المعرفة قيل عليه المعرفة من اسباب منع الصرف لا يصح لان السبب هو وصف التعريف لا ذات المعرفة اجيب عنه بان المراد بالمعرفة التعريف شرطها ان تكون علمية **فان قيل** فى عبارة المصنف تكرار لكون احدهما مفهوما من ان الناصبة المصدرية وثانيهما مفهوما من الباء المصدرية فيكون المعنى شرطها كونها علما **قلنا** ان الباء مصدرية لكن المراد بالعلمية هذا النوع من جنس التعريف

---

٥١ **قوله** وشرط تحتم الخ فان قيل ما بال المصنف حيث جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف دون العلمية والخفة كما تعارض التانيث تعارض العلمية ايضا بل كان الاصوب ان يجعل شرط تحقق منع الصرف قلنا ان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث امر لان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفى الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذى ذكره الشارح كذا قال الفاضل اللارى ما اراده بقوله ان يعارض ثقل احد السببين فان ظاهره عام لا يختص بالتانيث ويمكن ان يقال ان هذا تحقيق المقام وتوجيه لكلام المصنف وان لم يلائمه ظاهر كلام الشارح وكذا كلام الاستاذ العلام ١٢ تحفه ٥٢ **قوله** هذا النوع من جنس التعريف اى ان المعرفة الثانى النوع من الاول فيختلفان وعبارة النسخ فى هذا المقام على عكس ما قررنا عليه هذه النسخة لان عبارة النسخ غلط ولعل منشاء وهم الشبهة بين [illegible] ديار نامه بان ياء النسبة بالبصير الملحق به خبر للكون المحذوف وهذا غلط فاحش وان كنت مترددا فيما قلنا فطالع ما قال المحقق ١٢ تحفه خادميه

اعنی التعریف بالعلمیة او نقول ان الباء للنسبة فلا یرد الاشکال وانما تکون المعرفة مشروطة بالعلمیة لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبیل المبنیات ومنع الصرف من احکام المعربات وبینهما تناف واللام والاضافة تجعلان غیر المنصرف منصرفا فکیف تکون سببا لمنع الصرف فتعین التعریف بالعلمیة بالضرورة فان قیل ما الوجه للمصنف فی جعل المعرفة سببا والعلمیة شرطا ولم یعکس کما فعله صاحب المفصل قلنا مدار السببیة علی الفرعیة وفرعیة المعرفة للنکرة اظهر من فرعیة العلمیة للنکرة **قوله العجمة** قیل جعل العجمة من اسباب منع الصرف لا یصح لان العجمة اسم موضوع لمعنی فی اللغة العجمیة وهو ا والاسباب من قبیل الاوصاف قلنا المراد بالعجمة کون الاسم موضوعا من غیر وضع العرب شرطها ان تکون علمیة فی العجمة حقیقة کما فی ابراهیم او حکما کما فی قالون لتکون العجمة لازمة للکلمة لان الاعلام محفوظة من التغیر بقدر الامکان **قوله تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلثة** لانه لو لم یکن کذلک لکان ثلاثیا ساکن الاوسط وحصل فیه خفة معارضة لثقل احد السببین اعنی العجمة والعلمیة فان قیل حال العجمة کحال التانیث المعنوی وفی التانیث المعنوی جواز الامرین الصرف ومنعه فینبغی ان یکون فی العجمة ایضا جواز الامرین قلنا التانیث المعنوی وان امرا معنویا لکن له علامة ظاهرة فی اللفظ فی بعض المواد کما فی حال التصغیر فله نوع قوة بخلاف العجمة لانه لیس لها علامة ظاهرة فی اللفظ اصلا فان قیل قد اعتبرتم العجمة فی ماه وجور مع سکون الاوسط

تکونان

---

٥١ قوله وانما تکون المعرفة مشروطة آه اعلم ان المعارف خمسة یحیط بها قول الشاعر شعر معارف این همه پنج اند بی نه بیش و نه کم مضاف ومضمر وذو اللام ومبهم ست وعلم ١٢ تحفه ٥٢ قوله فتعین التعریف آه یرد علی الحصر بانه قد عرف منهم ان ایة اذا حذف منها المضاف الیه منعت من الصرف لتعریفها بالصلة والتانیث او التانیث والتعریف الاضافی وهذا تصریح باعتبار تعریف الابهام والاضافة ایضا نحو سحر فانه غیر منصرف للتعریف والعدل عن السحر وایضا اعتبر الخلیل تعریف الاضافة فی اجمع واخواته فی منع الصرف لسقوط المضاف الیه وتعرض للمضاف لدخول التنوین فیظهر اثر منع الصرف والجواب ان الحصر باعتبار الاتفاق او اختیار المصنف ولا شک ان التعریف التوکیدی والتعریف باللام المقدر قد اختلفوا فیه وکذا اعتبار الابهام فی ایة لمنع الصرف عند ابی عمرو وتعریف الاضافة عند ابن مالک ١٢ تحفه ٥٣ قوله فرعیة المعرفة للنکرة اظهر آه لانه هو المقابل للتنکیر دون العلمیة ١٢ تحفه ٥٤ قوله شرطها ان تکون علمیة کما هو ظاهر مذهب سیبویه وزعم الشلوبین وابن عصفور انه لا یشترط ویظهر اثر الخلاف فی نحو قالون فیصرف علی الاول لانهم لم یستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنی جید ویمنع الصرف علی الثانی لانه لم یکن فی کلام العرب قبل ان یسمی به کذا فی التصریح اقول لا یخفی علی من طالع کتاب سیبویه انه یفهم منه کلا القولین ١٢ تحفه خادمیه

فينبغي ان نعتبر في نوح قلنا الجهة في ماه وجور مؤكدة لسببين اخرين مع سكون الاوسط ولا يلزم من كونهما مؤكدة لسببين اخرين مع سكون الاوسط كونهما سببا عليحدة مع سكون الاوسط قوله فنوح منصرف لفوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة فان قيل ما الوجه للمص حيث فرع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف ولم يفرع على انتفاء الشرط الاول كما فرع صاحب هداية النحو بقوله فلجام منصرف قلنا انما خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق وهو انصراف نوح فلذا قدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني على ما هو متفرع على وجوده مع ان الاولى تقديمه لان الوجودي اشرف من العدمي قوله وشتر وابراهيم[۵۱] ممتنع لوجود الشرط الثاني وهو التحرك في الاول والزيادة في الثاني قوله الجمع فان قيل ان مثل رجال مسلمون جمع مع انه لا يكون سببا لمنع الصرف قلنا المراد بالجمع ما يكون على صيغة منتهى الجموع كما قال شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي[۵۲] التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفين متحركين اولهما مكسورا وثلثة اوسطها ساكن اولها مكسورا وانما يكون الجمع مشروطا بصيغة منتهى الجموع لتكون صيغته مصونة عن التغير لانها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع قوله بغيرها[۵۳] لانها لو كانت مع ها لو كانت على وزن المفردات مثل طواعية وكراهية فيقع في جمعيته خلل

---

[۵۱] قوله وابراهيم ممتنع اعلم ان اسماء الانبياء والملائكة عليهم السلام كلها ممتنعة عن الصرف الا ستة كما قال الناظم نظم گر تو خواهی نام هر پیغمبری تا کدام است ای برادر نزد نحوی منصرف ؛ صالح و هود و محمد با شعیب و نوح و لوط ؛ منصرف دان این همه لا ینصرف ؛ قال بعض الافاضل هذه فائدة مشهورة ذكرت في كثير من كتب النحو لكن منتقض بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص انتهى اقول لعل مراده من اسمائهم ما هو مذكور في القرآن المجيد وشيث ليس بمذكور فيه كما لا يخفى على من له مزاولة فيه ومن قولهم منصرف الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف والضرورة في الجانب الموافق وعزير ليس كذلك [illegible] قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله فتامل وتفكر ١٢ تحفة [۵۲] وهي التي كان اولها آه اقول هذا التفسير يعني من قبيل التفسير بما لا يكون فيه ابهام كفرازنة وطواعية بعد الفه ثلثة احرف كلها متحركة فيخرج بقوله شرطه آه ١٢ تحفة [۵۳] قوله بغيرها ولم يقل غير قابل لها كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء لان المراد من عدم الهاء في قوله بغيرها هو عدم الهاء بالفعل وان كان قابلا لها واما في وزن الفعل فيكون المراد فيه عدم قبولها فان يعملا منصرف لمجرد انه يقبل التاء كذا في غاية التحقيق ١٢ تحفة خادمية۔

و فتور فان قيل ينبغى ان يكون نحو فوارة منصرفا لكونه مع هاء و يكون فرازنة غير
منصرف لكونه بلا هاء مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف و الهاء في فوارة اصلية او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما يؤول اليه و هو حالة
الوقف فان قيل انه لو قال بغير هاء و ياء النسبة لكان اولى ليخرج نحو مدائنى فانه
منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء قلنا لا حاجة الى اخراجه لانه مع ياء
النسبة مفرد محض اسم بلدة معينة و جمعه مدائن و هو لفظ اخر قوله كمساجد مثال لما
بعد الفه حرفان متحركان قوله و مصابيح مثال لما بعد الفه حروف ثلثة اوسطها ساكن قوله و اما
فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثيره و هو كونه بلا هاء فان قيل المؤثر في سببية منع
الصرف في الجمعية الجمع و الوزن شرط فينبغى ان يكون حضاجر منصرفا لفوات الجمعية فيه
و ان كان على صيغة منتهى الجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الصرف فاجاب
المصنف بقوله و حضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية
اعم من الحالى و الاصلى و حضاجر و ان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان
في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمى كل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في
منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية لوجود السببين الاخرين و هما العلمية و التانيث
لانه علم للضبع و هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة و الا لكان بعد التنكير منصرفا
و الامر ليس كذلك و تانيثه غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما
كان الجمعية اعم من الحالى و الاصلى فالمناسب ان يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف قلنا لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصفية قد تكون اصلية معتبرة
و قد تكون عارضية غير معتبرة و ليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل
لما تفصيت النفس عن الاعتراض الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بتعميم الجمعية من الحالى

ـه قوله و تانيثه غير مسلم آه رد على شارح اللباب حيث قال و يجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية و التانيث لانه علم للضبع و هي لا يقع الا على المؤنث كذا قال جمال الناظرين فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع و غيره لا لجنس مختص بالضبع كما تقرر في اللغة ۱۲ تحفه

والاصلی فما تقول فی سراویل فانه لا جمعیة فیه لا فی الحال ولا فی الاصل فاجاب بقوله

وسراویل اذا لم یصرف وهو الاکثر فقد قیل فی التفصی عنه انه اعجمی حمل علی موازنه
حاصله ان الجمعیة اعم من ان یکون حقیقة او حکما وسراویل وان لم یکن جمعا حقیقة
لکنه جمع حکما لحمله علی موازنه من الجموع العربیة کاناعیم ومصابیح فان قیل علی هذا
یلزم بطلان حصر الاسباب فی التسع بل تکون عشرة التسع هی المذکورة فی البیتین وواحدها
الحمل علی الموازن قلنا بناء هذا الجواب علی تعمیم الجمعیة من الحقیقی والحکمی لا علی زیادة
سبب آخر وهو الحمل علی الموازن قوله وقیل عربی جمع سروالة تقدیرا حاصله ان الجمعیة
اعم من الحقیقی ومن الاعتباری وسراویل وان لم یکن جمعا حقیقة لکنه جمع اعتبارا اعتبارا
لانه لما وجد فی کلامهم غیر منصرف ولم یوجد فیه الا الوزن وهذا الوزن بدون الجمعیة
لا یمنع الصرف فقدروا انه جمع سروالة واذا صرف فلا اشکال فان قیل ان لا لنفی الجنس
فیقتضی نفی جنس الاشکال ولیس کذلک بل الاشکال وارد وهو انه لما کان سراویل
منصرفا فینبغی ان یکون اناعیم ومصابیح منصرفین لان الجمع یخرج عن سببیة منع الصرف
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشکال المنفی الاشکال الخاص الوارد علی قاعدة الجمع لا مطلق
الاشکال فنقول فی الجواب ان الجمع انما یخرج عن سببیة منع الصرف بموازنة المفرد العربی
وسراویل مفرد عجمی قوله ونحو جوار رفعا وجرا کقاض اراد به کل جمع منقوص علی فواعل
واویا کان او یائیا کالدواعی والجواری فان قیل ان تشبیه جوار بقاض لا یصح لان جوار جمع
وقاض مفرد قلنا ان تشبیه جوار بقاض فی الحکم لا فی الصیغة فان قیل ان تشبیه جوار
بقاض فی الحکم لا یصح ایضا لان صرف قاض اتفاقی وصرف جوار خلافی قلنا حکم جوار
کحکم قاض بحسب الصورة لا فی الصرف ومنعه فان قیل لا نسلم ان صورة جوار

سلہ قوله وقیل عربی اما القائل الخ قال بان الجمعیة مقدرة فیه کعدل عمر حفظا للقاعدة تمم ۱۲ تحفہ سلہ قوله واذا صرف فلا اشکال
قیل لو قال ان صرف لکان اصوب لان اذا للقطع وصرفه لیس بمقطوع ثم قد یجاب بان صرفه ایضا مقطوع به کذا قال العلوی لکن ما قال
مناف لما قال مولانا عبد الغفور رحمه الله لما کان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا کان لفظ اذا فی الاول وقع موقعه وفی الثانی
وهو قوله واذا صرف فلا اشکال وقع موقع ان للمشاکلة انتهی والمشاکلة تذکر الشیء بلفظ غیره لوقوعه فی صحبته ۱۲ تحفہ خادمیہ

مثل صورة قاضٍ لان صورة جوار قبل الاعلال على فواعل و صورة قاض قبل الاعلال على
فاعل قلنا ان صورة جوار مثل صورة قاض فى حذف الياء و ادخال التنوين عليه
اعلم ان مثل جوارٍ فى حالة النصب غير منصرف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع
بحالها و اما فى حالة الرفع ففيه ثلثة مذاهب فقد ذهب[51] بعضهم الى انه منصرف مطلقا
سواء كان قبل الاعلال و بعده اما قبل الاعلال فلان[52] الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذى هو من عوارض الكلمة و اما بعد الاعلال فلان شرط
فى سببية منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهى غير باقية و ذهب[53] بعضهم الى انه غير
منصرف مطلقا سواء كان قبل الاعلال و بعده اما قبل الاعلال فلبقاء الصيغة
بحالها و اما بعد الاعلال فلان المحذوف كالملفوظ فان قيل لما كان غير منصرف
ينبغى ان يمتنع التنوين عليه قلنا التنوين فيه عوضٌ لا صرفى و ذهب[54] بعضهم الى انه
منصرف قبل الاعلال و غير منصرف بعد الاعلال اما صرفه قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال
المتعلق الخ و اما منعه بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف كالملفوظ فان قيل[55] ان الصيغة
قبل الاعلال باقية حقيقةً و بعد الاعلال باقية مجازا باعتبار ما كان فلم تركوا الحقيقة
مع قوتها و اعتبروا المجاز مع ضعفه قلنا صيغة منتهى الجموع و ان كانت قبل الاعلال
باقية حقيقة لكنها مع مانع الابدال هو الاعلال و بعد الاعلال ان كان باقية مجازا لكنها

---

[51] قوله فقد ذهب بعضهم آه وهو الزجاج و سيبويه ١٢ [52] قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة آه معنى تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف او بالقلب او بالتسكين يحصل التغير فى جوهر الكلمة و ليس معناه ان الاعلال يتعلق بالكلمة فى ذاتها حتى يرد ان الاعلال فى جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل كذا قال مولانا عبد الحكيم ١٢ تحفه [53] قوله و ذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا هذا ما ذهب اليه المبرد و عليه الجمهور و المعوّل ١٢ تحفه [54] قوله و ذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال آه اقول هذا مخالف لما قال الرضى من ان بناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال ١٢ و قال مولانا نور الحق المذهب الثالث الصرف بعد الاعلال لعل ما وقع الاستاد فى هذا القول الحافظ على نسخة الشارح المطبوعة حيث نسخت فيها الثالث الصرف قبل الاعلال و عدم الصرف بعده و قد افاد فى رئيس الاذكياء ان ما سماه الحافظ ثالثا هو تباين ما قال الشارح رح فافهم و وافق بين قول الشارح رح و الحافظ و مولانا نور الحق و قد تحيرت فيه قال جلال [illegible] نقلا عن الرضى هى لغة قليلة اختاره الكسائى و ابو زيد و عيسى بن عمرو ١٢ تحفه [55] قوله فان قيل ان الصيغة قبل الاعلال آه اقول تامل فى ما ذكرناه فى قول الشارح رح فاعل جاءنى جوار بالضم بالتنوين آه و فى اعلان تحصيل الاستاذ العلام الى آخر الكلام فيظهر لك انه مبنى على اساس على الفاسد المرام ١٢ تحفه خادميه

عه اى مولانا عبد الحى اللكنوى

بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع
فتدبر ان كان لك ادنى تامل **قوله** التركيب شرطه العلمية ليكون التركيب لازما للكلمة
لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان **فان قيل** ان مثل النجم وبصرى مما وجد
فيه التركيب مع العلمية مع انه منصرف **قلنا** ليس المراد بالتركيب مطلقه بل المراد
صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء **قوله** وان لا يكون
باضافة لان الاضافة تؤثر فى المضاف الصرف فكيف تؤثر فى المضاف اليه منع الصرف الذى
هو ضد الصرف **قوله** ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
والصرف ومنعه من قبيل المعربات **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون مركبا اضافيا كذلك
شرط فيه ان لا يكون مركبا توصيفيا فلم يتعرض لنفيه **قلنا** التركيب التوصيفى مندرج
فى الاضافى كما ان المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف **فان قيل** كما
شرط فيه ان لا يكون اسناديا كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعداديا فلم يتعرض
لنفيهما **قلنا** انما لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بذكرهما فى بحث المبنيات مثل بعلبك
قوله الالف والنون **فان قيل** ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف
لا يصح لان كل سبب فرع و وصف لشىء آخر والالف والنون من قبيل الذوات **قلنا**
للنحاة خلاف فى سببيتهما لمنع الصرف فذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما
مزيدتين والمزيد فرع المزيد عليه وذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لمشابهتهما

---

۵۱ قوله بل المراد آه انما لم يصرح بهذا القيد كما صرح بالقيدين الباقيين اعنى قوله وان لا يكون باضافة آه اكتفاء بالتبادر لان المتبادر من الكلمتين ما هو مستقلتان ليستا محتاجتين الى الاخرى فافهم وهذا ليس تعريفا لمطلق التركيب حتى يرد عليه انه غير جامع لخروج الانشائى والاضافى والتوصيفى مما لم يصر فيه كلمتان كلمة واحدة بل التركيب الذى يوجد فى الاسماء وهو المناسب لسببية منع الصرف ۱۲ تحفہ

۵۲ لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل آه لا يصح هذا على راى المصنف لما نقله الرضى عن المصنف فى بحث المركبات من ان المركب الاسنادى ليس بمعرب لانه مبنى ۱۲ تحفہ

۵۳ قوله قلنا للنحاة خلاف آه اقول ليس هذا جوابا لما قال من الاعتراض لان خلاصته ان الالف والنون من الاسباب لا يصح لان الاسباب من قبيل الاوصاف والالف والنون من قبيل الذوات كما يعلم من قوله لان كل سبب فرع وصف ۱۲ تحفہ وخلاصة الجواب انهما سبب لا لغيرهما لكونهما مزيدتين والمشابهتهما الالفى التانيث وهما من الذوات لا من الاوصاف كما قال الاستاذ العلام فتامل ۱۲

لالفي التانيث في عدم قبول التاء والمشبه فرع المشبه به وصفه له والراجح[٥١] هو القول الثاني قوله ان كان الثاني اسم فشرطه العلمية لتكونا لازمتين للكلمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان فان قيل الاسم في اصطلاح النحاة ما دل على معنى في نفسه الخ وهذا المعنى موجود في الصفة ايضا فذكر الصفة بعد الاسم مستدرك قلنا ان للاسم معنيين معنى عام وهو ما يقابل الفعل والحرف ومعنى خاص وهو ما يقابل الصفة والمراد[٥٢] ههنا المعنى الثاني فان قيل ان الضمير في قوله فشرطه راجع الى الالف والنون وهما امران فلا يحصل المطابقة بين الضمير ومرجعه قلنا نعم لكنه افراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او نقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن هذا الجواب لا يخلو عن المسامحة لان الشروط السابقة مضافة الى الاسباب لا الى الاسماء وهذا الشرط مضاف الى الاسم والاول حقيقة والثاني مجاز كما ترى كعمران او في صفة[٥٣] فانتفاء فعلانة لان المقصود مشابهتهما لالفي التانيث في[٥٤] عدم قبول التاء وهي[٥٥] لا تحصل الا بانتفاء فعلانة فان قيل ان قوله فانتفاء فعلانة جزاء الشرط وهو لا يكون الا جملة وهذا الجزاء ليس بجملة قلنا ان قوله فانتفاء فعلانة خبر مبتدأ محذوف اي فشرطها انتفاء فعلانة فان قيل ان فعلانة اما بفتح الفاء او بضمها فان كان الثاني فينبغي ان يكون عريانا غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بضم الفاء وان كان الاول فينبغي ان يكون ندمان غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به امتناع

---

[٥١] قوله والراجح هو القول الثاني كان وجه الرجحان ان الاول تحقق في ندمانة الغير مع انه منصرف فبان المعتبر محض الزيادة وبعد لحوق التاء يلحق بالاصل قاله الحافظ قال جمال الناظرين وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد لحوق التاء نعم كان له معنى اذا كان الزيادة محضا بعد الاصلي وهو ممنوع اقول لعل الباحث القوي على البحث في راي الحافظ ما ترى وروده من البحث المذكور على ما قاله اي جمال الناظرين في وجه الرجحان من ان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر انتهى فافهم ١٢

[٥٢] قوله المراد ههنا آه بقرينة المقابلة ١٢

[٥٣] قوله او في صفة فانتفاء فعلانة كلمة او للتنويع والتقسيم فلا يرد ان ايراد لو ههنا لا يصح لان الالف والنون يوجدان في الصفة والاسم جميعا ١٢ تحفه

[٥٤] قوله في عدم قبول التاء هذا انما يصح بالنسبة الى المذهب الثاني واما بالنسبة الى الاول فلا لوجود الفرعية على هذا التقدير ايضا فافهم ١٢ تحفه

[٥٥] قوله وهي لا تحصل آه اقول فيه منع ظاهر لجواز ان يوجد مؤنثه متلبسا بالتاء ولا يكون على فعلانة ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب لايتي رحمه الصمد

دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله قيل وجود فعلى لان المقصود
مشابهتها لالفى التانيث فى عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصل لوجود فعلى لان وجود
يستلزم لانتفاء فعلانة قوله ومن ثمه اختلف فى رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف
لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فعلانة لان الرحمان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على
غيره تعالى لا على المذكر ولا على المؤنث وعلى المذهب الثانى منصرف لفوات الشرط وهو
وجود فعلى لانه لا يكون مؤنثه رحمى لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى
اصلا قوله دون سكران لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى ووجود فعلى
يستلزم انتفاء فعلانة وندمان لفوات الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة
ووجود فعلانة يستلزم انتفاء فعلى قوله ووزن الفعل فان قيل ان وزن الفعل
كيفية لازمة للفعل فكيف يؤثر فى منع صرف الاسم قلنا المراد بوزن الفعل كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل فهو صفة للاسم مؤثر فيه قوله شرطه
ان يختص به فان قيل ان وزن الفعل اما موجود فى الاسم او لا فعلى
الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره

---

٥١ قوله لالفى التانيث فى عدم قبول التاء آه فيه شئ امر فتذكر ولا تغفل ١٢ ٥٢ قوله ومن ثمه بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان البعيد بمعنا للاشارة الى المكان الاعتبارى وقد يزاد فيه ها ساكنة بعد الوصف ويكتب فى الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل فى كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب ٥ زيد وقه عمرا بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت ثمه وقه ولذلك كتب ههنا مع الهاء لانه يتوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة كذا فى غاية التحقيق ١٢ تحفه ٥٣ قوله ندمان المراد به ما هو بمعنى المنادمة لا ما هو بمعنى الندم لان مؤنثه بالالف كما قال الناظم قطعه ندمان منصرف كر بود از ندامت به تانيثش ندمانة وحيش نديم ، ور از ندم بود الف دان مؤنثش ، قائل بانصراف شدن نيست مستقيم ، ٥٤ قوله المراد بوزن آه وبهذا ايضا يندفع ما يقال من ان الاضافة تفيد الاختصاص بالفعل فيكون قوله ان يختص به مستدركا فحاصل الجواب ان الاضافة لمجرد النسبة لا للاختصاص قال مولنا عبد الرحمن وانما فسر الوزن بالكون الذى هو المعنى المصدرى مع ان الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهى غير الكون لان الكون هو اتصاف اللفظ بهذه الهيئة فلو قال هو حالة وهيئة للاسم لتم الا انه فسره به رعاية للسوق لانه لما عبر عن سائر العلل بالمعنى المصدرى بالدال على هذا الاتصاف دون على حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف فلذا فسره به وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان فى تفسير وزن الفعل بكون الاسم آه ونظرا لان الوزن ليس معنى كل كيفية تحدث فى حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعى الى حمله على هذا المعنى انتهى كلامه ١٢ تحفه خادميه الحافظ محمد شعيب۔

وعلى الثاني لا يكون سببا لمنع الصرف في الاسم قلنا انه موجود في الاسم ومعنى اختصاصه
بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداءً بل على سبيل النقل من الفعلية الى الاسمية فان
قيل لا نسلم انه لا يوجد في الاسماء ابتداءً بل يوجد كما في بقم وشلم قلنا المراد
بالاختصاص الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء العجمية كشمر وضرب او يكون في اوله
زيادة كزيادته اي لا يكون الوزن مختصا به بل يكون مشتركا بينه وبين الاسم لكن
في اوله ما يكون مختصا بالفعل وهو حروف المضارعة فان قيل ان الضمير في اوله راجع
الى وزن الفعل وهو معنى مصدري فكيف يكون ظرفا للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس المعنى
المصدري بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير في اوله راجع الى ما يكون
على وزن الفعل **قوله** غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست الا متحركة والتاء
المتحركة من خواص الاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل
فان قيل ان اربع اذا سمي به مذكر قابل للتاء مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسود قابل
للتاء القياسية لانه يقال للحية الانثى اسودة مع انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا
المراد بالتاء هي التي لحقت بالاسم من جهة يمتنع صرفه من ذلك الجهة ومنع صرفه للوصفية
الاصلية ولحوق التاء به باعتبار غلبة الاسمية العارضة **قوله** ومن ثمه امتنع احمر لوجود
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء لا احمرة وانصرف يعمل لانه وجد فيه الزيادة

ف۱ قوله كما في بقم وشلم ذكر في الصراح ان الاول اسم رجل معروف والثاني لموضع من الشام وقال الرضي انه اسم لبيت المقدس ۱۲ تحفه ف۲ قوله كشمر اسم الفرس منكر لحجاج بن يوسف وتقدم على ضرب ان كان شمر منقولا عن صيغة المعلوم وللمعلوم تقدم على المجهول ولانه من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ ليس معلومه من الخواص ولان كونه مما نحن فيه بالفعل وضرب بالقوة كما قال الشارح اخا اجمل مما نشنه ۱۲ تحفه ف۳ قوله قلنا المراد بالتاء هي التي لحقت آه قال الرضي واما الحاق التاء باسود في الحية فلا يضر لان هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذه اللفظة في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء انتهى ۱۲ تحفه ف۴ قوله ومن ثمه امتنع احمر آه لا يخفى ان احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع فالاول نظرا الى وجودهما والثاني نظرا الى عدمهما لعدم المجموع لا غير من الشرطين ولا ما يقال من ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط ففيه ان للشروط اللغوية امارات يعلم منها المشروط فلا بد ان يستلزم الشرط المشروط كذا قال الحافظ اقول القائل مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

المذکورة لکنه قابل للتاء لان مؤنثه یعلمة للناقة القویة علی السیر العمل **قوله** وما
فیه علمیة مؤثرة اذا نکر صرف ای الاسم الذی جمع معه العلمیة سواء کان اجتماعه
شرطا او تاثیرا معنی الاول ان یکون مؤثرا بنفسه ویکون شرطا لتاثیر سبب آخر
ومعنی الثانی ان یکون مؤثرا بنفسه ولا یکون شرطا لتاثیر سبب آخر وتنکیره علی
وجهین احدهما ان یراد بالعلم المسمی به وثانیهما ان یکون العلم کنایة عن الوصف
المشهور صاحبه بذلک الوصف نحو لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق **قوله**
لما تبین ای لدلیل ظهر بالالتزام من قوله وما یقوم مقامهما الجمع والفا التانیث ان
العلمیة غیر مؤثرة معهما ومن قوله فلا تضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف من
اشتراطها فی التانیث والمعرفة والعجمة والترکیب والالف والنون اذا کانتا فی اسم انها
تجامع مع ما هی شرط فیه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها لا تجامع معهما من غیر
اشتراکهما لها **قوله** من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هی شرط فیه الا العدل ووزن الفعل فاذا
نکر بقی بلا سبب فی الاول وعلی سبب واحد فی الثانی **فان قیل** فی عبارته تعدد الاستثناء
من المستثنی منه الواحد بلا ایراد العاطف وهو باطل **قلنا** لا نسلم ان المستثنی منه واحد
بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثانی مما بقی من الاستثناء الاول
فیکون المعنی انها لا تجامع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ما هی شرط فیه لا تجامع مع غیر ما هی
شرط فیه الا العدل ووزن الفعل **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون الاسم غیر منصرف فی العلمیة
والعدل ووزن الفعل فالعلمیة وازالت بالتنکیر لکن العدل ووزن الفعل باقیان
فاجاب بقوله وهما متضادان فلا یکون معهما الا احدهما لان اوزان الفعل قیاسیة واوزان العدل
غیر قیاسیة فلا یوجد مع العلمیة الا احد الامرین یعنی العدل ووزن الفعل

سله **قوله** واوزان العدل غیر قیاسیة اقول ان ارید بالاوزان ما هو المتعارف من فعل مثلا فلا معنی لان ارید ان الموزون به غیر قیاسی فممنوع وان طلبت السند فارجع الی الرضی فالصواب ان یقال ان اوزان العدل لم یجئ شیئ منها بالاستقراء علی اوزان الفعل کما قال الشارح ویحیط باوزان العدل قول الشاعر شعر اوزان عدل را تمامی تو شش شمر ؛ مفعل فعل مثالها مثلث فکر ؛ اسم فعال ست چول ثلاث ؛ مثل فعال دان تو قطام وفعل سحر ؛ وقال بعض الاساتذة المشفقة فی اوزان الفعل شعر وزن فعل مجهول معلوم رد ؛ ثلاثی رباعی گر بود مجرد ؛ ایں ہر دو زود بگیرے ارجمند ؛ گر بود مزید اے ہوشمند ۱۲ تحفه

فان قيل لا نسلم ان بينهما تضادا الا ان اِصِمِتْ بكسرتين عَلَمًا للمفازة من اوزان الفعل وجد العدل فيه لانه امر من صَمَتَ يَصْمُتُ وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه امر معدول عنه قلنا لا نسلم انه امر من صَمَتَ يَصْمُتُ بل يجوز ان يكون من صَمِتَ يَصْمِتُ بكسر العين لا بضمها وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في العدل بدون اقتضاء منع الصرف ومنع صرفه لا يقتضي العدل لوجود سببين آخرين وهما العلمية والتانيث فان قيل المنفي بقوله له لا يكون اما مطلق السبب او احد الامرين اي العدل ووزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف الواقع وعلى الثاني يلزم استثناء الشيء عن نفسه قلنا المنفي بل لا يكون امر دائر بين مجموعهما وبين احدهما فقط الا ما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منهما حتى يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا نكر بقي له بلا سبب او على سبب واحد فان قيل ان العلمية شرط في التانيث مع ان التانيث لا يزول بزوال العلمية قلنا المراد بالزوال زوال وصف السببية لا زوال ذات السبب ولا شك ان وصف السببية يزول بزوال العلمية قوله خالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر فان قيل ان سيبويه استاذ الاخفش فاسناد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لموافقته مع القاعدة المذكورة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ تنبيها على اصالته قوله فان قيل ان الخلاف بينهما واقع في سكران ايضا فلم خص احمر قلنا المراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية

له قوله فان قيل المنفي بقوله لا يكون آه قد اعترض من بعض الشارحين على عبارة المص فلا يكون معها الا احدهما بانه غير صحيح لان المستثنى منه المقدر للاحدهما فيلزم استثناء الشيء من نفسه واما الشيء العام اي لا يكون مع العلمية شيء من الاسباب الا احدهما فهذا ايضا باطل لان العلمية تجامع الستة المذكورة كما عرفت واما مجموع العدل ووزن الفعل فهذا ايضا باطل لان احدهما ليس مندرجا في المجموع من حيث المجموع ان اريد بالمجموع ذلك وان اريد به السبب بالنسبة الى كل واحد فهذا ايضا باطل اذ في الحاصل يلزم التناقض تحرير الجواب ان ههنا ثلثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمستثنى منه مفهوم كلي يصدق على كل من الثلثة المذكورة فهو عام والمستثنى بعض افراده وهو ما يصدق عليه مفهوم احدهما فقط وذلك امران فلا يوجد شيء من افراد هذا المفهوم الكلي الا هذا الفرد وهو احدهما فقط فالمراد بالامر الدائر ذلك المفهوم الكلي المستثنى منه كذا قال الحافظ فاحفظ فانه مفيد لما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب سلمه

قوله بقي بلا سبب فيما هي شرط فيه او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه كالعدل ووزن الفعل ۱۲ تحفه خادميه۔

سواء كان على وزن افعل و فعلان وايضا لا يراد افعل التاكيد لا افعل التفضيل لان افعل لتاكيد منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ايض منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التفضيلية وافعل التفضيل المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **قوله** اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش مرفوعا بالفاعلية وسيبويه منصوبا على المفعولية لكن قدم المفعول على الفاعل تعظيما للاستاذ وحينئذ لا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ قلنا ان قوله[٩١] اعتبارا منصوب على انه مفعول له لخالف وشرط نصبه تقدير اللام وهو مشروط بشروط ثلثة احدها ان يكون فاعله وفاعل فعله احدا وفاعل الاعتبار كان سيبويه فعلم ان فاعل الخلاف ايض سيبويه ودليل سيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فلا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية **فان قيل** كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية كذلك لا باعث على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرف **قلنا** الباعث موجود وهو قياسه على سود وارقم مع زوال الوصفية فيهما بغلبة الاسمية على الوصفية **فان قيل** ان قياسه[٩٢] عليهما قياس مع الفارق لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية وعن احمر زالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فيه ودليل الاخفش ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل[٩٣] لا يعود من غير ضرورة ثم اعترض

---

[٩١] **قوله** قلنا ان قوله اعتبارا آه لمانع ان يمنع قوله منصوب على انه مفعول له لجواز ان يكون منصوبا على انه حال من سيبويه او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش كما قال الرضي او على انه ظرف او غيره كما ذكر في غاية التحقيق وما قال جمال الناظرين انه يجب ان يكون اعتبارا منصوبا على انه مفعول له ليكون صريحا له ليس على ما ينبغي لان بيان العلل ليس من داب اهل المتون على انه يجوز ان يكون مفعولا له على تقدير نصب سيبويه وما ذكر الاستاذ من حديث الاتحاد رأي جمهور النحاة واما على راي البعض فليس بشرط وهو المرضي للشيخ الرضي ١٢ تحفه خادميه

[٩٢] **قوله** فان قيل ان قياسه عليهما قياس آه اجيب عن هذا البحث بانه يجوز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما اذا سميت بالاحمر من فيه الحمرة فعلى هذا يستقيم الجواب وبحث المعترض على الجواب غير وارد كما فهم من الحاشية قاله مولانا نور محمد مع ادنى تغير ١٢ تحفه خادميه

[٩٣] **قوله** والزائل لا يعود آه قال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف كذا قال تلميذ الشارح ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب الليتي رحمه الصمد۔

على سيبويه من جانب الاخفش بانه لو كانت الوصفية معتبرة في مثل احمر بعد التنكير
لكانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية ايض والوصفية في مثل حاتم غير معتبرة فعلم
انها في مثل احمر ايض غير معتبرة فاجاب بقوله ولا يلزم باب حاتم لما يلزم من اعتبار
المتضادين في حكم واحد ك٥١ وتقرير الجواب انه لا يلزم من اعتبارها في مثل احمر بعد
التنكير اعتبارها في باب حاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها في باب حاتم اعتبار المتضادين
في حكم واحد وهو باطل فان قيل ان اعتبارها في حكم واحد جائز كما في عمر واحمر قلنا ان اعتبارهما في حكم واحد
باطل اذا كان في لفظ واحد لا في لفظين وعمر واحمر لفظان فان قيل التضاد بين العلمية الحقيقة والوصفية
الحقيقة لا بين العلمية المحققة والوصفية الاعتبارية قلنا اجتماع المتضادين في الاعتبار مثل اجتماع المتضادين
حقيقة لاجتماع المتضادين حقيقة باطل فكذا في الاعتبار ك٥٢ قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر
بالكسر فان قيل ان الباء للسببية واللام ذات فكيف يكون سببا فلا ينجر بالكسر قلنا ان
مدخول الباء محذوف وهو الدخول فان قيل نوقض بقوله المال لاحمد لانه مدخول اللام
مع انه لم ينجر بالكسر قلنا المراد باللام لام التعريف فان قيل نوقض بقوله غلام احمد لان
احمد مضاف اليه مع انه لم يكن مجرورا بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافته الى الغير
لا اضافة الغير اليه فان قيل الكسرة بالتاء مشتركة بين القاب البناء والاعراب
والكسر بدون التاء خاصة بالقاب البناء وكلامنا في الحركات الاعرابية فالحق ان يقول
بالكسرة قلنا المراد بالكسر صورة الكسرة لا حقيقتها فان قيل ان حبلى في مررت
بالحبلى او بحبلكم مدخول اللام والاضافة مع انه لم يكن مجرورا بالكسر

بالتضاد

مجرورا

ك٥١ قوله في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد قيل يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادين في هذا الحكم بل متوافقان وفيه نظر لان قول المصنف في حكم واحد متعلق بالاعتبار لا بالمتضادين كما قيل قول في هذا التعلق ايضا بحث لان اعتدال المزاج مثلا حكم من الاحكام مع انه اجتمع فيه المتضادان اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فافهم وتامل ١٢ تحفه خادميه

ك٥٢ قوله فكذا في الاعتبار ما قيل لمانع ان يمنع البطلان كيف لا ولا استحالة في اعتبار المتضادين نعم لو قال غير مستحسن لكان اولى كما قال الشارح اللهم الا ان يقال عنده الامر الغير المستحسن من الثقاة والعقلاء قبيح جدا او جاز اطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ملتاني رحمه الله

قلنا الکسر اعم من اللفظی و التقدیری فان قیل لا حاجة الی التقیید بالکسر بل المناسب ان یقول ینجر قلنا الانجرار قد یکون بالفتح وهو غیر مراد فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینکسر لتعیین الجر بالکسرة قلنا انما لم یکتف بقوله ینکسر لان الکسر یطلق علی الحرکات البنائیة ایضا والمراد الحرکات الاعرابیة فان قیل ینبغی ان یکتفی بقوله ینصرف قلنا فی صرف هذا الاسم خلاف فذهب بعضهم الی انه منصرف مطلقا ای سواء کان السببان باقیین مع اللام والاضافة اولا اما فی الثانی فظاهر واما فی الاول فلان اللام والاضافة من الخواص[٥١] المعظمة المکثرة للاسم فیترجح بهما جهة الاسمیة علی جهة الفعلیة وذهب بعضهم الی انه غیر منصرف[٥٢] مطلقا اما عند بقاء السببین فظاهر واما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارض لا اعتبار له فان قیل لما کان غیر منصرف ینبغی ان یمتنع الکسرة علیه کما امتنع التنوین قلنا الممتنع من غیر المنصرف هو التنوین بالذات وامتناع الکسرة بتبعیة التنوین ولما ضعف مشابهته بالفعل اثر فی سقوط التنوین المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الی ان الاسم عند بقاء السببین غیر منصرف ووجهه ظاهر وعند عدم بقائهما منصرف ووجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع فی بیان المقاصد وهی المرفوعات والمنصوبات والمجرورات قدم المرفوعات علی المنصوبات والمجرورات لان المرفوعات عمدة والمنصوبات والمجرورات فضلة والعمدة اصل والفضلة فرع والاصل مقدم علی الفرع فقال

المرفوعات

---

[٥١] قوله من الخواص المعظمة آه یرد علیه ان اسناد حروف الجر ایضا من معظمات الخواص کما مر جوابه فلم لا یترجح دخولها واجیب عنه بان اللام والاضافة من بین المعظمات یوثران فی اللفظ والمعنی فهما اقوی من البواقی فتامل فیه ۱۲ تحفه [٥٢] قوله غیر منصرف مطلقا آه یرد علیه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف یعین الانصراف فکان وجود احد العلتین لضعفه لا یجعل الاسم غیر منصرف ثم هل لهذا الاختلاف ثمرة ام لا قیل لا ثمرة فیه اقول بل فیه ثمرة لان من قال بعدم الانصراف فجوز الفتح لتوهم القبح فیه ونظیر ذلک کثیر فی کلام العرب کذا قال الحافظ الفاضل مولانا عصام اقول له ثمرة ظاهرة خصوصا فی الاحکام الشرعیة فان من حلف لا اتکلم باسم غیر منصرف فان تکلم بالاسم الذی نحن فی صدده فلا یحنث علی الاول ویحنث علی الثانی ومثل هذا قال الاستاذ رئیس الاذکیا فی شرحه للرسالة العضدیة المسمی بالهدیة المختارة فی رحمن الذی هو صفة من الصفات الالهیة ۱۲ تحفه خادمیه۔

اما بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا بحث المرفوعات واما بالرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه او بالوقف لانها واقع موقع الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانية بالاستقراء وجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا يخلو اما معنوي واما لفظي فان كان الاول فالمعمول لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدأ وان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما ان يشترط فيه ان يكون رافعا للاسم الظاهر اولا فالاول هو القسم الثاني من المبتداء والثاني الخبر وان كان لفظيا فالمبتدأ لا يخلو اما ان يكون فعلا او شبهه او حرفا فالاول ايض لا يخلو اما ان يكون قائما بالاسم او واقعا على الاسم فالاول هو الفاعل والثاني مفعول ما لم يسم فاعله وان كان معنى فالمعمول لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول اما في كلام موجب او غير موجب فالاول اسم الافعال الناقصة سوى ليس والثاني اسم ليس واسم ما ولا المشبهتين بليس وان كان مسندا به فايض لا يخلو اما في كلام موجب او غير موجب فالاول خبر الحروف المشبهة بالفعل والثاني خبر لا التي لنفي الجنس فان قيل ان الافعال الناقصة افعال فكيف يصح اطلاق الحروف عليها قلنا انها وانها افعال اصولا لكنها حروف معنى ولذا

سه۵ قوله انه مبتدء وخبره محذوف اقول يجوز رفعه على انه مبتدأ وهو ما اشتمل خبره او هو ضمير فصل وتذكيره وافراده باعتبار تاويل كل واحد وغير ذلك ويجوز نصبه على انه مفعول به للفعل المحذوف وهو بحث واشرع مثلا قال مولانا عصام ولم يات بالمفرد لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد والاتى للمجرورات فانه للمجرد والمشاكلة وفى المنصوبات استعارة للكثرة بيانا في موقعها انتهى قال مولانا نور الحق فان قيل لا بد من بيان فرق يوجب ان جمع المرفوعات اشارة الى التعدد وان المنصوبات لا يصلح للاشارة اليه بل هو مستعار للكثرة مع ان الكثرة والتعدد متلازمان فان الحمل في المجرورات على مجرد المشاكلة ليس بضروري فانه لو اعتبر التعدد والتكثر فيه بملاحظة ان مجرورا وكل جار مغاير لمجرور وجار آخر وفي كل منهما اثر عامل محسوس ويعرض السبب يعني خافضا لم يكن سديدا غير قابل للاعتبار في مثل هذه المواضع فلا يمكن ان يقال المراد من التعدد تعدد الانواع ولما كان المرفوع جنسا تحته انواع متعددة يصلح ان يشار بايراده جمعا الى ذلك التعدد كما صرح في بعض الشروح انما جمعا اعلاما بان لانواع مختلفة بخلاف المنصوبات فان له نوعا واحدا وهو المفعول غالبا وفي الملحقات وتعدده من قبيل تعدد الاصناف والانواع فهو لم يصح بجهة الاشارة الى تعدد الانواع ومع ذلك لما كان فيه تكثر الاصناف والملحقات يصلح ان يجمع مستعارا للكثرة اما المجرور فلما كان جنسا منحصرا في نوع واحد وهو المضاف اليه لم يكن فيه تكثر الاصناف والملحقات ايضا فهو لم يصلح للاشارة ولا الاستعارة المذكورتين فالمناسب ان يقال ايراده للمشاكلة فتامل ومنافاة التكلف في توجيه كلام المولوي انتهى كلامه لا يخفى۔

۵

عـه۵ اقول التفصيل والبيان مناقض لما في العنوان فتامل لعل الرشد ينبئك ما في الجنان ۱۲

لايتم بالمرفوع فقط فان قيل لفظ المرفوعات لا يخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة وكل واحد منهما
لا يصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم مؤنث والمرفوع مذكر واما الثاني فلان
المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم [له] والاسم مذكر والمرفوعة مؤنث قلنا انه
جمع المرفوع لا المرفوعة لكنه بناء على قاعدة وهي ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم
والاسم مذكر لا يعقل وصفة المذكر غير العاقل تجمع بهذا الجمع مطردة اي قياسا كايام
خاليات وجمال سجلات هو اي جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع
على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى
المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع وعلى الثاني يلزم
الاضمار قبل الذكر قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوعات وتذكير الضمير بناء على
قاعدة ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم
تعريف الافراد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع
ولا يقال انه ليس بمذكور لان المذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا وههنا وان لم يكن
مذكورا مطابقة لكنه مذكور تضمنا لان المرفوعات تدل على المرفوع من قبيل دلالة الجمع على
المفرد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم تعريف المفرد والتعريف انما يكون ٦٠
للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصله ان ضمير هو راجع الى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات
من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد فلا يلزم المحذور اصلا
ما اي الاسم الذي اشتمل على علم الفاعلية اي على علامة كون الشيء فاعلا وهي الضمة في المفرد

سله قوله من صفات الاسم ولا يمكن ان يقال ان موصوفه كلمة هي مؤنث لتحصل المطابقة لان كلامنا في الخاص اعني الاسم لا العام اعني كلمة ١٢ تحفه سله قوله يلزم تعريف الافراد وتعريف الافراد باطل لان تعريفها اما ان يكون المعرف جميع الافراد من حيث هو اما ان يكون كل واحد معرفا واما ان يكون بعضها معرفا دون البعض وعلى الاول فيتج ان التعريف لا يصدق على ان المجموع لا يشتمل على علامة كون ذلك المجموع فاعلا اذ فاعلية المجموع من حيث المجموع وعلى الثاني يبطل طرد التعريف لصدقه على كل واحد من افراد المرفوع فكيف يكون كل واحد من افراد المرفوع معرفا لعدم مساواة التعريف لكل واحد وعلى الثالث يلزم الترجيح بلا مرجح مع بطلان الطرد اي المانعية ولان التعريف انما يكون بالجنس والفصل والخاصة وهي كليات والافراد من حيث هي افراد لا تشخص بهذه الكليات بل انما تشخص بتعيين مشخصات جزئية فلا يصح ان تعتبر معرفات سواء كان جميعها او بعضها ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب رح

وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصرف وغير المنصرف والالف في التثنيات والواو في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه يدخل فيه الحرف الذي هو محل الاعراب لانه لفظ او شيء اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ والشيء حتى يرد النقض فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء فهذا الحد يصدق على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف على الصفة لا اشتمال الكل على الجزء فان قيل على هذا يصدق الحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبار له فان قيل اطلاق العلم على الحروف والحركات لا يصح لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحروف والحركات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لا تنفك عن الشيء والرفع ينفك عن ذات الفاعل قلنا ان الرفع علامة على كون الشيء فاعلا لا علامة ذاته ولا شك ان الرفع لا ينفك عن كون الشيء فاعلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع في جاءني موسى وجاءني هؤلاء لانهما لا يكونان مشتملين على علامة كون الشيء فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا نحو جاءني زيد او تقديرا نحو جاءني موسى او محلا نحو جاءني هؤلاء فمنه من جنس المرفوع على ان يكون الضمير راجعا الى المحدود لانه المقصود[51] او من جنس ما اشتمل على علامة كون الشيء فاعلا على ان يكون الضمير راجعا الى الحد[52] لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان في اصل المرفوعات مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور ان اصل المرفوعات الفاعل باعتبار الوجهين

---

[51] قوله لانه المقصود لكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ واعلم ان المعنى يقتضي الاول واللفظ الثاني وانما قدم الاول لان حمل الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من حمله على ما يقتضيه اللفظ ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات بتاويل المذكور ونحوه ١٢ تحفه خادميه

[52] قوله على ان يكون الضمير راجعا الى الحد لكن باعتبار حالة اجمالية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد ما المعرف كذا قال الحافظ ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

اما الاول فلانه[٥١] جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لموافقتها[٥٢] غرض المتكلم من الاخبار والاستخبار عن الحدث الواقع في احد الازمنة الثلثة واما الثاني فلان العامل فيه لفظي والعامل في المبتدأ معنوي وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب البعض ان اصل المرفوعات المبتدأ باعتبار الوجهين اما الاول فلانه باق[٥٣] على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم واما الثاني فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم الاشتمالي فقط لكن يرد عليه فاعل افعال المدح والذم لانها محكوم عليها بالحكم الجامد ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الاغلب ثم لما كان المختار عند المص مذهب الجمهور فلذا اقدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو[٥٤]

ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد هذا مثال ما اسند اليه الفعل و زيد قائم ابوه[٥٥] هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل في مثل هذا التركيب اعجبني ان ضربت زيدا لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا والفاعل في هذا المثال ان ضربت

---

[٥١] قوله فلانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا فلا يشكل بانه قد يقع جزءا من غير جملة فعلية لكونه فاعلا لاسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة وكونه جزءا من جملة اسمية نحو زيد قائم ابوه ولانه لا يحذف الا ان يسد مسده شيء الا نادرا نحو ما ضرب اكرم الا انا ولانه لا ينسخ برفع النواسخ المؤثرة بخلاف المبتدأ ولانه عامل العامل يعمل في جميع المفاعيل نحو ضرب زيد ضربا شديدا امام الامير في داره عمرا قائما تاديبا بخلاف المبتدأ فانه لا يعمل الا فيه او فيما هو مثله وهو الخبر ١٢ تحفه

[٥٢] قوله لموافقتها آه ولاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه ١٢ تحفه

[٥٣] قوله فلانه باق آه ولا اعتداد بالتاخر العارضي لان الاصل فيه التقديم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد ١٢ تحفه خادميه

[٥٤] قوله وهو ما اي اسم حقيقة او تاويلا اسند اليه الفعل او شبهه اي بالذات لا بالتبع فالاسناد اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد نحو ان قمت قمت ولم يقل او معناه كما قال في الحال فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما المضمر او الظاهر لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور وما قال في الحال او معناه لعله جرى كلامه لمحاذاة الغير والله اعلم فتامل فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اسند اليه الفعل يخرج ما لم يسند اليه الفعل اما الاسناد فمتعين كزيد او لم يتحقق الاسناد لكن حقق ههنا الفعل كالحجر لاحي وقوله قدم عليه يخرج نحو زيد في زيد قام لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة وقوله على جهة قيامه به يخرج ما لم يسم فاعله كما لا يخفى ١٢ تحفه

[٥٥] قوله هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس نصا فيه لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه لكان نصا كذا قال الرضي وههنا كلام من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حاشية جمال الناظرين ١٢ تحفه

اسما صريحا لكنه اسمٌ تاويلا تقديره اعجبنى ضربُك زيدًا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون
مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه غير الفاعل كالمعطوف فى مثل جاءنى زيد وعمرو لانهما
مما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به قلنا المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة
فان قيل الاسناد المأخوذ فى تعريف المصنف مطلق وقد اريد به الاسناد بالاصالة وهذا ليس الا
اخذ المجاز فى التعريف واخذ المجاز فى التعريفات شنيع قلنا ان اخذ المجاز فى التعريفات
شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهو ذكر التوابع فيما سياتى فان قيل ان ايراد
كلمة او فى تعريف الفاعل شنيعٌ لانها للتشكيك والتعريف للايضاح وبينهما منافاة
قلنا كلمة او ههنا للتقسيم المحدود بقرينة ذكر القيد فى التعريف الشامل للشقين فان
قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ فى مثل هذا التركيب كريم
مَن يكرمك لانه اسم مما اسند اليه الفعل وقدم عليه قلنا المراد بتقديم الفعل عليه
وشبهه هو التقديم الوجوبى وتقديم الخبر على المبتدأ على سبيل الجواز فان قيل كثيرا
ما يجب تقديم الخبر على المبتدأ فى مثل فى الدار رجل قلنا المراد بالتقديم الوجوبى هو التقديم
الوجوبى النوعى وهذا فردى فان قيل ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور والجار والمجرور
اذا وقع فى عبارة القوم لابد له من الاعراب المحلى فما الاعراب المحلى ههنا قلنا الاعراب
المحلى ههنا النصب على المصدرية فان قيل الشرط فى المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه
من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى اُسنِدَ مشتمل على الاسناد لا على جهة قيامه به قلنا
ان مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف وفاعنى اسنادا فان قيل ان ظرفية الجار
والمجرور ومصدريته وحاليته باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما اُسنِدَ المذكور او الاسناد
المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثانى يلزم اتصاف الشئ على نفسه
كلاهما باطلان قلنا ان متعلقه ليس اُسنِدَ المذكور ولا الاسناد المحذوف حتى يرد النقض بل

سله قوله النصب على المصدرية ولا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى لان قوله وقدم عليه لانه حال من الفعل بتقدير قد فيكون
كلاهما معمولين لشئ واحد وهو اسند اقول جاز ان يتعلق باسند ويكون ايضا متعلقه تقدم ويكون نصبه على المفعولية او على الحالية من فاعل
تقدم ولا حاجة الى قصد الاستاذ العلام كما لا يخفى على ذوى الافهام وان اختلج فى صدرك ما قال تلميذ الشارح العلام من ان الفعل
لا يكون على طريق القيام فاصحح بما قال الشارح فى معنى طريقة القيام ١٢ تحفه خادميه

متعلقه امرا خراعنی واقعاً فیکون تقدیر العبارة هکذا ما اسند الیه الفعل او شبهه اسناداً واقعاً
علی جهة قیامه به فان قیل ان تعریف الفاعل لا یکون جامعاً لافراده لانه خرج منه الفاعل
نحو مات زید وطال عمرو لان المتبادر من القیام القیام بمعنی الحدوث والموت والطول لیسا حادثین
من الفاعل قلنا المراد بقیام الفعل کونه علی صیغة المعلوم سواء کان حادثاً من الفاعل او
قائماً به فان قیل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم یذکر هذا القید اعنی قوله علی
جهة قیامه به فلم خالف المصنف عن صاحب المفصل قلنا المحتاج[1] الی هذا القید من لم یدخل
مفعول ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل کالمصنف بخلاف صاحب المفصل لانه ادخل مفعول
ما لم یسم فاعله فی تعریف الفاعل فالواجب عنده ترک هذا القید والاصل فی الفاعل ان[2]
یلی الفعل لان الفاعل کالجزء من الفعل لفظاً ومعنی اما لفظاً فبدلیل سکون اللام فی ضربت
واما معنی فلان تمام الفعل لا یکون بدون الفاعل وجزء الشیء متصل بالشیء فان قیل المتبادر
من الاصل الاصل بمعنی القاعدة فیکون المعنی والقاعدة فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان
لا یجوز ضربک زید لوجود الفصل بین الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل ههنا بمعنی
الراجح لا بمعنی القاعدة فان قیل لا نسلم ان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل بل ممتنع فی مثل
ما ضرب زیداً الا عمرو قلنا الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو
وقوع الفاعل بعد الا فان قیل لما کان الراجح فی الفاعل ان یلی الفعل فینبغی ان یضعف هذا الترکیب
جاء الرجل لوجود الفصل بین الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنی یلی ان لا یکون بین الفعل والفاعل
شیء من معمولات الفعل واللام لیس معمولاً للفعل فلذلک جاز ضرب غلامه زید لان مرجع الضمیر وان کان مؤخراً
لفظاً لکنه مقدم رتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظاً لا رتبة وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زیداً لان
مرجع الضمیر مؤخر لفظاً ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظاً ورتبة وهو غیر جائز خلافاً للاخفش

---

[1] قوله قلنا المحتاج الی هذا القید آه انت تعلم ان هذا لیس جواباً للاعتراض المذکور بل الفائدة ظهرت کیف والمخالفة باقیة علی حالها کما لا یخفی والامر فی الجواب سهل فافهم ۱۲

[2] قال ان یلی آه وانما لم یقل والاصل ان یلیه مع انه اخصر واشمل اما الاول فظاهر واما الثانی فلان الضمیر حینئذ یرجع الی احد الامرین وهو الفعل وشبهه لزیادة التمکن فی الذهن وللاشارة الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبه الفعل ملحق به فوضع المظهر موضع المضمر للاشارة الی ذلک وقیل انما لم یقل والاصل ان یلیه لانه لو قال کذلک لتوهم ان المقصود هو قرب الفعل الی الفاعل مع ان المقصود هو العکس کذا قال مولانا عبد الرحمن ناقلاً عن مولانا عصام اقول هذا التوهم بعید غایة البعد کیف ویلزم حینئذ الخروج من المبحث ۱۲ تحفة خادمیه

وابن جنی فان الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبۃ مغتفر جائز عندهما بدلیل قول الشاعر شعر
جزی ربه[۵۱] عنی عدی بن حاتم ٭ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ٭ قلنا هذا محمول علی ضرورة الشعر وکلامنا فی سعة الکلام او نقول[۵۲] ان الضمیر فی ربه راجع الی مصدر الفعل المذکور وهو الجزاء تقدیره هکذا جزی رب الجزاء عنی عدیا اه واذا انتفی الاعراب فیهما لفظا والقرینة نحو ضرب موسی عیسی فان قیل ان ضمیر فیهما راجع الی الفاعل والمفعول، الفاعل مذکور والمفعول غیر مذکور فیلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الفاعل مذکور صریحا فی ضمن الامثلة والمفعول لم یکن مذکورا صریحا لکنه مذکور فی ضمن الامثلة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل اذ ذکر الاعراب مع القرینة مستدرک لان القرینة[۵۳] امر دال علی تعیین الشیء وهذا المعنی موجود فی الاعراب قلنا بینهما فرق وهو ان الاعراب امر دال علی فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول بالوضع والقرینة امر

---

۵۱ قوله جزی ربه آه قائله زیاد بن معاویة یعنی جزا بدهاد عدی بن حاتم را یعنی تلافی کناد او را پروردندهٔ آن عدی پسر حاتم بدل است از عدی مانند تلافی کردن سگهای صدا کننده وانداز دن وکار کردن مردمان آن سگهار او تحقیق کرد خداوند آن کار را. اعلم ان المفعول الاول من باب اعطیت بمنزلة الفاعل والثانی بمنزلة المفعول عند البصریین فی عدم جواز اعطیت صاحبه الدرهم وجواز اعطیت درهمه زیدا وان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسة مواضع فی ضمیر رب نحو ربه رجلا وفی ضمیر نعم نحو نعم رجلا زید وفی ضمیر الشان نحو هو زید قائم وفی تنازع الفعلین نحو ضربنی واکرمنی زید وفی بدل المظهر من المضمر نحو ضربته زیدا کذا فی المتوسط والمفصل ۱۲ تحفه

۵۲ قوله او نقول آه هذا تاویل وحمل الکلام علی غیر الظاهر والاول هو الظاهر الموافق للعرف ولهذا قدمه ۱۲ تحفه

۵۳ قوله والقرینة امر دال ای فیما نحن فیه واما تعریف مطلق القرینة فهی امر دال علی تعیین شیء بلا وضع وبهذا خرج المعنی الالتزامی والتضمنی بحیث لا یحتاج فی تعیینه الی قرینة فلا یرد المجاز لاحتیاجه الیها فان قیل انهم قالوا ان التاء فی نحو ضربت موسی حبلی قرینة علی تانیث الفاعل مع انها موضوعة لتانیثه قیل فی الجواب کون التاء قرینة علی کون الفاعل مؤنثا بالوضع واما دلالتها علی کون هذا المؤنث فاعلا فهی لا بالوضع وکون التاء قرینة انما هو بالاعتبار الثانی لا الاول قال استاذ الاستاذ فی هذا الجواب بحثان الاول انه لما کان تاء التانیث لتانیث فاعل ما وفاعل بالخصوص جزئی لفاعل کلی ودلالة الکلی علی الجزئی لم یبعد مجازا ما والا لزم ان یقول کون لفظ زید کلمة مجازا اذ لیس فلیس والثانی ان تاء التانیث حرف والحرف غیر مستقل فهو موضوع لخصوص الفاعل ولو کان موضوعا لفاعل ما لا لخصوص یکون مستقلا فلا یکون حرفا اقول فی البحث الاول بحث ظاهر ثم قال الجواب الصحیح المرضی ان یقال سلمنا ان تاء التانیث موضوع لخصوص الفاعل لکن دلالته علی موسی لیس بذلک موضوعا انتهی وقال مولانا نور الحق وفیه انه لا دلالة لها علی التعیین من المتکلم نعم انه ذکر المتکلم اسم المعنیین احدهما مذکر والآخر مؤنث فکیف یصح کل واحد منهما ان یکون فاعلا ومفعولا فلحوق تاء التانیث علی ان الفاعل من بینهما هو الاسم المؤنث لیست قرینة علی خصوص انه حبلی وسکری وغیر ذلک فافهم ولا یبعد ان یقال التاء الموضوعة لتانیث الفاعل لا للفاعلیة والتمثیل انما هو باعتبار دلالتها علی الفاعلیة واین هذا من ذلک فتامل انتهی کلامه فافهم وقال الحافظ قال البعض لنا ان نمنع وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول فی هذه الصورة ویشترط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل موسی ضرب عیسی انتهی قال مولانا عصام لا نسلم ان وجوب تقدیم الفاعل علی المفعول مشروط بهذا الشرط فان قولنا موسی ضرب عیسی یحتمل ان یکون الراجع الی موسی مفعولا فیحتمل ان یکون موسی مفعولا فافهم ودقق ۱۲ تحفه خادمیه

دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فلا يكون ذكر القرينة شاملاً
للاعراب او كان مضمراً متصلاً نحو ضربت زيداً فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل زيداً
ضربت لان الفاعل ضمير متصل بالفعل مع ان تقديم الفاعل على المفعول غير واجب
قلنا ان وجوب تقديم الفاعل على المفعول بشرط كونه عقيباً عن الفعل ووقع مفعوله
بعد الا فان قيل هذا ينقض بمثل ما ضرب الا عمراً زيدٌ لان المفعول ههنا وقع بعد الا
مع ان تقديم الفاعل على المفعول ليس بواجب قلنا هذا الحكم مشروط بشرط توسط
الا بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدٌ الا عمراً او معناها
مثل انما ضرب زيدٌ عمراً وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما
في الاول فلئلا يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول واما في الثاني فلمنافاة الاتصال
بالانفصال واما في الثالث فلئلا يفوت الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار ضاربية
زيد في عمرو مع جواز كون عمرو مضروباً بشخص آخر وانما قلنا بشرط توسط الا بين الفاعل
والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال
ما ضرب الا عمراً زيد فالظاهر انه لا يلزم فوات الحصر لكن يلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة
لان تمام الصفة لا يجيء الا بذكر مسند اليه وهو ليس بمذكور وانما قلنا الظاهر لانه يحتمل
ان يكون معناه ما ضرب احدٌ احداً الا عمراً زيدٌ فيفيد الحصر من الجانبين والمقصود الحصر في
جانب الفاعل فقط واذا اتصل به ضمير مفعول نحو ضرب زيداً غلامه او وقع بعد الا نحو ما ضرب
عمراً الا زيد او معناها مثل انما ضرب عمراً زيدٌ او اتصل به مفعوله نحو ضربك زيد وهو
غير متصل وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في الثاني فلئلا ينقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار مضروبية عمرو في زيد مع
جواز كون زيد ان يكون ضارباً لشخص آخر ولو قدم الفاعل على المفعول لكان مفيداً للعكس واما في الثالث
فلمنافاة الاتصال بالانفصال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في القرينة سوال السائل

سـ٩١ قال واذا اتصل به ضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول كذا واذا اتصل بصلته او بصفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدي الذي ضرب غلامه واكرم هند رجل ضرب غلامها ١٢ سـ٩٢ قال وجب تاخيره اي عدم الفاعل وجب تقديمه الى المفعول لانه ذكر احوال الفاعل لا المفعول وعلى هذا التقدير يصير الامر بالعكس ١٢ تحفه

سواء كان ملفوظا كما في مثل زيد لمن قال من قام او مقدرا كما في المثال الآتي فان قيل
كما يحذف الفعل كذلك يحذف شبهه فلم خص حذف الفعل بالذكر قلنا المراد بالفعل
ما يكون رافعا للفاعل سواء كان فعلا او شبهه فان قيل لما كان المراد بالفعل
ما يكون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذكر قلنا انما خص بالذكر لاصالته فان قيل
حذف الفعل من احكام الفعل وكلامنا في احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المبحث قلنا
ان الفعل الرافع للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلقات الشئ يكون بحثا عن احوال عن
ذلك الشئ فان قيل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله يحذف والشرط في المفعول
المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى
الفعل المذكور مشتمل على حذف لا على جواز قلنا ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموصوف المحذوف اعني حذفا فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل لان
هذا حمل المبدأ على المبدأ وهو باطل قلنا ان جوازا مصدر مبني للفاعل اعني جائزا فان قيل
ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل لا من باب حذف الخبر قلنا لو كان التركيب من باب حذف
الفعل يلزم في حذف جزء الجملة ولو كان من باب حذف الخبر يلزم في حذف كل الجملة والتقليل في الحذف اولى
من الكثرة و ليبك يزيد ضارع لخصومة فضارع فاعل لفعل محذوف وهو يبكيه المقدر والقرينة
عليه السوال المقدر وهو من يبكيه لان يبك على الصيغة المجهولة والصيغة المجهولة

۱ـه قوله لو کان هذا الترکیب من باب آه فان قیل فعلی هذا لا یطابق الجواب السوال لان السوال جملة فعلیة والجواب جملة اسمیة قلنا ان السوال
وان کان فی اللفظ جملة فعلیة لکنه فی الواقع جملة اسمیة تقدیرا اقام زید ام عمرو ام بکر فعبر من زید وعمرو وبکر وهمزة الاستفهام من للاختصار وتقدیم
لاقتضائه الصدارة ففعلیة الجواب مشعر بفعلیة السوال ۱۲ تحفه ۲ـه قال ولیبک یزید آه وبخط ما تطیح الطوائح + قد اضطرب اقوالهم فی تعیین
قائله فقال بعضهم هو ضرار بن نهشل وبعضهم قالوا هو حارث بن نهشل وبعضهم قالوا ام ضرار بن نهشل یعنی باید که گریه کرده شود بر یزید گریه کند برآن
عاجز وذلیل وخوار از آن جهت که اعداء دشمنان او تنگ می کنند وبخصومت در پیش می آیند و وقتیکه یزید زنده بود از دشمنی دشمنان عاجز
وذلیل را نگهبانی می کرد وهنوز بعد وفات آن کسی مددگار آن عاجز باقی نماند پس باید که بجهت این ضارع بکاء و گریه کند بر یزید و
گریه کند برآن یزید سائل بی وسیله بهلاکت هلاک کنندگان مال او در او وسیله معاش او در ازیرا که یزید بخشش هبه می کرد مال را بر سائلان
بی وسیله وفی البیت احتمالات لم یتعرض الاستاذ لها احدها ان یزید منادی حذف حرف ندائه وقوله ضارع مفعول ما لم یسم فاعله لیبک والثانی
ان یزید مفعول ما لم یسم فاعله لیبک وقوله ضارع بدل منه بدل الغلط والثالث ان ضارعا منادی حذف حرف ندائه والرابع ان ضارعا خبر

جملة محذوفة ای الباکی ضارع قاتل ۱۲ تحفه

منشأ التردد والابهام والتردد والابهام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليبك يزيد من يبكيه يبكيه ضارع فان قيل ان اللام في قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق بيبكيه المقدر واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام في قوله لخصومة لام اجلية وهي التي تجعل مدخوله علة لما قبله والخصومة ليس علته بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثاني يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيد من يبكيه شخص ضارع ووجوبا في مثل قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ والمراد به كل تركيب حذف فيه الفعل الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف فههنا الحذف واجب للقرينة وسد المسد اما القرينة فهو دخول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس ههنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسِّر مقام المفسَّر فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول واقيم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر فان قيل الجمع بينهما جائز كما في مثل جاءني رجل اي زيد قلنا الجمع بينهما ممتنع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الابهام الناشئ عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشئا عن الحذف بل ناش من نكارة رجل وقد يحذف الفعل في مثل نعم لمن قال اقام زيد فههنا الحذف جائز بقرينة سؤال السائل لا واجب لاعتبار عدم وجود سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون ههنا الحذف واجبا ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل فان قيل هذا ينقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل سماعي لا يقاس عليه غيره فان قيل لم كان

من

سـ۵ قوله قلنا انه متعلق بضارع آه واجيب عنه ايضا بان متعلقه ضارع ولا حاجة الى تقديره للموصوف لان للظروف كافية لكثير من الفعل اقول لقائل بان يقول ان اللام متعلق بيبكيه ان يمنع قول الاستاذ فاللام في قوله لخصومة لام اجلية بل هي بمعنى عند الوقت ۱۲ تحفه

سـ۲ قوله لان حرف الشرط لا يدخل آه خلافا للاخفش فانه جوز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس مما نحن فيه لا يمكن ان تكون مخففة عن المثقلة كما لا يخفى على من له ادنى تامل في المعاني ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب

هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية **قلنا** لو كان هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسوال ولو كان من باب حذف الجملة الاسمية لا يجئ المطابقة بين الجواب والسوال والمطابقة اولى من عدم المطابقة **واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما** **فان قيل** التنازع كما يكون بين الفعلين كذلك يجئ في غير الفعلين ايضا فلم خص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين **فان قيل** لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين **قلنا** ذكر الفعلين للاصالة في العمل **فان قيل** التنازع كما يجري في الفعلين كذلك يجري في اكثر من الفعلين كما في قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت وسلمت الخ فلم اقتصر على الفعلين **قلنا** ذكر الفعلين ليس للحصر بل للاقتصار على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **فان قيل** التنازع يتصور في ذات الروح والفعلان ليسا من ذوات الروح **قلنا** التنازع في اللغة نزاع ساختن بايكديگر دو چيزے وفي الاصطلاح توجه العاملين بحسب المعنى الى اسم يقع في محل يصلح المعمولية كل واحد منهما على سبيل البدل قوله ظاهرا احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اما متصل او منفصل فان كان متصلا فحينئذ تعين اعمال الفعل الثاني لانه جزء من الفعل الثاني ولا يجوز اعمال احد الفعلين في جزء فعل آخر وان كان منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه وان تصور التنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عندهم وهو اعمال الثاني

---

۵۱ **قوله** واذا تنازع الفعلان آه وهذا الباب كما يسمى باب التنازع سمى باب الاعمال ايضا والمراد بالفعلين المتصرفين والا تنازع بين حرفين خلافا لابن العلج مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فان ان ولم تنازعا في تفعلوا ولا بين حرف وغيره خلافا لمن اجاز في لعل وعسى زيد كذا ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره خلافا للمبرد في فعل التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا وقوله بعدهما ظرف مستقر صفة لقوله ظاهرا ولا متعلق به لانه صار اسما في اصطلاحهم وانما زاد الشارح اسما قبله اشارة الى انه بعد التخصيص يجري مجرى الصفات لا صفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع ترددهم في عبارة الشارح فافهم قال الرضي لا حاجة الى قوله بعدهما اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت ۱۲ تحفه

۵۲ **قوله** لا يمكن آه قال الرضي يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذهبه لانهم لو افقوه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو المنفي ۱۲ **تحفه خادميه**

والاضمار في الاول عند البصريين وفي العكس عند الكوفيين لانك لو اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر
مع الاول او بدونه فعلى الاول يلزم اضمار الخ وفي على الثاني يلزم فساد المعنى فان قيل كما لا يمكن قطعه
في الضمير كذلك لا يمكن في الظاهر ايضا في مثل ما ضرب واكرم الا زيد قلنا الحكم[٥١] مبني على ما هو
اغلب والاغلب في الظاهر امكان القطع وفي الضمير عدم امكانه فان قيل باب التفاعل لازم لا يقتضي
المفعول فكيف يكون قوله ظاهرا منصوبا على المفعولية قلنا باب التفاعل على قسمين احدهما
ما يكون منقولا من المفاعلة المتعدية الى مفعول واحد الاول يكون متعديا الى مفعول نحو
تجاذبنا الثوب والثاني يكون لازما نحو تساءلوا وتناكحوا وتفاسلوا والتنازع من قبيل القسم
الاول قوله بعدهما احتراز عما وقع مقدما عليهما او متوسطا بينهما لانه تعين فيه الاعمال
الفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال لتنازع فقد يكون في الفاعلية نحو
ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين[٥٢]
فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية كانا مختلفين من حيث
الاقتضاء فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع بين الفعلين في الفاعلية والمفعولية
على قسمين احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلين اذا كان المتنازع فيه متعددا نحو ضرب واهان
زيد عمرا والثاني مع اختلاف الاقتضاء اذا كان المتنازع فيه واحدا نحو ضربني واكرمت زيدا
فقوله مختلفين لتخصيص القسم الثاني بالارادة فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين في الفاعلية
والمفعولية على قسمين فحينئذ يبطل حصر اقسام التنازع في الثلثة بل صار الاقسام
اربعة قلنا القسم الاول منهما مندرج في القسمين الاولين فان قيل لم ذكر مثالين
للقسمين الاولين لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم يذكر مثالا صريحا لكنه ذكر

---

٥١ قوله الحكم مبني على ما هو اغلب اقول لا اغلبية ولا مغلوبية بل هما سيان فان في هذا التركيب كما لا يجري قطع التنازع في المضمر كذلك لا يجري في الظاهر وفي غيره كما يجري في الظاهر يجري في المضمر ايضا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ونحو قمت وقعدت بك ونحو اياك ضربت واكرمت ونحو بك قمت وقعدت بان تحذف المفعول مع الا في بعض الصور وبدونها في بعضها فان المفعول يحذف وسيجيء ذكره تفصيلا فافهم ١٢ تحفه

٥٢ قوله مختلفين حال من قوله في الفاعلية والمفعولية والمطابقة غير لازمة لكونهما مصدرين او من الفعلين المفهومين من الكلام اذ هو في قوة قد تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء او خبر كان المقدر اي اذا كان مختلفين ١٢ تحفه خادميه

ضمنًا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث فيختار[1] البصريون اعمال الثاني للقرب والجوار[2] والكوفيون اعمال الاول للتقدم[3] والسبقية فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول ان اقتضى الفعل الاول للفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير سد مسد وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة على وفق الظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث رعاية للمطابقة بين الراجع والمرجع في هذه الامور دون الحذف لئلا يلزم حذف الفاعل من غير سد مسد خلافا للكسائي فان عنده يحذف الفاعل لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة قلنا الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في العمدة جائز وجاز[4] اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول للفاعلية عند الجمهور خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول للفاعل بل تعين اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثاني لزم الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي وحذفت المفعول ان استغنى عنه لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت

---

[1] قال فيختار البصريون البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها حكاه ابن الازهري والنسبة بالفتح والكسر وانما لم يضم لئلا يلتبس بالنسبة الى البصري التي بالشام ثم كسرها افصح من فتحها للتميز عن النسبة الى الحجارة البيضاء كذا قال ملا علي القاري على الشاطبي ١٢ تحفه

[2] قال للقرب والجوار وايضا لو اعملت الاول في الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ١٢ تحفه

[3] قوله للتقدم والسبقية يعني بانه اول الطالبين واحتياجه الى المطلوب اقدم ١٢ تحفه

[4] قال وجاز خلافا للفراء بهذه العبارة معان احدها انه جاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثاني كما قال الاستاذ وهذه رواية غير مشهورة عنه وثانيها انه جاز اعمال الفعل الثاني فقط خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثاني فقط بل يجب عنده التشريك فيهما وثالثها انه جاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل ثم اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اضمار الفاعل في الاول بل يجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهذان الروايتان مشهورتان عنه فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق ١٢ تحفه خادميه

يلزم الاضمار قبل الذكر وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذف
الفضلة جائز والا اظهرت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لان التنازع اذا
تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد
مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز كما سيجيئ وجهه في افعال القلوب وان اضمرت يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة فتعين الاظهار بالضرورة واذا اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
ان اقتضى الفعل الثاني الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق
ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير ساد مسده وهو لا يجوز
وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة والمفعول على المختار لئلا يتوهم ان مفعول
الفعل الثاني مغاير من المذكور وعلى المذهب الغير المختار يحذف المفعول لان التنازع
اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لانه حذف
الفضلة وحذفه جائز الا اي لم يضمر كما هو المذهب المختار ولم يحذف كما هو المذهب الغير المختار
ان منع مانع من الاضمار والحذف فتظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف
احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز ووجهه ما مر وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر
مفردا او تضمر مثنى فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين مفعولي الفعل الثاني وعلى الثاني
لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع فتعين الاظهار بالضرورة فان قيل لا تنازع في
هذه الصورة لان الشرط في التنازع ان يكون اقتضاء الفعلين واحدا وفي هذه الصورة ليس
اقتضاء الفعلين واحدا لان الفعل الاول يقتضي مفعولا مفردا والفعل الثاني يقتضي مفعولا مثنى قلنا

سله قوله وان اضمرت يلزم الاضمار قبل آه فان قيل يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل الاسم الظاهر ولما اضمر بعده فلما قلت
يلزم الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول والمبتدا والخبر كذا قال مولانا عبد الرحمن وقد كانت هذه الخدشة في خلدي قديما
وعرضت على الاساتذة والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذكور وقلت لهم لو كان هذا ما تخالسا اتى به في المثال الثاني فلم يأتوا الا
بسكوت او بشي اوهن من بيت العنكبوت على ان شناعة التكرار ليس باوهن من الفصل فيهما الا تحفظها ومية لها فقط محمد شعيب ع

ان اقتضاء الفعلين ههنا واحدٌ اذ الاحظت المفعول لثاني لهما اسناداً لا على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال * حيث تنازع بين كفاني ولم اطلب قليلٌ فالاول يقتضي رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وهو اعمل الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول اولى فاجاب المص عن جانب البصريين بقوله وقول امرئ القيس ع كفاني ولم اطلب قليل من المال * ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير التنازع لان قول امرئ القيس على تقدير تنازع كفاني ولم اطلب في قليل من المال يستلزم عدم السعي وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال وانما يستلزم هذا المعنى لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت على الشرط والجزاء او على المعطوف على احدهما يجعل المثبت منهما منفيا والمنفي منهما مثبتا فعلم ان مفعول لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرينة البيت الآتي وهو قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالي * **مفعول ما لم يسم فاعله** فان قيل ان مفعول

---

۵۱ **قوله** ولما استدل الكوفيون آه يرد عليه انه لو كان هذا البيت من اعمال الفعل الاول واسند الى ضميرها بجميع مقدماته يلزم ان يكون حذف المفعول من الثاني ايضا مختارا لتعين ما ذكرتم واللازم باطل عندكم واجيب بان الحذف بعدم الاضمار ههنا لمانع آخر وهو انكسار الوزن وما سبق من مرجحية الحذف انما هو في السعة فيكون الحذف للضرورة لا لكونه مختارا ۱۲ تحفه

۵۲ **قوله** وقول امرئ القيس آه معنى هذا البيت الذي ذكره الاستاذ فيما سياتي پس بدرستی اگر سعی می کردم برائے پست ودرونا تمام تر زندگانی کفایت میکرد مرا اندکے از مال دنیا وطلب نمیکردم عزت وجاه را ولکن سعی میکنم بجهت رسیدن بزرگواری و شرافتی کہ ایں صفت دائمی باشد وحال آنکه بتحقیق که دریافته اند بزرگواری ثابت را قران وامثال من ۱۲ تحفه

۵۳ **قوله** يستلزم عدم السعي آه قال الفاضل اللاري ان قلت هذا ان كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كان حاليا او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم شئ من الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف يبنى عن ذلك اى عن التاكيد اما واو العطف فلانه تقتضي المغايرة واما الاعتراض فلانه يقع بين الشيئين لمعنى دفع الابهام اقول لا يخلو عن خرافة في تحويل اللزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط كيف هذا وبعد تسليم ان لو يصير الشرط والجزاء منفيين ان كانا مثبتين الخ لم يلزم تقييد الجزاء بنقيض الشرط فافهم ولا تكن ممن يقول انه قول من يستقيم الاتامل عليه بالاعتقاد بل ممن ينظر الى ما قيل ولا ينظر الى من قال ۱۲ تحفه شاه ميه

مالم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوعات فلو لم يفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه **فان قيل** في عبارة المص تناقض لان قوله لم يسم فاعله يشعر بعدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يشعر بوجوده **قلنا** ان قوله لم يسم فاعله بمعنى لم يذكر فاعله **فان قيل** كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل الفعل لا فاعل المفعول **قلنا** ان اضافته الى المفعول لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا لفعل متعلق به **فان قيل** ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع على المفعول وهما طرفى النقيض **قلنا** ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه **فان قيل** ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفاعل في مثل هذا التركيب انبت الربيع البقل لان فاعل انبت محذوف وهو الله تعالى والربيع قائم مقام الفاعل **قلنا** المراد بالفاعل الفاعل النحوي والله تعالى فاعل حقيقي وشرطه اى شرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ويُفعَلُ لان معناه غريب فاختير له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل** هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغيير صيغة الفعل الى فعل ويفعل لا يستقيم في شبه الفعل **قلنا** هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واما اذا كان عامله شبه الفعل فالشرط تغيير صيغته الى المفعول واما اذا ذكر الفعل فلاصالته **فان قيل** هذا الحد لا يصدق على انفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المزيد فيها **قلنا** المراد بقوله فُعِلَ ماض مجهول وبقوله يفعل مضارع مجهول من قبيل ذكر العلم وارادة الوصف المشتهر هو به لان فُعِلَ ويُفعَلُ علمان للمجهول او نقول انهما مذكوران على سبيل التمثيل ولا[1] يقع المفعول الثاني مقام الفاعل من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل

---

[1] قوله ولا يقع المفعول الثاني آه قال ابن مالك ؎ ولا ارى منعا اذا القصد ظهر اى من الامن مالم يكن جملة وظرفا نحو جعل خير من الف شهر ليلة القدر ١٢ تحفه شاه دمیه لحافظ محمد شعیب لایتی من تلامذة مولانا عبد الحی رح

يكون مسندا اليه فلزم كون الشئ الواحد مسندا ومسندا اليه معًا مع كون كل من الاسنادين تامًا فلا يرد نحو اعجبني ضرب زيد عمرًا لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر الى عمرو غير تام

ولا الثالث من باب أعلمتُ اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندًا

والمفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في عدم صحة اقامتهما مقام الفاعل اما المفعول له فلان نصبه يشعر بكونه مفعولا له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصب والاشعار فان قيل نوقض بنحو ضربت للتاديب لانه قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالمفعول له ما هو بدون اللام وهو مع اللام فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ايضًا يشعر بظرفيته قلنا الظرفية كثيرًا ما يعلم من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو لان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وُجِدَ المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح وقوعها مقام الفاعل تعين اي المفعول به له اي للقيام مقامه لشدة مشابهته بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما لان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل لا شك في انه اذا وجد المفعول به في الكلام فقط تعين وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الى قوله تعين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل المراد المفعول به مع المفاعيل فان قيل كثيرًا ما وجد المفعول به في الكلام مع المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح وقوعها موقع الفاعل وهما ليسا من هذا القبيل تقول ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة امام الامير ضربًا شديدًا في داره فتعين زيد

وان لم يكن اي المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح وقوعها

---

(١) قوله المراد بالمفعول آه اقول من علل عدم وقوعه بما علل الاستاذ فيقع ما هو مذكور مع اللام ومن علله بانه ليس من ضروريات الفعل وفي النائب لا بد ان يكون ضروريا كالفاعل للمناسبة كالشيخ الرضي فلا يقوم عنده شئ منها وكذا لا يقع التمييز خلافا للكسائي فقال في طاب زيد نفسا طيبة نفس وكذا المستثنى والحال ١٢ تحفه

(٢) قوله تقول ضرب زيد يوم الجمعة آه وفائدة تقييد الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وكذا الفائدة في تعريف الظرفين حيث لم يقعا نكرة لدلالة الفعل عليهما ١٢ تحفه

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم[٥١] ترجيح بعضها على بعض والاولى اى المفعول الاول من باب اعطيت اولى فى اقامته مقام الفاعل من الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين وثانيهما غير الاول **فان قيل** هذا ينقض بنحو اعطى زيدٌ عمرًا لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل **قلنا** ذلك عند الامن عن اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها[٥٢] المبتدأ والخبر **فان قيل** ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على حدة من المرفوعات فلم جمعهما فى فصل واحد **قلنا** انما جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل ولاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ[٥٣] هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى قوله تعالى وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ لانه ليس باسم **قلنا**[٥٤] ان الاسم اعم من الصريح والتاويلى فالمبتدأ فى هذا المثال وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا باعتبار المصدرية اى صيامكم خير لكم **فان قيل** هذا الجواب منقوض فى المبتدأ الواقع فى قول الشاعر **شعر** تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ∴ وستعرف قدره ان فتح فاه

---

[٥١] **قوله** لعدم ترجيح آه ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحالة الى المتكلم فكل ما رجح عنده فنيابته اولى ١٢ تحفه

[٥٢] **قوله** ومنها المبتدأ والخبر عطف على قوله منه الفاعل وانما قال ههنا منها وفى الفاعل منه لان الضمير المفرد هناك يرجع الى المرفوع الذى فى ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا وليطرء الغفلة للسامع من الضمنيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو مذكور صريحا وهو المرفوعات مع ان فى تغيير الاسلوب تفنن فى الكلام يوجب نشاط السامع المقام ١٢ تحفه

[٥٣] قال فالمبتدأ آه ولو قال فهو الاسم آه لكان اولى الا ان يقال انما قال كذلك دون هذا لئلا يشتبه المرجع بالخبر فقوله الاسم جنس شامل لاسم ما ولا المشبهتين بليس والقسم الثانى الخبر ولا تغفل شامل لاسم ان ولا كما قال الشارح لخروجهما عنه اى الجنس لان كلامنا فى الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد خطر ببالى هذا فى وقت تحصيل هذا الكتاب وعرضت على كثير من الاحباب فلم ياتوا بشىء يفتح به الباب والآن قد وجدت تقريرا من بعض الافاضل قريبا منه سنلقى عليك بعد سطر او سطرين وقوله المجرد عن العوامل اللفظية يخرجه اى اسم ما ولا وقوله مسندا اليه يخرج ما سواه من القسم الثانى والخبر ١٢ تحفه

[٥٤] **قوله** قلنا ان الاسم آه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام فى مرفوعات الاسم الحقيقى فيكون معنى قول المصنف ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع المبتدأ والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فلا حاجة الى تقسيم الاسم من اللفظى والتقديرى انتهى هذا ما وعدته ١٢ تحفه خادمية

فانه ليس باسم لا صريحا كما هو الظاهر ولا تاويلا لعدم ان المصدرية فيه قلنا ان ان المصدرية ههنا مقدر يعني ان تسمع بالمعيدي اه فان قيل ان تقدير ان مختص بالمواضع الستة وهي ما بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو وهذا الموضع ليس منها قلنا ان ذكر هذه المواضع الست لشهرتها لا للحصر اذ كثيرا ما يقدر ان في غيرها على سبيل الشذوذ كما في قول الشاعر ع الا ايها اللائمي احضر الوغى٭ فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها ووجود العامل اللفظي ليس بضروري قلنا التجريد بمعنى لو يوجد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل بحسبك درهم لانه ليس بمجرد عن العامل اللفظي قلنا المراد بالعامل اللفظي ما يكون له تاثير في المعنى والباء في هذا المثال زائدة او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة للظاهر خلافا لسيبويه والاخفش لان عندهما يجوز ابتدائية الصفة بلا نفي واستفهام لكن عند سيبويه مع قبح وعند الاخفش بلا قبح تمسكا بقول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم٭ فان قيل لم لا يجوز ان يكون نحن مبتدأ مسندا اليه وخير خبره المقدم عليه قلنا لو كان الامر كذلك

---

[1] قوله او الصفة آه عطف على الاسم ويمكن ان يعطف على قوله مسند اليه بحمله على حذف المبتدأ اي هو الصفة الواقعة وعطف الجملة على المفرد فيما له محل من الاعراب جائز وبهذا الوجه يحصل الجواب عن اعتراض الامام الحديثي وهو انه لا يعلم من التعريف اعتبار التجريد في صفة وهو معتبر عندهم اتفاقا فقوله او الصفة جنس وبقوله الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام يخرج نحو قائم في زيد قائم وكذا يخرج نحو قائم في اقائم ابوه زيد لان المراد من وقوعه بعدهما ان يكون الصفة معتمدا عليهما في العمل وههنا ليس كذلك لانه معتمد على المبتدأ المؤخر وقوله رافعة لظاهر يخرج نحو قائمان في اقائمان الزيدان فتامل وههنا اشكال وهو ان احدى الصفتين في اضارب ومكرم عمرو بطريق التنازع ان تكون احدى الصفتين رافعة لمستتر فلا يصدق التعريف عليه اللهم الا ان يصار الى الحذف او التشريك فافهم كذا قال مولانا نور الحق ره تحفه خادميه

[2] قوله خلافا لسيبويه والاخفش آه وكذا خلافهما في الظرف نحو في الدار زيد اعلم ان حكم الظرف في الشرط للعمل كحكم اسم الفاعل والمفعول خلافا لهما الا ان بينهما فرقا لان سيبويه اجاز عمله بلا اعتماد اسم الفاعل لكن بشرط تقدم الحدث بعده ولو تقديرا نحو اليوم الخروج ونحو قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض اي رؤيتك والاخفش لم يشترط شيئا فتامل الا تحفه

[3] قوله تمسكا بقول الشاعر وهو طهير بن مسعود يعني پس ما بهتريم از شما نزد مردمان در وقتيكه خوانده شود بكرر گويند وگويد اي فلان كس يا اينكه اي قوم نيست گريختنی از جنگ على ان يالام يا لفلان او يا لقوم فحذف المنادى واشبع اللام فصار يالام تحفه

للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله اعني منكم باجنبي هو نحن ولا يجوز فعلم ان خيرا مبتدأ مسند به ونحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب[۵۱] عن جانب الجمهور ان هذا محمول على ضرورة الشعر وكلامنا في سعة الكلام **فان قيل** ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في مثل قوله أقريشي زيد لانه ليس بصفة **قلنا** ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجراها وهذه الصفة وان لم تكن صفة حقيقة لكنها جارية مجراها لان في أخره ياء النسبة والمنسوب على تأويل المشتق فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى أراغب أنت عن ألهتي يا ابراهيم لانه وان كان صفة لكنه ليس برافع للظاهر **قلنا** ان الظاهر[۵۲] اعم من ان يكون حقيقة او جاريا مجراها والضمير المنفصل وان لم يكن ظاهرا حقيقة لكنه جار مجراه ومثل قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام مطلقا مفردا جاز الامران كون الصفة مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر او كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه اذ لا مانع من اعتبار الاحتمالين فان قيل ان الضمير في طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فعلى الاول ينبغي ان يجوز الامران في مثل قائم زيد وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الامران في مثل اقائم زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام رافعا لظاهر وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون الصفة مبتدأ مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون راجعا الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام فقط

---

[۵۱] **قوله** فالجواب عن جانب الجمهور آه واجيب عن جانبهم ايضا بان نحن تاكيد للضمير المستكن في خير وهو خبر نحن المحذوف ١٢ **تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله تعالى**

[۵۲] **قوله** قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرضى به احد من الاعلام ١٢ **تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی من تلامذة مولانا عبد الحی رح۔**

مثل[له] قائم زيد بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اما مطابقة لما بعدها اولا فالاول اما مطابق في الافراد او في التثنية والجمعية ففي الاول جواز الامرين وفي الثاني تعين كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه ولا يجوز عكسه لان حال الصفة كحال الفعل والفعل المسند الى الظاهر يكون موحدا ابدا والمسند الى الضمير يثنى بتثنية ويجمع بجمعية والصفة ههنا مثنى او مجموع فعلم انها لم تكن مسندة الى الظاهر والشرط في المبتدأ المسند به ان يكون رافعا الظاهر وان لم تكن مطابقة لظاهر فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى او مجموعا او بالعكس والعكس مجرد احتمال عقلي ليس بواقع في الخارج وفي الاول تعين كون الصفة مبتدأ مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر ولا يجوز عكسه لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة قلنا المراد بالمجرد الاسم المجرد بقرينة ان كلامنا في مرفوعات الاسم والمضارع من مرفوعات الفعل وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله

[له] قوله مثل اقائم زيد بالوقف نقص عليك اعجب القصص اشهى من المغني والرقص اني لما ختمت هذا الكتاب عند الاستاذ العلام فقصدت ان استفدت منه في بعض المقامات التي قرأت عند من له يد طولى في هذا الفن اعلى الله تعالى مرتبته في دار المحن اي مولانا ومولى الكل صاحبزاده صاحب باشوگر غفر له الله خالق البحر والبر) فوجدت يوما في مصنفه هذا قوله مثل قائم زيد بالوقف فطالعت لكن لم افهم منه غرض الاستاذ العلام فعرضته عليه فقال فيه نكتة غريبة ودقة عجيبة فتحيرت وقلت لو بين لكان على احسان ومنة فافاد انه لو لم يقيد بالوقف وقيل اقائم زيد فلقائل ان يقول ان رفع زيدا لا يخلو اما على الابتدائية او على الخبرية فعلى الاول تعين كونه مبتدأ وعلى الثاني كونه خبرا فمن اين جواز الامرين فقلت ومثل هذا يجري في كل موضع جاز فيه الامران كالتنازع وغيره فما وجه التخصيص بهذا فقال نعم لكن لم يبين مرجح التخصيص فسكت وذهبت متعجبا الى الاحباب (اي غياث الدين جبل السعود جهه ناصر اليوم الدين المشهور بكابل ملا وملا اسماعيل وملا علاء الدين المشهورين بيننا شفقة بفرقدين حصل الله لهما تمنيا في الدارين) فقالوا ما اجبت فقلت لهم ما قال الاستاذ العلام فقال بعضهم (يعني كابل ملا غفر له الله) الذي له ذهن مستقيم وفهم سليم خصوصا في هذا الفن العظيم اذهب الى الاستاذ وسل ان رفع قائم لا يخلو بعين تقرير ما ذكرتم في رفع زيد فلا بد من القول بان قيد الوقف قيد لكليهما مع انكم اقررتم برفعها تحلت وعرضت على الاستاذ العلام فسكت وغضب وقام فقال لعل الله يظهر لك فائدة الوقف فان من الله الوقوف ١٢ تحفه خادمه لحافظ محمد شعيب الاتيتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح

المغائر[1] للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثانی من المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد بقوله المسند به ما يكون مسند الى المبتدأ ويكون الباء بمعنى الى ويكون الضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ وعلى كل من التقديرين خرج به القسم الثانی من المبتدأ فان قيل لما خرج به القسم الثانی من المبتدأ فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله المغائر للصفة المذكورة تاكيد للاحتراز فان قيل المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعدّ بنفسه فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء لتضمنه معنى الوقوع اى ما يوقع به الاسناد فان قيل المبتدأ عامل فی الخبر والخبر فی المبتدأ فكيف[2] يصح قوله المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلنا[3] فی هذا المقام ثلثة مذاهب قيل[4] المبتدأ عامل فی الخبر والخبر عامل فی المبتدأ وقيل[5] العامل فی المبتدأ معنوی والمبتدأ عامل فی الخبر وقيل العامل فی المبتدأ والخبر معنوی كما هو مذهب البصريين والمختار عند المصنف من بينهم فان قيل العامل فی المبتدأ والخبر هو التجرد عن العامل اللفظی وهو[6] عدمی فكيف يؤثر قلنا العوامل فی كلام العرب امارات التاثير المتكلم لا مؤثرة فی الحقيقة والاصل ای الاولى ما ينبغی فی المبتدأ عند عدم المانع التقديم ای تقديم المبتدأ على الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل يوجب تقديم الفاعل على الفعل ايضاً لان الفعل حال من احوال الفاعل قلنا نعم لكن وجوب تاخيره عن الفعل

---

[1] قوله المغائر للصفة المذكورة ولا يرد قائم فی نحو اقائم ابوه زيد بانه خبر وليس بمغائر للصفة المذكورة بل عينه لان الخبر هو المجموع دون قائم فقط على انه ليس عين الصفة المذكورة لان معنى الصفة المذكورة كون الصفة واقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام بان يكون معتمدا عليهما فی الاصل وههنا ليس كذلك كما تقدم فتذكر ١٢ تحفه

[2] قوله فكيف يصح قوله المبتدأ والخبر اسمان آه اقول وان كان ما ذكر فلا يرد فان المصنف لم يقل المبتدأ والخبر قسمان مجردان عن العوامل اللفظية ١٢ تحفه

[3] قوله قلنا فی هذا المقام ثلثة مذاهب اقول بل خمسة الثلاثة مذكورة والرابع ان المبتدأ الاول يرتفع بالاسناد والخبر اليه كما قال خلف فی ما يرتفع الفاعل الخامس مذهب الكوفيين بان المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه واشترطهم الضمير فی الخبر الجامد الخ ١٢

[4] قوله قيل المبتدأ عامل آه هذا ما ذهب اليه الكسائی والفراء ١٢

[5] قوله وقيل العامل فی المبتدأ معنوی هذا ما نقل الاندلسی عن سيبويه وروی عن ابی علی وابی الفتح ١٢

[6] قوله وهو عدمی فكيف يؤثر آه اقول هذا اذا فسر التجريد بالعدمی واما اذا فسر بالوجودی كما فسر الجزولی بجعل الاسم فی صدر الكلام تحقيقاً او تقديراً للاسناد اليه

[illegible]

بعارض الالتباس والعوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هى القاعدة فيكون
المعنى والقاعدة فى المبتدأ التقديم فينبغى ان لا يجوز فى داره زيد لتاخيره عن الخبر قلنا
الاصل ههنا بمعنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح فى المبتدأ التقديم بل ممتنع كما فى
الدار رجل قلنا الراجح فى المبتدأ التقديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو نكارة
المبتدأ ومن ثمّه[1] اى لاجل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينبغى فى المبتدأ التقديم جاز
اى هذا التركيب فى داره زيد لعود الضمير الى ما هو مقدم رتبة وان كان مؤخرا لفظا وامتنع
اى هذا التركيب صاحبها فى الدار لعود الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون[2]
المبتدأ نكرة وان كان الاصل فى المبتدأ التعريف لان الاهم الكثير الوقوع فى كلامهم الحكم على
امر معلوم معين اذا تخصصت بوجه ما[3] اى بوجه من وجوه التخصيص مثل ولعبد مؤمن
خير من مشرك فعبد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل فى
الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
بكون احدهما فى الدار لا على التعيين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ
امر لفظى وعلم المتكلم امر ذهنى فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهنى قلنا ان علم المتكلم
وان كان امرا ذهنيا لكنه مأول بتاويل اللفظ فكانه قال اى من الامرين المعلوم
كون احدهما فيها كائن فيها وما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت فى سياق النفى والنكرة
الواقعة فى سياق النفى عامة فتعينت وتخصصت فان قيل بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف

---

[1] قوله ومن ثمه جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها آه اعلم ان فى بعض الشروح ان قوله ومن ثمه جاز آه يمكن ان يكون اثر الكون الاصل فى المبتدأ التقديم كما يشعر به كلام المصنف فى شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه البعض اما التقرير الاول فظاهر واما التقرير الثانى فايضا غير مخفى وهو ان جواز فى داره زيد لتحقق ان زيدا مقدم معنى اذ لو تاخر معنى تاخر لفظا امتنع عود الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى وكذا امتناع صاحبها فى الدار يدل على الدار كما تاخر معنى ولو تقدم معنى جاز ١٢ تحفه خادميه

[2] قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اعلم ان المبتدأ اصلان التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول صراحة شرع فى بيان الثانى اشارة حيث قال وقد يكون المبتدأ نكرة بايراد قد المفيدة للتقليل فلا يرد ان الاولى تقديم قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى هذا القول كما لا يخفى ١٢ تحفه

[3] قوله بوجه ما لفظ ما زائدة او صفة وجه وتفسير الاستاذ العلام ينطبق على كليهما كما لا يخفى ١٢ تحفه خادميه

يحصل التخصيص بالتعميم قلنا ان للتخصيص معنيين تخصيصٌ بمعنى قطع الشركة و
تخصيص بمعنى رفع الابهام والمراد بالتخصيص ههنا المعنى الثاني وهو لا ينافي التعميم فان
قيل هذا[1] منقوض بقول عمر تمرة خير من جرادة فان النكرة فيه وقعت في الاثبات مع
انها مبتدأ قلنا ليس المراد بالنكرة مطلق النكرة بل التي قصد[2] بها العموم سواء كان
بالاداة كما في مثال المتن او بطريق المجاز كما في هذا المثال وشرٌّ اهرّ ذا ناب فشر مبتدأ نكرة
تخصصت بما تخصص به الفاعل قبل ذكره وهو الفعل لانك اذا قلت ضرب علم منه ان فاعله
بعده امر يصلح ان يحكم عليه بالضرب فاذا قلت رجلٌ فهو في قوة قولك رجل صالح لصحة الحكم عليه [illegible]
بالضرب فانما تخصص بما تخصص الفاعل اذ يستعمل في موضع هذا التركيب ما اهرّ ذا ناب الا
شرٌّ يعني الحصر والتخصيص كما يحصل بهذا التركيب ما اهر ذا ناب الا شرٌّ كذلك يحصل بهذا التركيب
شرٌّ اهرّ ذا ناب فان قيل الحصر يستقيم في الاول لاداة الحصر فيه ولا يستقيم في الثاني
لعدم الاداة فيه قلنا الاداة وان لم تكن موجودة في اللفظ لكنها موجودة في المعنى لان
شرٌّ اهرّ ذا ناب في الاصل اهر ذا ناب شرٌّ فاهرّ فعلٌ ماضٍ معلوم والضمير المستكن فيه راجع
الى الغائب الفاعل وهو المبدل منه وشر بدل عنه والبدل والمبدل منه في الحقيقة شئ
واحد وتخصيصه جاء باسناد الفعل فتخصيص البدل ايضاً يجيء باسناد الفعل ثم قدم
شرٌّ على اهر لافادة الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فان قيل المهرّ للكلب قد يكون
بنباح معتاد وقد يكون بنباح غير معتاد فالاول يحتمل الخير والشر فيصح تخصيصه بالنسبة
الى الخير والثاني لا يحتمل الا الشر فقط ولا يصح تخصيصه قلنا ان المهر للكلب اذا كان بنباح غير
معتاد فانما تخصص بالصفة المقدرة اي شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل في كلام العرب يقال لرجل تخصص ن
قوي ادركه العجز في حادثة فان قيل لم قال ان شر بدل عن الفاعل ولم يقل انه عين فاعل قلنا انه [illegible] ن

---

[1] قوله هذا منقوض بقول عمر روي ان جماعة من اهل حمص اصابوا جرادة كانوا محرمين فسألوا عن كعب الاحبار فاوجب عليهم في كل جرادة درهما فقال عمر ارى دراهمكم كثيرا يا اهل حمص تمرة خير من جرادة يعني لو تصدق تمرة مكان جرادة جاز ١٢ تحفه

[2] قوله قصد بها العموم اي بقرينة المقام والقرينة ههنا ان الحكم على الطبيعة وهذا لا يمكن الا من حيث الانطباق على جميع الافراد ولئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فتامل ١٢ تحفه خادميه۔

لوكان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل وهو باطل فان قيل لا نسلم ان شر بدل عن ضمير الفاعل لان النكرة لا تكون بدلاً من معرفة الا اذا وصفت كما في قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ قلنا الضمير انما يكون معرفة اذا كان مرجعه مذكوراً لفظاً او معنى او حكماً وههنا ليس مرجعه مذكوراً كما في ربه رجلاً ونعم رجلاً فان قيل ان علة التخصيص تقديم الفعل عليه اذا قدمت على الفعل فاتت علة التخصيص فلا يحصل التخصيص قلنا اذا نظرنا الى الاصل فالاصل تقديم الفعل عليه اما تقديمه على الفعل فهو عارضي لا اعتبار له فان قيل لا نسلم ان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر لانه مخالف عن مذهب المص قلنا ان هذا مذهب السكاكي والمص اختار مذهبه فان قيل يلزم من تقديم شر على اهر تقديم البدل على المبدل منه وهو باطل قلنا هذا الحكم في البدل الواقعي لا في البدل الاعتباري وهذا البدل اعتباري وفي الدار رجل فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل في الدار علم منه ان شيئاً يذكر بعده انه ما يصح كونه محكوماً عليه باستقراره في داره فاذا قيل رجل فهو في قوة قوله رجل صالح لصحة الحكم عليه بالاستقرار في الدار وسلام عليك فسلام مبتدأ نكرة تخصصت بالاضافة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاماً عليك فسلاماً مصدر للتاكيد والمؤكد والمؤكد في الحقيقة شئ واحد والمؤكد تخصيص بالنسبة الى المتكلم وكذا المؤكد ثم عدل من فعلية الجملة الى اسميتها لقصد الدلالة على الدوام والاستمرار فحذف الفعل وابدل النصب بالرفع لصحة الابتدائية فقال سلام عليك فان قيل كثيراً ما يكون المبتدأ نكرة غير مخصوصة بوجه من وجوه التخصيص كما في مثل كوكب انقض الساعة فكيف يصح قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما قلنا مدار صحة ابتدائية النكرة على الافادة لا على ما ذكره من التخصيصات لكن غالب مواد الافادة هذه

سـ٥ قوله وههنا ليس مرجعه مذكوراً اقول قد مر من الاستاذ العلام قبل عدة سطور والضمير المستكن فيه اي في اهر راجع الى الغائب الفاعل وههنا انكر عن ذلك ماهذا الا تدافع فالصواب في الجواب ان يقع توصيف البدل اذا كان نكرة من معرفة في الكل من الكل لا الكل والكل من الكل ههنا في حيز المنع منع الكل فافهم ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

المواضع فان قيل الخبر[51] هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة
خبرًا فاجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابدّ من
عائد لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بدّ فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد
والعائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيدٌ او وضع المظهر الضمير
موضع الضمير كما في مثل اَلْحَآقَّةُ مَا الْحَآقَّةُ او كون الخبر تفسيرًا للمبتدأ نحو قُلْ
هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل البرّ الكرّ بستين درهمًا
والسمن[52] منوان بدرهم لان الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله
وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد محذوف فيهما فيكون التقدير البرّ الكرّ
منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان بائع البرّ والسمن لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفًا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان قيل كيف يصح جعل
الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير بمعنى التاويل وصلة
التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح
قوله مقدر بجملة قلنا المراد[53] بالجملة الفعل مجازًا من قبيل ذكر الكل وارادة
الجزء وانما قدّر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في الظرف والاصل في العمل
الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل اولى بالتقدير وهذا راي البصريين اما
الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد

---

[51] قوله الخبر هو الاسم المجرد آه هذا زعم الاستاذ والانظار كلام المصنف التعميم والشمول على اعتبار الاسم في مفهوم الخبر كما اعتباره في مفهوم المبتدأ والفاعل وغيره فايضًا يشمل الجملة فما معنى قوله فينبغي بان يكون الجملة خبرًا فتامل فعلى هذا يكون قوله وقد يكون الخبر جملة اشارة الى تقسيمه الى المفرد والجملة ولا يبعد ان يكون اشارة الى اصالة الاول بمكان كلمة قد كذا قال مولنا نور الحق ۱۲ تحفہ خادمیہ

[52] قوله والسمن منوان بدرهم السمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان خصص بصفة محذوفة اي منه ۱۲ تحفہ خادمیہ

[53] قوله المراد بالجملة الفعل مجازًا آه اعلم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف السادّ مسدّه وقال بعضهم هو الظرف السادّ مسدّه وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع العامل واليه يشير كلام المصنف رح كذا في غاية التحقيق فتامل في كلام الاستاذ صاحب التحقيق ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رح

الا اسماً واذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل من ابوك[1] فان قيل ان من في من ابوك نكرة فكيف يصح ابتدائيته قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان مع انه لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة بكون احدهما مبتدأ والآخر خبراً وههنا وجد القرينة على كون ابي يوسف مبتدأ وكون ابي حنيفة خبراً وهو التشبيه[2] او كانا متساويين[3] في اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل[4] غلام رجل صالح خير منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراد بالمساواة في اصل التخصيص مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلاً له اي للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يفوت صدارة ما له صدر الكلام واما في الثاني والثالث فلئلا يلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفرداً نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل مثنى او مجموعاً نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لانه لا يلتبس المبتدأ بالفاعل قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام

---

[1] قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اعلم ان ما يجب لصدر الكلام ستة اشياء يجمعها قول الشاعر قطعه
شش چیز بود مقتضی صدر کلام ❊ در طبع فصیحاں شد ایں نظم تمام ❊ شرط و قسم و تعجب ❊ استفہام ❊ نفی آمد و لام ابتدا گشت تمام ❊ تحفہ خادمیہ

[2] قوله وهو التشبيه فان المقصود تشبيه الثاني بالاول لا العكس لان ابا حنيفة رح اعظم منه فيكون المراد ان ابا يوسف رح مثل ابي حنيفة رح فابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر تحفہ خادمیہ

[3] قوله او كانا متساويين هذا ما لم يقيد المصنف رح بان لا يكون احدهما مبنياً نحو زيد المنطلق رداً على من قال به كالامام الرازي حيث قال بتعيين المبني خبراً كما زيد المنطلق اعلم ان تقديم المبتداء في هذه الصورة اي في صورة تعريفهما على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقا وهو قول ابي علي وقيل ان اختلف رتبتهما في التعريف فاعرفهما مبتدأ والا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبره وهذا مختار ابن هشام ١٢ تحفہ خادمیہ

[4] قوله بمثل غلام رجل صالح خير منك فان الغلام في هذا المثال خصص بتخصيصين بالاضافة والصفة وفي خبره تخصيص واحد

ای الخبر الذی هو مفرد صورة وان کان جملة معنی فلا یرد ان این فی این زید لیس مفردا لانه ظرف والظرف مقدر بالفعل کما هو مذهب البصریین مثل این زید او کان ای الخبر بتقدیمه مصححا له ای للمبتدأ مثل فی الدار رجل وکان لمتعلقه ای لمتعلق الخبر التابع[له] له تبعیة یمتنع معها التقدیم علی الخبر فلا یرد نحو علی الله عبده متوکل ضمیر فی المبتدأ مثل علی التمرة مثلها زبدا او کان الخبر خبرا عن ان یعنی ان مع اسمها وخبرها بتاویل المفرد مبتدأ وخبره خبر نحو عندی انک قائم وجب تقدیمه ای تقدیم الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصور اما فی الاول فلئلا یفوت صدارة ما له صدر الکلام واما فی الثانی فلئلا یلزم نکارة المبتدأ واما فی الثالث فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة واما فی الرابع فلئلا یلزم الالتباس بین ان المفتوحة وان المکسورة فی التلفظ لامکان الذهول[عه] عن الفتحة لخفائها وقد یتعدد الخبر سواء کان بحسب اللفظ والمعنی جمیعا او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زید قائم عالم عاقل فاضل ومثال الثانی هذا حلو حامض فان المقصود بهما اثبات الکیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحموضة وهو المز فیکون التعدد ههنا مع لکن الاولی فی الاول ایراد العاطف مع جواز ترکه اما ایراده فبالنظر الی التعدد فی اللفظ والمعنی واما ترکه فبالنظر الی اتحادهما بحسب المصداق والاولی فی الثانی العکس اما ترکه فبالنظر الی اتحادهما فی المعنی واما ایراده فبالنظر الی تغایرهما فی اللفظ فان قیل لما کان التعدد بحسب اللفظ والمعنی علی قسمین احدهما مع ایراد العاطف وثانیهما بدون العاطف فلو ذکر المص مثال القسم الثانی لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف لا خفاء فیه لا فی المبتدأ ولا فی الخبر والتعدد بغیر العاطف فیه خفاء حیث لا یجوز فی جانب المبتدأ فتوهم الواهم انه لا یجوز فی جانب الخبر ایضا فاورد المصنف مثالا فی الخبر تنبیها علی الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف لیس بخبر فی الحقیقة

سه۵ قوله التابع آه ای یکون بین المتعلق والخبر علاقة الکلیة والجزئیة ای اراد بالخبر لفظا هو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور ویمکن ان یجاب بان المراد ان یکون الخبر فیه مذکورا ۱۲ تحفه خادمیه سه۵۲ قوله لامکان الذهول آه یعنی ان المتکلم وان تکلم بالفتحة الا ان السامع قد یذهل عنها لخفائها فیلتبس ۱۲ تحفه خادمیه حافظ محمد شعیب رح

بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنی الشرط وهو سببية الاول لحصول الثانی او للحکم به فلا يرد عليه وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ لانّ ههنا وان لم يکن الاول سببا لحصول الثانی لکنه سبب للحکم علی الثانی فيصح دخول الفاء فی الخبر لانه لما تضمن المبتدأ معنی الشرط فيشبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء فيصح دخول الفاء فی الخبر کما فی الجزاء فان قيل ان المتکلم لا يخلو اما ان يقصد الدلالة علی ذلك المعنی او لم يقصده فعلی الاول يجب دخول الفاء فی الخبر وعلی الثانی ممتنع فکيف يصح قوله فيصح دخول الفاء فی الخبر قلنا ان صحة دخول الفاء فی الخبر نظرا الی مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط مع قطع النظر عن قصد المتکلم وعدم قصده وذلك ای المبتدأ المتضمن معنی الشرط الاسم الموصول بفعل وظرف فان قيل نوقض بقوله تعالی إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فان الموت مبتدأ متضمن لمعنی الشرط بدليل دخول الفاء علی خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصؒ علی تقدير المعطوف فيکون التقدير وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف او الاسم الموصوف بالموصول المذکور او النکرة الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل کل غلام رجل ياتينی او فی الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنی الشرط بدليل دخول الفاء علی خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المصؒ علی تقدير المعطوف فيکون التقدير او النکرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف اليها

مثل الذی ياتينی او فی الدار فله درهم وکل رجل ياتينی او فی الدار فله درهم لا يقال ان الموت فی قوله تعالی انّ المَوْتَ الخ لا يکون مبتدأ بل هو اسم انّ لانا نقول اسمها فی الحقيقة مبتدأ لانها من دواخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الاول

---

[1] قوله او النکرة الموصوفة بهما وقد يدخل الفاء علی خبر کل وان کان مضافا الی غير موصوف نحو کل رجل فله درهم ولعل منه قوله عليه الصلوة والسلام کل تقی ونقی فهو آلی لمضارعته بکلمات الشرط فی الابهام وکذا اذا کان مضافا الی موصوف غير ما ذکر نحو کل رجل عالم فله درهم وسيبويه لا يدخل الفاء علی خبر غير ما ذکر من المبتدءات والاخفش يجوز زيادتها فی جميع غير المبتدأ کذا فی الرضی ثم اوفی کتبنا علم ان ههنا شرط آخر وهو ان لا يکون الصلة منفيا فلا يقال الذی ما ياتينی فله درهم له من البرهان ۱۲

تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ۔

سبباً للثانی فی الآیة المذکورة لان فرار زید مثلاً عن الموت لا یکون سبباً لملاقاة الموت لانا نقول الاول سبب للحکم به لانه لما فر ثم لاقاه فیحکم علیه بانه هو الموت الذی انت تفر منه فان قیل نوقض بالمبتدأ فی مثل لیت الذی یأتینی او فی الدار له درهم ولعل الذی یأتینی او فی الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنی الشرط مع انه لا یصح دخول الفاء فی خبره فاجاب المص بقوله ولیت[۹۱] ولعل مانعان بالاتفاق لان صحة دخول الفاء علیه انما یکون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء ولیت ولعل تزیلان تلک المشابهة لانهما تخرجان الکلام عن الخبریة الی الانشائیة والشرط والجزاء[۹۲] من قبیل الاخبار فان قیل باب کان وباب علمت ایض مانعان بالاتفاق فما وجه تخصیص لیت ولعل بالاتفاق قلنا تخصیصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الی بعض ما عداه وهو باقی حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الی جمیع ما عداه والحق بعضهم ان بهما لان صحة دخوله انما کانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء وان یبطل تلک المشابهة لان الشرط والجزاء من قبیل المترددیات وان للتحقیق وبینهما منافاة فان قیل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولکن بهما فما وجه[۹۳] تخصیص ان المکسورة بالالحاق

---

[۹۱] قوله لیت یجوز فیه ثلاثة اوجه الفتح علی الحکایة مرفوعاً تقدیراً ویجوز کونه مرفوعاً لفظاً بالتنوین ان اولته باللفظ فیکون منصرفاً او بغیر التنوین ان اولته باللفظة او الکلمة فیکون غیر منصرف وکذا الحکم فی جمیع الحروف اذا سمی بها لکن ان کانت رباعیة او ثلاثیة متحرک الاوسط فمنع صرفه واجب اذا اولته باللفظة او الکلمة کلعل والاعراب الوجهین کلیت کذا فی الفوائد الشافیة مع زیادة ۱۲ تحفہ خادمیہ

[۹۲] قوله والشرط والجزاء آه ای المجموع من حیث المجموع فلا یرد ان الخبر قد یکون انشاء کما قال اللہ تعالیٰ فَاِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مُؤْمِنٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوْهُنَّ اِلَی الْکُفَّارِ۔ وهذا ینادی باعلی نداء علی خلاف ما هو المشهور من ان الحکم عند اهل العربیة فی الجزاء والشرط قید له بمنزلة الحال والظرف نعم یرد علی المص حیث قال ان امتناع دخول الفاء فی خبر لیت ولعل للزوم التناقض وذلک لان ما بعد الفاء الجزائیة لا یکون الا خبراً ای یحتمل الصدق والکذب وخبر لیت ولعل لا یحتملان ذلک علی ما نقل عن الرضی ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بکلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضی التصدر امتناع دخول النواسخ التی تؤثر معنی فی الجملة الا ان هذا المبتدأ لکونه غیر راسخ العرق فی الشرطیة جاز ان یدخله ما لا یؤثر فی الجملة المتأخرة معنی ظاهراً وهما ان والحق المالکی ان المفتوحة ولکن لکن من غیر سماع کذا فی الرضی وغیره واقول هذا الوجه اولی من الاول لجریانه فی جمیع النواسخ بخلاف الاول کما لا یخفی ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ تعالیٰ

[۹۳] قوله فما وجه تخصیص ان المکسورة بالالحاق قلنا ان المکسورة اصل وان المفتوحة ولکن فرعان لها وملحقان بها فیعلم حالهما من حالها وملحقان بلیت ولعل بالواسطة کذا قال جمال الناظرین ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ

قلنا الحاق انّ المكسورة بها انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمدتيه ولكن الحاق ان المفتوحة بها انما هو عند غيره فلم يعتمد بقوله فلم يذكره لعدم عمدتيه مع ان كلا من القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما ان المكسورة فمخالف من قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وانّ المفتوحة فمخالف من قوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ولكن مخالف عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم ٭ ولكن ما يقضى فسوف يكون ٭

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله فالقرينة عليه حال المستهل لان مقصوده تعيين الشیٔ اولا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك الشیٔ المعين بالهلالية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى بالقسم مع انه زائد على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين غالبا ولئلا[1] يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته بالعجمة

كما[2] في الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع والقرينة دخول اذا المفاجاة لانه[3] لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع معرفة فعلم ان خبره محذوف يعني واقف ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة فهو دخول لولا لانها[4] لامتناع الشیٔ الثاني لوجود الشیٔ الاول فيدل على

---

[1] قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال آه على المفعولية اي رايت الهلال فلما زاد قوله والله ارتفع هذا التوهم لان من عادتهم الوقف بعد تمام الكلام بتمامه ١٢ تحفه خادميه

[2] قوله كما في الحمد لله اهل الحمد آه اي في كل موضع قطع النعت بالرفع ليدل على المدح والذم والترحم فافهم ١٢ تحفه خادميه

[3] قوله لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله على المفرد ان يكون ما بعده خبرا لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوفا فلا بد من ضم مقدمة وهي ان الاصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير والسبع معرفة فعلم آه ١٢ تحفه خادميه

[4] قوله لانها لامتناع الشیٔ الثاني لوجود الشیٔ الاول لقائل ان يقول سلمنا ذلك لكن لا يلزم منه ان يكون المحذوف خبرا لجواز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعلا اي لولا يوجد زيد كما هو مذهب الكسائي وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ١٢ تحفه خادميه۔

موجود و اما سادّ المسدّ فهو اقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجودا
لكان كذا فان قيل هذا ينتقض بقول الشاعر شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري ÷
لكنت اليوم اشعر من لبيد ÷ لان المبتدأ في هذا المثال وقع بعد لولا مع انه لم يحذف
خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة و يزري من الافعال الخاصة
والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم
بيت افعال عموم نزد ارباب عقول ÷ کون ست و ثبوت ست و وجودست وحصول ÷
وثانيهما كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل و المفعول او بعده حال
من الفاعل والمفعول ومنهما او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ثم حذف
الخبر واقيم الحال مقامه مثل ضربي زيدا قائما فههنا الحذف واجب لوجود القرينة
وسادّ المسدّ اما القرينة فلان استعمال المفردات في كلامهم محذوف واما سادّ المسدّ
فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما حذف
یحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل
الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون
الحال قائم مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها غير معهود في كلامهم والثاني ان قائما لا يخلو اما حال و خبر كان
فعلى الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى
الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

---

۹۱ قوله بقول الشاعر ولولا الخ وهو لمحمد بن ادريس الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح عند الاكثر يعنی اگر نبودی شعر گفتن عیب برای علماء هر آئینه می بودم من امروز شاعر و شعر گوینده تر از لبید وتمامه ولولا خشية الرحمن عندي ÷ جعلت الناس كلهم عبيدي ١٢ تحفه خادميه

۹۲ قوله من الافعال العامة ويزري الخ اقول يعلم منه انه لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يجب حذفه مطلقا والامر ليس كذلك لانه لو وجد القرينة غير لولا وجب الحذف لوجود القرينة وساد المسد على انه ذكر في المتوسط عدم وجوب الحذف بعد لولا في كل موضع الرماني ١٢ تحفه خادميه

۹۳ قوله فيكون تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما قد سبق ان الظرف عند البصريين مقدر بالفعل فيكون التقدير ضربي زيدا حصل فتامل ١٢ تحفه خادميه

۹۴ قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية محضة فتسمية مدخولها شرطا مسامحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

وقال الرضى تقديره ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت[٥١] الحال عن المفعول فضربى زيدا
يلابسنى قائما اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس
قائما ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال واقيم الحال مقامه
وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات المبتدأ
ثم حذف حاصل فبقى ضربى زيدا قائما لكن مذهبهم ضعيف بوجهين الاول انه يلزمهم[٥٢]
حذف الخبر من غير سد شئ مسده والثانى انه يلزمهم تقييد المبتدأ المقصود عمومه[٥٣] بدليل
الاستعمال وقال الاخفش ان خبر هذا المبتدأ الذى سد الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال فيكون تقديره ضربى زيدا ضربه قائما ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه
لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول[٥٤] وهو غير جائز وقال
بعضهم ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه مأولا بتاويل الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما
لكن مذهبهم ضعيف لانه لا بد من المناسبة بين المختصر والمطول ولا مناسبة ههنا
لان المطول مشتمل على اداة الحصر والمختصر غير مشتمل عليها ومثال المصدر الصريح المضاف
الى الفاعل فقط مثل ذهابى راجلا ومثال المصدر الصريح المضاف الى المفعول فقط مثل ضرب
زيد عريانا ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ضرب زيد عمرا
قائمين ومثال المصدر التاويلى المضاف الى الفاعل فقط مثل ان ذهبت راجلا ومثال
المصدر التاويلى المضاف الى المفعول فقط مثل ان ضرب زيد عريانا ومثال المصدر التاويلى
المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زيد عمرا قائمين ومثال
الاسم التفضيل المضاف الى هذه الاقسام الستة مثل اكثر ذهابى راجلا واكثر ضرب

---

[٥١] قوله اذا اردت الحال عن المفعول آه اى عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر الا ان الحال فى الصورتين من المفعول ١٢ تحفه

[٥٢] قوله يلزمهم حذف الخبر آه اقول قد مر من الاستاذ وجوب حذف المبتدأ فى نحو الحمد لله اهل الحمد من غير سد شئ مسده فتدبر ١٢ تحفه

[٥٣] قوله بدليل الاستعمال يعنى علم من استقراء كلامهم ان الجنس اذا استعمل ولم تقم القرينة على تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو محمول على الاستغراق ولهذا قيل ان النوم ناقض للطهارة ولا ينتقض مع الجلوس لكان القولان متناقضين بحسب الظاهر وان قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء فان اشتراء الجميع وشربه ممتنع ولا يبقى هذا المعنى على تقدير الكوفية مع انه مراد بخلاف تقدير البصرية فتامل ١٢ تحفه

[٥٤] قوله وهو غير جائز لان المصدر فى قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ١٢ تحفه

ے

زيد عريانا واكثر ضرب زيد عمرا قائمين اكثران ذهبت راجلة واكثران ضرب زيد عريانا
واكثران ضرب زيد عمرا قائمين وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع ثم حذف الخبر واقيم المعطوف مقامه مثل كل
رجل وضيعته فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة الواو التى
بمعنى مع لدلالتها على معنى المقارنة وساد المسد واقامة المعطوف مقام الخبر فيكون
التقدير كل رجل مقرون مع ضيعته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره
فعل القسم ثم حذف الخبر واقيم جواب القسم مقامه مثل لعمرك لافعلن كذا فههنا
الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة ذكر المقسم به يدل على فعل
القسم واما ساد المسد فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره لعمرك قسمى
لافعلن كذا **خبر انّ واخواتها** اى بعض من المرفوعات خبر ان واخواتها لان هذه
الحروف مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففى الثلاثية والرباعية والادغام واما نجم ۱۰
معنى فلان معانيها معانى الافعال لان معنى انّ وانّ تحقق ومعنى كانّ تشبه ومعنى
لكن استدراك ومعنى ليت تمنى ومعنى لعل ترجى وللفعل عملان اصلى وفرعى فالاصلى
تقديم المرفوع على المنصوب والفرعى تقديم المنصوب على المرفوع فاعطى لها العمل الفرعى هو
المسند بعد دخول هذه الحروف **فان قيل** يصدق هذا الحد على يقوم فى ان زيدا
يقوم ابوه مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم ابوه قلنا فى الجواب المراد بالمسند فى نحوه

---

۵۱ قوله يكون مقسما به ومتعينا للقسم ليخرج عنه نحو عبد الله وامانة الله لافعلن كذا فانه لو لم يكن متعينا فلك الخيار لعدم دلالته على القسم ولعل الاستاذ العلام تركه اعتمادا على فهم الذكى من قوله مقسما به اى صريحا فى القسم ومتعينا فيه اى اشتهر فى القسم فيما بينهم وان استعمل فى غيره على الندرة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لعمرك آه بالفتح والضم بمعنى البقاء ولا يستعمل فى القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف قال الشيخ الرضى وقد ترك المصنف ره قسما آخر يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او فى الدار على ما ذكرنا قبل ولتجويز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر وسد شئ آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف ره انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا ولذا سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر انتهى بعبارته ۱۲ تحفه ۵۳ قوله بعد دخول هذه الحروف اى هذه الحروف وكذا المراد فى جانب المحدود اى خبر ان واحد اخواتها فاندفع الورود والظاهر فافهم ۱۲ تحفه خادميه ـ

المسند الى اسماء هذه الحروف لكنه ضعيف لانه[1] يستلزم استدراك قوله بعد دخول هذه
الحروف وقيل في الجواب المراد بالمسند الاسم المسند ويقوم فعل مسند لكنه ضعيف لانه[2]
يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما اذا وقع خبره جملة فالاولى في الجواب ان يقال
المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث[3] الاثر فيهما لفظا ومعنى
مثل ان زيدا قائم وامره اي امر خبر ان واخواتها كامر خبر المبتدأ في الاقسام[4] والشرائط
والاحكام فان قيل عبارة المصنف يشعر بان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان
يكون خبر الباب ان فينبغي ان يقع ان اين زيدا وان من ابوك كما يقال اين زيد ومن ابوك
قلنا ان امره كامر خبر المبتدأ عند وجود الشرائط وعدم المانع وههنا وجد المانع لان ان
للتحقيق واين ومن للاستفهام وبينهما تناف الا في تقديمه اي لا يجوز تقديم الخبر على الاسم
لئلا يلزم بطلان العمل الفرعي الا ان يكون ظرفا لان مبنى الظرف على التوسع لكن لو كان
الاسم معرفة فتقديم الخبر عليه جائز ولو كان نكرة فتقديم الخبر عليه واجب مثال الاول
كما في قوله تعالى اِنَّ اِلَيْنَا اِيَابَهُمْ ومثال الثاني كما في قول الشاعر[5] ان من البيان لسحرا
وَاِنَّ من الشعر لحكمة **خبر لا التي لنفي الجنس** اى بعض من المرفوعات

---

[1] قوله لانه يستلزم استدراك قوله آه الظاهر من كلام الاستاذ العلام ان فساد هذا الجواب هو استدراك قوله بعد دخول آه والاصح ان في نفس الامر ليس كذلك بل هو فاسد في نفسه فان اسم ان عرف بانه هو المسند اليه بعد دخول هذه الحروف فيصدق هذا التعريف على ابوه في ان زيدا يقوم ابوه فان اعتبر ههنا انه مسند الى اخبار هذه الحروف يلزم الدور ۱۲ تحفه

[2] قوله لانه يحتاج الى تاويل الجملة آه فيه انه لا حاجة الى تاويل الجملة لجواز ان يستفاد كون الخبر جملة من قوله وامره كامر خبر المبتدأ كما يستفاد كون الخبر للمبتدأ جملة من قوله والخبر قد يكون جملة ۱۲ تحفه

[3] قوله لا ايراث الاثر آه اما الاثر اللفظي فالاعراب اعم من التقديري والمحلي واما الاثر المعنوي فكالتاكيد وغيره فالوجه في ايراد التثنية اي فيهما التمكن معنى الاثر معنى وهذا معنى عرفي للدخول لتبادر الذهن اليه بمعونة المقام فلا يرد ما قال مولانا عصام من ان المتبادر في عرف الفن الدخول ايراث الاثر لفظا لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ويمكن ان يقال ان المراد من الاثر معنى الاعراب التقديري والمحلي فاندفع الايراد المذكور رأسا على كلا التقديرين لا يرد النقض بالمثقلة والمخففة فتامل ۱۲ تحفه

[4] قوله في الاقسام آه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة قوله والاحكام من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومنفيا ومحذوفا والشرائط من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم وانما جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من اقسامه والواحد والمتعدد والمثبت والمحذوف من احكامه لان الظاهر ان الافراد والجملة والتنكير والتعريف يحصل نوعا كما ان الحيوان الناطق يحصل نوعا بخلاف كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا فانها من احوال الذات لا يحصل بالوحدة والتعدد نوعا كالرجل لا يصير بالوحدة والتعدد نوعا فكذا الحال في الذكر والحذف كذا في العلوي ۱۲ تحفه

[5] قوله كما في قول الشاعر آه اقول ليس هذا شعرا فلعل المراد ما حصل في حل ابياته قال مولانا انور محمد من الصحاح عن ابن عمر قال قام رجلان من المشرق فخطبا فتعجب الناس لبيانهما فقال النبي صلعم ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة يعني هر آئينه بعضے از جمله بیان است هر آئينه سحر یعنی این بیان و کلامی که می گوئی از جمله سحر است و معنی الثانی از جمله شعر است هر آئينه حکمت یعنی این شعر تو حکمت است یعنی مطابق واقع است کذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

خبر لا التی لنفی الجنس ای لنفی صفة الجنس و انما کان خبرها من المرفوعات لان لا هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا و معنی اما لفظا ففی فتح الاول و اما معنی فاما بعلاقة التضاد و اما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقیض علی النقیض و اما علاقة المناسبة فلان لا لتاکید النفی و ان لتاکید الاثبات فلما شابهت بان

لفظا و معنی اعطی لها عملها و هی المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظریف فیها فان قیل لم عدل المصؒ عن المثال المشهور و هو قولهم لا رجل فیها قلنا انما عدل عن المثال المشهور لان فی المثال المشهور توهم[1] التباس الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر و جعل فی الدار صفة له و قوله فیها خبر بعد خبر لا ظرف ظریف فی الحال لان الظرافة لا یتقید بالدار فان قیل المثال لتوضیح المثل و التوضیح یحصل بمثال واحد فما الحاجة الی ایراد المثالین قلنا انما اورد المثالین لئلا یلزم الکذب فی نفی الظرافة عن جنس غلام رجل و ایضا خبر لا علی قسمین ظرف و غیر ظرف فالاول مثال غیر الظرف و الثانی مثال الظرف و یحذف ای خبر لا کثیرا اذا کان الخبر من الافعال العامة لدلالة النفی علیه لان النفی یقتضی المنفی و لما لم یکن القرینة علی خصوص المنفی حملنا النفی علی نفی الامر الشامل کما فی قوله لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰه یعنی لَا اِلٰهَ موجود اِلَّا اللّٰه

و بنو تمیم لا یثبتونه اصلا ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ سواء کان عاما او خاصا لان کثرة الحذف عندهم دلیل وجوب الحذف و المراد انهم لا یثبتونه اصلا ای لا لفظا و لا تقدیرا فیقولون انه اسم فعل بمعنی انتفی فیتم بالفاعل فلا حاجة الی الخبر فان قیل هذا ینتقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذکور فیه قلنا ان ما تری خبرا فی هذا المثال فیحمل علی الصفة دون الخبر

اسم ما و لا المشبهتین بلیس فی معنی النفی و الدخول علی المبتدأ و الخبر هو المسند الیه بعد دخولهما مثل ما زید قائما و لا رجل افضل منک ثم اعلم ان فی عمل ما و لا مذهبین مذهب بنی تمیم و مذهب الحجازیین

---

[1] قوله توهم التباس الخبر بخلاف ما قال المصؒ علی الظاهر و انما قلنا علی الظاهر احترازا عن قول البعض کابن ملک و غیره من جواز رفع صفة المنصوب لکنه ضعیف اذ لم یثبت فی کلام فصیح ۱۲ تحفه خادمیه۔

فبنو تميم ذهبوا الى انّ ما ولا لاعمل لهما من وجهين الاوّل ان الشرط فى العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد لانهما كما تدخلان على الاسماء كذلك تدخلان على الافعال والثانى بدليل[٥١] قول الشاعر شعر ومهفهف كالغصن قلت له انتسب ÷ فاجاب ماقتل المحب حرام ÷ فان قيل لابدّ من المطابقة بين الجواب والسوال ولا مطابقة بينهما فى قول الشاعر قلنا المطابقة حاصلة بالرمز الخفى اعنى برفع حرام والحجازيون ذهبوا الى عملها من وجهين الاول فلانهما مشابهتان بليس فى النفى والدخول على المبتدأ والخبر والثانى بدليل قوله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا او ان قلت ان الشرط فى العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد فنقول انهما ايضًا مختصان بنوع واحدٍ لكن[٥٢] اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الداخلتين على الاسماء وبين ما ولا الداخلتين على الافعال باعتبار مشاكلتهما فى الصورة واما قول الشاعر ومهفهف اه ففيه[٥٣] مصادرة على المطلوب لان الشاعر من بنى تميم فان قيل لما كان فى عمل ما ولا مذهبان فلم اختار مذهب الحجازيين على مذهب بنى تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل وهو اى عمل ليس فى لا شاذ اى قليل لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفى الحال ولا لنفى المطلق فاقتصر عمله على مورد السماع والسمع موجود فى النكرة

سـ ٥١ قوله بدليل قول الشاعر ومهفهف آه لم اسم قائله الواو بمعنى رب والمهفهف اسم مفعول يقال جارية مهفهفة اى ضامرة البطن دقيقة الخصر وكذا غلام مهفهف يعنى پسرى كوچک شكم باريک ميان مثل ماه شب چهاردهم بود گفتم باو كه بيان كن نسب خود را تا بدانم كه از كدام قبيله هستى و نسبت بده خود را بقبيله پس جواب داد اين فقره كه ماقتل المحب حرام يعنى نيست كشتن دوست حرام بر معشوق انما كان بمعنى الانتساب ارتفاع النسب اما اذا كان بمعنى الميل والرجوع فالمعنى گفتم باو كه ميل و رجوع كن بمن در [illegible] ميشوم فاجاب الخ وعلى هذا التقدير يرتفع ما قال الاستاذ رح فافهم ١٢ تحفه

سـ ٥٢ قوله لكن اشتبهت آه اقول فعلى هذا ارتفع الامان من الحسن على انه يلزم عليه ان يعمل ما ولا الداخلتين على الافعال لاختصاصهما بها حينئذ ١٢ تحفه

سـ ٥٣ قوله ففيه مصادرة على المطلوب اقول هذه المصادرة موجودة فى استدلال المجيب بقوله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا الا ان النصب لغة الحجازيين واما قراءة بنى تميم فالرفع كذا قال القاضى البيضاوى رح الامام المرادى وغيرهما فثالث والنصب [illegible] انا لم نبين غوامض التمييز فى المتروكات الثلثة للايضاح والظهور مثال الغزال [illegible] لكن الظهور ١٢ تحفه [illegible]

لا فی المعرفة كما فی قول الشاعر شعر من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح لی فان
قيل لم لا يجوز ان يكون لا فی هذا المثال لنفی الجنس قلنا لو كان لا لنفی الجنس لما
جاز فی ما بعدها الرفع بدون التكرير والرفع فی ما بعدها واقع بلا تكرير فی البيت
فعلم انها ليست لنفی الجنس بل لا المشبهة بليس لما فرغ المصنف من المرفوعات شرع
فی المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات
هی اثنا عشر بالاستقراء ووجه الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا يخلو اما فعل او
شبهه او حرف فان كان فعلا او شبهه فمعمولهما لا يخلو اما من المفاعيل او من الملحقات
بها فالاول لا يخلو اما جزء من مفهوم الفعل او لا فالاول هو المفعول المطلق والثانی
لا يخلو اما ان يكون الفعل واقعا عليه او فيه او له او معه فالاول هو المفعول به
والثانی هو المفعول فيه والثالث هو المفعول له والرابع هو المفعول معه وان كان
من ملحقات المفاعيل فايضا لا يخلو اما مبين او لا الثانی هو المستثنی فالاول
اما مبين للذات او للصفة الاول هو التميز والثانی هو الحال وان كان عامله حرفا
فذلك الاسم لا يخلو اما مسند اليه واما مسند به فالاول لا يخلو اما فی كلام موجب
او غير موجب فالاول هو اسم الحروف المشبهة بالفعل والثانی اسم لا التی لنفی
الجنس وان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما فی كلام موجب او غير موجب اما
الاول فهو خبر الافعال الناقصة سوى ليس والثانی خبر ليس وخبر ما ولا
المشبهتين بليس هو ای جنس المنصوب يدل عليه المنصوبات من قبيل
دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد ما ای اسم اشتمل
ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء

---

(51) قوله كما فی قول الشاعر آه هو من قصيدة سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة بن العبد البكری الشاعر والنيران بالكسر جمع نار والضمير فيها للحرب المذكورة فی اول القصيدة معناه هر كس كه روی بگرداند از آتشهای جنگ پس پسر قيس ام نيست زوال از برای من در جنگ ميكنم به تنهائی ١٢ تحفه (52) قوله اما من المفاعيل آه اعلم ان المفاعيل خمسة يحيط به قول الشاعر شعر مفاعيل پنج است گر بشنوی به مطلق و فيه و معه به و له بالاستثناء ايضا شعر حمدت حامدا احمد احمينا رعاية شكرا ودهرا امد يدا ١٢ تحفه

على علم المفعولية اى على علامة كون الشئ مفعولا وهو الفتحة فى المفردات وغير المنصرف
والكسرة فى الجمع المؤنث السالم والالف فى الاسماء الستة والياء فى التثنية والجمع المذكر
السالم فمنه اى بعض من جنس المنصوبات على ان يرجع الضمير الى المحدود لانه هو
المقصود او بعض من جنس ما اشتمل على علامة كون الشئ مفعولا على ان يرجع الضمير
الى الحد لانه قريب **المفعول المطلق** يسمى به لصحة[۱] اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او فى او له او معه وهو اسم ما فعله فاعل[۲] فعل مذكور بمعناه[۳] فان قيل
هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق فى مثل مات موتا
وجسم جسامة وشرف شرافة لانه ليس مما فعله فاعل فعل مذكور قلنا المراد بفعل
الفاعل قيامه به لان الفاعل مؤثر فيه وموجد له فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق فى مثل ما ضربت ضربا لانه ليس قائما
بفعل الفاعل بل منفى عنه قلنا المراد بقيام الفعل بفاعل الفعل المذكور صحة اسناده
اليه سواء كان ايجابا او سلبا فان قيل لم زيد لفظ الاسم فى تعريف المفعول المطلق
مع انه لا حاجة اليه لصحة التعريف بدونه قلنا انما زيد لفظ الاسم فى التعريف لئلا يصدق تعريف
المفعول المطلق على المعنى لان ما فعله فاعل فعل مذكور هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
فان قيل ان توصيف الفعل بمذكور لا يصح لان المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحى وهو مركب من
النسبة والحدث والزمان والنسبة والزمان لا يكونان قابلين للذكر قلنا المراد بالفعل الفعل اللغوى
وهو الحدث فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فى
مثل ضربت ضربا لان الحدث ههنا ليس بمذكور قلنا المذكور اعم من ان يكون مطابقة

---

[۱] قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول آه يعنى لغة فلا يرد انه يطلق لفظ المفعول بلا تقييد على المفاعيل الباقية ايضا لان هذا الاطلاق اصطلاحى لا لغوى واما تقييده بالمطلق فهو فى الحقيقة ليس بتقييد بل تعميم فافهم والمعنى الاصطلاحى للمفعول بحيث يشمل الخمسة وهو ما قرن بالفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ۱۲ تحفه [۲] قوله فاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل نحو ضرب ضربا على صيغة المجهول ۱۲ تحفه [۳] قوله بمعناه قال الحافظ الضمير راجع الى الاسم لا الى ما لان المراد به الحدث ومن قال راجع الى ما فقد اخطأ انتهى فقوله اسم ما فعله فاعل فعل جنس شامل لجميع المصادر وقوله مذكور خرج به كلما سوى نحو ضربت زيدا تاديبا وقوله بمعناه خرج به نحو [illegible] ۱۲ تحفه

اوتضمنا فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی قوله تعالیٰ فَضَرْبَ الرِّقَابِ لان الفعل ههنا لیس بمذکور قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظًا او تقدیرًا وههنا وان لم یکن مذکورا لفظا لکنه مذکور تقدیرا فیکون التقدیر فاضربوا ضرب الرقاب فان قیل ان التعریف لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی مثل انا ضاربٌ ضربًا لانّ فعله لم یکن مذکورًا لا حقیقةً ولا حکمًا قلنا الفعل اعم من ان یکون حقیقةً او شبه الفعل فان قیل کون الفعل المذکور بمعنی المطلق محالٌ لان الفعل کلٌّ والمفعول المطلق جزء وبین الکل والجزء مغایرة تامة فکیف یکون احدهما بمعنی الاخر قلنا المراد بکونه بمعناه ان یکون بمعنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء لا ان بینهما اتحادًا فی المعنی فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی مثل کرهت کراهتی لانه مما فعله فاعل فعل مذکور ومعنی الفعل المذکور مشتمل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء قلنا ان للکراهة اعتبارین احدهما کونها بحیث قامت بفاعل الفعل المذکور وثانیهما کونها بحیث وقع علیها فعل الکراهة فاذا ذکرت بعد الفعل فبالاعتبار الاول کما فی کرهت کراهة فهو مفعول مطلق واذا ذکرت بعده فبالاعتبار الثانی کما فی کرهت کراهتی فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما کان مفعولا مطلقًا فهو لیس بخارج وما کان مفعولا به فهو لیس بداخل وقد یکون للتاکید والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا یخلو اما فی مفهومه زیادة علی مفهوم الفعل اولا الثانی للتاکید والاول اما ان یکون فیه زیادة للنوع او العدد فالاول للنوع والثانی للعدد نحو جلست جلوسًا

اتحادا

---

٥ قوله مشتملا علیه من قبیل اشتمال آه معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذی هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل علی مفهوم الاسم الذی هو هو فلا یرد انه خرج منه المفعول المطلق الذی لبیان العدد والتاکید الذی اذا عبر به بلفظ مفهوم مغایر لمفهوم الفعل کشئ فی ضرب شیئا اذا اراد به الضرب والذی عامله المصدر کالحمد للہ حمد الشاکرین لعدم الاشتمال فتأمل لعل اللہ یکشف علیک حقیقة المقال ١٢ تحفہ خادمیہ۔

وجَلسة وجِلسة فالاول لا يثنى[1] ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تناف بخلاف نحويه لانهما
لا يدلان على الماهية المعراة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لا ينافيان
التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء[2] كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوسا
او بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وقال سيبويه لا يجوز المفعول المطلق من غير
لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوسا وانبته الله
فنبت نباتا لكن مذهبه ضعيف[3] ومنقوض بقوله تعالى لا يَضُرُّونَهُ شَيْئًا لكنه
يقول في الجواب ان شيئا بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرا اى لا يضرونه
ضرا قليلا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم
فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلم انه مفعول مطلق
لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل
على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول
المطلق ان يكون مصدرا وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجاز باعتبار
الموصوف المحذوف والمضاف اليه اى قدمت قدوما خير مقدم ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا لانه لا يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبي
السماعي فان قيل لا نسلم انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا
وعجبت عجبا قلنا المراد بعدم الوجود عدم الوجود في كلام الفصحاء

لن يضروا الله شيئا

---

[1] قوله لا يثنى ولا يجمع ولم يكتف بالاول لان عدم التثنى لا يلزم منه ان لا يجمع نحو اجمع فانه لا يثنى ويجمع ۱۲ تحفه

[2] قوله سواء كان المغايرة بحسب المادة آه المغايرة بحسب الصورة ليست بمقصودة لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة ۱۲ تحفه

[3] قوله ومنقوض بقوله تعالى آه اى بكل ما ليس له فعل من لفظه نحو حلفت يمينا وقد قيل ان تقدير العامل عند سيبويه انما يكون اذا فعل مستعمل في كلام العرب الا فهو ايضا قائل بان العامل هو المذكور وايضا قيل ان الشئ مفعول ثان للفعل المذكور ۱۲ تحفه

وهذه اللغة غير فصيحة او نقول المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصادر بدون اللام فان قيل على هذا لا يحصل المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو المصدر مع اللام والمذكور في المثال هو المصدر بدون اللام قلنا عند المصنف ايضا مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياسا في مواضع اي في مواضع عديدة فان قيل المتبادر من المواضع المواضع المذكورة في المتن وليس كذلك لانه كما يحذف الفعل الناصب قياسا في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو انت قياما والناس قعودا اي انت قمت قياما والناس قعدوا قعودا قلنا المراد بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون اي المفعول المطلق خبرا عنه فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الموضع او عن المفعول المطلق فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتا على ما لان المثبت والمحذوف هو المفعول المطلق لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حمل ما على منها للمباينة بينهما قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق والعبارة محمولة على حذف المضاف وهو الموضع فيكون التقدير هكذا ومنها موضع ما وقع مثبتا اه او وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه فلا يرد النقض بقوله تعالى اِذَا دُكَّتِ الْاَرْضُ دَكًّا دَكًّا لانه وقع مكررا ليس في موضع الخبر نحو ما انت الا سيرًا فسيرًا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز وما انت الا سير البريد فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول

ح قوله وهذه اللغة غير فصيحة ويرده ما وقع في نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء قيل في رد نهج البلاغة كما نسب الى امير المؤمنين اسد الله الغالب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فيه خطب ورسائل ومواعظ ولا شبهة لمتعلم [illegible] الحق ان بعض ما فيه من الخطب اكاذيب حاشا ان ينسب مثل ذلك اليه رضه وجلالة شانه بري عن مثل ذلك لو ثبت ان بعض ما فيه صدر منه لكفى [illegible] زمرة اهل الاسلام وهذه العبارة لو ثبت انه من جملة كلامه فيها افصح الفصحاء وابلغ البلغاء لكان حجة يتمسك بها مع انه لا يجب ان يكون كل الكلام فصيحا بليغا كيف وقد جوزنا وقوع كلمة او كلمتين في الكلام المعجز غير فصيحة وانه لا يخل بفصاحة الكلام كما تحقق في موضعه ١٢ تحفة خادمية

المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة او مفرد ومضاف فالاول مثال المفرد والثاني مثال المضاف او فعل المبتدأ او شبهه فالاول مثال فعل المبتدأ والثاني مثال المشبه بفعل المبتدأ ومشبه به

وانما انت سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد معنى نفي وهو انما التي داخلة على الاسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيد سيرا سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع مكررا في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف الفعل الناصب في هذه المواضع لان القاعدة ان المصدر اذا حمل على الذات والقرينة دالة على عدم ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة[1] وساد المسد اما القرينة[2] فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا وما انت الا تسير سير البريد وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا سيرا فان قيل انهما ضابطتان مستقلتان فلم جمعهما في منها واحد قلنا انما جمعهما في منها واحد لاشتراكهما في قيد وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

ومنها ما وقع تفصيلا اى بيانا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه

---

[1] قوله لوجود القرينة ذكر في غاية التحقيق اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما الشبيهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذه المصادر واما الساد مسد المحذوف فهو الا الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر الاول انتهى ١٢ تحفه

[2] قوله اما القرينة فهو نصب المعمول قال مولانا نور الحق لا يخفى ما فيه مع انه يحتمل ان يكون مثل هذا في دلالة مفعولا لفعل مذكور انتهى اقول لعل ما فيه انه لا يلزم من انتصابه يكون مفعولا مطلقا لان للنصب طرقا كثيرة فافهم قيل انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكره باغناء عنه ١٢ تحفه خادميه

والمراد بتفصيل الاثر بيان الانواع المحتملة نحو فشدّوا الوثاق فاما منًّا بعدُ واما فداءً فشدّوا جملة وشدّ الوثاق مضمون الجملة والغرض المطلوب من شدّ الوثاق اما المنّ او الفداءُ فالله تعالى يفصل الانواع المحتملة بقوله فاما منًّا بعدُ واما فداءً والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر بصيغة المصدر على سبيل الترديد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً الفعل محذوف نحو كل الطعام فاما نوماً بعدُ واما كسباً فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسدّ اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة الدالة على المصدر الذي المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فيكون التقدير هكذا فشدّوا الوثاق فاما تمنون منًّا بعدُ واما تفدون فداءً ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيدٍ صوتٌ صوتٌ حسنٌ وقوله علاجاً احتراز عن نحو لزيدٍ زهدٌ زهدُ الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز عن نحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ نحو مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ وصراخٌ صراخَ الثكلى فصوتَ حمارٍ مفعول مطلق للتشبيه دالٌّ على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعني صوت مشتملة على اسم بمعناه اعني صوت وايضاً مشتملة على صاحبه وهو الضمير المجرور في له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول

---

٥١ قوله صوت حسن مرفوع بالبدلية من صوت وكذا زهد الثاني في المثال الثاني قال مولانا عصمة الله المناسب بالاحتراز ان يكون في التركيب مفعولاً مطلقاً لم يحذف فعله اما لم يكن مفعولاً مطلقاً انتهى اقول اللهم الا ان يقال انه مفعول مطلق كما قال به الخليل فافهم ولا تغفل عما قال عبد الرحمن انه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولاً مطلقاً انتهى لان الاحتراز عنه لغو فافهم ثم اعلم ان الصوت كيفية قائمة بالهواء الى الصماخ فيسمع الصوت بوصوله الى السامعة ١٢ تحفه ٥٢ قوله لزيد زهد آه لان الزهد هو الاجتناب عن المناهي وهو من افعال القلب وان كان يظهر اثره في الجوارح ١٢ تحفه ٥٣ قوله صوت زيد صوت حمار صوت الاول مرفوع بالابتدائية وصوت الثاني بالخبرية ١٢ تحفه ٥٤ قوله صوت صوت حمار مرفوع على البدلية ١٢ تحفه ٥٥ قوله فاذا له صوت صوت حمار يجوز فيه الرفع على الوصف والبدل ١٢ تحفه ٥٦ قوله اما القرينة فهو آه وفيه ما قررنا انما وجب حذف الفعل مسنداً لان الجملة قطعية تحفه ملخصاً

وآمّا ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوت حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى فان قيل لا نسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا وصوت ليس بمصدر لان المصدر مايكون في معناه الفارسي الدال او النون كالضرب بمعنى زدن او التاء والنون كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معناه الفارسي بانگ قلنا الصوت المجرد بمعنى المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانگ كردن فان قيل لا نسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت مشتمل على صوت زيد لا على صوت حمار قلنا ان صوت حمار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول الحقيقي فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حمار فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قسمين احدهما نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال للنكرة والثاني[1] مثال المعرفة ومنها ما وقع مضمون[2]

جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء نص في لزوم المال على سبيل الاعتراف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة[3] فهو نصب المعمول و اما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير هكذا له على الف درهم اعترفت اعترافا ويسمى تاكيدا لنفسه[4]

لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها محتمل غيره لان زيد قائم احتمل الاخبار

---

[1] قوله الثاني مثال المعرفة ولان الاول مضاف الى غير ذوي العقول بخلاف الثاني ١٢ تحفه

[2] قوله وقع مضمون جملة احترز به عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وقوله لا محتمل لها غيره احترز به عن القسم الثاني ١٢ تحفه

[3] قوله اما القرينة الخ وفيه اشارة الى انما وجب حذف الفعل ههنا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه ١٢ تحفه

[4] قوله ويسمى تاكيدا لنفسه هذه التسمية من المتاخرين واما سيبويه فقد سمى القسم الاول تاكيدا خاصا والثاني تاكيدا عاما ١٢ تحفه خادمیه

يحتمل[51] الصدق والكذب والحق والباطل فهٰهنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير كذا زيد قائم حق حقا ويسمى تاكيد الغير فان قيل ان التاكيد لغيره محال لان التاكيد هو التلفظ بلفظ واحد مرتين وهذا المعنى لا يحصل مع المغايرة قلنا المراد بالمغايرة هٰهنا المغايرة الاعتبارية لا الواقعية لان حقا اذا كان منصوصا عليه بلفظ المصدر فهو مؤكد للحق المحتمل للجملة

مثل او نقول ان معنى التاكيد لغيره انه يؤكد نفسه لاجل دفع غيره فان قيل على هذا لا يحصل المغايرة بين هذين الضابطتين قلنا المغايرة ثابتة لان المفعول المطلق في الضابطة الاولى مؤكد لنفسه فقط وفي هذه الضابطة مؤكد لنفسه مع دفع غيره ومنها ما وقع مثنى وان لم يكن للتثنية حقيقة بل التكرير والتكثير فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ لان[52] كرتين مفعول مطلق وقع على صورة التثنية مع ان الفعل الناصب له مذكور قلنا المراد بالمثنى المثنى المضاف الى[53] الفاعل والمفعول وهذا المثنى غير مضاف فان قيل لما كان قيد الاضافة مرادا في هذه الضابطة فلم لم يذكره قلنا انما لم يذكره اكتفاء بالمثال فان قيل المثال لتوضيح الممثل بعد تمام الممثل وانت تممت الممثل بالمثال وهذا ليس الا تكلفا قلنا لا نسلم انه تكلف بل تفطن اذ فيه اشارة الى مقصودية المثال بجعله جزء من الممثل نحو[54] لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فان قيل

---

[51] قوله يحتمل آه والفرق بين الصدق والحق ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والحق مطابقة الواقع للحكم والفرق بين الكذب والباطل ان الكذب عدم مطابقة الحكم للواقع والباطل عدم مطابقة الواقع للحكم قال مولانا نور الحق انما وجب حذف الفعل في المثال المذكور ههنا لان قوله زيد قائم يحتمل الباطل والحق فيجوز ان تجعلها دالة على الحق في المعنى وقائمة مقامه في اللفظ قال الرضي لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين عوضا عن الفعل لا فادتهما معنى الفعل فلا يكون من هذا الباب ١٢ تحفة

[52] قوله لان كرتين مفعول مطلق اي لا يرجع لان معنى الآية رجع البصر رجعا بعد رجع ١٢ تحفة

[53] قوله الى الفاعل اي فاعل الفعل او مفعوله لئلا ينتقض بنحو ضربت ضربتي الامير ولا يكون لبيان النوع لئلا يشكل بنحو ضربت ضربتيه ولا يخفى ان هذا القيد يغني عن الاول ولهذا اكتفى به الرضي كذا قال مولانا نور الحق فافهم ١٢ تحفة

[54] قوله نحو لبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه البقاء مضافا الى الظاهر قال شاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي مستند يونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من يقلب الالف في الوقف ياء كذا في الحاشية ١٢ تحفة

ان لبيك وسعديك لا يخلو اما مصدر المجرد او مصدر المزيد فالاول مسلم لكنه لا يدل على التكرير والتكثير والمقصود في هذا المقام التكرير والتكثير والثاني ممنوع لانه كذب حسًّا لانه مجرد عن الزوائد قلنا انه مصدر المزيد لان لبيك في الاصل أُلِبُّ لَكَ إِلْبَابَيْنِ ثم حذف الفعل اقيم المصدر مقام الفعل فصار إِلْبَابَيْنِ لك ثم رد المصدر الى الثلاثي المجرد بحذف[1] الزوائد فصار لَبَّيْنِ لك ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وسقط النون بالاضافة فصار لَبَبَيْكَ ثم ادغم الباء في الباء فصار لَبَّيْكَ وكذلك سَعْدَيْكَ في الاصل أُسْعِدُ لَكَ إِسْعَادَيْنِ ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه فصار إِسْعَادَيْكَ ثم رد المصدر الى الثلاثي المجرد بحذف الزوائد وسقط النون بالاضافة فصار سَعْدَيْكَ فههنا حذف الفعل واجب باعتبار وجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهي نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل

واجيب بانه مصدر المجرد لكن معناه معنى المزيد المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل اى ما يتعلق به بالذات فعل الفاعل المعتبر اسناده الى الفاعل والفاعل عم من ان يكون حقيقةً او اعتبارًا فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول به في مثل إِيَّاكَ نَعْبُدُ لانه لم يقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد[2] بالوقوع التعلق فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه زيدٌ في مثل مررتُ بزيدٍ لانه تعلق به فعل الفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات لا بواسطة حرف الجر وهذا[3] بواسطة حرف الجر فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله في مثل ضُرِبَ زيدٌ لانه تعلق به بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بالفعل الفعل الذي اعتبر اسناده الى الفاعل وهذا الفعل ليس ما

---

[1] قوله بحذف الزوائد اقول الاولى ان يقال بحذف الزائدتين كما لا يخفى ١٢ تحفه

[2] قوله المراد بالوقوع التعلق نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا بحيث لا يكون تعلقه به بواسطة شئ آخر كالفاعل والمفعول والنسبة فخرج الحال والتمييز والمستثنى لانها لم تتعلق به الا بواسطة امر آخر ١٢ تحفه

[3] قوله وهذا بواسطة حرف الجر لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكالاستثناء في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي كذا قال الفاضل اللاري ١٢ تحفه فافهم

اعتبر اسناده الى الفاعل فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول به في مثل اعطي زيدٌ درهمًا لانه لم يعتبر فيه اسناد الفعل الى الفاعل قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا وههنا وان لم يعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي لكن اعتبر اسناده الى الفاعل الحكمي نحو ضربت زيدًا وقد يتقدم على الفعل جوازًا نحو الله اعبد ووجوبًا نحو من ضربت لان الفعل قوي العمل فيعمل في المفعول المتقدم والمتأخر فان قيل هذا ينقض بمثل من[2] البر ان تكف لسانك لانه لم يجز تقديم المفعول به اعني لسانك على الفعل اعني ان تكف قلنا ان جواز تقديم المفعول به على الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو ان ان موصول حرفي وتكف صلته وتقديم الصلة على الموصول ممنوع فكذا امتنع تقديم معمولها على الموصول بالطريق الاولى نحو زيدًا ضربت وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك زيدًا لمن قال من اضرب فالقرينة عليه سوال السائل ووجوبًا في اربعة مواضع فان قيل حصر الحذف الوجوبي في اربعة مواضع غير مستقيم لانه كما يحذف الفعل في هذه المواضع كذلك[3] يحذف في باب الاغراء

---

[1] قوله وقد يتقدم على الفعل اه ينبغي ان تعلم ان هذا الحكم ليس مختصًا بالمفعول به بل سائر المفاعيل فيه سواء الا المفعول معه لمراعاة اصل الواو وهي في الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام كذا قالوا وفيه ان التقديم لا ينافي وقوعها في اثناء الكلام كما تقول اليوم والخشبة استوى الماء فتدبر وكذا لا يتقدم المفعول المطلق الذي للتاكيد لان المؤكد لا يتقدم على المؤكد فافهم كذا قاله مولانا نور الحق والمراد بالفعل العامل كما وقع في اللب وغيره سواء كان العامل فعلًا او اسمًا الا انه خصص الفعل بالذكر لاصالته ثم انهم اختلفوا في عامله فقال البصريون الفعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين ناصبه الفاعل فقط ويبطله انه بمنزلة علة العلة والحكم يضاف الى العلة لا الى علة العلة وقال الفراء ناصبه الفعل والفاعل جميعًا ويبطله تقديم المفعول على الفاعل لامتناع الفصل بين اجزاء العامل وقال خلف من الكوفيين ناصبه كونه مفعولًا كما قال في الفاعل بان عامله الاسناد وبطلانه اوضح وذهب الاخفش الى انه الفاعلية وبطلانه ايضًا اوضح فافهم كذا قال مولانا نور الحق وغيره ١٢ تحفه

[2] قوله من البر آه يعني از نیکی ست اینکه منع کنی تو زبان خود را ١٢ تحفه

[3] قوله كذلك يحذف في باب الاغراء آه واعتذر عن الاغراء بانه ملحق بالتحذير لاتحادهما في الصورة كما عرف في قولهم اخاك اخاك واياك واياك والاغراء معمول الزم المكرر وعن المنصوب بالمدح والذم والترحم بانه ملحق بالمنادى كما وصفه الرضي لان المنصوب باحد تلك الوجوه لا يكون منصوبًا الا باعني وهو مختص من بين الامثال باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مختص بطلب الاقبال من بين امثاله واما المندوب فان جعله المصنف خارجًا عن المنادى لكن جعله من التوابع الشديدة الاتصال به وكمال مناسبته لكن بقي من مواضع وجوب الحذف موضعان الاول المحذوف فيه الفعل المتعدي ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف والثاني ما حذف فيه المتعدي والعامل في الحال المؤكدة كما سياتي ويمكن ان يعتذر عنهما ايضًا بان الاول ما ذكر في بحث الفاعل والثاني الحال استغني عنها في البيان ههنا فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه۔

نحو اخاك اخاك اى خذ اخاك وفى المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى الحميد وفى المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنى الرجيم وفى المنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعنى المسكين قلنا تخصيص هذه المواضع بالذكر ليس للحصر بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول سماعى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم فان قيل هذا المثال لايطابق الممثل لان الممثل حذف[1] فيه الفعل الناصب للمفعول به والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعنى وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اعنى واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغى ان يكون وانتهوا عاملا قلنا لو كان وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى وهو نفى الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف وهو واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اى اتيت اهلا فان قيل الاهل يجئ على معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته ولو كان بمعنى العمارة فلا[2] يستقيم مفعوليته قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فيكون صفة الموصوف المحذوف اعنى المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لايصح الحمل ولا يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اى معمورا لا حزنا وسهلا اى وطيت سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل فى هذه المواضع سماعيا لانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل

وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف

---

[1] قوله حذف الفعل الناصب للمفعول هذا مذهب سيبويه واختاره المصنف وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء خير الكم وقال الكسائى هو خبر يكن المحذوف اى انتهوا يكن الانتهاء خير الكم وقيل انكر سيبويه وجوب الحذف فى الآية الكريمة واعترف به الزمخشرى وجريان السلم هذا الانكار الى سيبويه خطاء اذ الكتب النحوية مشحونة بكذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفحصت كتابه لهذا المقام فوجدت عبارته هكذا ومما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خير الكم ۱۲ تحفه

[2] قوله فلا يستقيم آه اقول لا اعلم لوجه عدم الاستقامة لان معناه آمدى تو آبادى را ولا خفاء فى صحته وعرضته على الاستاذ رئيس الاذكياء فافاد ايضا كذلك فافهم ۱۲ تحفه

م [illegible] العلامة [illegible]

نائب مناب[٥١] ادعو لفظا او تقديرا فان قيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادى الذى وقع الحائل بينه و المنادى قلنا طلب التوجه اعم من ان يكون بوجهه او بقلبه فان قيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنادى فى مثل يا سماء و يا جبال و يا ارض لانه ليس ذا وجه ولا قلب قلنا وان طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون حقيقة او حكما و ههنا ان لم يكن حقيقة لكنه حكما بان نزلت هذه الاشياء اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليها حرف النداء فان قيل ينبغى ان يكون المندوب داخلا فى المنادى بان ينزل اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف النداء قلنا دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة من له صلاحية النداء فان قيل هذا تحكم قلنا[٥٢] لا نسلم انه تحكم بل لثبات الفرق بينهما بدليل وهو ان المندوب كثير الدور و دان على السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادى بخلاف يا سماء و يا ارض و يا جبال لانها ليست كثير الدور و دان على السنتهم فلا يبعد جعلها من ملحقات المنادى فان[٥٣] قيل ان نصب لفظا او تقديرا لا يخلو اما على المصدرية المطلوب اى النائب او على الحالية من ضمير المجرور فى اقباله الراجع الى المنادى وكلاهما باطل اما الاول والثانى فان الشرط فى المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء و معنى المطلوب يشتمل على الطلب و معنى النائب يشتمل على النيابة لا على لفظا او تقديرا و اما الثالث فلان الحال محمول على ذى الحال و ههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل مصدر الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان

---

[٥١] قوله مناب ادعو اى الانشائى فلا يرد ما اورده الامام الرازى فتامل ١٢ تحفه [٥٢] قوله قلنا لا نسلم انه تحكم آه و يمكن ان يجاب بانه صرح المصنف بان المقصود فى المندوب ليس اقباله لا حقيقة ولا حكما بل المقصود انما هو التفجع عليه واما قولهم يا جبال و يا سماء فلما لم يكن المقصود آخر جعله منادى مزيدة ١٢ تحفه [٥٣] قوله فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا آه اقول ههنا احتمالات كثيرة و وجوه وافرة و بيانات عظيمة لم يبينها الاستاذ العلام فافهم واعلم ان فوائد قيود هذا التعريف ما قبله ظاهرة فلهذا لم يبينها فتدبر و انما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب مناب فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النائب و المنوب عنه وهو غير جائز ١٢ تحفه

نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف ای طلبا لفظيا فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو طلبا لفظيا وتقديريا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظي والتقديري لا يصح لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب والنسبة امر معنوي ليس قابلا للاتصاف باللفظي والتقديري قلنا ان توصيف الطلب باللفظي والتقديري ليس توصيفا بحال متعلقه وهو آلة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدرية عن النائب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو النيابة فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة لفظية او تقديرية فان قيل ان توصيف النيابة باللفظي والتقديري لا يصح لان النيابة نسبة بين النائب والمنوب والنسبة امر معنوي ليس قابلا للاتصاف باللفظي والتقديري قلنا ان توصيف النيابة باللفظي والتقديري ليس توصيفا بحاله بل بحال متعلقه وهو النائب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المجرور في اقباله الراجع الى المنادى لكن المصدر مبني للمفعول اعني الملفوظ والمقدر فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو ملفوظا او مقدرا فان قيل المنادى منصوب بحرف النداء الذي سد مسد الفعل كما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو مذهب ابو علي فعلى هذا لا يصح عد المنادى مما نحن فيه اعني المفعول به لفعل محذوف قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب المبرد ومذهب ابو علي فمذهب سيبويه ان المنادى منصوب بفعل مقدر ومذهب المبرد ان المنادى منصوب بحرف النداء الذي سد مسد الفعل ومذهب ابو علي

سلہ قوله كما هو مذهب ابو على ورد بان الهمزة من ادوات النداء وهي حرف واحد واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفاعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والتالي باطل فالمقدم مثله واجيب عن الاول [illegible] النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم يعني لا نسلم اقل من حرفين وعن الثاني بانه قد يستتر [illegible] تفهم وهذا ايضا منع وعن الثالث بان الجملة قد يعرض لها ما يخرجها عن الاستقلال كادوات القسم والشرط للجملة القسمية والشرطية [illegible] ايضا منع فافهم [illegible] سلہ قوله بحرف النداء الذي سد مسد [illegible] وهذا المذهب في الحقيقة راجع الى مذهب سيبويه لان [illegible] ان يكون نسبة العمل الى حرف النداء مجازا [illegible]

ان المنادى منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال والمختار عند المص مذهب سيبويه فيصح مدة مما نحن فيه وعلى المذاهب كلها يا زيد جملة والمنادى ليس جزء الجملة بل جزئي الجملة محذوفان فعند سيبويه احدهما الفعل والاخر الفاعل وعند المبرد احد جزئي الجملة حرف النداء الذي هو ساد مسد الفعل والفاعل محذوف وعند ابو علي احد جزئي الجملة اسم الفعل والاخر الضمير المستتر فيه

ابي علي

ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة فان قيل الضمير في يبنى راجع الى المنادى وفي يرفع ايضا راجع الى المنادى فعلى هذا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا وهو محال قلنا الضمير في يبنى راجع الى المنادى وفي يرفع راجع الى الاسم فلا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا لكنه ضعيف لانه مخالف عن سياق الكلام لان سوق الكلام لبيان احكام المنادى فقيل في الجواب الضمير في يبنى راجع الى المنادى ويرفع مسند الى الجار والمجرور وقيل في الجواب الضمير في يبنى راجع الى المنادى وفي يرفع ايضا راجع الى المنادى لكن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء فلا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا فان قيل لم يبن هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبن على الضمة دون الفتحة والكسرة قلنا انما يبنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الضمة دون الفتحة والكسرة لانه لو بني على الفتحة لالتبس بالمنادى الذي في اخره الف

وقيل

يبنى

يبنى

ف۱ قوله والفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا يجوز فكيف يكون مقدرا محذوفا قلت لعل ذلك عند ذكر الفعل وههنا ليس كذلك كذا قال مولانا ظهور الله وترد هذا الجواب بما قيل في الكشف من ان حذف الفاعل ممنوع الم من بان يكون فعله مذكورا او مقدرا انتهى فبقي النظر قال الاستاذ اقول يمنع حذف الفاعل مطلقا وقد حذف كثيرا من ان يعد ويحصى كما في اهلا وسهلا وفي باب الاغراء والتحذير وغيرها فلا يخفى النظر ۱۲ تحفه ف۲ قوله على ما يرفع به عدل اليه من قول النحاة على الضم مع كونه اخصر واوضح لعدم شموله التثنية والجمع وذلك لان الضم والفتح والكسر يطلق على الحركات وحدها سواء كانت البناء او الاعراب بخلاف الرفع والنصب والجر فانها كما لا يطلق على الحركات لا يطلق على الحروف ايضا لكن ان يتسمح جانب النحاة ان الرفع والنصب والجر لم يوضع الا للحركات وانما يطلق على الحروف مجازا لقيامها مقامها وعلى هذا لا مانع من ان يطلق الضم والفتح والكسر ايضا على الحروف القائمة مقام تلك الحركات مجازا ۱۲ تحفه ف۳ قوله ولم يبن على الضمة اقول لو قال الاستاذ قبل هذا القول ولم يبن على الحركة دون السكون لكان اولى لكنه لا يكفي اقول انما لم يبن على السكون اشارة الى بنائه عرضي لا اصلي ولا لازم كالضمائر وغيرها اعلم ان المبني العرضي على قسمين مبني عارض ومبني لازم فالمبني اللازم ما لا يفترق منه بناؤه في وقت من الاوقات وفي حين من الاحيان كالضمائر واسماء الاشارة وغيرها والعرضي بخلافه فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان العرضي القسم غير العرضي بالقسم فافهم ۱۲ تحفه شاهيه

عه اي مولانا عبد الحليم صاحب ۱۲

ثم حذف الالف واكتفي بفتحة ما قبلها ولو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى الذي هو مضاف
الى ياء المتكلم ثم حذف الياء واكتفي بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا زيداه ويا زيدن
ويخفض بلام الاستغاثة فان قيل ان الخفض صفة الخافض فلا يصح نسبته الى
المنادى قلنا ان يخفض بمعنى ينجر والانجرار صفة المنادى فان قيل لم خص اللام
من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا ان المص خص اللام لان لام الاستغاثة اللام
الجارة واللام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص من بين امثاله بالدعاء
فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام
الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث
قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث
واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس يرتفع
قلنا لم يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي واللام
الجارة مع الكاف الاسمي مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه
لا يقع موقع الكاف الاسمي فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق

سـ۱ قوله ويخفض الخ قال الرضي وابن الناظم والفاضل اللاري انه لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر حروف النداء فكان اولى بان يتوسع فيها قال سيبويه في كتابه لم يلزم في هذا الباب اي الاستغاثة الا يا للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك لعمرو خير منك ولا يكون مكان يا سواها من حروف التنبيه نحو اي وهيا لانهم ارادوا ان يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى الاستغاثة والتعجب وزعم الخليل ان هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في الاسم اذا اضفت نحو قولك يا عجباه ويا بكراه اذا استغثت وتعجبت انتهى كلام اللطيف ۱۲ تحفہ

سـ۲ قوله فان قيل ان الخفض صفة الخافض الخ اقول لا يذهب عليك ان الخفض صفة والصفة على قسمين بطريق القيام وبطريق الوقوع ولا شك ان الخفض وان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن لا خفاء في انه صفة بالطريق الثاني وههنا كذلك لان يخفض مبني للمجهول كما لا يخفى على المتأمل ۱۲ تحفہ

سـ۳ قوله مثل يا لزيد قال ابو محمد عبد الله بن يوسف صاحب قطر الندى في شرحه لقطر الندى اللام متعلقة عند ابن جني بيا لما فيه من معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابي عصفور بالفعل المحذوف ونسب ذلك لسيبويه والقول لم اجد له اثرا في كتابه في هذا الباب اي باب الاستغاثة وقال ابن خروف زائدة فلا تتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعد مجرورا باللام مكسورة واما على الاصل وهي حرف تعليل تتعلق بالفعل المحذوف تقديره ادعوك لكذا انتهى وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى المطولات ۱۲ تحفہ

سـ۴ قوله لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي الخ ولو قال الاستاذ

[illegible]

علة البناء فيه هو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة اللام الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما انجر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة اللام الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ومثال لام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي فلم اهمل المص ذكرهما قلنا هذان اللامان داخلان في لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد على صيغة اسم المفعول للحضور والخلوص عن الم الخصومة وكذا المتعجب على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب او نقول عن لام التعجب بوجه آخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء ويا للدواهي ليس للماء والدواهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم حذف المنادى واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير[51] فتحها فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث قلنا لما كان المنادى المحذوف نسيا منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطى حكم المنادى

ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه لان اللام يقتضي جر مدخوله والالف يقتضي فتح ما قبلها وبينهما[52] تناف نحو يا زيداه فان قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا القسم لوقوعه[53] موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الفتحة لان في آخره الف والالف يقتضي فتحة ما قبلها وينصب ما سواهما فان قيل

---

[51] قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هو من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي المشكل مشكلا لاشتباهه بالباطل او بالمجهول وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة فلا اشتباه ما انتهى ١٢ تحفه

[52] قوله وبينهما تناف لقائل ان يقول لا نسلم ان بينهما تنافيا بل التنافي بين الخفض والنصب وههنا ليس كذلك لان الالف يقتضي ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والخفض لاجل اللام تقتضي ولا استحالة كما في قول جاء في غلامي فهو مرفوع لاجل العامل ومكسور لاجل اللام فافهم ١٢ تحفه

[53] قوله لوقوعه موقع آه اقول فيه ما قد تذكر ١٢ تحفه

المذكور فيما سبق اقسام ثلثة وهما ضمير التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه قلنا الضمير في ماسواهما راجع الى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا باللام او بالالف فان قيل هذا ينتقض بنحو يا فتى القوم لانه ماسواهما من القسمين المذكورين وليس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا ينتقض بنحو يا خمسة عشر لانه ماسواهما من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصوب لا لفظا ولا تقديرا قلنا هذا الحكم في المنادى المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادى مبني قبل دخول حرف النداء اعلم ان ماسوى المنادى المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم لا يكون مفردا بل يكون مضافا او شبهه وقسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم لا يكون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو يا عبد الله ومثال الثاني نحو يا طالعا جبلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اي حال كونه مقولا لغير معين ومثال الرابع نحو يا حسنا وجهه ظريفا فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة الاقسام الثلثة الاول ولم يذكر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضح انتفاء كل واحد من القيدين بالمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد المثال على حدة او نقول ان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيث ان يكون المراد بيا طالعا جبلا هذه العبارة سواء يراد به المعين او يراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم اعرب

---

[١] قوله هذا الحكم في المنادى اقول ولم يقل الاستاذ العلام النصب اعم من اللفظي والتقديري والمحلي لان المنادى المفرد المعرفة والمستغاث ايضا منصوب المحل فلا فائدة في قوله ماسواهما ١٢ تحفه

[٢] قوله مضافا او شبهه سواء كان باضافة معنوية او لفظية لكون عن ثعلب اجازة الضم في المضاف بالاضافة المعنوية والمحضة والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او مجرور او بعطف نحو يا ثلثة وثلثين ١٢ تحفه

[٣] قوله يا طالعا جبلا اقول ان جبلا مفعول طالعا معتمدا بالموصوف المحذوف المعرف اي يا ايها الطالع فحذف الموصوف للاختصار ونكر الطالع لئلا يجتمع آلتا التعريف لا المنكر لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة يقال يا طالعا جبلا الظريف لكن قال الرضي بان الاعتماد على الموصوف المحذوف غير معتبر عند الجمهور او معتمد بحرف النداء كما قال ابن المالك في الفية شعر الفعل اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولى استفهاما او حرف نداء او نفيا او جاء صفة او مسندا او على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا الاعتماد

هذا القسم من المنادی مع تحقق علة البناء فيه وهو[1] وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
للكاف الحرفية الخطابية ولو نصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من
المنادی لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة
الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما نصب لان المنادی مفعول به في الحقيقة
واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل[2] هذا الدليل يستقيم في المضاف
وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا[3] لان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف
الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر
امثلة ماسوى المنادی المعرفة ولم يذكر امثلة ماسوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة
كما تكون امثلة ماسوى المنادی المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة لماسوى المنادی المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد الامثلة على حدة وتوابع[4] المنادى المبني على الضمة المفردة
حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب
لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادی المبني على
الفتحة لان في توابعهما تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان امرا واحدا وهو النصب
وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها[5] ايضا تعين النصب وتعميم المفرد
عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه
المضاف لانهما في حكم المفرد غالبا في جواز الوجهين من التاكيد فان قيل هذا ينتقض
بنحو يا زيد زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي
لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا فان قيل لما كان المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي

---

[1] قوله وهو وقوعه آه وفيه ما مر غير مرة فتذكر ١٢ تحفه [2] قوله فان قيل هذا الدليل يستقيم آه اقول الاولى الحاق هذا القول بقوله ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف كما لا يخفى ١٢ تحفه [3] قوله لان النكرة آه اقول قد مر من الاستاذ العلام في قول المصنف كل رجل وضيعته ان ضيعته قائم مقام الخبر مع انه معرفة والخبر نكرة هذا كثيرا فالاولى ان يقال انما اعرب هذا القسم لانتفاء جزء العلة فتدبر فيما مر سابقا ١٢ تحفه [4] قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ عن بحث المنادى شرع في توابعه وذكر توابع منادى ههنا مع ذكر جميع التوابع في بابها لكونها مختصة ببعض الاحكام وكذا توابع اسم لا على ما يجيء ١٢ تحفه [5] قوله لان فيها ايضا تعين النصب لجواز ابن الانباري الرفع ١٢ تحفه

فما الوجه للمص حيث لم يقيد التاكيد بالقيد المعنوي لان المختار[1] عنده مذهب سيبويه وهو يقول بجواز الوجهين في مطلق التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة فما الوجه للمص حيث ذكر البعض منها وترك البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم الآتي لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمص ذكر التوابع الجارية فيها هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو يحتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني تابع المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا قلنا بناء المنادى عارض فيشبه بالمعرب فتابع المعرب تابع للفظه وتنصب على محله لان تابع المبني تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل والعاقل هذا مثال الصفة ويا غلام بشر وبشرا هذا مثال عطف البيان ويا تميم اجمعون واجمعين هذا مثال التاكيد ويا زيد الحارث والحارث هذا مثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال الصفة قلنا انما[2] اقتصر على مثال الصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل الاعتراض انما اقتصر على مثال الصفة لدفع وهم الواهم وهو ان المنادى المفرد المعرفة واقع موقع الكاف الاسمي والكاف الاسمي ضمير والضمير لا يوصف فتوهم الواهم ان المنادى ايضا لا يقع موصوفا فلذا ذكر المص مثالا تنبيها على الجواز اي على جواز توصيفه والخليل في المعطوف يختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشرة حرف النداء لكنه لما لم يباشره مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصار رفعا وابو عمرو النصب

---

[1] قوله لان المختار آه اقول وقال الرضي وفي جعل ابي علي يا زيد زيد مبدلا وجعل سيبويه اياه عطف البيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد انتهى فتامل في كلام الاستاذ العلام لينكشف لك حقيقة المرام ۱۲ تحفه

[2] قوله انما اقتصر آه يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتوضيح وما هو اشهر واظهر احق بالتوضيح والبيان فاندفع ما قال الاستاذ نعم يرد عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الامثلة الباقية فافهم ۱۲ تحفه خادميه

اى يختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذكور لما امتنع دخول حرف النداء عليه فهو لم يكن منادى مستقلاً في الحقيقة بل يكون تابعاً للمنادى وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوباً ايض وابو العباس ان كان كالحسن اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل في اختيار الرفع مع جواز النصب لامكان جعله منادى مستقلاً والا اى وان لم يكن كاسم الحسن في جواز نزع اللام منه فكابي عمرو في اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان جعله منادى مستقلاً والمضافة من التوابع المضافة بالاضافة المعنوية تنصب لان التوابع المضافة اذا وقعت عين المنادى فتنصب مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادى فتنصب بالطريق الاولى مثال الصفة المضافة نحو يا زيد ذو المال ومثال التاكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطف البيان المضاف نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد ابا عبد الله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل اى حكم المنادى المستقل مطلقاً سواء كانا مفردين او مضافين او شبه مضافين معرفتين او نكرتين مثال البدل المضاف نحو يا زيد يا عبد الله ومثال شبه المضاف نحو يا زيد طالعاً جبلاً ومثال البدل المعرفة نحو يا زيد عمرو ومثال البدل النكرة نحو يا زيد رجلاً صالحاً وامثلة المعطوف بعينها امثلة البدل مع ايراد الواو فيها اما في البدل فلانه مقصود بالحكم والمبدل منه توطية لذكره واما في المعطوف فلانه لما امتنع من دخول حرف النداء عليه فكان حرف النداء مقدراً فيه فان قيل انكم قلتم ان المنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فهذا منقوض بنحو يا زيد بن عمرو لانه منادى مفرد معرفة مع ان فيه اختيار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

سلہ قوله كالحسن اعلم ان الاعلام بالنسبة الى اللام على ثلثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخله اللام وقسم يدخله وجوباً وقسم يدخله جوازاً قال المصنف رح في شرح المفصل فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في اصل وضعه كرجل سميته باسد وجعفر وما اشبه بذلك كزيد واما الذي يدخله وجوباً فهو كل اسم غلب باللام مطلقاً كالنجم فانه قبل دخول اللام ليس علماً فاذا دخل اللام كثر استعماله كانه علم معه او اسم وليس بصفة ولا مصدر كالدبران والعيوق فيكون وضعه العلم مع اللام واما القسم الذي يدخله اللام جوازاً فهو كل ما وضع صفة في الاصل او مصدراً كالحسن فيكون دخول اللام نظراً الى الاصل اى الى معنى الوصفية الاصلية كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

والعلم الموصوف[1] بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه وان كان القياس يقتضى الضمة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال فى كلامهم والكثير يقتضى التخفيف فخففوه[2] باختيار الفتحة فان قيل انكم[3] قلتم ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو يا ايها الرجل و يا هذا الرجل و يا ايهذا الرجل لان الرجل فى هذه الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المص بقوله واذا نودى المعرف باللام قيل فى هذا المعرف باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اى وها[4] و يا هذا الرجل بتوسط هذا و يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين هو اى وهذا لئلا يلزم اجتماع آلتى التعريف بلا فاصل حاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة فان قيل ان اى منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب فيصح ان ههنا جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فاجاب المص بقوله والتزموا[5] رفع الرجل لانه المقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان فى حكم المنادى المفرد المعرفة وفى توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغى ان يكون فى توابعه ايضا جواز الوجهين والامر ليس كذلك فاجاب المص بقوله وتوابعه انما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب[6]

---

[1] قوله والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الموصوف بابن مجردا عن التاء او الملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو كذا قال الشارح ١٢ تحفه

[2] قوله فخففوه آه اى لفظا وخطا بحذف الف ابن لفظا وخطا والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة نحو زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم بن العالم كذا فى الرضى ١٢ تحفه

[3] قوله انكم قلتم حيث قال المص والمعرف باللام الممتنع دخول يا عليه ما ذكر الا نها افهم ١٢ تحفه

[4] قوله اى وها يجوز فى الهاء فى لغة بنى اسد ان تحذف الفها وان تضم الها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحر ايه المؤمنون بضم الهاء فى الوصل كذا فى المغنى وانما زيد هاء التنبيه تاكيدا وتعويضا عما يستحق اى من المضاف اليه ١٢ تحفه

[5] قوله والتزموا رفع الرجل وقد اجاز المازنى النصب قياسا على يا زيد الظريف ١٢ تحفه

[6] قوله وتوابع المعرب آه اى المعرب الذى ليس له محل غير ما ورد ما اورد بعض شراح الوافى من انه مشكل لان المعرب لا يمتنع اتباعه باعتبار المحل اجماعا نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب قال فى باب الاستثناء واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى من احد الا زيد برفع زيد بدل منه الا ان الاتباع للمعرب باعتبار المحل تجوز ١٢ تحفه

تابعة فی اللفظ فان قیل انکم قلتم ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه القاعدة منقوضة بنحو یا الله لانه معرف باللام مع انه دخل علیه حرف النداء بالذات فاجاب المص بقوله وقالوا یا الله خاصة حاصل ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع ان لم یکن اللام لازما عوضیا وههنا اللام لازم عوضی اما کونها لازما فلانها جزء من العلم واما کونها عوضیا فلان الله فی الاصل الاله ثم حذفت الهمزة المکسورة وعوض عنها اللام فصار اَلُلاه ثم ادغمت اللام فی اللام فصار الله فان قیل هذا منقوض بقول الشاعر شعر مِنْ اَجلکِ یا الّتی تَیَّمْتِ قلبی وانتِ بخیلةٌ بالوصل عنّی لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ فان قیل هذا ینتقض بقول الشاعر شعر فیا الغلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبانا شرا لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا هذا اشذ شذوذا ولا اعتبار له ایضا فان قیل انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا تیم تیم عدی لانه المنادی المفرد المعرفة مع ان فیه جواز الوجهین الضم والنصب فاجاب المصنف بقوله وللشیء فی مثل یا تیم تیم عدی والمراد بمثل هذا الترکیب کل ترکیب کرر فیه المنادی المفرد المعرفة ویلی الثانی الاسم المجرور بالاضافة الضم لانه المنادی المفرد المعرفة والمنادی المفرد المعرفة یبنی علی الضم والنصب لان یکون الاول مضافا الی عدی

ف ۵۱ قوله یا الله آه قال الرضی والاصل فی یا الله قطع الهمزة وذلک للایذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما کانا علیه فی الاصل وصارا کجزء الکلمة حتی لا یستنکر اجتماع یا واللام فلو کانا باقیا علی اصلها لسقط الهمزة فی الدرج اذ همزة اللام المعرف همزة وصل حکی ابو علی یا الله بالوصل وجوز سیبویه ان یکون الله من لاه یلیه لیئا ای تستر فیقال فی قطع همزته واجتماع اللام ویا ان هذا اللفظ مختص بالله لا یجوز فی غیره کاختصاص مسماه تعالی ۱۲ تحفہ خادمیہ

ف ۵۲ قوله شعر آه لم یسم قائله یعنی متحمل شدم من آن امر را از جہت تو ای آنچنان کسی کہ مائل بخود گردانیدی دل مرا و حال آنکہ تو بخیل کنندۂ بوصل خود از من قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری والخطاب فی تیمت علی خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب نحو انت الذی قتل زیدا وانا الذی وہب الالوف ۱۲ تحفہ خادمیہ

ف ۵۳ قوله بقول الشاعر آه لم یسم قائله و ایاکما تحذیر یعنی ای دو پسران کہ این صفت دارید ہمچنان دو پسران ہستید کہ گریختہ آید بپرہیزید نفس خود را از آنکہ کسب کنید بدی را بنسبت ما ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رح۔

المذكور ويتم الثاني تأكيد لفظي فاصلا بين المضاف والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه أو ان تيم الاول مضافا الى عدي المحذوف بقرينة المذكور كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف من قبيل المنصوبات والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة لان المنادى المضاف الى ياء المتكلم كثير الاستعمال في كلامهم وكثيرة الاستعمال يقتضي التخفيف فيختار التخفيف فيه بكثرة الوجوه نحو يا غلامي بسكون الياء ويا غلامي بفتح الياء ويا غلام بحذف الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها ويا غلاما بقلب الياء الفا وابدال الكسرة فتحا فان قيل هذا منقوض بنحو يا عدي لانه المنادى المضاف الى ياء المتكلم لا يجوز فيه الوجهان الاخيران قلنا جواز الوجهين الاخيرين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم المشتهر بالاضافة الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف وبالقلب وبالهاء وقفا فرقا بين الوصل والوقف وقالوا يا ابي ويا امي بالوجوه الاربعة المذكورة مع زيادة الوجهين الاخيرين لان نداء الاب والام كثير بالنسبة الى نداء الغلام فاختاروا فيه زيادة الوجهين الاخيرين للتخفيف ويا ابتِ ويا امتِ بقلب الياء بالتاء فتحا اي حال كون التاء مفتوحة موافقة لحركة الياء وكسرا اي حال كون التاء مكسورة لمناسبة الياء وبالالف بعد التاء لانه جمع بين العوضين وهو جائز دون الياء لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل

---

٥١ قوله وجوه اربعة قال سيبويه في كتابه في باب اضافة المنادى الى نفسك اعلم ان ياء الاضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لان ياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين لانها بدل من التنوين واثبات الياء في ما زعم يونس في المضاف لغة كان ابو عمرو يقول يا عبادِ فاتقونِ انتهى مع حذف ١٢ تحفه ٥٢ قوله بسكون الياء هو الاصل لان الاسم الذي على حرف واحد كان مفتوحا ككاف الخطاب ١٢ تحفه ٥٣ قوله بفتح الياء وهو الاكثر للتخفيف ١٢ تحفه ٥٤ قوله اكتفاء بكسرة ما قبلها اذا كان قبلها كسرة فلا يرد نحو يا فتاي ١٢ تحفه ٥٥ قوله فرقا بين الوصل والوقف لقائل ان يقول الفرق حاصل في الوجهين الاولين بغير الهاء ايضا فتأمل فينبغي ان لا يزاد الهاء فيهما لانتفاء العلة اللهم الا ان يقال هذه العلة علة للوجهين الاخيرين واما علة الوجهين الاولين فاظهار الحركة ١٢ تحفه ٥٦ قوله موافقة لحركة الياء آه لما مر من ان الاصل في الاسم الذي كان على حرف واحد الفتح ١٢ تحفه ٥٧ قوله لمناسبة الياء اي لمناسبة طبيعة الياء فان الياء مركبة من كسرتين فلا يرد ما قال مولانا عصام من ان الياء لا يناسب الكسر الطارئ عليها بل ينافيها وانما يناسب ما قبلها يعني لما كانت الكسرة اخت الياء كسرت التاء المبدلة منها لتكون تذكرة لها ودالة عليها ١٢ تحفه خادميه

باب یا غلامی بالوجوه الاربعة المذکورة وقالوا بزیادة وجه اخر یا ابن امّ ویا ابن عمّ بقلب الیاء الفا وحذف الالف اکتفاء بفتحة ما قبلها لنقل التضعیف فی کثرة الاستعمال وطول اللفظ ولما کان من خصائص المنادی ترخیم المنادی فشرع المصنف فی بیانه فقال **وترخیم المنادی جائز** مطلقا سواء کان فی الضرورة الشعریة او فی سعة الکلام وفی غیر ضرورة الترخیم فی اللغة دم بریدن را گویند وفی الاصطلاح **هو حذف فی اخره تخفیفا** ای لمجرد التخفیف لا لعلة اخری مقتضیة للحذف فان قیل تعریف الترخیم لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه ترخیم غیر المنادی قلنا هذا التعریف مخصوص بترخیم المنادی وترخیم غیر المنادی معلوم بالقیاس او نقول هذا التعریف لمطلق الترخیم لان الضمیر المرفوع راجع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور فی اخره راجع الی الاسم فیکون المعنی هو ای الترخیم مطلقا حذف فی اخر الاسم تخفیفا **وشرطه ان لا یکون مضافا** لانه لو کان مضافا فانک لا تخلو اما ان تحذف فی اخر المضاف او فی اخر المضاف الیه فعلی الاول یلزم الترخیم فی وسط الکلمة بالنظر الی المعنی وعلی الثانی یلزم الترخیم فی غیر المنادی بالنظر الی اللفظ **ولا مستغاثا** بالام ولا بالالف اما عدم کونه باللام فلانه لم یظهر فیها اثر حرف النداء من الضمة والنصب فلا یجری فیه الترخیم الذی

شرح

---

۵۱ قوله من خصائص المنادی ترخیم المنادی ای فی سعة الکلام فلا یرد ان الترخیم لیس من خصائص المنادی بل یوجد فی غیره کما قال المصنف وفی غیره ضرورة ۱۲ تحفه ۵۲ قوله وشرطه الخ ان الاستاذ العلام لم یقل ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول او الترخیم مطلقا اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی کما قال الشارح اشارة الی جواز ارجاع الضمیر علیهما علی کل من التقدیرین وما قال الشارح حتی یفهم من ظاهر عبارته عدم الجواز فتامل ۱۲ تحفه ۵۳ قوله ان لا یکون مضافا قال الفاضل اللاری لو قال ان یکون مفردا لکان اولی لانه اظهر فی اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد فی مقابلة المضاف وشبهه یعنی انه تقرر فی صدر البحث ان المفرد فی المنادی یذکر مقابلا للمضاف ومع المضاف له فلا مجال لتوهم خروج المثنی والجمع ایضا قیل لم یقل ذلک نفیا للنفی قول الکسائی والفراء فانهما یجوزان الترخیم فی المضاف واوقعا الحذف فی آخر المضاف الیه نحو قال الشاعر شعر خذوا حظکم یا آل عکرم واذکروا اواصرنا والرحم بالغیب یذکر حیث حذف التاء من عکرمة وهو مضاف الیه فتأمل ۱۲ تحفه ۵۴ قوله بالنظر الی المعنی بالظاهر اذا کان المرکب الاضافی علما فان الجزء الاول بمنزلة زای زید مثلا واذا لم یکن علما فیان ان المضاف من حیث انه مضاف الاسم بدون المضاف الیه کما قال الفاضل اللاری ولا یقال ان مجموع المضاف والمضاف الیه یعنی المعنی العلمی اشترطها العلمیة فی الترخیم کما قال المحشی کیف تقول قد قال المصنف فان کون ما علما ما تبادر التانیث فافهم ۱۲ تحفه ۵۵ بالنظر الی اللفظ بالظاهر اذا لم یکن المرکب الاضافی علما اما اذا کان علما فلان المرکب الاضافی یراعی حال جزئیة قبل العلمیة فی استقلال کل من الجزئین باعرابه ۱۲ تحفه ۵۶ قوله ولا مستغاثا ای بعض

[illegible]

هو من خصائص المنادى اما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في اخره للغرض المطلوب وهو الاستغاثة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون المنادى مستغاثا فكذلك كذلك يشترط ان لا يكون مندوبا فلم يتعرض المصنف لنفيه قلنا المندوب غير داخل في المنادى عند المص وهذه الشروط شروط ترخيم المنادى ولو سلم ان المندوب داخل في المنادى فوجه اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب في اخره زيادة لمد الصوت والحذف ينافيه ولا جملة لان الجمل تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير في الامثال ويكون اي المنادى المرخم اما علما زائدا على ثلثة احرف اما كونه علما فلان العلم لشهرته امره يكون فيه ما يبقى دليلا على ما القى واما كونه زائدا على ثلثة احرف فلئلا يلزم النقصان على القدر الصالح للكلمة بالترخيم واما بتاء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف لان وضع التاء على الزوال فيكفي لسقوطه ادنى مقتضى لسقوط فان قيل هذا ينتقض بنحو يا صاح يا صاحب لانه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار له او الوجه الشذوذ كثرة استعماله منادى لما فرغ المصنف من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المرخم فقال فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحد يعني انهما زيدتا معا كاسماء اذا جعلتها فعلاء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل من ابنية المعرب حذفتا اي الحرفان في كلا القسمين اما في الاول فلمطابقة الرفع بالوضع واما في الثاني فلئلا يصدق المثل المشهور وهو قولهم صلت على الاسد بلت عن النقد فان قيل هذا ينتقض بنحو سعلاة لان في اخره حرف صحيح قبله مدة مع انه لا يحذف فيه الحرفان قلنا المراد بالصحيح الصحيح الاصلي والتاء زائدة فان قيل هذا ينتقض بنحو عو ومر لانه ليس في اخرهما حرف صحيح مع انه يحذف فيهما الحرفان

---

[91] قوله او حرف صحيح اي اصلي حقيقة او حكما قبله مدة زائدة ١٢ تحفه [92] قوله لئلا يلزم نقص الاسم المعرب عما كان باعتبار الاصل فافهم ١٢ تحفه [93] قوله فلمطابقة الرفع بالوضع يعني انهما كما زيدتا معا حذفتا معا ١٢ تحفه [94] قوله المثل المشهور احترز عنه بان آخر المنادى اذا كان حرفا صحيحا غير اصلي قبله مدة اصلية ترخم حرف واحد فقط فيرد المثل السائر كذا قال مولانا ابو البقاء اقول لما كان آخر المنادى حرفا صحيحا غير اصلي كان كانه كلمة مستقلة برأسها فلا يلزم من حذف كلمة مستقلة حذف حرف قبلها ١٢ تحفه

[95] قوله المراد بالصحيح آه لتبادر الذهن اليه لان الحرف الصحيح يكون اصليا غالبا ١٢ تحفه خادميه۔

قلنا الصحيح اعم من ان يكون حقيقة او حكما والحرف الاخير منهما وان لم يكن صحيحا حقيقة لكنه
صحيح حكما لانه في حكم الصحيح في الاصالة فان قيل هذا ينتقض بنحو مختار لان في آخره
حرف صحيح ماقبله مدة مع انه لا يحذف الحرفان الاخيران قلنا المراد بالمدة[51] الزائدة وفي
المدة مدة اصلية وان كان مركبا من[52] غير المركب الاسنادي والاضافي حذف الاسم
الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث في العروض والطرو وان كان غير ذلك فحرف
واحد[53] لعدم موجب حذف الزائد وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت على
الاكثر لان المحذوف كالملفوظ فيكون آخره كالوسط[54] حكما فيقال يا حار بكسر الراء ويا ثمو
بسكون الواو المتطرفة قبلها ضمة ويا كروا بواو متحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسما برأسه
في الاعراب والبناء على الاستعمال الاول بجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حار بضم
الراء لانه منادى مفرد معرفة والمنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فينبغي ان يبنى على
الضمة ويا ثمي بقلب الواو ياء وابدال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف
وما قبلها ضمة والواو[55] اذا وقعت في الطرف قلبت ياء وضمة ما قبلها ابدلت بالكسرة لمناسبة
الياء ويا كرا بقلب الواو الفا بسبب انتفاء مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقد[56]
استعملوا صيغة النداء وهي يا خاصة لان يا اشهر من بين صيغ النداء فهي اولى بالتعميم في
المندوب والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس

---

[51] قوله بالمدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها ١٢ تحفه [52] قوله من غير المركب الاسنادي والاضافي لانه مر حالهما فتذكر ١٢ تحفه [53] قوله لعدم موجب الحذف اي لحصول القصر وهو التخفيف بعدم موجب الحذف فافهم ١٢ تحفه [54] قوله كالوسط حكما آه فلا يتغير عن حاله بل يبقى على حاله السابق ١٢ تحفه [55] قوله والواو آه اي الواو الاصلي يعني لا يكون بدلا عن حرف آخر فلا يرد نحو كونه لانه بدل من الهمزة اذ اصله كفؤ على ما في النفرك فابدل كما في موجل ولا يتغير كالحركات فلا يرد الو التغيره ١٢ تحفه [56] قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب آه قال مولانا عصام الدين لا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل بينه وبين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى انتهى اقول لو تاخر عن بحث المنادى لتوهم انه بحث مستقل لا ملحق بالمنادى فيكون مواضع الحذف الوجوبي خمسة لا اربعة وهو خلاف ما تقرر عند المصـ فلهذا اورد في اثناء مباحث المنادى ولم يقل قد استعملوا يا في المندوب مع كونه اخصر اشارة الى انها موضوعة للنداء مجازا في الندبة ١٢ تحفه خادميه

على ان موته امر عظيم يعذر به فى البكاء ويشاركوه فى التفجع عليه فى الاصطلاح هو المتفجع
عليه وجودا او عدما بيا او وا فان قيل ان حكم المندوب كحكم المنادى المفرد المعرفة فى
الاعراب والبناء فما الحامل عليهم فى عدم اندراجه فى المنادى فاجاب المص بقوله واختص
اى امتاز المندوب من المنادى بوا وحكمه اى المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى
بشرط وقوعه على صورة قسم من اقسام المنادى فلا يرد عليه النكرة ولك زيادة الالف
فى اخره لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان قيل بتقدير زيادة الالف يلزم
الالتباس بين ندبة غلام المخاطب والمخاطبة وبين ندبة غلام المثنى وندبة غلام الجمع
فاجاب المص بقوله فان خفت اللبس بتقدير زيادة الف فى اخره عدل عن الالف
الى حرف كان حركة اخر المندوب من جنسه قلت واغلامكيه وواغلامكموه ولك الهاء
فى الوقف لحفظ الذات ولا يندب الا المعروف ليعذر النادب بسبب معرفة المندوب فى الندبة
فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص وامتنع وازيد الطويلاه يعنى امتنع
الحاق الالف فى اخر صفة المندوب خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر صفة
المندوب ولانه لما جاز الحاق الالف باخر ما اضيف اليه المندوب مع ان بين المضاف والمضاف اليه مغايرة
بالذات جاز الحاق الالف باخر صفة المندوب بالطريق الاولى لاتحادهما بالذات والاخر بدليل قولهم واجمجمتى

---

۵۱ قوله فان قيل آه اقول هذا الاعتراض من قبيل آب نديدى موزه كشيدى ۱۲ تحفه ۵۲ قوله قلت واغلامكيه قيل نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز اذ لا يصح لخطاب الاثنين فى كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف فلا يمكن يكون هذا ماخيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتعويل كما فى يا جبال كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

۵۳ قوله واغلامكموه فى ندبة المخاطبين وانما زيدت الواو اذ الميم اصلها الضم كما قرر فى كتب ام العلوم لكن فى زيادة الواو كلام فتامل ۱۲ تحفه

۵۴ قوله خلافا ليونس مع موافقته الكوفيين كذا فى الرضى وقال سيبويه فى كتابه فى باب ما لا تلحقه الالف التى تلحق المندوب واما يونس فيلحق الصفة الالف فيقول وازيد الظريفاه وواجمجمتى الشاميتيناه وزعم الخليل ان هذا خطاء انتهى ۱۲ تحفه

۵۵ قوله بدليل قولهم آه قال مولانا عبد الرحمن ره اعلم ان الحاق الالف على آخر صفة المندوب فى هذا المثال على تقدير كون الياء فى جمجمتى مشددة بان كان احدهما ياء النسبة كما فى النسخة الموجودة عندى اقول لعل هذا سهو من الناسخ والعبارة هكذا بان كان احدهما ياء التثنية وثانيهما ياء المتكلم فانه مضاف اليه ولذا كانت مخففة فح يكون الحاق الالف بآخر المضاف اليه انتهى اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة فضلا عن الفضلاء ان على هذا يلزم ان يقال الشاميتيناه بدون التاء والهاء والنون مع هذا كما ترى وهو خط الثقات وكما لا يخفى على النقاد فافهم ولا تكن من اهل الجدال والعناد وهذا فضل يوتى عنده من يشاء من العباد ۱۲ تحفه

الشاميتيناه قلنا لا يلزم من جواز الحاق الالف بآخر ما اضيف اليه المندوب جواز الحاق الالف بآخر صفة المندوب لان الاتصال بين المضاف والمضاف اليه وان كان انقص في المعنى لكنه اتم في اللفظ والاتصال بين الصفة والموصوف وان كان اتم في المعنى لكنه انقص في اللفظ والنظر اليه عند النحوي بحسب الالفاظ لا المعاني واما قوله واجمجمتي الشاميتيناه فشاذ لا اعتبار به ويجوز حذف حرف النداء للتخفيف الا مع اسم الجنس لان اسم الجنس لا يكثر نداؤه مثل نداء العلم فلا يستبق الذهن الى كونه منادى على تقدير حذف حرف النداء والاشارة[ف١] لانه بمنزلة اسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب[ف٢] لان المطلوب في آخرهما الزيادة وطول الكلام والحذف ينافيهما والبواقي من المعارف التي يجوز معها حذف حرف النداء اربعة احدها العلم سواء مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم[ف٣] او بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا وثانيها لفظة اي الموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل وبموصوف ذي اللام نحو ايهذا الرجل وثالثها المضاف الى المطلق المعرفة نحو غلام زيد افعل كذا ورابعها الموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي فان قيل انكم قلتم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس فهذه القاعدة منقوضة بنحو اَصْبِحْ ليل[ف٤] وافتد مخنوق[ف٥]

[ف١] قوله والاشارة الكوفيون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستدلوا بقوله تعالى ثُمَّ اَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُوْنَ واجاب البصريون بان هؤلاء خبر المبتدأ وهو منصوب باضمار اعني ويكون انتم وتقتلون خبره كذا في بعض الشروح ١٢ تحفه

[ف٢] قوله والمندوب اقول وقد يحذف حرف النداء مع المندوب كما في قوله تعالى ونادى نوح ابنه على قراءة كذا قاله القاضي البيضاوي ١٢ تحفه

[ف٣] قوله نحو اللهم فالميم بدل عن يا آخر تبركا باسم الله تعالى وانما عوض الميم دون غيره لان الميم ايضا يجي للتعريف فناسب ان يكون عوضا من حرف النداء الذي هو للتعريف ووجه تكريره لا يخفى وقال الكوفيون اصله يا الله امنا بالخير فخفف ورد بانك تقول لا يؤمهم بالخير ولا يوصف اللهم عند سيبويه واجاز المبرد وصفه بدليل اللّٰهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على الاستيناف ١٢ تحفه

[ف٤] قوله اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل قالته امرأة امرء القيس بن الحجر الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها اياه لجبلت تخلله فتقول اصبح يا فتى فلم يذهب عنها فعادت الى خطاب الليل فلما اصبح سألها عن سبب كراهته فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة فلما سمع ذلك منها طلقها فاخذت العرب مثلا يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يستعمله المغموم ١٢ تحفه

[ف٥] قوله افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال السليك الليل طويل وانت مغراي انت آمن من ان اغتالك فذهبتا مثلا ثم استعجى الكشفي للاسير ثم ضغط سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فصار مثلا يضرب في حث النفس بطلب التخليص من الشدائد والمعنى اعط فدية يا مخنوق ١٢ تحفه ف گر زيب دهم ترا ف پس دركدام چيز شتابى تو هست در قيدی ١٢

واما باعتبار مبتدأ الجملتين فالصغرى قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط وحروف التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخلان الا على الفعل وجوبا وههنا ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة بنحو ازيدٌ ذُهِبَ به لان زيدا وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المص بقوله وليس مثل ازيدٌ ذهب به منه اى من باب ما اضمر عامله لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل ههنا ممكن التسليط لان ذهب فعل لازم وهو لا يعمل النصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر اُذهب قلنا ان اُذهب فعل مجهول وهو ايضا لا يعمل النصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر مناسب آخر اعني اَذهبَ على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمناسب ما يكون مرادف الفعل المذكور او لازمه مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع واجب فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة بنحو قوله تعالى كُلُّ شيءٍ فعلوه في الزبر لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب المص بقوله وكذا كل شيء فعلوه في الزبر لانه ليس من هذا القبيل اى من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس الفعل ممكن التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فعلوا كل شيء في الزبر فيلزم فساد المعنى

---

[1] قوله بعد حرف الشرط لم يذكر اسماء الشرط لان كان نصب اسم المحذر واجبا بعدها لان الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة ١٢ تحفه

[2] قوله اعني اذهب على صيغة المعلوم آه فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد ١٢ تحفه

[3] قوله وليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب به وهو فاعل وفي الثالث والثاني هو احد وهو ايضا فاعل مع ان المسند اليه في المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول ما لم يسم فاعله ١٢ تحفه

[4] قوله فالرفع واجب وانما لم يقل الاستاذ العلام بالابتداء كما قال الشارح العلام لئلا يرد عليه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدر الكلام ١٢ تحفه خادميه

لان[1] الزبر ليس محلا لفعل العباد بل هو محل لفعل كرام الكاتبين وهو كناية عن افعالهم بدليل قوله تعالى وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة[2] بقوله تعالى اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ لان الزانية واقعة قبل الامر وهو فاجلدوا مع ان القراء اتفقوا برفع الزانية فتمحلوا النحاة لاخراج هذه الاية عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فقال ونحو اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ الفاء بمعنى الشرط اي مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لان اللام في الزانية لام موصولة ومبتدأ متضمن لمعنى الشرط وزانية صلته والفاء في فاجلدوا فاء جزائية ومثل هذه الفاء يمنع عمل ما بعدها في ما قبلها فلا يكون ممكن التسليط والشرط في ما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وجملتان عند سيبويه لان الزانية مبتدأ محذوف المضاف وهو الحكم وخبره ايضا محذوف وهو فيما سيتلى عليكم فيكون التقدير وحكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية وردت لبيان الحكم الموعود وجزء احدى الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يكون ممكن التسليط

---

[1] قوله لان الزبر آه قال الحافظ يمكن ذلك فان فعلهم فيها كناية عن عدم التاخير كانهم فعلوا فيها بعينه مبالغة انتهى اقول انما يرد ما قال الاستاذ لو كان في الزبر متعلقا بفعلوا وان كان صفة لشيء فلا كما لا يخفى نعم يرد عليه انه على هذا يلزم ان يكون في صحائف اعمالهم قبل افعالهم بناء على قاعدتهم وهي انه اذا تعلق الفعل او شبهه لشيء مقيد بقيد يكون تقييده بذلك القيد قبل تعلقه وهذا ممنوع وهذا المنع من استاذ استاذ العلام اسكنه الله بحابح دار السلام ناقلا من صاحب المدارك لا ما قال بعض الناظرين على التقدير الذي ذكرنا اي ليس المقصود من الآية الكريمة هذا اي وان كان معنى مستقيما فلعله غفل عن احد ما ذكرنا والا فاستقامة المعنى بعيد جدا افافهم وكن ممن ينظر وسرا مديدا ١٢ تحفه

[2] قوله منقوضة بقوله تعالى فيه ان الاشتغال بالضمير او المتعلق وكلاهما مفقودان اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كل واحد عبارة عن الزانية والزاني والمتعلق يجب ان يكون غير المتعلق ويمكن ان يقال انه داخل في الصورة الاولى من الاشتغال والمراد بالضمير اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولفظ كل واحد منهما في حكم الضمير لانه عبارة عن الزانية والزاني المتقدمين عليه في الذكر كما ان لفظ هما عبارة عنهما ويمكن ادخاله في الثانية باعتبار التغاير اللفظي بل المفهومي ولهذا اضيف الى ضميرهما وان تاملت في ما ذكرنا من وجوه المتعلق فلا يخفى عليك ههنا شيء ١٢ تحفه خادمیه

واطرق كرا لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف
بقوله وشذ اى حذف حرف النداء مع اسم الجنس فى مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد
مخنوق واطرق كرا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا اى حذفا جائزا نحو الا
يا اسجدوا فالقرينة عليه دخول حرف النداء على الفعل لان حرف النداء لا يدخل الا على الاسم وههنا دخل
على الفعل فعلم ان المنادى محذوف اعنى القوم وهؤلاء فيكون التقدير الا يا قوم
اسجدوا والثالث ما اضمر عامله اى الثالث من المواضع الاربعة المذكورة الواجب
فيه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبى القياسى ما اى كل مفعول به اضمر عامله
قد عامله الناصب على شريطة التفسير اى على شرط تفسير العامل فيما بعده الشريطة
بمعنى الشرط واضافة الشرط الى التفسير بيانية فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث
ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعده فههنا الحذف واجب لئلا يلزم الجمع بين
المفسِّر والمفسَّر فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول به او عن المفعول المطلق
فعلى الاول يلزم تعريف الخاص بالعام وهو باطل وعلى الثانى لا يكون التعريف مانعا عن
دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول فيه فى نحو هذا التركيب يوم الجمعة صمت فيه
قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم هو المفعول به مجازا من قبيل ذكر
العام وارادة الخاص وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه اى فارغ كل واحد
منهما عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بسبب تسليطهما بالعمل فى ضمير ذلك الاسم
او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره بحيث لو سلط بمجرد رفع

---

٥١ قوله الا يا اسجدوا هذا اذا كان الا بالتخفيف اما اذا كان بالتشديد فلا يكون مما نحن فيه بل يكون ح مركبا من ان الناصبة المصدرية ولا النافية ويسجدوا فعلا مضارعا سقط نونه بأن وعلى الاول الا حرف تنبيه ويا حرف نداء واسجدوا امر حاضر ١٢ تحفه

٥٢ قوله الواجب فيه حذف الفعل الناصب العزله لم يضمر العامل ههنا بل الفعل بعد المنصوب يعمل فيه وفى ضميره لو سلط تسليطه عليه والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذى بعده ويفسره ففى زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت من غير تقدير ومررت يفسره ١٢ تحفه

٥٣ قوله الشريطة بمعنى الشرط ويحتمل ان يكون فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بجعلها منقولة من المجارى على موصوف محذوف هو الجملة كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه

هذا الاشتغال عليه ای علی ذلك الاسم هو ای الفعل او شبهه اومناسبه فی الترادف واللزوم لنصبه علی المفعولية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ما اضمر عامله فی نحو زيدا عمرو ضربه زيدا انت ضاربه لانه ليس بعده فعل او شبهه قلنا معنی البعدية ان يكون الفعل وشبهه جزء او اقعا من الكلام الواقع بعده ما اضمر عامله لا انه يليه فان قيل المشتغل لا يخلوا اما بمعنی الفراغ او بمعنی التسليط فعلی الاول يصح تعديته بعن لا بالباء وعلی الثانی يصح تعديته بالباء لا بعن قلنا ههنا مشتغلان[1] احدهما مذكور والآخر مقدر فالمذكور بمعنی الفراغ متعد بعن والمقدر بمعنی التسليط متعد بالباء فان قيل[2] هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فی مثل زيد ضربته لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط فی ما اضمر عامله ان يكون المانع عن عمل الفعل فيه مجرد اشتغاله بالضمير والمانع من عمل ضربته فی زيد ليس مجرد[3] اشتغاله بالضمير بل مع امر آخر وهو عمل العامل المعنوی اعنی الرفع بالابتدائية فان قيل[4] هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه خبر كان فی مثل زيدا كنت اياه لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه

---

٩١ قوله مشتغلان آه اقول لا حاجة الی ما قال الاستاذ بل لا يجوز عندهم فالصواب ان يقال انهما متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان تعلق عنه به باعتبار تضمينه معنی الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الاصلی اعنی التسليط كما اشار الشارح اليه بقوله وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فی ضمير ذلك الاسم ومتعلقه فارغا عن العمل فيه قال مولانا عصام قوله عنه متعلق بالمشتغل علی تضمين معنی الفراغ والاعراض ويستحسن جعل الاشتغال بمعنی الاعراض لتعلق المجرور بالثانی به انتهی فافهم ولا تكن من اهل الهوی ١٢ تحفه

٩٢ قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ آه اقول اعجب من الاستاذ العلام الاعتراض منه علی جامعية التعريف فی هذا المقام مع تصريحه فی ما مضی من المرام بان المراد بالاسم فی التعريف المفعول به لا العام فالمبتدأ لو لا يكون داخلا فی الجنس به لا بد للاخراج منه كما لا يخفی علی ذوی الافهام فافهم ولا تكن ممن يقول انه مخالف لما عليه الاعلام اللهم الا ان يقال انه الی به باعتبار العنوان وظاهر الكلام ١٢ تحفه

٩٣ قوله مجرد اشتغاله قد يقال بانه مجرد رفع الاشتغال لا ينصب بل لا بد مع ذلك من تفريغه عن العامل المقدر اذ لا يجوز فی معمول العاملين الا ان يكون المراد انه يصلح اعتبار عمله فی الاسم المذكور وليس فی الكلام المانع عن نصبه اياه فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه

٩٤ قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير آه اقول فيه امر فتذكر ولا تغفل اعلم ان فوائد القيود بعد ملاحظة ما قال الاستاذ العلام لا يخفی علی ذوی التبصرة ١٢ تحفه خادميه

لنصبه مع انه ليس ما اضمر عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية
وههنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال
واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات
وفي هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه
والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المرادف والثالث اشتغال الفعل
بالمتعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط
باعتبار اللازم نحو زيدا ضربته هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه
وزيدا مررت به هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت
لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم
لاهانة سيده وزيدا حبست عليه هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه
باعتبار اللازم اعني لابست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه
وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست اعلم ان الاسم الواقع في مظان[1] الاضمار على شريطة التفسير على خمسة
اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال يختار فيه الرفع بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختياره قلنا
المراد بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان قرينتي الصحة وان
وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب
كما في زيدا ضربته فان تجرد زيد من العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود
ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة

---

[1] قوله مظان الاضمار آه اي الاسم الواقع في موضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع كذا قال الشارح حنفي منهية ١٢ تحفه خادميه

المصححة للنصب لسافهما من السلامة عن الحذف او عند وجود قرينة اقوى منهما وايضاً
يختار الرفع فی هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن القرينة
المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعني كما ان قرينتي الصحة موجودتان
من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب كاما اي اما الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع
غير الطلب نحو لقيت القوم اما زيد فاكرمته فتجرد زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة
للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ودخول اما قرينة
مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب لان كلمة اما لا تدخل الا
على الاسم غالباً وايضاً تأيد بالسلامة عن الحذف واذا المفاجاة نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب ودخول اذا اه قرينة مرجحة
للرفع والعطف اه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب لان اذا المفاجاة لا تدخل الا على المبتدأ غالباً وايضاً
تأيدا بالسلامة عن الحذف فان قيل اي ههنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظروف بحيث
ان المبتدأ لازم بعد اذا المفاجاة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه
بعدها ويختار النصب بالعطف اي بعطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على
جملة فعلية للتناسب اي لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في
كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي اي وايضاً يختار النصب في هذا
الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيداً ضربته والاستفهام نحو ازيد ضربته

سله قوله كاما اه فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان في قوله غير الطلب اشارة اي تصريح الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد ما هو الطلب حيث يجزم في الرفع وقوع الطلب خبراً للمبتدأ وهذا المعنى منتف ههنا اي في غير الطلب فلتخير الرفع كذا في غاية التحقيق ۱۲ تحفه

واذا الشرطية نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وحيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر والنهي اي قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل غالبا اما في حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث الشرطية فلانها لا تدخل الا على الفعل غالبا وفي هذه الصور ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر واما في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعا بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنه وهما من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي مختار النصب في هذه الاسم المذكور عند خوف التباس المفسر بالصفة فان قيل ان التباس المفسر بالصفة محال لان المفسر في حالة النصب والصفة في حالة الرفع فلا يجتمعان في تركيب واحد قلنا المراد بالمفسر الخبر لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسرا في حالة النصب مثل انا كل شيء خلقناه بقدر والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوبا بالفعل المقدر لكان مفيدا للمعنى الصحيح ولو كان الاسم مرفوعا بالابتداء ففيه احتمالان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون جميع ما بعده خبره وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الصحيح والآخر ان يكون ذلك

---

۵۱ قوله واذا الشرطية هذا عند سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها ۱۲ تحفه

۵۲ قوله اذ هي مواقع الفعل فان قلت كونها مواقع الفعل لا يوجب اختيار النصب لجواز ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم لهذا الفعل فيكون التقدير في نحو اذا زيد قتلته اذا قتل زيد ولهذا جوز البعض ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات التحضيض فالدليل ليس مثبت المدعى قلت نعم لكن الاولى مطابقة المفسر بالصيغة للمفسر فافهم ۱۲ تحفه

۵۳ قوله والانشاء لا يقع خبرا آه هذا عند البعض وقيل لا حاجة الى التاويل بل هي محمولة بحرفيتها ۱۲ تحفه

۵۴ قوله عند خوف آه واما عند تحققه فالنصب واجب فلا يرد انه ينبغي ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب ۱۲ تحفه

۵۵ قوله مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدرا على وجه المصلحة او مقدرا مكتوبا في اللوح فكل بالنصب الواجب باجماع القراء السبعة المختار عند الكوفية والرفع وان كان مختارا عند البصرية على نحو زيد ضربته الا انه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل او شيء ومفهومه انه من الاشياء ما لم نخلقه فليس بقدر وذا امر ضعيف عند المفسرين وايضا في مقابلة المنطوق نحو قوله تعالى خلق كل شيء وخالق كل شيء الى غير ذلك فثبت ان فعل العبد الاختياري بخلقه وقدرته تعالى وحده كما قال اهل الحق ولم يثبت بل بطل بانه بخلق العبد وقدرته وحده كما قال المعتزلة خذلهم الله تعالى ۱۲ جامی ح

الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون ما بعده قريبا صفة له وما بعده بعين الخبر له وعلى هذا[٥١]
التقدير يكون مفيدا للمعنى الفاسد فههنا اختيار النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى
الفاسد وفي جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد وحمل الكلام على طريق خال عن احتمال المعنى الفاسد
اولى من حمله على طريق فيه احتمال المعنى الفاسد ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرٌ اكرمته
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على جملة
اخرى هي ذات وجهين اي اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار الخبر فالعطف على الكبرى
يقتضي الرفع والعطف على الصغرى يقتضي النصب ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فان قيل العطف
على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتملة على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في المعطوف قلنا الضمير
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فههنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير زيد
قام وعمرا اكرمته عنده او في داره فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة
عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامة عن الحذف معارض لقرب المعطوف عليه فان قيل
لا تفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد بل الكبرى ايضا غير مفصولة قلنا
عدم[٥٢] التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجملتين

---

[٥١] قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الفاسد فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد وقال مولانا ابو البقاء فيه ان هذا الوهم صحيح لان الواجب وصفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوقة لله تعالى انتهى اقول اعلم ان الشيء عند اهل السنة والجماعة قد يجيء بمعنى شائيا اي مريد فيطلق على الواجب وغيره كما قال الله تعالى قُلْ اَيُّ شَيْءٍ اَكْبَرُ شَهَادَةً وقد يجيء بمعنى مشئ اي مشئ وجوده وحينئذ لا يطلق على الواجب وصفاته كما قال الله تعالى اِنَّ اللّٰهَ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ فلم لا يجوز ان يكون الشيء ههنا بالمعنى الثاني فارتفع ما قال مولانا المذكور فافهم ١٢ تحفه

[٥٢] قوله عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى الخ يشكل بما ذهب اليه بعض المحققين من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فان قال ذلك البعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجح الى الرفع مع انها غير معارض بالقرب لان الحذف اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه لا يخفى على احد كان الحذف والاضمار تكثير المعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام مرجحا فافهم ١٢

والشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط والا اى وان لم يكن الفاء مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن الاية جملتان كما هو مذهب سيبويه فالمختار النصب واختيار النصب باطل باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والاية جملتان

والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح هو معمول اى كل اسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذر اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه مفعول له لفعل محذوف وهو ذكر اى ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان حمل معمول على هو لا يصح لان هو راجع الى التحذير وهو صرف الوصف والمعمول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير هو راجع الى التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان احدهما اريد عند ذكر المرجع والاخر اريد حين ارجاع الضمير اليه ولا شك ان للتحذير معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول مراد عن الذكر الصريح والثاني مراد عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الضمير المستكن في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول النصب وهذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على معمول فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على حذرا وذكر المقدر

---

۵۱ قوله الى التحذير اللغوى بطريق الاستخدام آه اقول كلام الشارح خال عن المناقشة لان التحذير وان كان مصدرا في الاصل لكنه صار علما في اصطلاحهم لهذا النوع من المفعول به او مصدر مبني للمفعول والاستخدام في كلام المصنف كيف ومن اين علم ان المراد من التحذير المذكور صريحا معنى لغوي وبدونه شئ آخر فتامل ولا تكن من اهل غبى ١٢ تحفه ۵۲ قوله معمول النصب فيه مسامحة والمراد اسم عمل فيه النصب بالمفعولية ١٢ تحفه ۵۳ قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا آه اقول هذا اذا قرئ على صيغة المجهول كما هو المشهور على السنة الفحول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو اما منصوب عطف على تحذيرا بجعلهما او بجعله وقتيتين او وقتية اى وقت تحذير مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مرفوع عطف على قوله معمول اى هو المحذر منه المذكور مكررا من قبيل جرد قطيفة فتدبر ١٢ تحفه۔

فان قيل ان عطفه على حذرا وذكر المقدر لا يجوز ايضا لان فيه ضمير راجع الى المعمول لا ضمير راجع
اليه في المعطوف قلنا ههنا ايضا ضمير راجع الى المعمول لكن وضع الظاهر موضع الضمير للتنبيه
على ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر فان قيل ان ايراد كلمة او في التعريف مستنكر
لان كلمة او للتشكيك وهو ينافي التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك ولان
التحذير على قسمين احدهما محذر والآخر محذر منه ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالشرط
فيه ذكر المحذر منه لايقاظ المخاطب والتحذير اذا كان محذرا منه فالشرط فيه تكرار المحذر منه لايقاظ
المخاطب ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا او المحذر منه لا يخلو اما اسم صريح او اسم تاويلي
فان كان اسما صريحا فلذكره طريقان الواو ومن وان كان اسما تاويليا فلذكره طرق ثلثة الواو
ومن وتقدير من مثل اياك والاسد هذا مثال لقسم كان التحذير فيه محذرا او المحذر منه اسما
صريحا مذكورا بالواو وتقديره هكذا اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف من نفسك
من اجزاء المعطوف واكتفى بنفسك في اجزاء المعطوف عليه فيكون التقدير اتق نفسك من
الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه واكتفى بالاسد في اجزاء المعطوف
فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف اتق لضيق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ايضا لانها
انما اوردت للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين الى شيء واحد هو المخاطب
فبقي ك والاسد ثم المتصل بدل بالمنفصل فصار اياك والاسد واياك وان تحذف فهذا مثال
لما كان التحذير فيه محذرا او المحذر منه اسم تاويلي مذكور بالواو فان قيل ان دأب المصنفين
ان يورد الامثلة على طبق الممثلات فالظاهر ان الاول مثال للاول والثاني مثال للقسم
الثاني فالاول مستقيم والثاني غير مستقيم باعتبار الوجهين الاول لان الشرط في القسم الثاني ان يكون

سـ۵ قوله ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك ومثله كثير في كلام الفصحاء والبلغاء كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
اعلم ان قوله معمول متناول لغير التحذير ايضا نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فبقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا
في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل زيدا
في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله فتامل البلغ
وانما وجب حذف فعله لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه وكذا في البواقي ۱۲ تحفه

التحذیر محذرا منه وههنا التحذیر محذر والثانی ان الشرط فی القسم الثانی تکرار المحذر منه وههنا لیس تکرار المحذر منه قلنا ان هذین المثالین مثالان للقسم الاول من التحذیر فان قیل ایراد المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بمثال واحد فما الحاجة الی تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحیث ان الاول مثال القسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو والثانی مثال القسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما تاویلیا مذکورا بالواو فان قیل عطف اسد علی ایاک لا یصح لان القاعدة هی ان عامل المعطوف علیه مقدر فی المعطوف فیکون التقدیر اتق نفسك من الاسد اتق الاسد من نفسك واتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد او الطریق الطریق وهذا مثال القسم کان التحذیر فیه محذرا منه ویکون مکررا ای اتق الطریق فان قیل[1] ان تقدیر اتق فی النوع الاول غیر مستقیم لانه فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل لنصب بالمفعولیة وتقدیر بعد فی النوع الثانی غیر مستقیم لان معنی المثال الثانی علی اتقاء النفس عن الطریق لا علی[2] تبعید الطریق عن النفس

---

[1] قوله فان قیل ان تقدیر آه اقول قال سیبویه فی کتابه فی باب ما جری منه علی الامر والتحذیر وذلک قولک اذا کنت تحذر ایاک کانك قلت ایاک نح وایاک باعد وایاک اتق وما اشبه ذلک ومن ذلک ان تقول نفسک یا فلان ای اتق نفسک الا ان هذا یجوز فیه اظهار ما اضمرت ولکن ذکرته لامثل لک ما لا یظهر اضماره ومن ذلک ایضا قولک ایاک والاسد وایای والشر کانه قال ایاک فاتقین والاسد وکانه قال ایای لاتقین والشر فایاک متقی والاسد والشر متقیان ومثله ایای وان یحذف احدکم الارنب ومثل ایاک وایای وایاه او نح وزعم ان بعضهم یقال له ایاک فیقول ایای کانه قال ایای احفظ واحذر وحذفوا الفعل من ایاک لکثرة استعمالهم ایاه فی الکلام فصار بدلا من الفعل انتهی کلامه الشریف فهذا یدل علی خلاف ما قال الاستاذ وایضا ینادی باعلی ندائه علی انه لاحاجة الی ما قال الاستاذ من زیادة النفس اعلم انه یستنبط من هذا الکلام مسئلة غریبة لعلها لا تسمع اذن واعیة فی القرون الخالیة وهی انه یجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین لشیء واحد اذا کان احدهما متصلا بل منفصلا فتدبر ١٢ تحفه

[2] قوله لا علی تبعید آه اقول قال الاستاذ فیما مر آنفا ان اتقاء الاسد من النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس من الاسد فمن این جاء المانع من ان یقال ان تبعید الطریق عن النفس فی الحقیقة راجع الی اتقاء النفس عن الطریق فافهم وکن الهادی للطریق ١٢ تحفه خادمیه

فالحق فی الجواب ان یقال وهو معمول لتقدیر بَعِّدْ واتّقِ فیقدر بَعِّدْ فی جمیع افراد النوع
الاول وفی بعض افراد النوع الثانی نحو نفسك نفسك ویقدر اتّقِ فی بعض افراد النوع
الثانی نحو الطریق الطریق فان قیل ان التقدیر اتّقِ فی النوع الثانی غیر مستقیم لان اتّقاء
فعل لازم والفعل اللازم لا یعمل النصب بالمفعولیة قلنا ان تقدیر اتّقِ فی بعض افراد النوع
الثانی من باب حذف الایصال فان قیل ینبغی ان یکون تقدیر اتّقِ فی النوع الاول
ایضًا من باب حذف الایصال قلنا ان حذف الایصال سماعی لا قیاسی فلا یقاس
علیه غیره فان قیل لا نسلم ان نفسك نفسك من افراد النوع الثانی لان الشرط
فی النوع الثانی ان یکون التحذیر محذرا ونفسك محذر لا محذر منه قلنا ان معنی
نفسك هکذا اَبعِدْ نفسك مما یؤذیك من التعجب والتکبر فان قیل هذا الجواب غیر دافع
للاعتراض لان نفسك علی هذا التقدیر ایضًا محذر منه قلنا ان النفس وان کان محذرا
فی الحقیقة لکنه محذر منه باعتبار اللازم وهو التعجب والتکبر فان قیل تعریف التحذیر
لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج منه الاسد فی مثل هذا الترکیب ایاك والاسد
لانه خارج عن القسمین اما خروجه عن القسم الاول فلان الشرط فی النوع الاول
ان یکون التحذیر محذرا والاسد محذر منه واما خروجه عن القسم الثانی فلان الشرط
فی القسم الثانی تکرار المحذر منه وههنا لیس تکرار المحذر منه قلنا ان کان الاسد
خارجا عنه فلا ضیر فیه لانه تابع للتحذیر لا عین التحذیر والتوابع خارجة عن المحدود
بدلیل ذکرها فیما بعد وتقول ایاك من الاسد هذا امثال لما کان التحذیر فیه
محذرا ویکون المحذر منه اسمًا صریحًا مذکورا بمن ومن ان تحذف هذه امثال لما کان
التحذیر فیه محذرا ویکون المحذر منه اسمًا تاویلیا مذکورا بمن وایاك وان تحذف
بتقدیر من هذا امثال لما کان التحذیر فیه محذرا ویکون المحذر منه اسمًا تاویلیا
مذکورا بتقدیر من وانما قدر من فیه لان من من الحروف الجارة وحذف الحروف الجارة مع ان وان
قیاسی لان ان موصول حرفی وما بعدها صلة والموصول بالجملة تأدی معنی المفرد فیحذف منهن
للتخفیف ولا تقول ایاك الاسد لامتناع تقدیر من مع الاسم الصریح فان قیل

ينبغي ان يكون هذا بتقدير العاطف قلنا حذف الحروف الجارة مع أنْ وأنّ قياس نظيرهما مثل كثير وحذف حرف العطف لم يثبت[1] الا نادرًا فلما لم يمكن الحمل على الشاذ الكثير لم يمكن حمله على النادر بالطريق الاولى **المفعول فيه**[2] هو ما فعل فيه فعل مذكور والمذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا والفعل اعم من يكون لفظا او تقديرًا حقيقة كان او شبه الفعل فان قيل المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا الحدث فكيف يصح قوله ما فعل فيه فعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي وهو الحدث فان قيل لما كان المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي فلا يكون التعريف جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل ضربتُ يوم الجمعة لان الحدث[3] غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من ان يكون مطابقة نحو ضربي يوم الجمعة او في ضمن الفعل نحو ضربت يوم الجمعة فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة صمت فيه لان الحدث لم يكن مذكورا فيه اصلا اى لا مطابقة كما هو الظاهر ولا في ضمن الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل انا ضارب يوم الجمعة لعدم الفعل ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبهه وههنا وان لم يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل

---

[1] قوله لم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت كذا في الرضي ١٢ تحفه

[2] قوله المفعول فيه فيه ثلاث احتمالات الاول ان يكون مبتدأ خبره مقدم اى ومنه المفعول فيه والثاني ان يكون خبر مبتدأ باعتبار المضاف المحذوف اى هذا باب مفعول فيه والثالث ان يكون مبتدأ وما فعل فيه فعل مذكور الخ خبره وقال بعض الافاضل في بعض الشروح ما حاصله انه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ يفهم من المفعول فيه ما فعل فيه وبالعكس قلنا هذا من تعريف لفظ بلفظ مرادف اجلى منه ومثل ذلك جائز عند اهل التحقيق كتعريف الوجود بالكون انتهى ١٢ تحفه

[3] قوله لان الحدث غير مذكور فيه اقول بعد الاقرار والتسليم ان الفعل بالاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا الحدث فما معنى القول ان الحدث غير مذكور مقدر ولولا تضييق المقام لفصلت المرام ١٢ تحفه

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به في مثل
شهود شهدت يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فُعِل فيه فِعْلٌ مذكور وهو الشهود فان الشهود
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف وهو ان المفعول
فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لا من حيث انه وقع عليه
فعل مذكور وذكر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعل مذكور لا من حيث انه فعل فيه فعل مذكور فان
قيل لما كان قيد الحيثية مرادا في التعريف فذكر مذكور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذكر
مذكور لزيادة تصوير المعرّف من زمان او مكان وشرط نصبه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب
الجرّ في المفعول فيه وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اما في الزمان المبهم فلان الزمان
المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق يوصل الفعل
بالذات فكذا هذا اى الزمان المبهم يوصل الفعل بالذات بلا واسطة في واما
الزمان المحدود فمحمول على الزمان المبهم لاشتراكهما في الذات وهو الزمانية وظروف المكان
ان كان مبهما قبل ذلك اى تقدير في لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الوصف وهو الابهام والا اى وان لم يكن مبهما بل هو محدود فلا اى لا يقبل تقدير في
لان المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما لا ذاتا ولا وصفا وفسر المبهم

---

[51] قوله فذكر مذكور بلا فائدة لانه لا حاجة اليها الا لاخراج مثل يوم الجمعة يوم فاذا اعتبر الحيثية خرج مثل هذا المثال من هذه الحيثية فلا يحتاج الى قوله مذكور كذا قال استاذنا الاستاذ اقول هذا اذا كان قيد الحيثية قيد الفعل وان كان قيد الظاهر وهو الظاهر كان قيد المذكور كما لا يخفى على من طالع الشرح فنسبة عدم الفائدة الى قوله مذكور بلا فائدة وما هذه الا كنسبة عدم الفائدة الى النامي في تعريف الحيوان لان ما يخرجه يخرج المتحرك بالارادة لان المقوم للعالي مقوم للسافل منه كما ترى فافهم اعلم ان قوله ما فعل فيه فعل جنس متناول لقولنا يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل فقوله مذكور خرج به عنه مثله ۱۲ تحفه

[52] قوله اما في الزمان المبهم هو ما لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين وزمان ۱۲ تحفه خادميه

[53] قوله واما الزمان المحدود وهو ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر رمضان وغيرها ۱۲ تحفه خادميه

[54] قوله لان المكان المبهم اعلم ان في تفسير المكان المبهم اقوال شتى والتفصيل يفضي الى التطويل الممل للمفتي والمختار عند الرضي ما مر في الزمان من ان ما لا حد له يحصره فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل لا خلاف في انتصابها على الظرفية ۱۲ تحفه

من المكان بالجهات الست فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عند ولدى ودون وسوى لانها ليست من الجهات الست مع انها يقدر فيها في فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند لدى وشبههما لابهامهما وما يشابههما في الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان لانه محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله ولفظ مكان اى كذا محمول على المبهم المفسر بالجهات الست لفظ المكان لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست فان قيل القاعدة منقوضة بما وقع بعد دخلت كما في دخلت الدار لان الدار محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد دخلت اى حمل على المفسر بالجهات الست ما وقع بعد دخلت لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامها على الاصح فقوله على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب غير الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دخلت مفعول فيه والاصل فيه ذكر في لكنه حذف لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول به وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا[1] ان الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب في المفعول به فعلم انه مفعول فيه لا مفعول به فان قيل ان بعضا من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لو وقع فيه ويصح ان ينسب الى المكان الذي شامل له ولغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا[2] هذا الحكم في كل فعل لم يعتبر في مفهومه النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر في مفهوم الدخول هو النقل من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة صمت فيه

---

[1] قوله قلنا آه اقول ان تاملت ادنى تامل علمت اين الجواب من الاعتراض قال مولانا نور الحق يمكن ان يقال هذا الفعل مما يتم معناه بهذا المفعول من غير احتياج الى مفعول به فيصح ان يقع مفعولا فيه فافهم انتهى اقول لقائل ان يقول ما هذا المعنى الا معنى المفعول به لا المفعول فيه ولعله اشار اليه بقوله فافهم ١٢ تحفه [2] قوله قلنا هذا الحكم آه لقائل ان يقول قواعد الفن كلية والتخصيص من غير سند ممن يوثق عليه لا يسمع على انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت الدار ١٢ تحفه خادميه

١٠

المفعول له هو ما فعل لاجله ای لقصد تحصیله او بسبب وجوده فعل مذکور اعم من[1] ان یکون حقیقةً او حکماً فلا یرد الاعتراض علی ما کان فعله مقدرا تادیبا فی جواب من قال ضربت زیدا فقوله مذکور احتراز عن التادیب فی هذا الترکیب اعجبنی التادیب فان فعله غیر مذکور **فان قیل** لا نسلم ان فعله غیر مذکور بل هو مذکور فی الجملة کما فی ضربت زیدا **قلنا** المراد بالمذکور المذکور معه **فان قیل** ان فعله ایضا مذکور معه کما فی ضربت تادیبا **قلنا** المراد بالمذکور معه ما وقع فعله معه فی الترکیب الذی وقع هو فیه **فان قیل** نوقض بمثل اعجبنی التادیب الذی ضربته لاجله لان فعله وقع معه فی الترکیب الذی وقع هو فیه **قلنا**[2] المراد بذکره معه ایراده معه لایراث الاثر فیه مثل ضربته تادیبا هذا مثال لما فعل لقصد تحصیله فعل مذکور وهو الضرب وقعدت عن الحرب جبنا هذا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذکور وهو القعود خلافا للزجاج **فان قیل** ان خلافا مفعول مطلق والشرط فی المفعول المطلق ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ولیس قبله الفعل الذی اشتمل معناه علیه **قلنا** الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وههنا وان لم یکن فعله لفظا لکنه تقدیرا فیکون التقدیر القائل بکون المفعول له معمولا مستقلا غیر داخل فی المفعول المطلق یخالف خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **فان قیل** الشرط فی المصدر ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی ضربت مشتمل علی الضرب لا علی التادیب ومعنی قعدت مشتمل علی القعود لا علی الجبن **قلنا** الاشتمال اعم من ان یکون صریحا او تاویلا وههنا وان لم یکن صریحا لکنه تاویلا اذ المعنی عنده فی المثالین المذکورین ادبته بالضرب تادیبا وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا ولقوله ان

---

[1] قوله اعم آه اقول عمم الاستاذ المذکور من الحقیقی والحکمی ههنا ولم یعمم فی المفعول فیه مع انه لا بد منه ههنا کما عمم هناک المذکور من التضمنی والمطابقی وترک ههنا مع انه من الضروریات ههنا ایضا فتامل وتدبر ۱۲ تحفه

[2] قوله قلنا المراد بذکره معه ایراده آه فیه انه یرد علیه ضُرب للتادیب فانه مفعول ما لم یسم فاعله مع انه یصدق علیه انه ذکر لیعمل فیه الا ان یخص العمل بعمل النصب لان الکلام فی المنصوبات فتامل فیه اعلم ان قوله ما فعل لاجله جنس شامل للمحدود وغیره وقوله مذکور یخرج غیره نحو التادیب فی اعجبنی التادیب الا

مصدریة مجازا باعتبار المضاف ای ضربته ضرب تادیب وقعدت عن الحرب قعود جبن ونقول عن قول الزجاج بان صحة تاویل[1] نوع بنوع اخر لا یخرج الشیء عن حقیقته الا تری انه یصح تاویل الحال بالظرف مع انه لا یخرج عن حقیقته **وشرط نصبه تقدیر اللام** لان التلفظ باللام یوجب الجر فی المفعول له **فان[2] قیل** کما ان اللام للتعلیل کذلک مِنْ والباء وفی للتعلیل فلم خص تقدیر اللام بالذکر مثال من کما فی قوله تعالی لَوْ اَنْزَلْنَا هٰذَا الْقُرْاٰنَ عَلٰی جَبَلٍ لَّرَاَیْتَهٗ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْیَةِ اللّٰهِ ومثال الباء کما فی قوله تعالی فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِیْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا عَلَیْهِمْ طَیِّبٰتٍ ومثال فی کما فی قوله[3] علیه السلام ان امرأة دخلت النار فی هرة **قلنا** ان اللام غالب فی تعلیلات الافعال وتقدیر من والباء وفی لیس غالبا فی تعلیلات الافعال فلا یقدر **وانما یجوز حذفها اذا کان[4] فعلا** ای حدثا لا عینا احترز به عن نحو جئتک للسمن **لفاعل الفعل المعلل به** ای یکون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحدا احترز به عن نحو جئتک لمجیئک ایای **ومقارنا له فی الوجود** ای یکون زمان احدهما بعینه زمان الاخر او جزء من زمان الاخر احترز به عن نحو اکرمتک الیوم بوعدک بذلک امس لان المفعول له عند وجود هذه الشرائط یشبه بالمفعول المطلق والیه یوصل الفعل بالذات فکذا الیه فیتعلق به الفعل بلا واسطة تعلق المصدر به **فان قیل** ما الوجه للمصنف حیث لم یکتف بارجاع الضمیر المستکن فی یجوز الی تقدیر اللام مع انه ادل علی المقصود واخصر خیر الکلام ما قل ودل وذکر حذف فیها **قلنا[5]** التقدیر اسقاط عن اللفظ وابقاء فی النیة والحذف اسقاط مطلقا سواء کان مع

---

[1] قوله تاویل نوع بنوع آه هذا انما یرد علی الزجاج اذا سلم حقیقة المفعول اولا ثم اوله بالمصدر وهو غنی عن ذلک ویقول ان ما زعم الناس کونه مفعولا له فهو داخل فی المصدر بهذا الطریق ۱۲ تحفه

[2] قوله فان قیل کما ان اللام للتعلیل آه وانما تعرض لوجه تخصیص اللام ههنا ولم یتعرض لوجه تخصیص فی فی المفعول فیه لان مداخل المفعول له کثیرة لانها ثلثة ومداخل المفعول فیه قلیلة وهی الباء وحدها فتکون بمنزلة العدم ۱۲ تحفه

[3] کما فی قوله علیه السلام ان امرأة هذا الحدیث مختصر وکله مذکور فی صحیح البخاری ای فی هرة حبست حتی ماتت من الجوع فلم تکن تطعمها ولا ترسلها فتاکل من خشاش الارض وهی حشرات الهوام والعصافیر ونحوها ۱۲ تحفه

[4] قوله ای یکون آه قال الرضی وبعض النحاة لا یشترط تشارکهما فی الفاعل مع ان الذی یقوی فی ظنی وان کان الاول اغلب انتهی ۱۲ تحفه

[5] قوله قلنا آه قال محشی غایة التحقیق قوله حذف فیها من باب وضع الظاهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدیر بالحذف للتنبیه علی جریان الاصطلاح باطلاق کلا اللفظین انتهی ۱۲ تحفه

ابقاء فی النیة اولا فلو اکتفی بارجاع الضمیر المستکن فی مجوز الی تقدیر اللام یتوہم الواہم ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء فی النیة کلیہما مشروطان بالشروط الآتیة ولیس کذلک بل البقاء اصلا لا یحتاج الی الشرط **المفعول معه** فان[۱] قیل ان الضمیر فی معه لا یخلو اما راجع الی لفظ ال او الی لفظ المفعول فعلی الاول یلزم اضمار الحرف وکون الشیء مضمرا من خواص الاسم وعلی الثانی یلزم معیة الشیء لنفسه وهو باطل قلنا الضمیر راجع الی لفظ ال لکن اللام موصولی بمعنی الذی والمفعول بمعنی فعل فیکون التقدیر الذی فعل معه فان قیل ان فُعِلَ فعلٌ مجهول یقتضی مفعولا مالم یسم فاعله فای شیء مفعول مالم یسم فاعله فی هذا الترکیب قلنا ان مفعول مالم یسم فاعله فی هذا الترکیب لفظ معه فان قیل ان مفعول مالم یسم فاعله من قبیل المرفوعات ولفظ معه منصوب قلنا[۲] نعم لکنه من قبیل الظروف اللازم نصبها وترکها منصوبا جریا علی ما هو علیه الاکثر وان وقع موقع المرفوع کما فی قوله[۳] تعالی لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ قیل[۴] فی الجواب قوله مفعول معه من قبیل قول الشاعر ع وقد حیل بین العَیرِ والنَّزَوانِ ؛ یعنی

---

[۱] قوله فان قیل ان الضمیر الخ اقول یرد علی ما قال الاستاذ ان تخصیص الضمیر ههنا دون المفعول به والمفعول فیه والمفعول له تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح بل الاولی الاول بخلاف ما قال الشارح لانه قال فقوله معه مفعول مالم یسم فاعله اسند الیه المفعول الخ فالمقصود بالذات حال معه وانما لم یتعرض لبیان حال به وفیه وله لانها مبنیة فرفعها محلی قطعا بخلاف معه فافهم ۱۲ تحفہ

[۲] قوله قلنا نعم الخ فی مغنی اللبیب انه اسم بدلیل التنوین فی قولک معا ودخول الجار فی حکایة سیبویه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هٰذا ذِکْرُ مَنْ مَعِیَ وَذِکْرُ مَنْ قَبْلِی وتسکین عینه لغة غنم وربیعة لا ضرورة خلافا لسیبویه واسمیتها حینئذ باقیة وقول النحاة انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتکون ظرفا ولها ثلثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا یخبر بها عن الذات نحو والله معکم والثانی زمانه نحو جئتک مع العصر والثالث مرادفة عند وعلیه القراءة وحکایة سیبویه السابقتین ومفردة فتنون وتکون وقد جاءت ظرفا وهی فی الافراد بمعنی جمیعا عند ابن مالک وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءوا جمیعا احتمل ان فعلها فی وقت واحد وفی وقتین واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد وتستعمل للجماعة کما تستعمل للاثنین انتهی ملخصا ۱۲ تحفہ

[۳] قوله کما فی قوله تعالی وفی البیضاوی ای تقطع وصلکم والبین من الاضداد یستعمل للفصل والوصل وقیل هو ظرف اسند الیه الفعل علی الاتساع والمعنی وقع التقطع بینکم ویشهد له قراءة نافع وغیره بالنصب علی اضمار الفاعل لدلالة ما قبله علیه او اقیم مقام موصوفه واصله لقد تقطع ما بینکم وقد قرئ به فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفہ

[۴] قوله قیل فی الجواب قال مولانا عصام وفی السوانح توجیه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقدیره الذی فعل کائن معه ای مع فعله فالظرف فاعل مجازا کما انه خبر مجازا فی نحو زید فی الدار تامل انتهی اقول مع قطع النظر عن المعنی ان کان الظرف مستقرا لکان عاملا فی الضمیر المستکن فیه ومن شرط عمله الاعتماد علی ما یعتمد علیه اسم الفاعل وهو ههنا منتف کما هو الظاهر ولعله اشار الیه بقوله وفیه تامل فافهم ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

كما ان المفعول ما لم يسم فاعله فی هذا التركيب مصدر الفعل المجهول بين ظرف ای حيل الحيلولة كذلك مفعول ما لم يسم فاعله فی المفعول معه مصدر مفعول معه ظرف ای الذ فعل فعل بمصاحبته لكن الرأی الاول شريف جداً لموافقة التنزيل هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا فی الصدور نحو استوى الماء والخشبة او فی الوقوع نحو كفاك وزيدا درهم لفظا بان يكون الفعل مذكورا او مقدرا فی نظم الكلام او معنى بان يكون الفعل مستفادا من فحوی الكلام من غير تقدير و تصريح به فی نظم الكلام فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف فی مثل هذا التركيب جاء نی زيد و عمرو و ضربت زيدا و عمرا لانه مذكور بعد الواو و مصاحب لمعمول الفعل فی الصدور و الوقوع مع انه ليس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبته لمعمول فعل اشتراكه لمعمول فعل فی الصدور و الوقوع مع اتحاد الزمان نحو سرت و زيدا او المكان نحو لو تركت الناقة و فصيلها لرضعها فان قيل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا يصح بل هو منصوب بالواو كما نص عليه عبد القاهر فی نواصب الاسم قلنا كلام المصنف بناء على مذهب الجمهور و العامل فيه عند الجمهور الفعل و معناه بتوسط الواو التی بمعنى مع فان قيل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر رفعو فان قيل كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ايضا اخصر فلم اختار الواو على الفاء قلنا ان اصل هذا الواو واو العطف التی فيها معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان الفعل لفظا و جاز العطف فالوجهان ای كون الاسم معطوفا و كون الاسم مفعولا معه جائزان لانه ليس المانع من اعتبار الاحتمالين نحو جئت انا و زيد او زيدا فان قيل

سله قوله والعامل فيه عند الجمهور آه وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا يعنی عامل المعنوی خلاف الجمهور و نحو النصب كما ان العامل المعنوی للمبتدأ التجريد و ان اشتبه عليك شیء فارجع الی الرضی فی شرح قول المص و ما وقع ظرفا فالاكثر آه لعله يزيل الاشتباه و قال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت استوى الماء و صاحب الخشبة و كذا فی غيره و قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو و قال الاخفش نصبه كنصب الظروف و ذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية و الواو فی الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعنی النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كان بمعنى غير اعراب نفس غير اعلم ان قوله هو مذكور جنس و قوله بعد الواو اخرج المعمولات كلها سوى الحال بالواو نحو ضيعت و قوله لمصاحبة اخرج الحال و قوله معمول فعل اخرج نحو كل رجل و ضيعته كذا قال مولانا نور الحق ناقل فی ضيعته خلاف للنحويين فانه يجوز نصب المفعول معه من تمام الاسم كالتمييز ١٢ تحفه

هذا الحكم كما يجرى فى الفعل كذلك يجرى فى شبه الفعل فلم خص الفعل بهذا الحكم قلنا المراد بالفعل الامر[1] الذى هو دال على الحدث وهو اعم من الفعل وشبهه فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيدا وعمرا لان الفعل فيه لفظى والعطف جائز مع انه تعين فيه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم[2] وجوبه وفى هذا[3] المثال واجب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيدا لان الفعل فيه لفظى وجاز العطف مع ان فيه تعين النصب قلنا المراد بجواز العطف هذا المعنى ان لا يكون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف فى هذا المثال ممتنع حاصل الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان الخاص المقتضى لسلب الضرورة عن الجانبين والا تعين النصب اى لا وجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى مع وجود العامل اللفظى نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا وانما[4] امتنع العطف فيهما اما فى الصورة الاولى فلان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع فى كلامهم واما فى الصورة الثانية فلان مقصود المتكلم السؤال عن شانهما لا عن شان المخاطب وذات عمرو ولو يجوز العطف لكان السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم وانما كان الفعل فى هذه الامثلة معنويا لان المعنى اى معنى هذه الامثلة المذكورة ما تصنع فان قيل ان دليل المصنف دليل على معنوية الفعل والمدعى غير مذكور فى كلام المصنف قلنا ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر فيكون التقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى

---

[1] قوله الامر الذى الخ يرد عليه انه اذا كان المراد من الفعل الامر الذى ذكر كان شبه الفعل المعنوى داخلا فيه لدلالة امر ما عليه فلا حاجة الى قوله او معنى اللهم الا ان يقال انما قال ذلك تمهيدا او توطية للتفصيل فافهم ۱۲ تحفه

[2] قوله عدم وجوبه يعنى المراد من الجواز الامكان الخاص ۱۲ تحفه

[3] قوله وفى هذا المثال واجب لان الاصل فى هذا الواو العطف وانما يعدل عنه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة وفى المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذى هو الاصل فيلتبس كذا قال مولانا عبد الرحمن ۱۲ تحفه

[4] قوله وانما آه هو فى الصواب ان يقول انما امتنع العطف فيهما لان العطف فى الاول يستلزم عطف [illegible] على الشان لان المقصود آه كما قال الشارح الا ان يتكلف غاية التكلف ويقال المراد من الصورة الاولى العطف على الضمير واطلاق الاولى عليهما تغليب ومن الصورة الثانية العطف على الظاهر فتدبر ۱۲ تحفه

ما تصنع فان قيل هذا الدليل لايطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل فى الامثلة
الثلثة والدليل يدل على معنوية الفعل فى المثالين الاخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف
على تقدير المعطوف اى لان المعنى ما تصنع وما يماثله اى ما يصنع لما فرغ المصنف
عن بيان المفاعيل شرع فى بيان الملحقات بها فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل
ن بين تبين
او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فبذكر الهيئة احترز عن التميز لانه يبين ذات الشئ ولما
اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ فى مثل هذا التركيب
زيد العالم اخوك لانه يبين الهيئة بغير الفاعل والمفعول فان قيل ان تعريف
الحال لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه صفة الفاعل والمفعول فى هذا
التركيب جاءنى رجل عالم ورأيت رجلا عالما لانها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول
قلنا قيد الحيثية مراد فى التعريف اى الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث انه
فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول
لا من حيث انه فاعل ومفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعا للافراد لانه
خرج منه الحال فى مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئتهما لا هيئة احدهما قلنا
كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان قيل
ان تعريف الحال لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق فى مثل
ضربت الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه فى مثل جئت وزيدا راكبين
وكذا الحال عن المضاف اليه فى مثل قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفًا قلنا المراد بالفاعل
والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول المطلق لكونه بمعنى
احدث الضرب شديدا وكذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا يخلو اما مصاحب
لمعمول الفعل فى الصدور واما مصاحب لمعمول الفعل فى الوقوع فان كان الاول فهو
بمعنى الفاعل وان كان الثانى فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى أَنَّ دَابِرَ هٰؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِيْنَ فان مُصْبِحِيْنَ حال عن المضاف اليه اعنى هٰؤُلَآءِ مع انه لا يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **اجيب** عنه ان ههنا وان لم يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف لكن المضاف جزء عن المضاف اليه والحال عن المضاف اليه بعينه حال عن المضاف من **فان قيل** الحال اما عن الفاعل وعن المفعول به والدابر فى هذا التركيب ليس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم أنَّ **قلنا** الدابر فى هذا التركيب مفعول[له] ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى مقطوع الراجع الى الدابر لفظا او معنى فالفاعل اللفظى والمفعول اللفظى ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والملفوظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما والفاعل المعنوى ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكتاب مثل ضربت زيدا قائما هذا مثال للفظى الملفوظ الحقيقى فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما هذا مثال للفظى الملفوظ الحكمى فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار المعنى الخارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما هذا مثال للمعنوى لان مفعولية زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير التقدير والتصريح به فى نظم الكلام اعنى اشير وانبه المستفادين من هذا **فان قيل** ينبغى ان يكون اشير وانبه مقدرين فى نظم الكلام فيكون هذا من قبيل الملفوظ الحكمى **قلنا** لو كان اشير وانبه مقدرين فى نظم الكلام لكان مقصود المتكلم هو الاخبار بهما عن نفسه والامر ليس كذلك بل مقصود المتكلم هو الحكم على المشار اليه بالزيدية فعلم ان مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير وانبه الخارج

[له] قوله مفعول آه اقول فعلى هذا يلزم ان يصح حال عن المبتدا الذى خبره فعل او شبه فعل وظرف عند الصحة لرجوع الضمير الذى هو فاعل او مفعول اليه فالتزام هذا بعيد وخلاف عن تصريحاتهم فتامل حق التامل لتوصل التحقيق ۱۲ تحفه خادميه

عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه **فإن قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر لانهما يعملان عمل الفعل وليس۵ من تركيبه تأمل وفي معنى الفعل مذهبان مذهب المص رح ومذهب الشارح رح فمذهب المص رح ان العامل المعنوي ما يكون له حصة في اللفظ سواء كان مقدرا في نظم الكلام او او كان مستفادا من فحوى الكلام ومذهب الشارح رح ان معنى الفعل ما يكون مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكلام فالعامل في نحو ضربت زيدا قائما لفظي اتفاقا والعامل في مثل هذا زيد قائما معنوي اتفاقا والعامل في مثل زيد في الدار قائما محل النزاع فعند المص رح العامل فيه معنوي وعند الشارح رح العامل فيه لفظي وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وصاحبها معرفة غالبا اي في غالب المواد لان ذا الحال محكوم عليه في الواقع والاصل في المحكوم عليه التعريف **فإن قيل** ان قيد غالبا ينافي الشرطية لان الشرط يقتضي عدم جواز التخلف وقيد غالبا يقتضي جواز التخلف وبينهما منافاة **قلنا**۶ ان غالبا ليس قيد الشرط بل هو قيد الاشتراط لان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا اى مغنية عن التعريف مثل غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ

---

۵ قوله وليس من تركيبه اقول كيف لا يكون من تركيبه ومعنى تركيبه منه ان يكون ماخوذا من صيغة الفعل ولفظا اي يشتمل على حروف الفعل ومادته ولا شك ان كل واحد منهما كذلك ولعله اشار اليه بقوله تامل حيث يرد عليه انه خرج منه اسم الفعل لانهم قالوا انه داخل فيه ولو قيل بعدم دخوله فيه فعدم الدخل في معنى الفعل اليق ظاهر لان معنى الفعل ما يكون مقدرا او مستنبطا من فحوى الكلام على ما قال الاستاذ واسكت مثلا ليس بمقدر ولا مستنبط من لفظه بل هو معناه كذا قال مولانا عبد الرحمن فافهم ۱۲ تحفه

۶ قوله قلنا ان غالبا ليس قيد الشرط آه اقول الصواب ان يقال ان قوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة فقط كما قال الشارح رح فتامل لعله لا يخفى عليك وجه الصواب من الله التوفيق في كل باب ۱۲ تحفه خادميه

كُلُّ اَمْرٍ حَكِيْمٍ اَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا او وقعت فی حیز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او كان الحال مقدما علی ذی الحال نحو جاءنی راكبا رجل او وقع الحال بعد الا نحو جاءنی رجل الا راكبا وثانیهما ما یكون ذو الحال غیر هذه الامور المذكورة فغالب موارد وقوع الحال فیه هو هذا القسم الثانی ووقوع الحال فیه مشروط كون صاحبها معرفة **وقیل فی الجواب** ان قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف علی قوله وشرطها ان تكون نكرة من قبیل عطف الجملة الاسمیة علی الجملة الاسمیة فلا یكون قید الغالب فی الشرط حتی یرد النقض لكن هذا الجواب ضعیف لما فیه صرف الكلام من الظاهر الی خلاف الظاهر **فان قیل** انكم قلتم ان الشرط فی الحال ان یكون نكرة فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر ع وارسلها العراك الخ لان العراك حال مع انه معرفة باللام وبقولهم مررت به وحده لان وحده حال مع انه معرفة بالاضافة وبقولهم فعلت جهدك لان جهدك حال مع انه معرفة بالاضافة **فاجاب المصنف** بقوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول بتاویل النكرة من وجهین الاول ان هذه المصادر مصادر للافعال المحذوفة وهذه الافعال مع المصادر جملة فعلیة وقعت احوالا فیكون التقدیر ارسلها تعترك العراك ومررت به ینفرد وحده وفعلت تجتهد جهدك والثانی ان صورتها وان كانت صورة المعرفة لكنها فی المعنی نكرة كما فی اللام الزائدة والاضافة اللفظیة فیكون التقدیر ارسلها معتركة ومررت به منفردا وفعلت مجتهدا وتمام البیت هذا شعر وارسلها العراك ولم یذدها ولم یشفق علی نغص الدخال **فان قیل** لا رسالتیصور

---

٥١ قوله من وجهین الاول لابی علی والثانی لسیبویه ولما كان وجه ابی علی اظهر قدمه علی وجه سیبویه ۱۲ تحفه ٥٢ قوله تعترك العراك اشار بتقدیر تعترك الی ان مجرد هذا الفعل غیر مستعمل ولا یظهر تقدیر ینفرد مع انه من غیر لفظه ویجد مستعمل فی كلامهم قال الشارح فی المنهیة انوحد مصدر وحد یحد وحدا وحدة كوعد یعد وعدا وعدة ۱۲ تحفه ٥٣ قوله وتمام البیت آه نقل انه خرج لبید یوما متنزها الی جانب الجبل فرائی فی ذیل الجبل حمار الوحش والاتن قد بعث ذلك الحمار الاتن الی الماء هناك ووقف هو علی موضع خال ینظر الیها خوفا من صیاد یهجم علیها فی الماء فلما رائی لبید ذلك الفعل العجیب وصف بقوله وارسلها العراك الخ وان تاملت فیما تلونا علیك حق التامل ظهر لك انه لا حاجة الی قول الاستاذ فان قیل الخ ومعنی البیت وفرستاد آن حمار وحش مادهای خود را در ان حالیكه آن مادها مزاحم یكدیگر بودند ومنع نكرد آن حمار وحش آنها را ازانه ترسید آن حمار وحش برینه تمام شدن آب بجهت آنها بسبب آمدن بعضی بسبب بعضی ۱۲ تحفه

ذوي العقول والحمار الوحشي ليس منها **قلنا** المراد بالارسال البعث **فان قيل** البعث حيا بعد الممات وهذه خاصة الله تعالى **قلنا** المراد بالبعث تخلية بين المرسل وما يريده ثم النغص عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين العطشانين لشرب ما بقي **فان قيل** هذا المعنى يتصور في البعير والحمار الوحشي ارسلها الاتن لا البعير **قلنا** المراد بالدخال الدخال بالمعنى اللغوي هو نفس دخول البعض في البعض **ونقول** ان عبارة الشاعر محمولة على حذف المضاف فيكون التقدير هذا على نغص مثل نغص الدخال فان[1] كان صاحبها نكرة وجب تقديمها من وجهين الاول ان الحال وذا الحال في الاصل المبتدأ والخبر والمبتدأ اذا كان[2] نكرة وجب تقديم الخبر عليه والثاني فلئلا يلتبس الحال بالصفة في حالة النصب واما غير حالة النصب فمحمولة[3] على حالة النصب طردا للباب **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءني رجل من بني تميم فارسا لان ذا الحال فيه نكرة مع انه لا يقدم الحال عليه **قلنا** المراد بالنكرة النكرة المحضة وهذه نكرة مخصصة **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءني رجل وزيد راكبين لان ذا الحال فيه نكرة محضة مع انه لا يقدم الحال عليها **قلنا** هذا الحكم فيما اذا لم يكن الحال مشتركا بين المعرفة والنكرة وهذه الحال مشتركة[4] بين المعرفة والنكرة

---

[1] قوله فان كان آه قال مولانا نور الحق ينبغي ان يقال والحال مفردا اذ لو كان جملة لوجب الواو دون التقديم نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف انتهى اقول لعل المصنف لم يذكر هذا القيد لانه في صدد الحال المفردة حيث قال فيما بعد وقد تكون جملة خبرية ١٢ تحفه

[2] قوله والمبتدأ اذا كان نكرة وجب تقديم الخبر عليه اذا لم يخصص اما اذا خصص فلا والحال اما عن الفاعل او عن المفعول وكل منهما مخصص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر قال مولانا عبد الغفور اللهم الا ان يقال الحال حكم فلا يجري التخصيص الحاصل بالقياس الى آخر انتهى وفيه تكلف فان المفيد هو تخصيص المحكوم عليه وتقليل شيوعه باي وجه كان وهو حاصل بتقديم الفعل فلا حاجة الى تخصيص آخر ١٢ تحفه

[3] قوله فمحمولة آه لا يقال ح يلزم حمل الكثير وهو الرفع والجر على القليل وهو النصب لانا نقول الحامل لهم على هذا الحمل ليس الا تحرزهم عن الالتباس بل ضبط الاحوال على نمط واحد ونهج سالم شكر الله سعيهم ١٢ تحفه

[4] قوله مشتركة آه قال مولانا نور الحق فان صيغة راكبين بمنزلة راكب وراكب فلما ثني اختصارا في الكلام تضمنا حالين كأنهما حال عن كل منهما فيكون مشتركة قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة وهو ليس بنكرة فخرج بقوله نكرة صاحب الحال المشترك ويرد ان القول بكون هذه الحال المثنى مشتركا بين رجل وزيد لكن الحال باعتبار البعد كما عرفت فلو كان صاحب الحال مجموع المعرفة والنكرة يكون القول بكونها مشتركة الجمع من اصحاب الكلام الا ان تقديم الحال عليه بل تأخره عن الكلام من نحو زيد الراكب اصلا كقوله فافهم انتهى اقول القائل مولانا عصام الملة والدين ١٢ تحفه خادميه

ولا يتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتاخر لا في المعمول المتقدم **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما كعمرو فان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي **قلنا** هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد من الحالين الى صاحبها بخلاف الظرف **فان قيل** ان قوله بخلاف الظرف لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن في يتقدم الراجع الى الحال وبالعامل المعنوي فعلى التقدير الاول يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف فحينئذ[1] يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن مندرجا فيه كما هو مذهب الشارح فلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم الظرف عليه وعلى التقدير الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال يتقدم على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا كما هو مذهب المصنف فينبغي[2] ان يقول الا الظرف للاختصار وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يتقدم على الظرف كذلك يتقدم على الفعل وشبهه **قلنا** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير مندرج في العامل المعنوي والباء[3] بمعنى

---

[1] قوله فحينئذ يلزم آه اقول وايضا يلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم العامل المعنوي على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العلام لم يتعرض له لظهوره على الكرام ١٢ تحفه

[2] قوله فينبغي آه اقول هذا الاعتراض يرد على الاحتمالات الاخر ايضا غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون الاستثناء منقطعا وهذا وان لم يكن حسنا في نفسه لكنه احسن بالنسبة الى الاختصار المطلوب في المتون ١٢ تحفه

[3] قوله والباء بمعنى مع والخلاف هذا التمهيد توطئة لجواب الاعتراض الذي يرد على ان تخصيص الظرف باطل لتقدمه على غيره فافهم ولم يتعرض الاستاذ العلام للشق الاول من الشق الثاني مع ان جوابه ما اورده عليه جواب لما اورد على الاحتمالات الاخر مع ان هذا اخلاف مذهب المصنف وتغيير كلام القائل بما لا يرضى به قائله اقول لعله لم يتعرض لها لما ذكر فيما مر على ان لان تقديم الحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن برهان جوزه في صورة وهي ان يكون الحال ظرفا او شبهه والعامل المعنوي ايضا كذلك اي يكون ظرفا او شبهه ومن هذا القبيل قولهم البر الكر بستين اي بالكر مستقرا بستين فمستقرا حال [illegible] فافهم [illegible] الا نادرا [illegible] ١٢

معه والخلاف بمعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بالاتفاق
مع الاختلاف في الظرف بحيث ان في الظرف مذهبين مذهب سيبويه رح ومذهب الاخفش رح
فمذهب سيبويه رح انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعمول
المتأخر لا في المعمول المتقدم ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما معتمد على المبتدأ او لا فان
كان معتمدا على المبتدأ فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل في
المعمول المتأخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه
ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر دون المتقدم **او نقول** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير
يتقدم والظرف غير مندرج في العامل المعنوي **وان قلت** يلزم الخروج عن المبحث **فنقول** لا يلزم
الخروج عن المبحث لان الحال مشابه بالظرف بحيث لان فيه معنى الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على
العامل المعنوي فتوهم الواهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه **فاجاب** المص بقوله بخلاف الظرف
او نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف مندرج في العامل المعنوي
وان قلت يلزم تقديم الشيء على نفسه **فنقول** لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل
المعنوي على قسمين احدهما ظرف والاخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف
بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف **فالحاصل** انه
تقديم احد القسمين على الاخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على المجرور على الاصح اي ايضا
لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور
بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذي الحال وتابعه وذو الحال ههنا
مضاف اليه وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع
بالطريق الاولى نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وان كان

سـ١ـه قوله اتفاقا اقول كيف قال الاستاذ اتفاقا مع ان ابن مالك قال في شرح التسهيل ان كانت الاضافة غير محضة فجاز تقديم الحال على المضاف اليه نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا اعتبار بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع [illegible] الرجحان ١٢ تحفه

سـ٢ـه قوله وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع نقض بان الحال عن الفاعل مقدم على العامل مع ان الفاعل لا يتقدم عليه نحو راكبا جاء زيد فاجيب بان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وانما امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه

مجرورا بحرف الجر ففیه مذهبان اصح[1] وغیر اصح[2] فالمذهب الاصح ان ههنا ایضا لا یتقدم الحال علی ذی الحال لان الحال فرع ذی الحال وتابعه وذو الحال ههنا مجرور وتقدیم المجرور علی الجار ممتنع فتقدیم متعلقات المجرور علی الجار ممتنع بالطریق الاولی والمذهب الغیر الاصح انه یتقدم الحال علیه لان الحروف الجارة من معدات الفعل اللازم فکانها من بعض حروف الفعل وتقدیم الحال علی الفعل جائز فکذا علیها کما فی قوله تعالی وَمَا اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ قلنا ان کافة حال عن کاف الخطاب والتاء للمبالغة او نقول ان کافة صفة مصدر محذوف فیکون التقدیر وَمَا اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا اِرْسَالَةً كَافَّةً لِّلنَّاسِ او نقول انه مفعول مطلق لفعل محذوف ای وما ارسلناك الا ان تَكُفَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ وکل ما دل علی هیئة ای علی بیان هیئة الفاعل والمفعول به سواء کان جامدا او مشتقا صح ان یقع حالا من الفاعل او من المفعول به لان الغرض من الحال بیان هیئة الفاعل والمفعول به وهو کما یحصل بالمشتقات کذلك یحصل بالجوامد وهذا رد علی مَنْ شرط الاشتقاق فی الحال واوّل الجوامد بالمشتق مثل هذا بُسْرًا اطیبُ منه رُطَبًا فالعامل فی رطبا هو اطیب باتفاق النحاة وفی بسرا مذهبان مذهب المحققین ومذهب العامة فمذهب المحققین انّ العامل فی بسرا ایضا اطیب فان قیل انّ اطیب اسم التفضیل وهو ضعیف العمل یعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم قلنا نعم لکن هذا التقدیر بناء علی قاعدة وهی انه اذا وقع عن شیء واحد

---

[1] قوله اصح هذا ما ذهب الیه سیبویه واکثر البصریة ۱۲ تحفه

[2] قوله غیر اصح هذا ما ذهب الیه ابن کیسان وابو علی وابن برهان والفارسی وابن جنی وابن ملکون وبعض الکوفیین ۱۲ تحفه

[3] قوله کما فی قوله تعالی آه حیث ان کافة فی الآیة حال من للناس وتقدم علیه ۱۲ تحفه

[4] قوله والتاء للمبالغة دفع دخل ظاهر تامل ۱۲ تحفه

[5] قوله او نقول انه مفعول مطلق آه هذه تکلفات اما التکلف الاول فلان تلك المبالغة فی الفاعل غیر معلومة الوقوع حتی انکر بعضهم فی غیر فعال وفعول ومفعال اما التکلف الثانی والثالث فظاهر فافهم ۱۲ تحفه

[6] قوله هذا بسرا اطیب منه رطبا اول ما یبدو من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحریك ثم بسر بفتح الباء وقد تضم ثم رطب ثم تمر کذا فی القاموس ۱۲ تحفه وتقدم بسرا علی اسم التفضیل دفع سوال تقریره ان العامل الذی هو ضعیف العمل اعنی اسم التفضیل فیه عمل فی المعمول المتقدم وذا لا یجوز فلدفع الالتباس قدم بسرا علی اطیب لانه لو قیل هذا اطیب منه بسرا رطبا یلزم الالتباس لانه لا یعلم ان الحال من المفضل هو بسرا ومن المفضل علیه هو رطبا ۱۲ کاتب عفی عنه

حالان باعتبارين مختلفين وجب ان يلى كل واحد من الحالين الى ذى الحال ولا شك ان
بسرًا حال من المشار اليه باعتبار انه مفضل فيلى الى هذا ورطبًا حال من المشار اليه
باعتبار انه مفضل عليه فيلى الى منه فان[٥١] قيل لما كان بسرًا حالًا من المشار اليه باعتبار
انه مفضل وهذه الحيثية انما تعتبر بعد اضماره فى اطيب فينبغى ان يكون بسرًا مؤخرًا عن
اطيب قلنا نعم لكن الضمير فى مقابلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر مقامه ويلى الحال
اليه ومذهب[٥٢] العامة ان العامل فى بسرًا الاشارة والتنبيه المستفادين من هذا لكن
مذهبهم ضعيف من وجهين الاول ان الحال قيد لعامل ذى الحال والبسرية[٥٣]
ليس قيد الاشارة والتنبيه والثانى انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة اسم صريح
لا يصح اعماله نحو تمرة[٥٤] نخلى بسرًا اطيب منه رطبًا وقد تكون جملة خبرية اما كونها جملة فلان الغرض فلأن
من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل
بالجمل واما كونها خبرية فلان الحال مربوط بذى الحال والانشاء لا يقبل الربط فالاسمية[٥٥]
متلبسة بالواو والضمير لان الجملة الاسمية اكدت فى الاستقلال فلا بد فيها من
رابط قوى وهو الواو والضمير معًا نحو جاءنى زيد وهو راكب او الواو وحده لان الواو

---

[٥١] قوله فان قيل لما كان بسرًا آه حاصل الاعتراض ان هذا ليس بمفضل لانه ليس بفاعل بل المفضل الضمير المستكن فى اطيب و حاصل الجواب ان الضمير فى مقابلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر الذى هو اسم الاشارة مقام الضمير فى كون الحال بعده بلا فاصل وانحل ما قيل ان الضمير فى اطيب واسم الاشارة قبله فلا يقوم المظهر مقامه ۱۲ تحفہ

[٥٢] قوله ومذهب العامة آه هذا ما ذهب اليه ابو على واتباعه ۱۲ تحفہ

[٥٣] قوله والبسرية ليس قيدا آه لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس ۱۲ تحفہ

[٥٤] قوله نحو تمرة نخلى آه لان المبتدأ لا يعمل لانه جامد والجامد لا يعمل لانه ليس فيه شائبة من الفعل ۱۲ تحفہ

[٥٥] قوله فالاسمية بالواو والضمير آه انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فالاكثر لما فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال اما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تحتج الى الواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها معنى فيه كانها من تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير نعم قد يصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذا فلا ترى ابدًا مصدرة بالواو وكذا فى الرضى ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

یقع فی اول الکلام وجوبا فیدل علی الربط من اول الوهلة نحو کنت نبیا وادم بین الماء والطین او بالضمیر علی ضعف لان الضمیر لا یقع فی اول الکلام وجوبا فلا یدل علی الربط من اول الوهلة نحو کلمته فوه الی فیّ والمضارع المثبت بالضمیر وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظا ومعنی وهو متلبس بالضمیر وحده فکان ایضا متلبسا بالضمیر وحده نحو جاءنی زید یسرع ای جاءنی زید سارعا وما سواهما بالواو والضمیر او باحدهما بلا ضعف لان الجملة الفعلیة لیست اکدت فی الاستقلال فلا تقتضی الرابط القوی وهو الواو والضمیر معا فمثال المضارع المنفی المتلبس بالواو والضمیر معا نحو جاءنی زید وما یتکلم غلامه ومثال المضارع المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاءنی زید وما یتکلم عمرو ومثال الماضی المثبت المتلبس بالواو والضمیر معا نحو جاءنی زید وقد خرج غلامه ومثال ما کان بالضمیر فقط نحو جاءنی زید قد خرج غلامه ومثال ما کان متلبسا بالواو فقط نحو جاءنی زید وقد خرج عمرو ومثال الماضی المنفی المتلبس بالواو والضمیر معا نحو جاءنی زید وما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالضمیر وحده نحو جاءنی زید ما خرج غلامه والماضی المنفی المتلبس بالواو وحده نحو جاءنی زید وما خرج عمرو ولا بد فی الماضی المثبت من لفظ قد ای من دخول لفظ قد ظاهرة نحو جاءنی زید وقد خرج غلامه او مقدرة نحو جاؤکم حصرت صدورهم لان قد فی اصل وضع الواضع لتقریب زمان الماضی الی زمان الحال لکن الماضی اذا وقع حالا لا بد فیه من قد لیدل علی تقریب زمان الماضی الی زمان عامل ذی الحال مجازا ویجوز حذف العامل ای عامل الحال لقیام قرینة سواء کانت القرینة حالیة او مقالیة مثال القرینة الحالیة کقولک للمسافر راشدا

---

[1] قوله کنت نبیا آه. لا یقال بان الحال فی هذا الحدیث لم تبین هیئة الفاعل او المفعول فبهذا یکون التعریف جامعا لانا نقول ان الحال قد تکون باعتبار متعلق ذی الحال کما ان الصفة قد تکون باعتبار متعلق الموصوف المعروف هو الاول والثانی نقول ان هذا الحال تبین هیئة الفاعل لانه یفهم من هذه الحال کونه موصوفا بان الآدم بین الماء والطین وهو هیئة الفاعل کذا قال مولانا ابو البقاء رحمه

[2] قوله والمضارع آه اعلم انه یشترط فی المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال فقول بعض حکم الشرح بان المضارع المثبت بالضمیر وحده فقد ذکر فی التوضیح انه یجب الواو قبل الحال کونها داخلة علی مضارع مثبت کقوله تعالی لم تؤذوننی وقد تعلمون انی رسول اللّٰه

مهديًّا اى ثبت راشدًا فالقرينة عليه حال المسافر ومثال القرينة المقالية كقوله تعالى أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ اى بلى نجمعها قادرين على ان نسوّى بنانه ويجب حذف عامل الحال فى المؤكدة اى فى الحال المؤكدة فالحال المؤكدة ما لا تنفك عن صاحبها غالبًا والحال المنتقل ما تنفك عن صاحبها غالبًا **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لانه حال مؤكدة مع انه لا يحذف عاملها **قلنا** المراد بالحال المؤكدة بعض الاحوال المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفًا اى احقه **فان قيل** ان احقه لا يخلو اما بفتح الهمزة او بضمها فان قلت بفتح الهمزة فهو مضارع متكلم من الثلاثى المجرد لا يدل على المبالغة والمقصود ههنا المبالغة وان قلت بضم الهمزة فهو مضارع متكلم من باب الافعال فيدل على الاحقاق لا على التحقيق والمقصود فى هذا المقام التحقيق دون الاحقاق **قلنا** انه بفتح الهمزة لكنه بمعنى تحققه فهذا المجاز بابي مع اتحاد اللفظ **او نقول** انه بضم الهمزة لكنه بمعنى اثبته فهذا مجاز لفظى مع اتحاد الباب وشرطها اى شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة هو ان يكون مقررة اى مؤكدة لمضمون اى لمدلول جملة اسمية التى هى المركبة من الاجزاء التى ليست صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فيحترز به عن الحال الذى يؤكد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله[1] تعالى إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ولما قال اسمية فيحترز به عن الحال الذى يؤكد لمضمون جملة فعلية نحو قوله تعالى شَهِدَ اللَّهُ الخ قَائِمًا بِالْقِسْطِ **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بقوله[2] تعالى اَللَّهُ شَاهِدٌ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لان الحال فيه مؤكد لمضمون جملة اسمية مع انه لا يحذف

---

[1] قوله تعالى إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ آه قال العلوى فان قيل قوله رسولًا انما يؤكد لبعض اجزاء الجملة وهو الارسال لو اريد معناه اللغوى واما لو اريد به معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب او شريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قلنا حينئذ يكون المراد بالارسال ايضًا معناه الشرعى فيؤكد ايضًا على هذا التقدير بعض اجزاء الجملة فليتأمل انتهى **اقول** لما كان المراد من الارسال الارسال الشرعى يكون اسناد الارسال اليه اى الى الضمير البارز بلا فائدة جديدة وهذا كما ترى ولعله اشار اليه بقوله فليتأمل ١٢ تحفه

[2] قوله بقوله تعالى اَللَّهُ شَاهِدٌ قَائِمًا آه اقول هذا لم اجده فى القرآن على هذا النظم فتفكر لعلك تجده ١٢ **تحفه خادميه**

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصلح للعمل وههنا الجزء الثاني صالح للعمل فههنا الحذف واجب باعتبار القرينة وسادّ المسدّ اما القرينة فهي نصب المعمول واما سادّ المسد فهو اقامة المعمول مقام المعمول **التمييز** ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه مات في مثل هذا التركيب قطع رزقه اي مات لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم ومات فعل **فان قيل** المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اردت الابهام الوضعي فهذا ليس الا مجازا وفي المجاز لا بد من القرينة فما القرينة لك ههنا **قلنا** القرينة ههنا قاعدة العلماء وان الشيء اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضعي **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو رأيت عينا جارية لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه وصف المبهم نحو هذا الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه عطف البيان في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا المراد بالابهام ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل انشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول ومن تعدد المستعمل فيه او من تعدد الموضوع له على احتمال المذهبين كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث **عن ذات مذكورة** الذات احتراز عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الصفة لا عن الذات **او تحقيق المقام**

سله قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم اقول ولابد ان يكون ذلك الاسم نكرة لامتناع تعريف التمييز خلافا للكوفيين وابن الطراوة متمسكين بقول الرشيد بن شهاب **شعر** رأيتك لما ان عرفت وجوهنا ۞ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ۞ وحمل الجمهور على الضرورة قال صاحب التوسط وبهذا اخرج صفات الاسماء المبهمة نحو هذا الرجل قوله ما جنس وقوله يرفع يخرج ما لا يرفع الابهام وفائدة القيدين الباقيين يعلم من قول الاستاذ فتأمل ۱۲ تحفه

سله قوله او من تعدد المستعمل فيه هذا يناقض لما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام حيث قال هناك اي الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فتدبر ۱۲ تحفه خادميه۔

ان الواضع وضع الرطل لنصف المن ولا ابهام فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطل زيتا فيسمى هذا بالتميز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف يقال مكيا مدنيا بغداديا فيسمى بالنعت والحال مذكورة او مقدرة فيه اشارة الى تقسيم التميز يعنى ان التميز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو رطل زيتا وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد ابا فهو فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ابا فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا فبالمفرد احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احتراز عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما فى قول الناظم

پنج از جان من تو مقادیر را شناس کیل است و وزن و عد و ذراع ست هم قیاس

اما فى العدد نحو عشرون درهما اى بيان تميز عشرون فى باب اسماء العدد واما فى غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فان قيل التميز رافع الابهام عن الذات ولا ابهام فى هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير هى المقدرات فان قيل ان التميز رافع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليست بمعانى موضوعة لها

---

٥١ قوله وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة اى عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من فحوى الكلام نظاير ما قال الحافظ من انه لا خفاء فى ان طاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير فى نظم الكلام نعم فى اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه الطيب فى نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا الاثر وما قال مولانا ابو البقاء من ان يكون طاب شئ منسوب الى زيد لا يقتضى تقدير لفظ شئ فيه الا ترى ان الحيوان انسان فى قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يتقبل احد الى تقدير البعض فيه والمراد بنحو الحيوان انسان القضايا المهملة فافهم ١٢ تحفه ٥٢ قوله طاب شئ منسوب الى زيد ابا اعلم ان ما ذكره الاستاذ العلام تقديرا يقتضى المثال المذكور لا انه يجرى فى جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجه عليه انه لا يناسب فى كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شئ زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه فى كفى زيد رجلا ايضا بان يقال كفى شئ منسوب الى زيد هو حليته وكذا فى كفى زيد شهيدا كفى شئ منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار صفة من صفاته كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفه ٥٣ قوله فبالمفرد احتراز آه فان قيل ان المثل فى قولنا على التمرة مثلها زبدا لم يكن مفردا بهذا التفسير والمصنف جعله من امثلته فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ان المفرد ما يقابل النسبة فى الجملة وفى شبهها وفى المضاف من حيث انه مضاف وفى المادة المذكورة ليس الابهام فى النسبة بل الابهام فى ذات المضاف فيكون داخلا فى المفرد ١٢ تحفه۔

قلنا الموضوع له اعم من ان يكون موضوعا له بوضع شخصي او نوعي فالمجاز وان لم يكن موضوعا له بوضع شخصي لكنه موضوع له بوضع نوعي فالوضع الشخصي بان يلاحظ اللفظ بخصوصه ويوضع لمعنى بخصوصه كما في الجوامد والوضع النوعي تعين اللفظ بازاء المعنى باعتبار قاعدة كلية كما في المشتقات مثلا كما تقول ان كل لفظ على وزن فاعل فهو موضوع لذات من له الفعل والوضع النوعي في المجازات موجود بحيث ان كل لفظ مقارن بقرينة صارفة فهو متعين لمعنى مناسب للمعنى الموضوع له ثم الوضع النوعي على قسمين وضع نوعي في الحقائق ووضع نوعي في المجازات فالوضع النوعي في الحقائق بان يتعين اللفظ للمعنى باعتبار قاعدة كلية بحيث لا يحتاج في هذا اللفظ الدال على ذلك المعنى الى انضمام قرينة **فان قيل** المراد بالقرينة لا يخلو اما انطباق مع القاعدة الكلية او امر سواه فالاول كما يوجد في الوضع النوعي للمجازات كذلك يوجد في الوضع النوعي للحقائق والثاني كما لا يوجد في الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد في الوضع النوعي للمجازات فعلى هذا لا يحصل الفرق بين الوضع النوعي للحقائق وبين الوضع النوعي للمجازات **قلنا** المراد بالقرينة امر سواه ولا نسلم انه كما لا يوجد في الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد في الوضع النوعي للمجازات بل في النوعي للمجازات لا بد من قرينتين احدهما لحصول الانطباق بالقاعدة الكلية والاخرى لافهام المعنى سواء كانتا مذكورتين حقيقة كما في رأيت اسدا ليس بمفترس يرمي او كانت واحدة قائمة مقام القرينتين كما في رأيت اسدا يرمي **فان قيل** المقادير خمسة فما الوجه للمصنف رح حيث ذكر البعض وترك البعض وكرر البعض **قلنا** ان مطمح نظر المصنف رح ليس في بيان مقادير بل بيان ما يتم به المفرد المقدار ليتحقق علة نصب التمييز بحيث ان يشبه المفرد المقدار بالفعل وشبه متممة

سلہ قوله ان يشبه آه ذكر في التصريح بشرح التوضيح اختلف في صحة اعمال الاسم المبهم مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا او رطل زيتا فانه يشبه بضارب عمرو في الاسمية والطلب المعنوي بوجه ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل يشبه بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل اسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي من الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله ورجح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى العامل في تمييز النسبة الفعل وشبهه وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا شبهه اختاره ابن عصفور ونسب الى المحققين انتهى ملخصا تحفه

بالفاعل و يشبه تميزه بالمفعول **فان قيل** ان المفرد المقدار كما يتم بالامور الاربعة المذكورة كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستحيل معه الاضافة والاسم كما يستحيل اضافته مع هذه الامور الاربعة المذكورة كذلك يستحيل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الا بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوبا على التميز فيقال عندي الراقود خلا **قلنا** المراد بالمتمم ليس مطلق المتمم بل المراد بالمتمم المتمم الذي يشبه بالفاعل واللام ليس مشابها بالفاعل لان الفاعل عقيب الفعل واللام مقدم على الاسم فيفرد[1] ان كان جنسا وهو[2] ما يشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير وافرد لان المقصود من التثنية والجمعية هو الدلالة على كثرة الافراد والجنس كاف في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية والجمعية الا ان يقصد الانواع لان الجنس وان دل على كثرة الافراد لكن لا يدل على كثرة الانواع فلا بد فيه من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع **فان قيل** ان التميز كما يثنى ويجمع لقصد الانواع كذا يثنى ويجمع لقصد الاعداد فما الوجه للمصنف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء **قلنا** المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع في غيره لان الاصل الموافقة بين التميز والمميز ثم ان كان اي المفرد المقدار التام بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة اي المفرد المقدار الى تميزه لان المقصود من التميز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف **فان قيل** ان الظاهر من سياق الكلام ان الضمير في كان راجع الى التميز فيكون المعنى وان كان التميز متلبسا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة فحينئذ يلزم الخروج عن المبحث لان البحث

---

[1] قوله فيفرد ان كان جنسا اي تميز ما سوى العدد فلا يرد ان تميز العدد الاقل لا يفرد وان كان جنسا لم يقصد به الانواع ثم لا يلزم استعماله على خلاف وضعه وكذا المراد في قوله الا ان يقصد الانواع والقرينة على هذه العناية حوالة المصنف تميز العدد الى ما بعد فتامل وينبغي ان يعلم ان هذا الحكم ليس مخصوصا بهذا القسم من التميز بل يجري في التميز عن النسبة ايضا الا انه اكتفى بذكره ههنا بالتنبيه على وجه المشترك روما للاختصار ١٢ تحفه

[2] قوله وهو ما يشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير يعني لم يكن لكل جزء اسم آخر بعينه سوى اسم الكل والجزء كاليد والرجل في اجزاء الانسان وذلك اذا كان له جزء هو الاكثر واذا لم يكن له جزء كالابوة فلا قيل اشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير ولا يخفى ان الاشكال وارد عليه ايضا اذ القلة والكثرة منتفية عن الابوة فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه ۔

في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التمييز قلنا ان الضمير في كان راجع الى المفرد المقدار لا الى التمييز فلا يلزم الخروج عن المبحث لكنه مخالف[۵۱] من سياق الكلام فالاولى في الجواب ان يقال وان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز فكان التمييز متلبسا بهما حكما والا اي وان لم يتم بتنوين المفرد او بنون التثنية بل يتم بنون الجمع او بالاضافة فلا اي لا يجوز اضافة المفرد المقدار الى التمييز اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز فلو اضيف الى التمييز لزم[۵۲] الالتباس في بعض الصور كما في عشرين رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا لاطراد الباب وعن غير مقدار اي قد يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار نحو خاتم حديد والخفض اكثر لان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف و القسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة ثابتة في جملة او ماضاهاها اي في شبه الجملة فان قيل فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لان الاجمال يشعر بان القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصيل يشعر بان القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن نسبة في جملة او ماضاهاها قلنا الابهام[۵۳] في طرف النسبة

---

[۵۱] قوله لكنه مخالف من سياق الكلام لان فيه فوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه لان قوله ثم ان كان بتنوين عطف على تنوين المفرد وان كان جنسا والضمير فيه راجع الى الضمير فينبغي ان يكون المعطوف ايضا كذلك فتامل فيه ۱۲ تحفه

[۵۲] قوله لزم الالتباس في بعض الصور كما في عشرين رمضان فانه لا يعلم انه اريد اليوم العشرون من رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى التمييز ام اريد عشرون رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى الغير قال مولانا عبد الغفور ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما انتهى اقول لان على تقدير العلمية يكون التمييز منصرفا ... غيره وايضا اقول هذه مناقشة على الامثلة ليس من اهل الكمال فافهم ولا تكن من اهل الجدال ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله قلنا الابهام في طرف النسبة الخ المراد بطرف النسبة ههنا اي في القسم الثاني من تمييز الذات المقدرة لانها التي تقوم النسبة بها حقيقة وهو المتبادر عند كل متعلم ولا شك ان ابهام الذات المقدرة يوجب الابهام في النسبة التي قامت هي بها وكذلك رفع الابهام عن النسبة المذكورة يستلزم رفعه عنه وليس المراد ان كل طرف نسبة فيه ابهام يوجب الابهام في النسبة وكذلك كل ما يرفع الابهام عن النسبة يستلزم رفعه عن طرفها فلا يرد ما اورد على المحشين بان الاول ينتقض بقولنا عندي رطل زيت فان في طرف هذه النسبة ابهاما هو الرطل لا يوجب ابهاما في النسبة وبان الثاني ينتقض بقولنا طاب زيد نفسا بان رفع الابهام عن الطرف لا يوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فيها باقية فافهم كذا قال مولانا ابو الحسن مع تغيير ۱۲

يستلزم الابهام فی نفس النسبة ورفع الابهام عن نفس النسبة يستلزم لرفع الابهام عن طرفی
النسبة لكن المصنف اقتصر على النسبة للتنبيه على ان المقابلة بين قسمی التميز ليست
باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار الذات والنسبة فان كان التميز دافع الابهام
عن الذات فهو القسم الاول سواء كانت الذات مذكورة نحو رطل زيتا او مقدرة نحو نعم
رجلا وان كان التميز رافع الابهام عن النسبة فهو القسم الثانی سواء كانت الذات مذكورة
نحو طاب زيد نفسا او مقدرة نحو طاب زيد ابا ای طاب شیء منسوب الی زيد ابا ثم اعلم ان التميز
عن النسبة على اربعة اقسام عين اضافی وعين غير اضافی وعرض اضافی وعرض
غير اضافی فالعين الاضافی ما يكون قائما بنفسه ويعتبر فی مفهومه الاضافة الى
الغير كاب والعين غير الاضافی ما يكون قائما بنفسه ولا يعتبر فی مفهومه الاضافة
الى الغير كالنفس والدار والعرض الاضافی ما يكون قائما بالغير ويعتبر فی مفهومه الاضافة
الى الغير كالابوة والعرض الغير الاضافی ما يكون قائما بالغير ولا يعتبر فی مفهومه
الاضافة الى الغير كالعلم وايضا التميز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلثة اقسام
قسم خاص[1] بالمنتصب عنه وقسم خاص بمتعلقه وقسم صالح لهما مثل طاب زيد نفسا
هذا مثال الجملة والتميز فيه عين غير اضافی خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا هذا
مثال شبه الجملة والتميز فيه عين اضافی صالح لهما فان قيل لما كان التميز فی المثال
الاول خاصا بالمنتصب عنه وفی الثانی صالحا لهما فالظاهر ان النفس خاص بالجملة والاب خاص
بشبه الجملة قلنا لا فرق بين المثالين فی التميز بحيث ان تميز الجملة كما يجری فی الجملة كذلك
يجری فی شبه الجملة وتميز شبه الجملة كما يجری فی شبه الجملة كذلك يجری فی الجملة فصار
هذان المثالان فی قوة اربعة امثلة وابوة ودارا وعلما قوله ابوة ودارا وعلما ناظر الى
كل واحد من المثالين غير مختص بالمثال الاخير فصار كل واحد من المثالين فی قوة خمسة
امثلة فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة

---

[1] قوله خاص بالمنتصب عنه وهو زيد اعلم ان زيدا فی طاب زيد نفسا يسمى بالمنتصب عنه بضم ميم ای اخذ منه النصب لان انتصاب التميز به بمعنی ان نسبة طاب الی زيد صار سببا لانتصاب التميز لا بمعنی انه عامل فی التميز وناصب له ۱۲ تحفه خادميه۔

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان النفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافى صالح لهما والابوة عرض اضافى والدار عين غير اضافى والعلم عرض غير اضافى وهذه الثلثة خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او فى اضافة مثل يعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما وترك النفس لانه اظهر من التميزات ولله دره فارسا فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان التميز عن النسبة كما يكون جامدا كذلك يكون مشتقا فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال فى القسم الاول فما الوجه للمصنف حيث خالف عن صاحب المفصل قلنا ان الضمير فى دره لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما فالتميز رافع الابهام عن نسبة الدر فيكون مثالا للقسم الثانى وان كان غير معلوم فالتميز يرفع الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ابهام الضمير فصيره مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فصيره مثالا للقسم الثانى ثم ان كان اسما ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له اى لما انتصب عنه ولمتعلقه فان قيل هذا ينتقض بمثل نفسا فى طاب زيد نفسا لانه اسم ذاتى يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراد بالاسم الذاتى ما يصح جعله لما انتصب عنه ولم يكن نصا فيما انتصب عنه والنفس نص فى المنتصب عنه والا اى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اى خاص لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق فيهما اى فى هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنيته

---

[١] قوله فالتميز يرفع الابهام آه اعلم ان هذا صريح فى ان التميز قد يرفع الابهام عن مفرد غير تام لشئ من الاشياء التى ذكره الاستاذ فيما سبق بل تام فى نفسه وذلك فى موضعين احدهما الضمير فى مقام التعظيم والتفخيم على الاغلبية وهو الاكثر نحو يا له رجلا ويا لها قصة وثانيهما اسم الاشارة نحو ماذا آباء والله تهذا امثالا فيمن قال انه تميز لا حال فافهم ١٢ تحفه

[٢] قوله ولم يكن نصا الخ اقول فيه اشارة الى ان المراد بقوله يصح الامكان الخاص فاندفع ما قال مولانا عصام وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد فى القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اذ لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره انتهى اقول المراد من القسم الثانى قول المصنف والا فهو لمتعلقه ١٢ تحفه خادميه

وجمعيته سوآء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء او لموافقة المعنى الذى كان ثابتا فى ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا اردت له ابا واحدا او طاب زيد ابوين اذا اردت له ابا واحدا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت له ابا واجدا اذ الا اى لايطابق اذا كان جنسا ووجهه ما مر الا اى يطابق ان يقصد الانواع ووجهه ما مر وان كان صفة كانت له اى خاص بالمنتصب عنه لان الصفة تقتضى الموصوف والمذكور اولى بالموصوفية من المقدر فان قيل ان التميز يرفع الابهام عن الذات فكيف يكون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قيل هذا ينتقض بنحو كفى زيد رجلا لانه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم من ان يكون صريحا او تاويلا فرجلا وان لم يكن مشتقا صريحا لكنه مشتق تاويلا فيكون التقدير كفى زيد كاملا فى الرجلية وطبقه اى مطابقة التميز مع ما انتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لانه حامل لضمير ما انتصب عنه فان قيل ان قوله وطبقه عطف على خبر كان محمول على اسم كان وههنا لا يصح الحمل لانه لزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع او نقول الواو للعطف والمصدر مبنى للفاعل فيكون المعنى كانت صفة له مطابقة له واحتملت الصفة المذكورة الحال لاستقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان المعنى مستقيما على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكم على الحال على سبيل الاحتمال قلنا لان زيادة من يؤيد جهة التميز لان من تزاد مع التميز لا مع الحال او نقول ان مقصود مدحه بالفروسية لا مدحه بشئ اخر فى حال الفروسية ولا يتقدم على عامله اذا كان عامله اسما جامدا

سـ٥١ قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق يعنى انه يرفع الابهام عن ذات لا عن وصف قال مولانا نور الحق وفيه تامل لان فارسا فى التركيب يحتمل الحال ايضا فالفرق انه حينئذ يرفع الابهام عن الوصف وعند كونه تميزا يرفع عن الذات لا يخلو عن تعسف انتهى ١٢ تحفه

سـ٥٢ قوله لان زيادة من يؤيد جهة التميز كما فى قولهم عز من قائل يعنى قوى ہست وى توانا ہست وے از روئے گوئیدہ گی ١٢ تحفه گوئندگی

سـ٥٣ قوله اذا كان عامله اسما آه وكذا لا يتقدم اذا كان افعل التفضيل والصفة المشبهة او المصدر او ما فيه معنى الفعل ما ليس من الاسماء المتصلة به فتامل فيما قال الاستاذ العلام ١٢ تحفه خادميه-

لان الجامد ضعیف العمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعیفة فیعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم

ولا صح ان لا یتقدم علی الفعل لان[1] التمیز عن النسبة فاعل فی الحقیقة وتقدیم الفاعل علی الفعل ممتنع فان قیل[2] هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالی وَفَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُیُوْنًا لان عیونا تمیز عن النسبة ولیس بفاعل وبقولهم امتلأ الاناء ماء لان ماء تمیز عن النسبة ولیس بفاعل قلنا ان الفاعل عم من ان یکون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زید نفسا لانه فی قوة قوله طاب نفس زید او یکون فاعلا لفعل بعد جعله لازما کما فی فجرنا الارض عیونا لانه اذا انتقلت الی باب الانفعال فیکون المعنی انفجرت عیونها او بعد جعله متعدیا کما امتلأ الاناء ماء لانه اذا انتقلت الی الثلاثی المجرد فیکون المعنی ملأ الماء فان قیل ان ماء فی مثل هذا الترکیب امتلأ الاناء ماء فاعل من حیث قصد المتکلم من غیر حاجة الی جعل الفعل متعدیا لان المتکلم لما قصد اسناد الامتلاء الی بعض متعلقات الاناء ولو علی سبیل المجاز وقع فیه الابهام فلا حاجة الی تمیزه بقوله ماء فهو فی قوة قوله ملأه الماء کما فی هذا الترکیب زید تجارة ای ربح تجارة زید خلافا للمازنی والمبرد فانهما یقولان بجواز تقدیم التمیز علی الفعل لان الفعل قوی العمل فیعمل فی المعمول المتأخر والمتقدم کما فی قول الشاعر شعر

اتهجر سلمی بالفراق حبیبها
وما کاد نفسا بالفراق تطیب

المستثنی متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنی لا یخلو اما ان یعلم دخوله فی المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنی منه قبل الاستثناء قطعا فان کان الاول فهو متصل وان کان الثانی فهو منقطع فان قیل

---

[1] قوله لان التمیز عن النسبة فاعل آه اقول قد سنح لی فی هذا المقام شک وتصفحت فی کتب المعتبرین له کحاشیة مولانا نور الحق رح والفاضل اللاری ومولانا عبد الرحمن وغیرها فلم تیسر جوابه ثم وجدت فی حاشیة جمال الناظرین ومبینه بحیث لا یتصور الزیادة علیه فان اشتهیت فارجع الیه وطالعه ولولا تضییق المقام لاوردته ونقل عن سیبویه وسائر المحققین وجه آخر فی امتناع تقدیم التمیز علی الفعل وهو انه فی المعنی فرع عن الفاعل لانه یمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا یصح تقدیمه فالفرع اجدر اقول شکنا علی هذا الوجه ایضا وارد وقیل وجه ثالث فی امتناع تقدیم التمیز علی الفعل وهذا الوجه سالم وهو ان التمیز کالنعت فی الایضاح والنعت لا یتقدم علی عامله فکذلک ما اشبهه قاله الفارسی واستحسنه ابن خروف کذا فی التصریح شرح التوضیح ۱۲ تحفه

[2] قوله فان قیل هذه القاعدة منقوضة آه قال صاحب المتوسط رحمه الله تعالی ومثل هذا الحول طرد اللباب ۱۲ تحفه۔

وردته نسخه

ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط فى التقسيم ان يكون للمقسم مفهوم مشترك صادق على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان المعلومية بهذا الوجه كاف لصحة التقسيم فان قيل لما كان المعلومية بهذا الوجه كافيا لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف حيث عرف كل قسم تعريفا على حدة قلنا ان لكل قسم احكاما خاصة لا يمكن حمل اجزائها على كل واحد من غير معرفة كل واحد منها فلذا عرف كل قسم تعريفا على حدة فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد لفظا اى سواء كان المتعدد لفظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءنى الا زيد بالا واخواتها والمنقطع هو الاسم المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان الاخراج عن المتعدد يقتضى العزل فى المستقبل والمستثنى المنقطع غير داخل فى المستثنى منه

---

(١) قوله لكنه اعتبار يعنى هذا مذهب اليه المصـ ره وقال الشيخ الرضى ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية وكون المستثنى مشتركا لفظيا بينهما حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا وهذا شامل للقسمين بحسب المعنى اقول هذا هو الاولى بل الصواب فيما نحن فيه بما قال المصـ من ان الوجه انه مشترك لفظى بين المتصل والمنقطع بدليل ان احدهما مخرج وهو فصله الذى تميز عن الآخر غير مخرج واذن يكونان حقيقتين مختلفتين فيكون لفظ المستثنى مشتركا بينهما وتعريف المشترك بحيث يكون جامعا للمختلفات بالماهية حاويا على جميع ذاتياتها غير متصور عند العقلاء كيف ولو امكان تعريفه بهذا الوجه لوجب ان يكون متواطيا انتهى فنظر كيف ويلزم مما قال ان لا يكون الحيوان والكلمة مثلا مشتركا معنويا بالنسبة الى الانسان والفرس والاسم والفعل لان الانسان ناطق والفرس غير ناطق والاسم غير مقترن والفعل مقترن الى آخر ما قال وايضا الاشتراك اللفظى خلاف الاصل فافهم وكن من المتبصرين ولا تكن من الجاهلين ١٢ تحفه

(٢) قوله ان المعلومية بهذا الوجه الخ اقول الاولى ان يقال المسالم يعرف لانه معلوم بهذا الوجه والمعلومية بهذا الوجه كان اتم واكمل كما لا يخفى ١٢ تحفه

(٣) قوله هو المخرج عن متعدد جزئياته وهى التى تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاءنى احد الا زيد لا اجزائه وهى التى لا تكون محمولة عليه كاشتريت العبد الا نصفه ١٢ تحفه

(٤) قوله اى سواء كان المتعدد الخ ولكن لا بد ان يجعل تفصيلا للمخرج لان المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو ما جاءنى القوم الا اعلم ان قوله المخرج جنس شامل لجميع المخرجات كالمخرج بالصفة وعطف البيان ولكن غيرها وبقوله بالا واخواتها خرج كلها سوى المحذوف كذا فى التصريح وفيما قال الشـ من انه احترز بالمخرج لجزئيات المستثنى المنقطع نظر فتامل وعلى هذا فقس قوله والمنقطع الى آخره ١٢ تحفه

ثم اعلم ان المستثنى على قسمين متصل و منقطع و فی تفسیرهما خلاف بين العامة والمحققين
فمذهب العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والمستثنى المنقطع
ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المتعدد في مثال المستثنى المتصل قولهم جاءني القوم
الا زيدا او المشهور في مثال المنقطع قولهم جاءني القوم الا حمارا ومذهب المحققين ان المستثنى
المتصل ما يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من
جنس المستثنى منه اولا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجا من المستثنى منه قبل الاستثناء
قطعا سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمختار عند المصنف مذهب المحققين

هو منصوب وجوبا اذا كان اى وقع بعد[1] الا غير صفة في كلام[2] موجب لان ما يحل نصب
المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية والبدل ههنا ممتنع لان
البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل ولا فان كررت يلزم
فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل **فان قيل** وجب على المصنف ان يقيد الكلام
بقيد تام ليخرج هذا القول قرأت الا يوما كذا لان المستثنى فيه منصوب على الظرفية لا على
الاستثنائية **قلنا** لا حاجة الى هذا القيد لان كلامنا في نصب المستثنى مطلقا الا في نصبه على
الاستثنائية بدليل قول المصنف او كان بعد خلا وعدا **فان قيل** وجب على المصنف
ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج عن هذه القاعدة قوله قرء الا يوم كذا لان المستثنى
فيه مرفوع لا منصوب **قلنا** لا حاجة الى هذ القيد لان هذ المثال فرد من افراد
المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن هذ القسم بقرينة المقابلة او مقدما على
المستثنى منه مثل جاءني الا زيدا القوم لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع
والنصب والجر على البدلية وههنا البدل ممتنع والا يلزم تقديم البدل على المبدل منه وهو لا يجوز
او منقطعا نحو جاءني القوم الا حمارا لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع
والنصب والجر على البدلية وهذ المثال لا يحتمل البدل الا بدل الغلط لكن بدل الغلط

---

[1] قوله بعد الا غير صفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه كذا قال الشارح ۱۲ تحفه

[2] قوله في كلام موجب وهو ما ليس فيه نفي او استفهام او تخفيض عند المازني خلافا للجمهور فهو عندهم موجب يجب النصب فيه ۱۲ تحفه

ههنا امتنع لان مبنى البدل للغلط على السهو والغفلة ومبنى المستثنى المنقطع على الروية والفطانة وبينهما تناف فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وهو استعمال الحجازيين ولما قال اكثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات وهو استعمال بنى تميم لان مبنى المذهب بنى تميم على ان المستثنى المنقطع على قسمين قسم[٥١] يصح فيه حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح فيه حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففى الاول جواز البدلية وفى الثانى تعين النصب على الاستثنائية كما فى قوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَّحِمَ او كان بعد خلا وعدا نحو جاء القوم خلا زيدا وعدا زيدا الا ان خلا وعدا افعال والمستثنى بعدهما مفعول به واعرابه النصب على المفعولية **فان قيل** ان نصب المستثنى بعد عدا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم لان خلا فعل لازم وهو لا يعمل النصب على المفعولية **قلنا**[٥٢] ان خلا وان كان فعلا لازما لكن يتعدى بواسطة حرف الجر كما فى هذا التركيب خلت الديار من الانيس **او نقول** ان خلا من[٥٣] باب حذف الايصال **او نقول** ان خلا متضمن لمعنى جاوز وجاوز متعد بنفسه فكذلك خلا متعد بنفسه ايضا **فان قيل** ان دفع الاعتراض حصل بالوجه[٥٤] الاول فما الحاجة الى زيادة الوجهين الاخيرين **قلنا** ان النحاة التزموا التضمن وحذف الايصال ليؤكد[٥٥] مشابهته بالا التى هى ام الباب **فان قيل** ان الضمير فى خلا وعدا لا يخلو اما راجع[٥٦] الى المستثنى منه

---

[٥١] قوله قسم يصح حذف المستثنى آه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو ما جاءنى احد الا حمار فانه يصح ان يقال ما جاءنى الا حمار اذ المجئ يتصور من الحمار وخلافه خلافه نحو ما جاءنى احد الا حجر اذ المجئ لا يتصور من الحجر ومنه قوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ آه فانه لا معنى ان يقال لَيْسَ اِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللّٰه فافهم ۱۲ تحفه

[٥٢] قلنا ان خلا وان كان فعلا آه اقول هذا ليس بجواب لان لما قال الاستاذ بل تقرير لما قاله من الاعتراض فتدبر ولا تغفل وبالله العياذ من الخطأ فى كل باب ۱۲ تحفه

[٥٣] قوله من باب حذف آه اعلم ان الفعل المتعدى بحرف الجر اذا حذف الحرف ويوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه ۱۲ تحفه

[٥٤] قوله بالوجه الاول فلا حاجة آه اقول هذا من بناء الفاسد على الفاسد ۱۲ تحفه

[٥٥] قوله ليؤكد مشابهته آه فى ان يلى كل منها المستثنى كالا فتامل ۱۲ تحفه

[٥٦] قوله اما راجع آه اقول القوم اسم جمع ويجوز ارجاع ضمير المفرد المذكر اليه كما سيجئ من الاستاذ ايضا فى قول المصنف الناس مجزيون باعمالهم آه حيث رجع الضمير فى عمله الى الناس وهو مثل القوم فما المانع من ارجاع ضمير المفرد المذكر الى المستثنى منه ههنا فتدبر ۱۲ تحفه خادميه

او الى امر اخر فعلى الاول لا يجيء المطابقة بين الراجع والمرجع وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير في خلا وعدا راجع الى مصدر الفعل المذكور او الى اسم فاعل الفعل المذكور او الى البعض المطلق من المستثنى منه فيكون التقدير جاء في القوم خلا مجيئهم او خلا الجائي منهم او خلا بعضهم زيدا وكذا الحال عدا القوم **فان قيل** ان خلا وعدا افعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولابد في الجملة من الاعراب فما الاعراب ههنا **قلنا** ان اعرابهما النصب على الحالية **فان قيل** الماضي اذا وقع حالا لابد فيه من قد وليس فيهما لفظة قد **قلنا** ان لفظة قد فيهما مقدر ولم يظهر ليؤكد[1] مشابهته بالا التي هي ام الباب في الاكثر ولما قال في الاكثر احترز عن اقل الاستعمالات لان على اقل الاستعمالات كان المستثنى بعد خلا وعدا مجرورا لان خلا وعدا حرفي جارة وعلى الجارة يجر المدخول وماخلا وماعدا اي وايضا المستثنى منصوب اذا وقع بعده نحو جاء في القوم ماخلا زيدا وماعدا زيدا لان ماخلا وماعدا افعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول به واعراب المفعول به النصب على المفعولية ثم **اعلم** ان ماخلا وماعدا في محل النصب اما[2] على الظرفية واما على الحالية **فان قيل** نصب ماخلا وماعدا على الظرفية لا يصح لان الظرف على قسمين زمان ومكان وماخلا وماعدا لاظرف زمان ولا مكان **قلنا** ان ظرفيتهما مجاز باعتبار المضاف لان[3] ما في ماخلا وماعدا مصدرية وما المصدرية اذا دخلت على الفعل كان الفعل ماولا بالمصدر فيكونان ماولين بمعنى المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع فيقدر فيهما وقت فيكون التقدير جاء في القوم وقت خلو مجيئهم زيدا او بخلو في القوم وقت عدم مجيئهم زيدا **فان قيل** ان نصب ماخلا وماعدا على الحالية لا يصح لان الحال

---

[1] قوله ليؤكد مشابهته آه وذلك لان قد من خواص الفعل فاذا لم يكن ههنا قد فيكونان كحرف الجر والا ايضا حرف فيكونان حينئذ اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء ۱۲ تحفه

[2] قوله اما على الظرفية ولم يتعرض الاستاذ العلام لهذا الاحتمال في خلا وعدا لان مبنى الاحتمال على ما المصدرية كما سيبين الاستاذ بعد سطرة او سطرتين وههنا ليس كذلك فكذا ما ينبني عليه ۱۲ تحفه

[3] قوله لان ما في ماخلا وماعدا مصدرية اقول الاولى ان يقال مصدرية بدون ما وقيل في ماخلا وماعدا زائدة فيجوز الجر وهذا قول الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني فعلى هذا ينبغي للمص ان يقول او ماخلا وماعدا على الاكثر كما قال في خلا وعدا فتامل فافهم ۱۲ تحفه حمادیه۔

محمول علی زید وههنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل صرف الوصف علی الذات وهو لا یجوز قلنا
المصدر مبنی للفاعل فیکون التقدیر جاءنی القوم خالیا مجیئهم زیدا ومتجاوزا مجیئهم زیدا
ولیس ولا یکون ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدهما نحو سیجیء اهلك لا یکون بشرا
ولیس بشرا الان لیس ولا یکون من الافعال الناقصة والمستثنی بعدهما خبر الافعال
الناقصة وخبرها من المنصوبات فان قیل ان لیس ولا یکون من الافعال الناقصة والافعال
الناقصة تقتضی الاسم والخبر فخبرها الاسم الواقع بعدهما فما اسمها قلنا ان اسمها الضمیر
المستکن فیهما الراجع الی فاعل الفعل المذکور او الی البعض المطلق من المستثنی منه لکن یلزم اضمار
اسمها فی باب الاستثناء لیؤکد مشابهته بالا التی هی ام الباب ثم اعلم انه لا یجوز التصرف فی هذه الافعال
لانها واقعة موقع الا وهو حرف لا یتصرف فیها فکذا فیما وقع موقعها وایضا استعملت هذه الافعال
فی المستثنی المتصل الغیر المفرغ ویجوز فیه النصب علی الاستثنائیة ویختار البدل فیما وقع بعد الا فی
کلام موجب وذکر المستثنی منه نحو ما فعلوه الا قلیل او الا قلیلا لانه لو حمل ما بعد الا علی البدل لاستحق
الاعراب بالاصالة ولو حمل ما بعد الا علی المستثنی لاستحق الاعراب بالواسطة استحقاق
الاعراب بالاصالة اولی من استحقاق الاعراب بالواسطة فان قیل البدل فی حکم تکریر العامل
فانت لا تخلو اما کررت العامل اولا فان کررت العامل یلزم فساد المعنی والا یلزم المخالفة عن
قاعدة البدل قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد بالعامل صار العامل بدون حرف النفی

---

(۱) قوله لیس ولا یکون آه ذکر صاحب الوافی وہما بعد المعرفة حالان وبعد النکرة صفة وقیل لا محل لهما وقال بعض شراحه قال ابن هشام وهذا مذهب الجمهور فی جمیع افعال الاستثناء واذا دریت هذا فتأمل فی قول الاستاذ فیما مر فی بیان اعراب خلا وعدا ۱۲ تحفه

(۲) قوله والی البعض المطلق من المستثنی منه آه اقول لم یتعرض للاحتمال الاول من الاحتمالات التی مرت فی خلا وعدا لان خبر الافعال الناقصة تحمل علی اسمائها وعلی هذا الاحتمال لا یصح الحمل لانه یلزم حمل الذات علی الوصف والمعنی الانتزاعی وهذا باطل ۱۲ تحفه خادمیه

(۳) قوله ما فعلوه الا قلیل آه لا یقال لو کان البدل مختارا فی هذا المثال لنعت لان البدل اذا کان نکرة والمبدل منه معرفة فالنعت واجب لانا نقول هذا الحکم فی بدل الکل لا المطلق وهذا بدل البعض ثم انما استغنی فیه عن الضمیر المبدل منه لان الاستثناء یفید ان المستثنی بعض من المستثنی منه علی ان هذه المسئلة مختلفة فیها ذهب صاحب الفصل الی عدم الوجوب والجمهور الیه ۱۲ تحفه

(۴) قوله قلنا انا نقول بتکریر العامل لکن المراد آه اقول هذا التقدیر ایضا یفسد المعنی فی الجملة لفوات الحصر المستفاد من النفی والا فتدبر ۱۲ تحفه خادمیه

فان قيل لا نسلم ان ما بعد الا لو حمل على البدل لا يستحق الاعراب بالاصالة لان البدل قسم من التوابع والتوابع مستحق الاعراب بواسطة المتبوعات قلنا[1] المراد بالاصالة والتبعية الاصالة والبدلية بالنظر الى قصد المتكلم ولا شك ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى غير مقصود له ويعرب على حسب العوامل اى على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فلذلك سمى هذا القسم بالمستثنى المفرغ فان قيل لما فرغ له العامل عن المستثنى منه فينبغى ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له وهو في غير الموجب ليفيد فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على سبيل الشمول ليدخل المستثنى في المستثنى منه ثم اخرج بالا نحو ما ضربنى الا زيد فان قيل هذا ينتقض بنحو قرأت الا يوم كذا الا انه مستثنى مفرغ مع انه موجود في كلام موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على سبيل الشمول مثل قرأت الا يوم كذا لانه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر والسنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب في بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط استقامة المعنى فيهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب في غير الموجب استقامة المعنى وفي الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها قليل نادر فان قيل كما يصح قرأت الا يوم كذا اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع والشهر والسنة ينبغى ان يصح ضربنى الا زيد اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق بين هذين المثالين باعتبار وجود القرينة وعدم القرينة والقرينة[2] بالفعل موجودة في هذا التركيب قرأت الا يوم كذا لا في هذا التركيب ضربنى الا زيد على تقدير وجود القرينة فيه لا شك في صحته

---

[1] قوله قلنا المراد آه اقول بان المراد بالاصالة ان لا يكون عمل العامل فيه بواسطة وربط لفظ آخر وهذا لا يوجد الا على تقدير البدلية فتدبر ۱۲ تحفه

[2] قوله والقرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب آه اقول لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم مستقيم انه لا فرق بين المثالين بان للقرينة في احدهما موجودة بالفعل دون الآخر كيف وان كان المراد بالقرينة امرا لفظيا فهو منتف في كليهما وان كان امرا عقليا فهو موجود فيهما ايضا فتامل وتدبر ۱۲ **تحفه خادميه**

ومن ثمه اى لاجل ان المستثنى المفرغ لا يوجد فى كلام موجب لم يجز ما زال زيد الا عالما
لان النفى اذا دخل على النفى يفيد الاثبات فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الا على
صفة العلم وهذا المعنى فاسد لان صفات زيد بعضها مناقض لبعض فكيف تجمع فى شخص
واحد فان قيل ينبغى ان تحمل صفات زيد على الصفات التى يمكن جمعها فى شخص واحد
ثم يستثنى من جملتها صفة العلم او تحمل على كل الصفات مبالغة فى نفى صفة العلم فعلى هذين
التقديرين يرجع هذا المثال الى صحة استقامة المعنى قلنا على هذين التاويلين يرجع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صحة الاستقامة مع انه لم يقل به احد من الناس
فان قيل قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا فى كلام غير موجب ففيه
جواز النصب واختيار البدل فهذا منقوض بمثل ما جاءنى من احد الا زيد و لا احد فيها
الا عمرو وما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به لان المستثنى منه فى هذه الامثلة مذكور فى كلام غير
موجب مع انه لا يختار فيها البدل لانه لو كان البدل مختارا لكان المستثنى مجرورا فى المثال الاول
ومنصوبا فى المثالين الاخيرين مع انه مرفوع فى الكل فاجاب المصنف بقوله و اذا تعذر
البدل على اللفظ اى من جهة الحمل على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على المستثنى منه
لان يعمل على المختار بقدر الامكان مثل ما جاءنى من احد الا زيد لا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا
الا شئ لا يعبأ به قوله لا يعبأ به صفة لشئ وانما وصف به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه فان
قيل هذا الدليل انما يستقيم على النسخة التى وقع فيها هذا القيد و لا يستقيم على النسخة التى لا يقع فيها
هذا القيد لان على هذه النسخة ايضا يلزم استثناء الشئ من نفسه قلنا ان على النسخة التى لا يقع
فيها هذا القيد لا يلزم استثناء الشئ من نفسه لان المستثنى منه شئ مطلق سواء يزيد عليه
صفة من غير صفة الشيئية اولا والمستثنى شئ لا يزيد عليه صفة من غير صفة الشيئية

ـــه قوله ففيه جواز النصب واختيار البدل لكن لابد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا من المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءنى احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب من قال ما قام القوم الا زيد فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السوال ولا مواخذة على المصنف بالاهمال اذ كثير من القواعد بقى منه مهملا فى هذه الرسالة ۱۲ تحفه خادميه

لان من لا تزاد بعد الاثبات لان من[١] وضعه الواضع لاستغراق النفي والكلام بعد الا موجب

وما ولا لا تقدران عاملتين اي حال كونهما عاملتين لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالا فان قيل لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا و
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب
انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فجعلا في محل البعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض
بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف بقوله بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اي للتاثير لنقض معنى النفي اي لا[٢]نتقاض
معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر[٣] العاملة هي لاجله اي لامر وهو[٤] الفعلية فان قيل
ان نفي ليس لا ينفك من فعلية ليس ونفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا
قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الا شيئا مأول بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمه اي
لاجل ان عمل ليس للفعلية وعملها ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا
قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل
ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسوى وسواء لانهما مضافا
والمستثنى بعدها مضاف اليه والمضاف[٥] يعمل الجر في المضاف اليه ايضا المستثنى
مجرور اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جر وعمل الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال
في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل

---

[١] قوله لان من وضعه اقول الاولى ان يقال لان من لاستغراق النفي كما لا يخفى ويعلم مما قال الاستاذ ان المراد من من الاستغراقية فلا يرد ان من قد يزاد في المثبت عند الاخفش كما يجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه

[٢] قوله لانتقاض معنى النفي آه فيه اشارة الى ان المصدر مجهول ١٢ تحفه

[٣] قوله لبقاء الامر العاملة هي لاجله من قبيل هند زيد ضاربته هي ١٢ تحفه

[٤] قوله وهي الفعلية بدليل لحوق علامة الافعال كتاء التانيث وضمير المرفوع البارز كقوله تعالى ليست النصارى على شيء وقوله تعالى ليسوا سواء ١٢ تحفه خادميه

[٥] قوله والمضاف يعمل الجر آه اي على مذهب سيبويه ويجيء تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه خادميه ـ

وللمستثنى[1] بعده مفعول به اعرابه النصب عند عدم المانع واعراب غير[2] فيه اى فى باب الاستثناء
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اى على التفصيل المذكور لانه لما كان المستثنى مجرورا بكلمة غير
نقل اليه اعراب المستثنى وكلمة غير صفة فى الاصل لدلالتها على ذات مبهمة موصوفة
بصفة المغايرة حملت على الا فى الاستثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما ان كل واحد منهما
مفيد مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت تابعة اى واقعة
لجمع اى بعد المتعدد منكور غير محصور اما كونه بعد المتعدد ليطابق حالها صفة حالها من اداة
الاستثناء واما كونه منكورا لانه لو كان معرفا باللام لا يخلو اما للاستغراق او للعهد فعلى
الاول لا يتعذر المتصل وعلى الثانى فانت لا تخلو اما ان يشار باللام الى جماعة يكون المستثنى داخلا
فيه قطعا او الى جماعة يكون المستثنى خارجا عنه قطعا فان كان الاول فلا يتعذر المتصل ايضا وان كان
الثانى فلا يتعذر المنقطع والشرط لكون الا بمعنى غير تعذر قسمى الاستثناء واما كونه غير محصور لان المحصور
على قسمين احدهما جنس مستغرق والثانى بعض معلوم العدد منه وعلى كل واحد من التقديرين
وجب[3] دخول ما بعدها فيما قبلها فلا يتعذر ..... المستثنى المنفصل والشرط لكون الا بمعنى غير تعذر

ف١ قوله المستثنى بعده مفعول به تا علم ضمير اما راجع الى المعهود فى الذهن كما فى نعم رجلا او الى مصدر الفعل المذكور نحو ضرب القوم عمرو حاشا زيدا ايضا على الاول زدند قوم عمرو را در حالتی که بری کردند زید را از زدن عمرو یعنی همه قوم عمرو را زدند و زید نه زد و على الثانى زدند قوم عمرو را در حالتیکه بری بود آن ضرب از زید یعنی از زید ضرب عمرو واقع نه شده است فافهم وتامل ١٢ تحفه

ف٢ قوله واعراب غير فيه آه اى اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنى بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان فى كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءنى القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول جاءنى القوم غير حمار فافهم الباقية ١٢ تحفه

ف٣ قوله وجب دخول ما بعدها فيما قبلها وفى هذا المقام شك ظاهر وهو ان المحصور فى الصورة الثانية لا يجب ان يكون ما بعده داخلا فى ما قبله وقد اورده مولانا عبد الرحمن ايضا بوجهين آخرين قريبين لما اوردنا فاجاب عنه ان المراد بالوجوب الوجوب فى الجملة ولا شك انه متحقق فى الجملة اى فى صورة الاستثناء المتصل وذلك لان المقصود ههنا مجرد نفى تعذر الاستثناء وبيان ان الاستثناء فيه ليس محالا على تقدير كونه محصورا انتهى ملخصا وعبارة النسخة الموجودة عندى هكذا وبيان ان الاستثناء فيه محال ولعل هذا سهو من الناسخ ١٢ تحفه خادميه

قسمی الاستثناء لتعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا واقعة بعد متعدد وهو آلهة والمتعدد منكور غير محصور فيكون الا بمعنى غير فيكون المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وايضا في هذه الآية مانع آخر عن حمل الا على معنى الاستثناء لانه لو حمل الا على معنى الاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على اثبات الوحدانية كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله تعالى بخلاف ما اذا كان الا بمعنى غير لانه يدل على نفي غير الله ونفي غير الله يستلزم لاثبات وحدانية الله تعالى وضعف حمل الا بمعنى غير في غيره اي في غير جمع المنكور الغير المحصور لاستقامة الاستثناء ومذهب سيبويه انه يجوز حمل الا بمعنى غير مع استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ؛ فالا بمعنى غير بدليل رفع الفرقدان قلنا هذا البيت محمول على الشذوذ ولا اعتبار للشاذ على ان في هذا البيت شذوذين آخرين احدهما وصف الكل دون المضاف اليه والمقصود وصف المضاف اليه في كلمة كل للاحاطة والشمول والثاني انه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية لانهما في الاصل صفتان للمكان في قوله تعالى مكانا سوى ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف فيصير بمعنى المكان على الاصح فقوله

سله قوله لتعذر الاستثناء وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعة لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع لانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن الجواب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد المراد بالحصر ههنا الحصر المذكور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور كذا في المتوسط والوافية اقول في الجواب الثاني ايضا نظر لانه يلزم ان يتعذر الاستثناء في نحو ما جاءني رجال الا زيد الا ان الرجال غير محصور بالذات بل بسبب وقوعه في حيز النفي منها كما ترى ثم قال والمراد قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه شيء من هذه الايرادات ١٢ تحفه خادميه۔

على الاصح احتراز عن مذهب الجمهور والاصح هو مذهب الكوفيين فانهم يجوزون خروجهما عن الظرفية ويتصرفون فيهما رفعا ونصبا وجرا كما فى قول الشاعر[1] شعر صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان ۰ عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا ۰ فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ۰ فلم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ۰ خبر[2] كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره كامر خبر المبتدأ اى[3] فى الاقسام والشرائط والاحكام فان قيل لما كان امر خبرها كامر خبر المبتدأ فى الاقسام والشرائط والاحكام وخبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ فخبر هذه الافعال ان كان معرفة فينبغى ان لا يجوز تقديمه على اسمائها فاجاب المص بقوله ويتقدم اى خبر كان على اسم كان معرفة اى حال كونه معرفة لان الالتباس يدفع باختلاف الاعراب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل كان الفتى هذا لان خبر كان فيه معرفة مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا[4] هذا الحكم فيما اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا والاعراب ههنا فى الاول تقديرى وفى الثانى محلى وقد يحذف عاملة اى عامل خبر وهو نفس كان لان كان كثير الاستعمال من بين الاخوات فبتقدير حذفه يسبق الذهن اليه مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمراد به كل تركيب اذا ذكر ان ثم اسم وفاء ثم اسم ويجوز فى مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثانى اما نصب الاول فلانه خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات واما رفع الثانى فلانه

---

[1] قوله كما فى قول الشاعر آه حيث وقع سوى فاعل يبق فى المصراع الاخير وهذان البيتان لسهل بن شيبان ومعناه اعراض كرده بوديم از بنى ذهل وگفته بوديم كه قوم برادران هست قريب ست كه روزهاى راجع كنند اين روزهاى قوم را چنانكه بودند پس چونكه ظاهر شد شر وبدى از جانب قبيلهٔ بنى ذهل پس شام كرد آن شر وبدى كه كمال وضوح وظهور داشت وباقى نماند سواى دشمنى وظلم جزا داديم باايشان را بسبب كارهاى ايشان همچنان كه جزا داده ايشان ما را ۱۲

[2] قوله خبر كان آه اعلم انه يذكر اسم كان فى المرفوعات قيل نظرا الى انه فاعل فلم يحتج الى ذكره على حدة بخلاف خبره فانه ليس من المفاعيل بل هو ملحق بها والحق ان اسمها ملحق بالفاعل وليس بفاعل والا لتم الكلام به كذا قال مولانا النور الحق اقول ان سلمنا انه ملحق بالفاعل فلم وقدم ذكره فى المرفوعات لعدم المخالفة من الفاعل ۱۲ تحفه

[3] قوله فى الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ معنى الاقسام والشرائط والاحكام ومعنى الدخول فتذكر وليعلم ما سبق ايضا فوائد القيود فتدبر ۱۲ تحفه

[4] قوله قلنا هذا الحكم آه اعلم انه يعلم مما قاله الاستاذ العلام انه لو انتفى اعراب كليهما لا يجرى فيه هذا الحكم ايضا نحو كان المعنى هذا ۱۲ تحفه خادم

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزاؤه
خير والثانی نصبهما على ان خيرا فی الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات
فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه
اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثانی فلانه خبر المبتدأ المحذوف
وخبر المبتدأ المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون التقدير ان كان فی عمله خير فجزاؤه خير
والرابع رفع الاول ونصب الثانی اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات
واما نصب الثانی فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان كان فی عمله
خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار[1] قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف ای حذف كان فی مثل اما انت منطلقا انطلقت ای لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل
فصار[2] ان ما انت منطلقا ثم ادغم النون فی الميم فصار اما انت منطلقا فههنا الحذف واجب باعتبار
وجود القرينة وساد المسند اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسند فهو اقامة
ما مقام كان اسم ان واخواتها هو[3] المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب
بلا التی لنفی الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به اما الاول ام

---

[1] قوله باعتبار قلة الحذف وكثرته اقول فالوجه الاول اقوى من الكل والرابع اضعف منه والثانی والثالث يستويان كما لا يخفى على اهل البيان ١٢ تحفه

[2] قوله فصار اما منطلقا هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا التقدير فايراده بلا حاجة لكن المصنف اقتصر على الاول لانه اشهر لان المصنف تابع سيبويه فی اكثر المسائل وقال سيبويه لم يجز مع اما المكسورة واجاز المبرد ظهور كان فی الصورتين على ان ما زائدة لا عوض منه وقال الكوفيون فی الاول ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجیء ان المفتوحة شرطية قالوا سواسيان فی قوله تعالى ان تضل احدهما ای فتح الهمزة وكسرها المعنى واحد ای بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ادری قولهم ابعد من الصواب كذا فی الرضی ١٢ تحفه

[3] قوله هو المسند اليه اقول هذا فيها جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعد دخلها فيها يخرج اسم لا واسم ان وغيرها فافهم فانه دقيق لاشتماله على اختصار حقيق ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتی رحمه الله تعالى۔

فلان لا ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل وأما النكرة فلان لا لنفي الجنس يقتضي الكثرة والتعريف يقتضي القلة وبينهما منافاة وأما الاضافة وشبهها فلانهما من الخواص المعظمة المكبرة للاسم فيقوى بهما جهة الاسمية ويضعف بهما جهة المشابهة بالحرف فان قيل ما الوجه للمصنف حيث قال المنصوب بلا ولم يقل اسم لا قلنا[۵۱] ان مدخول لا يكون منصوبا لا كليا وغالبا بل احيانا فان قيل ان تعريف مدخول لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخولها فما الفائدة في ذكر هذا القول يليها نكرة اه قلنا نعم ان تعريف مدخول لا حصل بهذا القدر لكن مراد المصنف في هذا المقام حد المنصوب فلذا اراد قوله يليها نكرة مثل الاعلام[۵۲] رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فان[۵۳] كان اى المسند اليه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما اي بالحرف والحركة ينصب به قبل دخول لا اما كونه مبنيا فلانه متضمن لمعنى من الاستغراقية والمتضمن لمعنى الحرف مبني فهو ايضا مبني وانما تضمن معنى من الاستغراقية لانه وقع في جواب سوال السائل الذي هو مشتمل على كلمة من المذكور في السوال كالمعاني في الجواب واما كونه مبنيا على الفتح فلموافقة الحركة البنائية مع الحركة الاعرابية وان كان معرفة بانتفاء الشرط الثاني او مفصولا بينه وبين لا بانتفاء الشرط الاول وجب[۵۴] الرفع اي رفع المعمول والتكرير اى تكرير اسم لا مثال الاول نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني نحو لا في الدار رجل ولا امرأة اما رفع الاول فلانه لما لم يظهر اثر لا في المعرفة فوجب فيه الرفع على الابتداء البتة واما التكرير في الاول فيكون جبيرة لما فات من الكثرة واما الرفع في الثاني فلان لا ضعيف العمل فلا يعمل مع الفاصل واما التكرير في الثاني فلمطابقة الجواب مع السوال فان قيل قد تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فهذه القاعدة منقوضة بقول[۵۵] الشاعر ع قضية لا ابا حسن لها؛ لان اسم لا فيه معرفة

اى في الدار رجل ام امرأة وجوابه لا في الدار رجل ولا امرأة ١٢

عه وفی نسخة وجد العبارة هكذا ان اسم لا لا اكثر من المنصوبات ولا اكثر منها بل هو اقل منها فلذا اعرف المنصوب بلا بخلاف سائر المنصوبات فانها اما كل من المنصوبات او اكثر منها والاكثر حكم الكل ١٢ كاتب

---

[۵۱] قوله قلنا ان مدخول آه اقول ان علمت غرض هذا الجواب فلا يرد فان قيل الملحق ١٢ تحفه

[۵۲] قوله مثل الاعلام آه انما اورد مثالين لان الاول مثال للمضاف والثاني مثال لشبه المضاف ١٢ تحفه

[۵۳] قوله فان كان مفردا آه ولا جار مع لا اذ معه يجر المنفي في الاكثر كذا في الوافي ١٢ تحفه

[۵۴] قوله وجب الرفع آه والتكرير واجاز المبرد وابن كيسان الرفع بلا تكرير ١٢ تحفه

[۵۵] قوله بقول الشاعر آه اقول هذا ليس بشعر يعلم بالنقض في كتب النحاة ١٢ تحفه خادمية

مع انه لا يكون مرفوعًا ولا مكررًا اجاب المصنف بقوله ومثل قضية لا ابا حسن لها متاو
بتاويل النكرة باعتبار الوجهين الاول ان هذه العبارة محمولة على حذف المضاف اي قضية
ولا مثل ابي حسن لها لان لفظ المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة واما الثاني فلان
ابا حسن كناية عن الوصف المشتهر صاحبه العلوية وهو الفصل بين الحق والباطل اي
قضية ولا فيصل لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه والمراد بمثل هذا التركيب
كل تركيب ورد فيه لا على سبيل العطف عقيب كل واحد نكرة مفردة بلا فاصلة فتحهما على
ان لا في الموضعين لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني
على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واسمها نكرة مفرد
بلا فاصلة واما نصب الثاني فلان لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف على المحل
القريب للاول ومحل القريب للاول النصب فهو ايضًا منصوب وفتح الاول ورفعه اي رفع الثاني
اما فتح الاول فلما مر واما رفع الثاني فلان لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف على
المحل البعيد للاول ومحله البعيد محل الرفع على الابتداء فهو ايضًا مرفوع ورفعهما معًا لمطابقة الجواب
مع السوال ويجوز في هذه الوجوه الاربعة المذكورة عطف الجملة على الجملة على ان لكل واحد
منهما خبر على حدة وعطف المفرد على المفرد على ان يكون لهما خبر واحد ورفع الاول على ضعف
وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنى ليس واسم لا التي بمعنى ليس مرفوع فهو
ايضًا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثاني فلان لا الثاني

---

۸۱ قوله لا حول آه يعني لا حول عن المعصية الا بعصمته ولا قوة على الطاعة الا بتوفيقه قال اهل اللغة الحول الحركة معناه لا حركة ولا استطاعة للعبد الا بمشية الله تعالى ۱۲ تحفہ ۸۲ قوله خمسة اوجه بحسب ما يدخل في التلفظ لا بحسب جوهر الحركات فانها اذا لوحظت من هذه الحيثية ترتقي الى اكثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعهما اربعة اوجه احدها ان يكون لا لنفي الجنس لغا عن العمل وثانيها ان تكون بمعنى ليس والثالث ان تكون بمعنى ليس في الاول وزائدة في الثاني والرابع ان تكون في الاول للتبرية والثاني زائدة وللوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثاني ثلثة اوجه احدها ان يكون الرافع محمولا على موضع اسم لا للتبرية وثانيها ان يكون لا بمعنى ليس والثالث ان يكون لا للتبرية ملغاة عن العمل وللوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثاني اثنان احدهما ان يكون لا الاول بمعنى ليس وثانيهما ان يكون للتبرية ملغاة وللوجه الرابع وهو فتحهما ايضا اثنان احدهما ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس وثانيهما ان تكون في الثاني زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

لنفی الجنس واسمها نکرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا کان کذلک فهو مبنی علی الفتح وتعین فی هذا الوجه عطف الجملة علی الجملة ولا یجوز عطف المفرد علی المفرد والا لزم کون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا وهو محال وایضا یحتمل ان یکون فی الاول لا لالغاء عمل لا بالتکرار لان الشرط لصحة الغاء عمل لا تکرر فقط وهو موجود ههنا وفی هذا الوجه کما یجوز عطف الجملة علی الجملة کذلک[۵۱] یجوز عطف المفرد علی المفرد واذا[۵۲] دخلت الهمزة ای همزة الاستفهام علی لا التی لنفی الجنس لم تتغیر العمل ای بتاثیر لا فی مدخوله اعرابا وبناء لان العامل لا یتغیر عمله بدخول کلمات الاستفهام فان غیر معناه ومعناها[۵۳] الاستفهام نحو الا رجل فی الدار او العرض نحو الا تنزل عندنا او التمنی نحو الا ماء اشربه فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول[۵۴] الشاعر الا رجلا جزاه الله خیرا لان ههنا تغیر عمل لا عن البناء الی الاعراب قلنا ان لا هذه لیست لنفی الجنس حتی دخل علیها همزة الاستفهام بل هی حرف موضوع للتحضیض اسه فان قیل حرف التحضیض تدخل علی الافعال وهی داخلة علی الاسم قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وههنا وان لم یکن لفظا

---

[۵۱] قوله کذلک یجوز آه فیه انه یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد وهو رفع الخبر فافهم وتامل ۱۲ تحفه [۵۲] قوله واذا دخلت الهمزة آه لما کان عمل لا یتغیر بدخول الجار فکان ان یتوهم متوهم انه بدخول الهمزة ایضا یتغیر فتعرض له وایضا قد یتوهم انه قد مر فی باب الاستثناء انه اذا بطل النفی بطل العمل وههنا قد بطل لانه لیس المعنی فی الا ماء والا تنزل علی نفی الماء والنزول فتعرض له ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله ومعناه الاستفهام آه ایراده کلمة اما ههنا کایراده فی نحو هذا الشیء اما شجر واما حجر فلا یرد ما قال الفاضل اللاری من ان ظاهر عبارة المصنف الحصر فی الثلثة لکن لا ینحصر فیها لجواز ان یلی التقریر والانکار والتوبیخ انتهی کلامه فافهم ولکن ممن یعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ۱۲ تحفه

[۵۴] قوله بقول الشاعر الا آه هذا صدر البیت عجزه ع یدل علی محصلة تبیت ٭ وهو صفة رجل وقوله جزاه الله جملة دعائیة معترضة بین الصفة والموصوف والمحصلة بکسر الصاد المهملة المشددة المرأة التی تحصل تراب المعدن ای تجعله حاصلا المتخرج منه الذهب وتبیت من البیتوتة وخبره مذکور بعد هذا البیت وهو قوله ترجل قممتی وتقیم بیتی وتعطینی الافادة ما بقیت ٭ کان الشاعر یقول علی سبیل المجانة هذا محصل ما قال مولانا عبد الرحیم الصفی پوری ومعناه بالفارسیة آیا نیست رجل بدهد خدای تعالی او را جزای خیر چنین رجل که دلالت بکند این رجل بر زن که بکند آن زن شانه سر مارا واقامت بکند آن زن در خانهٔ من وبدهد آن زن شهوت بر فسق وفجور خود تا که زنده باشم من ۱۲ تحفهٔ خادمیه لحافظ محمد شعیب رحمه الله تعالی۔

لكنه تقديرا فيكون التقدير الا تروننى رجلا جزاه اه او نقول عن اصل الاعتراض ان لا هذه لنفي الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب والتنوين لضرورة الشعر ولا اعتبار له و نعت المبنى اى اسم لا المبنى بالفتح الاول مفردا ايليه مبنى على الفتح من حيث حمل النعت على المنعوت للاتحاد والاتصال بينهما او لتوجه حرف النفي الى النعت حقيقة لان النفي اذا توجه الى المقيد ينفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبنى يبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء باردًا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه قلنا المراد بالمبنى في قوله ونعت المبنى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا وباردًا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر لو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا اى حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اى حملا على المحل القريب للاول نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا اى ان لم يكن النعت هكذا فالاعراب رفعا اى حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اى حملا على المحل القريب للاول لا يجوز فيه البناء لان فوات الشرط يستلزم لفوات المشروط والعطف على اللفظ اى على لفظ اسم لا والمحل اى على محل اسم لا جائز ولا يجوز فيه البناء لوجود الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرف العاطف وللمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في الذات فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لا غلام لك والفرس لان الفرس معطوف على اسم لا مع انه تعين فيه الرفع قلنا المراد بالمعطوف المعطوف النكرة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لا حول ولا قوة الا بالله لان المعطوف فيه نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف النكرة ما يكون بلا تكرير لا وهذا مع تكرير لا واما البواقي من التوابع فلا يوجد بالتصريح

سـ١ قوله ونعت المبنى واما نعت المنصوب فينتصب على راى ابن برهان ويرتفع على راى الاكثر ومنهم ابن المالك ١٢ تحفه

سـ٢ قوله فانه المذكور الخ اى فان المبنى على الفتح بالاصالة مذكور سابقا وهو قوله الماء فان كان مفردا فهو مبنى على آه ١٢ تحفه

سـ٣ قوله فلا يوجد آه اقول كيف يحكم بالقطع بعدم وجدان التصريح من النحاة مع انه قال الاندلسى كذلك كذا في بعض شروح الالفية فتدبر ١٢ تحفه خادميه۔

من النحاة قال المولوی عبد الحکیم ان حکم باقی التوابع کحکم توابع المنادی المفرد المعرفة مثل لا ابَ وابنًا وابنٍ[۱] فان قیل انک تقول ان اسم لا اذا کان یلیه نکرة فهو مبنی علی الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقوله لهم لا اباله ولا غلامی له لان اسم لا فیه یلیه نکرة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلامی له جائز لانه والمراد بمثل هذا الترکیب کل ترکیب وقع بعد اسم لا لام الاضافة ویجری علیه احکام المضاف وهو اثبات الالف فی الاول وحذف النون فی الثانی تشبیها له ای اسم لا بالمضاف لمشارکته ای اسم لا فی هذین الترکیبین له ای بالمضاف فی اصل معناه وهو الاختصاص ومن ثمه ای لاجل جواز هذین الترکیبین لمشارکة غیر المضاف مع المضاف لم یجز لا ابا فیها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الی شیء انما هو بسبب ابوة الاب لهذا الشیء وهذا الاختصاص غیر ثابت للاب بالنسبة الی الدار ولیس بمعنی فساد المعنی بتقدیر الاضافة لان المعنی المراد بهذین الترکیبین نفی ثبوت جنس الاب لمرجع الضمیر المجرور بالاستقلال من غیر حاجة الی تقدیر الخبر وهذا المعنی علی تقدیر الاضافة فاسد باعتبار الوجهین اما الاول فلان هذا المعنی بتقدیر الاضافة لا یفید من غیر حاجة الی تقدیر الخبر فلان معنی هذین الترکیبین علی تقدیر الاضافة لا اباه ولا غلامیه موجودان والثانی ان المقصود نفی ثبوت جنس الاب وجنس الغلامین للمضمر المجرور لا نفی ثبوت الاب المعلوم وغلامیه المعلومین[۲] خلافا لسیبویه فان هذین الترکیبین عنده جائزان فانه مضاف حقیقة لانه یفید مفاد الاضافة وهو الاختصاص واما اقحام اللام[۳] بین المضاف والمضاف الیه لتاکید اللام المقدر ویحذف ای اسم لا کثیرا فی مثل لا علیک ای لا باس علیک

---

[۱] قوله لا اب وابنا وابن بالنصب والرفع فی قول الفرزدق همام بن غالب یصف مروان بن الحکم وابنه عبد الملک وتمامه شعر الا ب وابنا مثل مروان وابنه ۞ اذ هو بالمجد ارتدی وتازرا یعنی نیست از جنس پدر و نیست از جنس پسر مثل مروان پسر وی وقتی که هر یک از مروان و پسرش بزرگی را رداء و ازار خود ساخته اند یعنی بزرگ از اعطای ایشان ظاهر میشود ۱۲ تحفه

[۲] قوله لا نفی ثبوت الاب المعلوم لان الاضافة تفید التعریف مع المضاف الیه المعرفة ۱۲ تحفه

[۳] قوله واما اقحام اللام آه دفع دخل ظاهر والاقحام ایراد اللفظ فی النظم وعدم ایراده فی المعنی ۱۲ تحفه خادمیه۔

والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا كان خبر لا مذكورا فيه لانه لو كان خبره محذوفا فلا يجوز حذف اسم لا لئلا يلزم الاجحاف فان قيل على هذا يلزم الاجحاف في مثل قولهم لا كزيد لان الكاف لا يصلح اسما ولا خبرا قلنا الكاف اسمي بمعنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذوف اي لا امثله موجود ورجحان يكون خبرا والاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي اي خبرية خبرهما وكذا اسميتهما ما ولا لغة اهل الحجاز واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما في هذه الصور اما في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما في الثاني فلان عمل ما للنفي وقد انتقض بالا واما في الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعملان مع تغير الترتيب واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بعاطف هو مفيد الايجاب فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لان العاطف الذي هو مفيد الايجاب مثل لا في انتقاض النفي نحو ما زيد مقيم بل مسافر او لكن مسافر

المجرورات

هو اي جنس المجرور يدل عليه المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد ما اي اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على علم المضاف اليه اي على علامة كون الشئ مضافا اليه عنى

سـ۱ـه قوله وهي لغة اهل الحجاز ولم يذكر في المرفوعات لان ثمرة الخلاف تظهر ههنا ومن هنا ك اعلم ان لات في نحو قوله تعالى ولات حين مناص هي هذه ليست وزيدت التاء لتانيث الكلمة والعمل الا في حين بحذف الاسم وهو الغالب او بحذف الخبر على الاقل كقراءة بعضهم برفع حين وهذا مذهب سيبويه وعند الاخفش انها غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير الفعل والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر وعن عيسى جواز الجر بها متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وحكى ابي عبيدة التاء من جملة حين اي جزء من تحين وهو لغة في حين اقول يبطل هذا القول رسم المصحف فتامل ۱۲ تحفه سـ۲ـه قوله المجرورات اتى انما اتى بصيغة الجمع اما الموافقة اخويه واما التعدد المجرور وايضا المجرور بالاضافة اللفظية والمجرور بالحروف الاصلية والزائدة كل منها على اقسام فقوله جنس شامل للمرفوع والمنصوب قوله اشتمل على علم المضاف اليه يخرج به غير المجرور والمراد بالمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه فلا يرد جمع المؤنث السالم في حالة النصب وكذا التثنية والجمع المذكر السالم في حالتيهما لان اشتمالهما على علامة المضاف اليه من حيث انهما مفاعيل لا من حيث انهما مضاف اليهما ۱۲ تحفه

الكسرة فى المفردات وفى الجمع المؤنث السالم والفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة
وفى التثنيات وفى الجمع المذكر السالم المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف
الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد فان قيل ان المصنف فى صدد الاختصار
فينبغى ان يقول المجرور كل اسم نسب اليه شئ بواسطة اه قلنا هذا انما يرد لو كان بين
المجرور والمضاف اليه ترادف والامر ليس كذلك بل المجرور عام والمضاف اليه خاص لان
المجرور بحرف الجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة
اللفظية بتقدير حرف الجر مجرور مع انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف المضاف اليه
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه فى مثل قوله تعالى يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ
صِدْقُهُمْ لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا وتاويلا فالجملة وان لم تكن
اسما صريحا لكنها اسم تاويلا بتقدير أن الناصبة المصدرية فالتقدير هذا يوم نفع الصّٰدقين
صِدْقُهُمْ فان قيل ان تقدير أن مختص بالمواضع الست وهذا الموضع ليس منها
قلنا ان تلك المواضع مواضع مشهورة وكثيرا ما تقدر أن فى غيرها كما فى قول الشاعر شعر
تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ÷ ستعرف قدره ان فتح فاه ÷ فان قيل ان تعريف المضاف اليه
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول
الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر قلنا الظاهر من كلام المص فى المتن ومن التصريح فى الشرح
هذا ان الاضافة التى تنقسم الى اللفظية والمعنوية انما هى الاضافة التى هى بتقدير حرف الجر

له قوله المضاف اليه كل اسم آه اى بالظاهر من غير المضمر للتخصيص على المراد لاحتمال ان ما زاد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور ولا يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة كذا قال الفاضل اللارى اعلم ان فى عامل المضاف اليه خلافا فذهب سيبويه الى ان العامل هو المضاف وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله وذهب الزجاج الى ان عامله معنى باللام وذهب السهيلى وابى حيان الى ان عامله الاضافة وذهب ابن الباذش الى انه حرف مقدر ناب عنه المضاف كما فى التصريح فقوله كل اسم جنس شامل لجميع الاسماء وقوله نسب اليه شئ خرج به ما لم ينسب اليه شئ وقوله بواسطة حرف الجر خرج به المرفوع والمجرور وقوله تقديرا ادخل به المفعول فيه والمفعول له ۱۲ تحفه

۲ه قوله كما فى قول الشاعر آه قد مر تحقيقه فى بحث المبتدأ والخبر فتذكر ۱۲ تحفه خادميه۔

وقسم الشئ لایخالف عن المقسم لکن منشأ خطأ هذا البعض ان المصنف لم یبین تقدیر
حرف الجر فی الاضافة اللفظیة لا فی المتن ولا فی الشرح ان تکلف بعضهم فی اضافة اسم الفاعل الی مفعوله
بتقدیر اللام نحو ضارب زید ای ضارب لزید فی اضافة صفة المشبهة الی فاعلها بتقدیر من
البنائیة نحو حسن الوجه ای حسن من حیث الوجه فان قیل هذا فی الحقیقة تخصیص فکیف
یصح قول المصنف ان الاضافة اللفظیة لا تفید التخصیص قلنا هذا التخصیص حصل قبل
الاضافة لا بالاضافة فان قیل ان تعریف المضاف الیه لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل
فیه المفعول فیه فی مثل هذا الترکیب قمت یوم الجمعة لان الیوم اسم نسب الیه شئ بواسطة
حرف الجر وهو فی مع انه لیس مضافا الیه فاجاب المصنف بقوله مرادا ای حال کون حرف الجر مرادا
من حیث العمل بابقاء الاثر فالتقدیر ای تقدیر حرف الجر شرطه ای لتقدیر حرف الجر ان یکون ۵۱
المضاف اسما لاختصاص لوازم الاضافة بالاسم وهی التعریف والتخصیص والتخفیف لانه لو کان المضاف فعلا
وجب التلفظ بحرف الجر لایصال الفعل الی المفعول مجردا تنوینه ای منسلخا منه تنوینه او ما یقوم ۵۲
مقامه من نونی التثنیة والجمع لاجلها ای لاجل الاضافة لان التنوین وما یقوم مقامه یوجب

---

۵۱ قوله فاجاب المص آه ولقائل ان یقول ان اردت انه غیر مراد معنی لم یجز اذ معنی الظرفیة والتعلیل فیهما ظاهر ایضا انت مقر بتقدیر حرف الجر فیهما وکل مقدر مراد معنی اذ لا معنی له الا هذا وان اردت انه غیر مراد لفظا ای لیس فی الحکم الملفوظ به حیث لم یجز ربما المقدر فی الاضافة مراد ای عمله وهو الجر باق کان کانک قلت المضاف الیه کل اسم صفته کذا مجرور بحرف جر مقدر فیکون علی نحو ما انکرت من حدهم المعرب بانه ما اختلف آخره ویفضی الی الدور کما الزمتهم ان کان المضاف الیه مجرورا فیحتاج الی معرفة حقیقة المضاف الیه حتی اذا عرفت حقیقة جر بعد ذلک کما قلت فی الفاعل انما نحذه لیعرف فیرفع ثم جعلت فی حدک معرفة حقیقة محتاجة الی کونه مجرورا اذ معنی مرادا املی ما ذکرنا باقیا عمله ای الجر هذه عبارة الرضی اقول وبالله التوفیق انا نختار الشق الثانی فالمعنی حال کون ذلک الحرف مرادا من حیث العمل بابقاء الاثر ولا یلزم ما الزمت من الدور لان بتغایر الجهات یدفع الدوران کان بالتعبیر والعنوان وقیل فی دفعه ان التعریف لفظی والاحتراز عن الدور انما یجب فی التعریف الحقیقی المقصود منه تحصیل صورة غیر حاصلة فافهم ۱۲ تحفه

۵۲ ای منسلخا منه آه اشارة الی ان التجرید مجاز عن الانسلاخ ای الزوال من باب ذکر الملزوم وارادة اللازم ویحتمل التضمین فلا یرد ما قیل ان العبارة محمول علی القلب ان المعنی مجردا هو عن تنوینه وقد یجرد المضاف من تاء التانیث نحو قوله تعالی واقام الصلوٰة وایتاء الزکوٰة وهو سماعی عند الجمهور وقیاسی عند الفراء ۱۲ تحفه خادمیه

تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعدها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد النحاة الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكتسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين معنوية ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة عاملة فى المضاف اليه قبل الاضافة اولا فالاول اللفظية والثانى معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة اى كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يعنى لا يكون المضاف صفة اصلا كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عاملا فى المضاف اليه كما فى كريم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صفة الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمعنوية علامتها الخ وهى اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما اى فى المضاف اليه الذى عدا جنس المضاف وظرفه واما بمعنى من فى جنس المضاف واما بمعنى فى ظرفه ووجه الحصر ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف اولا فالاول بمعنى فى نحو ضرب اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاف والمضاف اليه نسبة التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه فالاول هى الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد والثانى ممتنع لعدم الفائدة فى الاضافة مثل ليث واسد وحبس ومنع وان كان الثالث فايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص او بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد وان كان بالثانى فهو ممتنع لعدم الفائدة فى الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون للمضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتمى وان كان الثانى فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والمراد بكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه

سه [1] قوله كما فى آه فان المصر ليس معمولا اذ ليس المعنى على ان كريم كريم فى المصر بل المعنى ان كريم اضاف الى بلده بانه مسكنه او غيره من انواع الملابسات وان اشتهيت زيادة التحقيق فارجع الى حاشية جمال الناظرين ١٢ تحفه سه [2] قوله للمضاف اليه وجاز ان يراد من كلمة ما الوقت او الاضافة ويجوز ان يكون موصولة او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام فى تركيب لا يكون المضاف اليه فى جنس المضاف ولا ظرفه ففى كلام الشارح مسامحة فلا يرد ما قيل لم اراد المضاف اليه من كلمة ما لما يفهم العقل من الكلام معنى يجب الذوق كذا قال

هذا ان يكون المضاف اليه متخذا من المضاف والمراد بكون المضاف اليه اصلا بالنسبة الى المضاف هذا ان
يكون المضاف متخذا من المضاف اليه وهو اى الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمال العرب فلذا
ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى قوله ضرب اليوم يعنى ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة وقوعه فيه فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يصح رد الاضافة بمعنى
من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن
لما كان الاضافة بمعنى فى قليلا فى استعمال العرب ردوها الى الاضافة بمعنى اللام لتقليل
الاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثير فى كلامهم فلم يردوها الى الاضافة بمعنى اللام بل الاولى
ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية

له قوله وتفيد آه اعلم ان المضاف يكتسب احد عشر امرا من المضاف اليه ثلثة منها ما قال المص والرابع ازالة القبح او التجوز
كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز
باجراء حكم وصف القاصر مجرى المتعدى والخامس تذكير المؤنث كقول الشاعر شعر انارة العقل مكسوف بطوع الهوى وعقل
عاصى الهوى يزداد تنويرا حيث قال مكسوف ولم يقل مكسوفة مع تانيث المبتدأ يعنى روشنائى عقل پوشیده است
بسبب اطاعت كردن خواهش نفس وعقل كسيكه مخالفت كننده خواهش نفس است زياده ميشود از حيثيت نور بخشيدن
ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى إِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ والسادس تانيث المذكر كقوله قطعت بعض اصابعهم
وقراءة قوله تعالى يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ وشرط هذه المسئلة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة
زيد جاء وغلام هند جاءت والسابع الظرفية كقوله تعالى تُؤْتِىٓ اُكُلَهَا كُلَّ حِيْنٍ والثامن المصدرية نحو قوله تعالى وَسَيَعْلَمُ الَّذِيْنَ
ظَلَمُوْٓا اَىَّ مُنْقَلَبٍ يَّنْقَلِبُوْنَ فاى مفعول مطلق لينقلبون والتاسع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا فى نحو غلام
من عندك والعاشر الاعراب نحو خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء والحادى عشر البناء وذلك فى ثلثة ابواب احدها ان
يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وبين كقوله تعالى وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُوْنَ والباب الثانى ان يكون المضاف
فعلا مبنيا زمانا مبهما والمضاف اذ كقوله تعالى وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ بفتح يوم والباب الثالث ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى مطلقا كقول
الشاعر شعر على حين عاتبت المشيب على الصبى ۔ وقلت الما اصح والشيب وازع ۔ بفتح حين وكلمة على بمعنى فى وثانيا للتعليل كما قيل
ومعناه وقتى كه سرزنش كردم پيرى را بر نابود كردن يا بجهت كودكى وميل بنادانى وگفتم آيا هوشيار نمى شوم از مستى وغفلت حال آنكه
سفيدى موى وپيرى باز دارنده است شخص را از ارتكاب شدن قبائح وان كان المضاف فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب
والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ بفتح اليوم هذا المحصل ما فى مغنى اللبيب فاحفظه فانه من لوازم الاديب ۱۲ محمد خادمه

تعریفا ای تعریف المضاف مع المعرفة ای مع المضاف الیه المعرفة لان الهیئة الترکیبیة
فی الاضافة المعنویة وضعت لمعلومیة المضاف ومعهودیته لان نسبة الشیٔ الی
امر معین یفید تعین المنسوب الا تری ان الفعل نسب الی فاعل معین ولا یفید تعین
الفعل فان قیل هذه القاعدة منقوضة بغلام زید من غیر اشارة الی معین لانها
اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریفات المضاف
قلنا ان حال الاضافة کحال اللام لان اللام فی الاصل وضعه الواضع للتعین وقد
لا یقصد به التعین فکذا الاضافة فی الاصل وضعه الواضع للتعین وقد لا یقصد به
التعین فلا تخرج من اداة التعریف فان قیل هذه القاعدة منقوضة بمثل زید غیر
زید لانها اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انها لا تفید تعریف المضاف
قلنا هذا[۱] الحکم فی غیر غیر ومثل لانهما لتوغلهما فی الابهام لا یتعرفان بالاضافة
الا ان یکون للمضاف الیه ضد واحد یعرف بغیریة کقولک علیک بالحرکة غیر
السکون وکذلک اذا کان للمضاف الیه مثل تشتهر بمماثلته فی شیٔ من الاشیاء
کالعلم والشجاعة فقیل له جاء مثلک وتخصیصا مع النکرة ای تفید الاضافة المعنویة
تخصیص المضاف مع المضاف الیه النکرة لان التخصیص عبارة عن تقلیل الاشتراک ولا
شک ان الغلام قبل الاضافة الی الرجل کان مشترکا بین غلام رجل وغلام المرأة فلما مرأة
اضیف الی الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها تجرید[۲] المضاف من التعریف لان المضاف
لو لم یکن مجردا عن التعریف فالمضاف الیه لا یخلو اما معرفة واما نکرة فعلی الاول یلزم

---

[۱] قوله هذا الحکم آه اقول الاولی ان یقال هذا الحکم فی غیر غیر ومثل وغیرهما من المبهم لان حکم النظیر والشبه والسوی والبین وشبهها ایضا کذلک ۱۲ تحفه

[۲] قوله تجرید المضاف فان کان ذا لام حذف لامه وان کان علما نکر بان یجعل واحدا من جملة من سمی بذلک اللفظ ولا یجوز فی سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنکیرها وعندی انه یجوز اضافة العلم مع بقاء تعریفه اذ لا منع من اجتماع التعریفین اذا اختلفا ولذلک اضیف العلم الی ما هو متصف به معنی نحو زید صدق یجوز ذلک ان لم یکن فی الدنیا الا زید واحد کذا فی الرضی وقال البعض شرط المضاف تجریده عن حرف التعریف لا عن التعریف مطلقا ذکر فی العباب ولا بد فی الاضافة المعنویة ان یتجرد المضاف عن حرف التعریف فعلی هذا یجوز زیدنا مثلا بلا تبع ۱۲ تحفه خادمیه۔

تحصیل الحاصل علی الثانی یلزم طلب الادنی مع حصول الاقوی **فان قیل** ان تجرید المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف غیر لازم قلنا ان التجرید بمعنی التجرد والخلو سواء کان نکرة بنفسه او یکون نکرة بتجرید المتکلم انح **ونقول** ان فی عبارة المصنف تقدیرا فیکون التقدیر شرطها تجرید المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفة **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بمثل قولهم الثلثة الاثواب والخمسة الدراهم والمائة الدینار لانها اضافة معنویة مع ان المضاف فیه غیر مجرد من التعریف فاجاب المصنف بقوله **وما اجازه الکوفیون من ترکیب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الی معدوده ضعیف قیاسا واستعمالا** اما قیاسا فلانه یلزم تحصیل الحاصل واما استعمالا فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو قول ذی الرمة **شعر**

ایا منزلی سلمیٰ سلامٌ علیکما ۔۔۔ هل الازمن اللاتی مضین رواجع
وهل یرجع التسلیم او یکشف العمی ۔۔۔ ثلاث الاثافی والدیارُ البلاقع

فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول النبی صلی الله علیه وآله وسلم بالالف الدینار لانه اضافة معنویة مع ان المضاف غیر مجرد عن التعریف **قلنا** هذا الترکیب محمول علی البدل دون الاضافة **فان قیل** لا فرق بین الاضافة المعرفة وجعل المعرفة علماً فی لزوم تعریف المعرف کما فی قوله النجم والصعق والثریا وابن عباس فما وجه ان اضافة المعرفة لا یجوز وجعل المعرفة علما یجوز **قلنا** لا نسلم ان فی هذه الامثلة لزوم تعریف المعرف بل فیه زوال التعریف وهو التعریف الحاصل

قوله وهو قول ذی الرمة ایا منزلی آه واسمه غیلان بن عقبة ومعناه ای دو منزل سلمی سلام بر شما آیا زمانهائے گذشته اند باز می گردند وجواب می دهد سلام کردن مرا یا آنکه ظاهر وبرطرف می کند راه بنزد آن محبوبه سه سنگ دیگدان وخانهای خالی از اهل خود ۱۲ **تحفهٔ خادمیه لحافظ محمد شعیب رحمه الله تعالیٰ**

قوله ثلاث الاثافی الاثافی جمع اثفیة وهی واحد من الاحجار الثلاث التی ینصب القدر علیها والبلاقع جمع بلقع یعنی الخالی کما حواشی شرح مولانا الجامی قدس سره ۱۲ کاتب عفی عنه وعن والدیه۔

باللام او الاضافة وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد فان هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه فان هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيدة الفائدة في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيدة الفائدة في اللفظ دون المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فترتب عليه

له قوله وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية وههنا خدشة ظاهرة وهي انه لم لا يجوز ان يعتبر مثل هذا في الاضافة ايضا اشار تلميذ الشارح الى دفعه بقوله وحاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف وضعا ثانيا بلا مرية ولك ان تقول في الفرق بين الامثلة المذكورة واضافة المعرفة الى المعرفة بان في الامثلة تحصيل تعريف هو اعلى مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلو اضيف المعرف باللام او العلم لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي الراي فافهم ولا يتجه عليه ايضا ما قيل انه يتجه على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فافهم كذا قال مولانا نور الحق اقول كيف قال مولانا المذكور ان التعريف الحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل المضاف اليه والمبرد وان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم منه الانقصية من الاقسام كلها فتامل ١٢ تحفه

له قوله ان يكون المضاف صفة آه والمراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط عرف في اعمالها بالمعمول الفاعل او المفعول به واما اضافة اسم التفضيل فمعنوية محضة عند الاكثر خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه قال انه لعيهم بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال بعد ذلك باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل واما اضافة المصدر فمحضة عند الاكثر خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ع ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا اه فوصف وجدي بالمعرفة اي الشديد ١٢ تحفه

فائدة لفظیة وایضا حصل الاتصال فی المعنی فترتب علیه فائدة معنویة وفی الاضافة اللفظیة بین المضاف والمضاف الیه انفصال فی اللفظ مع الاتصال فی المعنی فلما اضیف حصل الاتصال فی اللفظ فترتب علیه فائدة لفظیة فقط ومن ثمه ای لاجل ان فائدة الاضافة اللفظیة تخفیف فی اللفظ فقط لا التعریف ولا التخصیص جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزید حسن الوجه لان الاضافة اللفظیة لو کان مفیدًا للتعریف لامتنع الاول وجاز الثانی اما امتناع الاول فلانه یلزم توصیف النکرة بالمعرفة وذا لایجوز واما جواز الثانی فلانه یلزم توصیف المعرفة بالمعرفة وهو لایجوز فان قیل ان المشار الیه بثمه امور ثلثة حصول التخفیف وانتفاء التعریف والتخصیص فینبغی ان یکون لهذه الامور الثلثة دخل فی هذا التفریع والامر لیس کذلک لان انتفاء التخصیص لا دخل له فی هذا التفریع قلنا نعم ان المشار الیه بثمه امور ثلثة لکن جاز ان یکون هذا التفریع باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا التخصیص حصل قبل الاضافة لا انه حصل بالاضافة وجاز الضاربا زیدٍ والضاربو زیدٍ لان فائدة الاضافة اللفظیة تخفیف فی اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بحذف نونی التثنیة والجمع وامتنع الضارب زیدٍ لان فائدة الاضافة اللفظیة التخفیف فی اللفظ فقط وهو غیر حاصل ههنا لان التنوین سقط باللام دون الاضافة فان قیل الواجب علی المصنف ان یقدم هذا التفریع علی التفریع الاول باعتبار الوجهین الاول ان اصله مذکور صریحا واصل الاول مفهوم ضمنًا والمذکور مقدم علی المفهوم والثانی ان اصله مفرد واصل الاول مرکب والمفرد مقدم علی المرکب قلنا نعم لکن اخره لکثرة لواحقه خلافا للفراء فانه یقول ان نحو الضارب زیدٍ جائز لان فائدة الاضافة اللفظیة تخفیف فی اللفظ فقط وهو حاصل ههنا لان التنوین سقط بالاضافة واللام عقیب عن الاضافة قلنا ان القول بتاخیر اللام المقدم حسًّا خلاف الظاهر ثم استدل للفراء بوجه اخر وهو الضارب زید جائز بدلیل شعر الاعشی وهو قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها؛ فان قوله وعبدها بالجر معطوف علی المائة فصار المعنی بطریق العطف هکذا الواهب عبدها فهو من قبیل الضارب زید وهو جائز فینبغی ان یکون الضارب زیدٍ ایضا جائزا فاجاب المصنف

بقوله وضعّف[١] الواهب المائة الهجان وعبدها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام لا بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان[٢] فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع الضارب زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل الذي هو دليل على امتناع الضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف اذ لا تصريح فيه على جر عبدها بل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول معه اولا وكثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في ربّ شاةٍ وسُخلَتِها وتمام البيت[٣] هذا شعر الواهب المائة الهجان وعبدها: عوذا تزجي خلفها اطفالها: فان قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا المراد بالعبد راعيها او نقول المراد بالعبد عبد حقيقة لكن اضافته الى الهجان باعتبار ادنى مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز ومحمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار اي على الوجه المختار في الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة ومحلّى باللام والمضاف اليه اسم جنس ومحلى باللام بخلاف الضارب زيد لان المضاف

---

٩١ قوله وضعّف آه قيل الاصل ان يكون من التضعيف يعني ضعّفه الفصحاء فلم يكن موصوفا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من الفصحاء فلو قصده المصنف لكان ينقل من احدهم حتى يتم الرد على الفراء كذا قال مولانا نور الحق ١٢ التحفة

٩٢ قوله لان فيه شوب المصادرة آه المصادرة على اربعة اضرب على ما قالوا الحذاق ان يكون المدعي عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل والثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون موقوفا عليه لصحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل وانما قال لان فيه شوب المصادرة لانتفاء الاقسام المذكورة ويحتمل بان يكون قول الاستاذ لان آه دليلا على انه فيه شوب المصادرة لا عينها وان يكون دليلا للمركب فافهم وتدبر ١٢ التحفة

٩٣ قوله وتمام البيت آه هو للاعشى واسمه میمون بن قیس معناه کسی که بخشنده است صد شتر سفید را با شبان وخادم آن شتران در حالتی که آن شتران تازه زائیده اند ودر حالتی که می راند آن شبان در پشت آن شتران بچهای آن شتران را ١٢ تحفه خادمیة۔

فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس باسم الجنس ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز ومحمول على الضاربك فاجاب المصنف بقوله وجاز الضاربك وشبهه وهو الضاربي والضاربة فيمن يجي قول من قال انه اي الضارب في الضاربك مضاف حملا على ضاربك لان القاعدة هي انهم اذا ارادوا اتصال اسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام بمفعولهما وكانت الحال ان مفعولاتهما مضمرات فالنحاة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف ضاربك وبلا تخفيف بالاضافة فلما جاء ضاربك بلا تخفيف حملوا عليه الضاربك والعلاقة بينهما انهما من باب واحد والمضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل والتنوين فيهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة بخلاف الضارب زيد لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس بضمير فان قيل ما الدليل على ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصوروا الاضاربك كما يتصوروا الاضارب زيد اولم يتصور هذا فعلم ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون ضاربك في الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربك لان فيه نهاية التخفيف قلنا ان التخفيف في الاضافة اللفظية على قسمين احدهما في جانب المضاف وثانيهما في جانب المضاف اليه اما في جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه واما في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة واما ابدال

سه ۱ قوله بلا تخفيف آه لان التخفيف حصل بنفس اتصال الضمير ۱۲ تحفه سه ۲ قوله لان فيه نهاية التخفيف آه لوجود التخفيفين في جانب المضاف بحذف التنوين وفي جانب المضاف اليه بابدال المنفصل بالمتصل ۱۲ تحفه سه ۳ قوله اما ابدال المنفصل بالمتصل فليس منها آه لقائل ان يقول الحصر المذكور ممنوع كيف وان سلم هذا الحصر فينبغي ان يحصر فائدة الاضافة اللفظية في التخفيف وهكذا الا ترى انهم مصرحون بان الاضافة اللفظية كما تفيد ما ذكر كذلك تفيد رفع القبح نحو الرجل الحسن الوجه بجر الوجه بانه لو رفع او نصب على التشبيه بالمفعول به لزم خلو الصفة واجراء وصف الفعل القاصر اللازم مجرى المتعدي وكلاهما قبيح فاذا جررته اي الوجه تفصيت عنهما فافهم فالاولى في الجواب ان يقال انه لا يجوز الانفصال الا لتعذر المتصل وذلك التعذر في عدة مواضع وليس هذا منها فكيف يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك اعلم ان خلاف الفراء ليس في المعارف فقط اما في المنكرات ايضا فذكر في الرضي ان السيرافي نقل عنه في المنكر ايضا نحو الضارب رجل وذكر في التوضيح ان الفراء وافق الجمهور في المنكرة لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة فتدبر ۱۲ تحفه

المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمولٌ على ضاربُ زيدٍ او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولاً على ضارب زيدٍ فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوف[۵۱] فهذا لان لكل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وبينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحدة من هذه التراكيب ضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء[۵۲] متأول بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير[۵۳] الساعة في الثالث وبتقدير حبة في الرابع فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفاً والمضاف اليه[۵۴] لا يكون صفة ولو حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوف وان كان[۵۵] للمضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

---

[۵۱] قوله ولا يضاف موصوف الى صفة آه اي على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزونه متمسكين بالامثلة المذكورة ۱۲ تحفه

[۵۲] قوله وبقلة الحمقاء قال بعض الشارحين ان فاطمة الزهراء رض كانت تحب هذه البقلة فكان بعض الجاهلين من الكفرة يقولون لهذه البقلة بقلة الحمقاء بالنسبة اليها رضي الله عنها فعلى هذا المركب مثالاً لما نحن فيه ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله وبتقدير الساعة آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امة محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبرئيل لتعليمه صلى الله عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الاحسن ان يقع هي اول ساعة فرضت الصلوة فيها ۱۲ تحفه

[۵۴] قوله والمضاف اليه لا يكون صفة للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدر ۱۲

[۵۵] قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على اصحاب العلاج فالصواب ان يقال كما قال الشارح فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف الاول وان كان صفة للمضاف اليه لا الى المضاف فافهم ۱۲ تحفه خادم

لا توصيف المكان بالغربي قلنا ان المكان على قسمين المكان الكل والمكان الجزء فالمراد بالمكان ههنا المكان الجزء وهو لا يغاير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان الجزء فحينئذ لا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافة بيانية فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه القاعدة منقوضة بقولهم جَرْدُ قَطِيفَةٍ وَاَخْلَاقُ ثِيَابٍ فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واضيف الصفة الى موصوفه مع انه غير جائز فاجاب المصنفؒ بقوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول بحيث انهم لما حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد بقي الصفة بلا موصوف واستعمال الصفة بلا موصوف لا يجوز في كلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتية وجعلوه بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الى شيء هو موصوف في الواقع للبيان والتخصيص فصار من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا حال اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة في الاضافة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الاخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة بكل الدراهم وعين الشيء لانه من قبيل اضافة احد المتساويين الى الاخر مع انه جائز فاجاب المصنفؒ بقوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف في هذين التركيبين يختص اى يصير خاصا بسبب الاضافة حاصله انه لا نسلم ان هذه اضافة احد المتساويين الى الاخر بل من قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ان اللام في الشيء لو كان

انا

---

۱ قوله جرد قطيفة آه الجرد خورده شده از کهنگی و فرسودگی والقطيفة جامه که از ابریشم ساخته می شود مثل اطلس واخلاق جمع خلق بمعنی کہنہ ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالی

۲ قوله ولا يضاف اسم مماثل آه اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين اتحد افرادهما سواء كانا مترادفين كليث واسد او متساويين كالانسان والناطق وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا كسعيد كرز اعلم ان المصنفؒ ترك بيان عدم اضافة الخاص الى العام ولعله اعتمد على فهم الناظرين لان عدم فائدتها اظهر ۱۲

تحفہ خادمیہ

للعهد فاعمية العين من الشئ ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعمية العين عن الشيء مشكلة قلنا لو كان اللام في الشئ للجنس فاعمية العين عن الشئ ظاهر لان المراد بالعين ما هو قائم بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشئ ما هو موجود في الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد اضيفا احدهما الى الآخر مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متأول بان المراد بالاول مدلول والمراد بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاء في مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة والملحق به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون

سله قوله عن الشئ مشكلة لان الشئ اذا لم يكن المراد منه معهودا فردا ذهنيا او خارجيا يكون على طبقة المفهومات العامة الشاملة لجميع المفهومات الكلية والجزئية كيف وقد تقرر ان اعم المفهومات انما هو الشئ متناول كل ما يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودا او معدوما ممكنا او ممتنعا ولهذا يقال لا فرد لمفهوم لا شئ لا ذهنا ولا خارجا لاستواء الشئ بجميع المفهومات الذي هو نقيضه واجتماع النقيضين محال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب العقل وجمله في كتبهم ولو سلم ان لفظ العين بمعنى الذات ايضا يكون مساويا له فلا يصح القول بان العين اعم من الشئ وما يقال ان الشئ بمعنى الموجود كما مر منا فقد ذكرنا كون اللام للجنس عليه يكون اخص من العين فهو اصطلاح جديد من المتكلمين غير معتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه وقال مولانا عصام وما يزول به الخفاء ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم يصدق على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول اذا لم يصدق على نفسها يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال ايضا يلزم صدق نقيضه عليه لامتناع ارتفاع النقيضين وايضا يلزم خلاف ما تقرر عندهم من ان الشئ اعم المفهومات يصدق على كل مفهوم حتى على نفسه ونقيضه ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضا تامل فافهم كلام الاستاذ العلام ۱۲ تحفہ خادم میر لحافظ محمد شعیب

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة فكذا بعد السكون والياء مفتوحة للخفة او ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذ الاصل في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان آخره الفا ثبت لعدم موجب الانقلاب وفي هذيل تقلبها لغير التثنية اي لغير الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف التثنية فلا تقلب اتفاقا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واوا قلبت وادغمت لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحرك واختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فاخي وابي بلا رد المحذوف بجعل المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد اخي وابي بالرد والقلب والادغام اما في الاب فبدليل قول الشاعر ع وابيّ مالك ذو المجاز بدار ۂ والاخ محمول على الاب قلنا هذا مخالف عن القياس واستعمال الفصحاء على انه يجوز ان يكون ابي جمع اب اصله ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصار ابي

---

١ قوله وفي هذيل آه وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى فمن تبع هُدَيَّ على قراءة البعض ١٢ تحفه ٢ قوله وفتحت آه وقد جاء سكونها بعد الالف في قراءة نافع وكسرها بعدها في قراءة الاعمش والحسن وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة وما انتم بمصرخيِّ بكسر الياء كذا في شرح الوافي ١٢ تحفه ٣ قوله وابي هذا عجز البيت وصدره ع قدرًا احلّك ذا المجاز وقد ارى ۂ لم يسم قائله والشاعر يخاطب نفسه ومعناه حکم خداوندی که این صفت دارد که مغلوب نمیشود قرار داد ترا ای نفس در ذو المجاز یعنی در بازار و تحقیق که گمان می کنم قسم به پدرم که نیست از برای قوم ذو المجاز خانه که صلاحیت داشته باشد از برای تو ای نفس و لائق باشد شان ترا ای نفس ١٢ تحفه ٤ قوله يجوز ان يكون آه قال مولانا نور الحق انت خبير بان شرط هذا الجمع ان يكون علما لا يعقل والاب ليس كذلك فكيف يصح حمله على هذا المعنى انتهى ومثل هذا ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد عاملت العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ١٢ تحفه خادميه۔

كما فى قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا ۞ بكين وفدّيننا بالابينا ۞ وتقول حمى هنى بلا رد المحذوف بجعله نسيًا منسيًا ويقال اى فى الفم فمى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى الاستعمال الاكثر وفمى فى بعضها اى فى بعض الاستعمال بابقاء الميم المعوضة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلثة فى الفاء وفتح الفاء افصح منها اى من الضمة والكسرة لخفة الفتحة وجاء حم مثل يد بلا رد المحذوف ودلو بالرد فقط وخبء بالرد والقلب بالهمزة وعصًا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء كان مضافا او غيره وجاء هن مثل يد بلا رد المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع الواضع وصلة التوصيف لشئ باسم الجنس والضمير لا يقع اسم الجنس فان قيل ان ذو كما لا يضاف الى مضمر كذلك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلم والموصول فينبغى ان يقول ذو لا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان لهذه الاسماء الخمسة احكامًا خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى المصنف اضافة ذو الى الضمير مطلقا لانتفاء هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذو لا يضاف الى مضمر فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر ع انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ۞ لان ذو يضاف الى المضمر ههنا مع انه غير جائز قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان ذو وضع الواضع صلة لتوصيف الشئ باسم الجنس

وضعه

---

٥١ قوله كما فى قول الشاعر فلما آه هو زياد بن واصل يعنى پس چونکه شناختند آن جماعت زنان صوتهاء ما آوازهاى ما را گريستند وفدائى ما کردند پدران خود را يعنى فداى شما باد پدران ما ١٢ تحفه ٥٢ قوله حمى آه وتقول حمو وحم على حذف المضاف فتأمل وتذكر ما مر من معنى الحم ١٢ تحفه ٥٣ قوله وذو لا يضاف الى مضمر هذا عند سيبويه واما عند غيره فيجوز اضافته الى الضمير وفى البسيط منع اكثر النحويين اضافة ذو الى مضمر او علم كذا فى الوافى وبعض شروحها قول وقد جاء اضافته الى العلم فى قوله صلى الله عليه وسلم لجرير الا تريحنى من ذى الخلصة فاتاها فحرقها ثم بعث رجلا من احمس الى النبى عليه الصلوة والسلام يبشره يكنى ابا ارطاة حيث اضاف ذو الى الخلصة وهى علم ١٢ تحفه ٥٤ قوله احكاما خاصة آه كعدم الرد فى اخ واب والرد فى فم يعنى ليس المراد ههنا بيان الاضافة حتى يلزم بيان تعيين المضاف اليه بانه اسم الجنس دون ما عداه ١٢ تحفه ٥٥ قوله انما آه هذا صدر البيت وعجزه اهل المعروف ما لم يتبدل فيها الوجوه كذا سمعت من بعض الاساتذة الشفقة وقال مولانا انوار الحق حسن المعروف الخ ومعناه مبارك خوشتر از نعمتها آن نعمت است كه عرضه کنند با شعال نعمت دنيا يعنى بسوال بعزتى حاصل شده باشد وتحقيق مى شناسد صاحب فضل را از مردمان صاحبان آن فضل ١٢

وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة لما فرغ المصنف من بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالاصالة شرع في بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالواسطة فقال التوابع اي جنس التابع ثم اعلم ان التوابع خمسة النعت والتاكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف ووجه الضبط ان المقصود بالنسبة لا يخلو اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل وان كان الثاني فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقريره او توضيحه فالاول نعت والثاني تاكيد والثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف كل ثان[1] اي كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه باعراب سابقه اي متلبس بجنس اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فان قيل ان التوابع جمع تابع والتابع على وزن فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل على قسمين صفتي واسمي فالصفتي[2] لا تجمع على هذه الصيغة والاسمي يجمع والتابع اسمي لا صفتي ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الفعلي والحرفي في نحو انّ انّ وضرب ضرب لان الثاني ليس معربا ههنا باعراب سابقه قلنا ان

---

[1] قوله كل ثان آه اي ثان رتبة فلا يرد الثاني من الاخبار والاحوال وغيرها فقوله كل ثان جنس شامل للحدود وغيره وقوله باعراب سابقه خرج به خبر كان وخبر ان وغيرهما وقوله من جهة واحدة خرج به المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت وغيرهما تحفه

[2] قوله فالصفتي لا تجمع على هذه الصيغة اقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتي لا تجمع على هذه الصيغة مع انهم صرحوا بان الفاعل الصفتي على قسمين صفة العاقل وغير العاقل والاول لا يجمع على هذا الوزن والثاني يجمع عليه قياسا كصواهل وشواهق وطوالع وغيرها مما لا يعد ولا يحصى فتدبر اعلم ان في عامل التوابع تفصيلا اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري هو المعهود ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما عطف النسق ففيه ايضا ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال ان العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا خلاصة ما في الرضي ومن اراد الاطلاع على دلائل الفرق فارجع اليه لا كشف

كلامنا فى توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلى والحرفى لاضير فيه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الثانى والثالث والرابع فصاعدا لانه ليس بثان بالنسبة الى المتبوع قلنا المراد بالثانى كل متأخر اذا لوحظ مع متبوعه كان فى المرتبة الثانية منه فان قيل لما كان الثانى معربا باعراب سابقه يكون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول الثانى من باب ظَنَنْتُ واَعْطَيْتُ لانه ثانٍ معرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهى المفعولية قلنا المراد بالجهة الواحدة الوحدة الشخصية لا النوعية وههنا نوعية لان ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه يعمل فى الاول ومن حيث انه يقتضى مظنونا يعمل فى الثانى واعطيت من حيث انه يقتضى اخذًا يعمل فى الاول ومن حيث انه يقتضى الماخوذ يعمل فى الثانى فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الذى يكون الاعراب فيهما او فى احدهما تقديريا او محليا لان الثانى لا يكون معربا باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اعم من ان يكون لفظًا او تقديرًا او محلًا فان قيل ان التوابع جمع والجمع انما يتصور فى الافراد وكلمة كل لاحاطة الافراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود فى الحقيقة جنس التابع بناء على ان اللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ويراد به الجنس والحدّ مدخول كلمة كل وكلمة كل ليست جزءا من التعريف فيكون التقدير التابع ثانٍ باعرابه فان قيل لما لم يكن كلمة كل جزءا من التعريف فما الفائدة فى ايرادها قلنا انما اوردها لمحض التصريح على طرد التعريف النعت[1] تابع يدل على معنى[2] فى متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بمادة من المواد قوله النعت تابع جنس شامل التوابع كلها وقوله يدل على معنى فى

---

[1] قوله النعت قدمه على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا فى كلامهم ولانه اشد متابعة اذ يتبع فى الاعراب والافراد والتثنية وغيرها ويستطلع عليها ما اعظم فائدة واكثر بيانا ١٢ تحفه [2] قوله على معنى فى متبوعه وان كان باعتبار المتعلق فلا يرد انه يخرج من هذا التعريف النعت بحال متعلقه فتامل ١٢ تحفه مخادميه۔

متبوعه احتراز عن باقی التوابع وقوله مطلقا اورد لئلا یرد الاعتراض علی البدل فی مثل اعجبنی زید علمه وعلی المعطوف فی مثل اعجبنی زید وعلمه وعلی التاکید فی مثل جاءنی القوم کلهم لان دلالة هذه التوابع علی حصول معنی فی متبوعاتها انما الخصوصیة موادها وفائدته توضیح فی المنعوت المعرفة کزید الظریف او تخصیص فی المنعوت المنکر کرجل عالم وقد یکون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحیم او الذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او التاکید نحو نفخة واحدة لان التاء فی نفخة للوحدة وهذه الوحدة تاکید لتلك ولا فصل ای لا فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیره لان الغرض من النعت دلالة علی المعنی الذی هو ثابت فی متبوعه وهذا کما یحصل بالمشتقات کذلك یحصل بالجوامد اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذو مال فان تمیمیا یدل دائما علی ذات منسوبة الی قبیلة بنی تمیم وذو مال یدل دائما علی ذات صاحب مال وخصوصا ای فی بعض الاستعمالات مثل مررت برجل ای رجل فای رجل فی هذا الترکیب یدل علی معنی هو ثابت فی متبوعه وهو الکمال فی الرجلیة فیصح وقوعه نعتا وای رجل فی قوله ای رجل عندك لا یدل علی هذا المعنی فلا یصح وقوعه نعتا وبهذا الرجل فان هذا فی هذا الترکیب یدل

سـ۱ قوله وفائدته آه والغرض الاصلی من ایراد هذا القول بیان الفرق بین الخبر والنعت لان کلا منهما یدل علی معنی فی غیره یعنی لیس الغرض من النعت ثبوت الشیء للشیء بل تخصیص او توضیح الی غیر ذلك ان حصل الفرق بینهما بالتعریفین لکن بین ثانیا اهتماما بشانه فلا یرد ان هذا لیس من وظائف النحوی بل من وظائف علم المعانی فافهم ۱۲ تحفه سـ۲ قوله توضیح او تخصیص التوضیح فی اصطلاحهم عبارة عن رفع الاشتراك الحاصل فی المعارف والتخصیص عبارة عن تقلیل الاشتراك الحاصل فی النکرات اما بحسب التحقیق والواقع فلا فرق کما ذهب الیه علماء المعانی ومن اراد التفصیل فلیرجع الی المطول وغیره من کتب هذا الفن ۱۲ تحفه سـ۳ قوله او التاکید وقد یکون لکشف الماهیة نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین المؤکدة والکاشفة ان الاولی مقررة والکاشفة موضحة مفسرة والفرق بین الایضاح والتقریر ظاهر فتامل ۱۲ تحفه سـ۴ قوله ولا فصل آه ولما کان غالب مواد الصفة المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی استضعف سیبویه نحو مررت برجل اسد وصفا وتاولوا غیر المشتق ولم یکن هذا مرضیا للمصنف رده بقوله ولا فصل آه ۱۲ تحفه خادمیه

على ذات مبهمة والرجل يدل على تعين الذات المبهمة وهذا التعين معنى ثابت في الذات المبهمة فيصح وقوعه نعتا والرجل في هذا التركيب جاءني الرجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وبزيد هذا فان هذا في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في زيد وهو كونه مشارا اليه بالاشارة الحسية فيصح وقوعه نعتا لزيد وهذا في مثل هذا التركيب هذا زيد لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وتوصيف النكرة بالجملة الخبرية لا المعرفة لان الجملة من حيث هي في قوة النكرة والنكرة لا تقع صفة للمعرفة وانما توصف النكرة بالجملة الخبرية اما بالجملة فلان الغرض من النعت هي الدلالة على معنى هو ثابت في متبوعه وهذا الغرض كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل بالجمل واما بالخبرية فلان النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل بعيد ويلزم الضمير لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجيء الا بعائد وتوصف بحال الموصوف والصفة بحال الموصوف ما يكون المعنى النعتي ثابتا للمنعوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقه والصفة بحال متعلقه ما يكون المعنى النعتي ثابتا لمتعلق المنعوت حقيقة وللمنعوت اعتبارا نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اي يتبع متبوعه في عشرة امور لكنه يوجد في كل تركيب اربعة منها للمنافاة البعض بالبعض في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث فان قيل هذه القاعدة منقوضة برجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح ورجل علامة وامرأة علامة لانه صفة بحاله ولم يتبع النعت متبوعه في التذكير والتانيث قلنا هذا الحكم في الصفة التي لا يستوي فيها المذكر والمؤنث ولا صفة مؤنث جار على المذكر والثاني في الخمسة الاول لكن يوجد في كل تركيب اثنان منها للمنافاة البعض بالبعض في الباقي كالفعل اي في الخمسة الباقية كالفعل لانه يشبه بالفعل والفعل اذا اسند

---

[1] قوله فلان النعت مربوط آه يعني ان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة وهذا في الجملة الانشائية لا يتصور ١٢ تحفه

[2] قوله للمنافاة البعض آه مثلا لو وجد من الاول الرفع فلا يوجد النصب والجر للمنافاة الظاهرة بينها وكذا لو وجد من الثاني التعريف فلا يوجد التنكير للمنافاة فلم يوجد الا اثنان ١٢ تحفه خادميه۔

الی الظاهر کان مفرداً ابداً واذا اسند الی الضمیر یثنی بتثنیته ویجمع بجمعیته اذا اسند الی الظاهر المؤنث الحقیقی بلا فصل او الی ضمیر المؤنث مطلقا فحینئذ تانیث الفعل واجب واذا اسند الی الظاهر المؤنث غیر الحقیقی او الی الظاهر المؤنث مع الفصل ففیه تخییر بین التذکیر والتانیث فان قیل ما وجه الفرق بین القسم الاول والثانی ان القسم الاول یتبع منعوته فی عشرة امور والثانی یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل قلنا ان التبعیة فی الخمسة الاول بناءً علی ما جری علیه وفی الخمسة الباقی بناء علی ما اسند الیه وما جری علیه والمسند الیه فی القسم الاول واحد هو المنعوت فالنعت یتبع منعوته فی عشرة امور وفی القسم الثانی ما جری علیه غیر من المسند الیه لان ما جری علیه هو المنعوت والمسند الیه هو المتعلق فالنعت یتبع منعوته فی الخمسة الاول وفی الباقی کالفعل ومن ثمه ای لاجل ان التبعیة فی الخمسة الباقیة کالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه بمنزلة یقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه لانه بمنزلة یقعدون غلمانه والحاق علامة التثنیة والجمع بالفعل المسند الی الظاهر ضعیف لان جمع الفاعلین فی الظاهر فان قیل ان جمع الفاعلین ممتنع فینبغی ان یمتنع هذا الترکیب فلم حکم بالضعف قلنا نعم لکن جوازه لاحتمال وجه آخر وهو یخرج الالف والواو عن الاسمیة الی الحرفیة ویکونان حرفین دالین علی تثنیة الفاعل وجمعیته او یکون الفاعل ضمیراً والظاهر بدلاً منه او یکون الظاهر مبتدأ والصفة خبراً مقدماً علیه فان قیل هذه القاعدة منقوضة علی قعود غلمانه لانه جمع بجمعیة الفاعل فاجاب المصنف بقوله ویجوز قعود غلمانه لانه جمع بجمع التکسیر فخرج عن موازنة الفعل ومناسبته فلا یجری علیه احکام الفعل والضمیر لا یوصف لان ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف

فان

بقعود

---

[1] قوله او یکون الظاهر مبتدأ آه اقول یعلم من ملاحظة کلام الاستاذ من قوله لانه بمنزلة یقعدون غلمانه الی هذا ان الاحتمال الاخیر یجری فی یقعدون غلمانه مع انه صرح فیما سبق فی قول المصنف او کان الخبر فعلاً له وجب تقدیمه لوجب تقدیم الخبر مطلقا ای سواء کان مفردا او مثنی او مجموعا اللهم الا ان یقال هذا مبنی علی مذهب من لا یوجب تقدیم المبتدأ علی الخبر فی صورة التثنیة والجمع وقد سالت فی هذا المقام من له شهرة بهذا الفن فی الانام فلم یفتح علیه الباب من الله العلام فافهم لعل الله یرقاک الی ذروة السنام ۱۲ تحفہ خادمیه۔ ای ملا صاحب بجنة وهی قریة من قری الصوات ۱۲ منه۔

المعارف فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طردا للباب وكذا الوصف المادح
والذام وغيرهما محمول عليهما طردا للباب ولا يوصف به لان الصفة كما ثبت ان يدل على معنى ثابت
في متبوعه والضمير دال على الذات فقط لا على قيام المعنى بها والموصوف اخص او مساو لئلا
يلزم القضية المقصود من غيره فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان بالناطق
في مثل الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخص ولا مساويا بل هو اعم قلنا المراد
بالخصوص والمساواة الخصوص والمساواة في التعريف والمعلومية لا في ما صدق عليه ثم اعلم
ان اعرف المعارف هي المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبينهما
المساواة ومن ثمه اي لاجل ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يوصف
ذو اللام الا بمثله وهو الموصول وذو اللام الآخر او بالمضاف الى مثله لان تعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه او انقص منه بناء على اختلاف المذهبين فان قيل انك قلت ان
الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا فعلى هذا ينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشارة
باسم الاشارة الآخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصف باب هذا بذي اللام فاجاب المصنف

---

١٢ قوله والضمير دال آه يعني ان وضع المضمرات للذوات المشخصة لا لمعنى قائم بذات مبهمة وما يتوهم من دلالته على هذا المعنى حين رجوعه الى المشتق هو دلالة المرجع دون الراجع والفرق بين فلا يرد ما اورد من ان الضمير الراجع الى المفهوم المشتق فيه معنى الوصفية قيل ويمكن ان يجاب عنه بانه دعا بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه فتأمل ويمكن ان يقال ان النعت ما دل على معنى في المتبوع مطلقا بلا خصوصية مادة دون ما يكون دلالة الضمير على ذلك المعنى مختص بكون مرجعه مشتقا لا المجرد والهيئة التركيبية كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفكر في قول المصرح انما كان وضعه لغرض المعنى عموما او خصوصا فما يفهم منه مناف لما قال مولانا المذكور ١٢ تحفه ١٣ قوله ان اعرف المعارف آه هذا منقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ولم يبين الاستاذ المضاف الى احدها مع انه لا بد من بيانه فذهب سيبويه الى ان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه هذا مقتضى القياس فنحو غلام الرجل الظريف صفة الغلام عند سيبويه وبدل عند المبرد ومذهب الكوفيين ان المعرفة العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان ان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص و ضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم عن الابهام ثم المشار اليه والمنادى ثم الموصول وذو اللام والمضاف بحسب المضاف اليه ١٢ تحفه

بقوله وانما التزم وصف باب هذا بذی اللام للابهام ای للابهام الواقع فی هذا الباب بحسب اصله لوضع المقتضی لبیان الجنس فاذا ارید رفع الابهام عن الجنس فاما ان ترفع الابهام بالمضاف او باسم الاشارة او بذی اللام فعلی الاول یلزم الاستعارة من المستعیر وعلی الثانی لا یتصور رفع الابهام عن الغیر لان اسم الاشارة مبهم فی نفسه فکیف یرفع الابهام عن الغیر فتعین ذو اللام بالضرورة ومن ثمه ای لاجل ان التزام وصف باب هذا بذی اللام لرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابیض لان البیاض لا یختص بجنس دون جنس فلا یتبین به جنس المبهم وحسن مررت بهذا العالم لان العلم یختص بالانسان بل هو غالب فی الرجال العطف ای المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غیر البدل وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان قیل العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل لانه یلزم حمل الذات علی الوصف وهو لا یجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف فان قیل هذا التعریف لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولکن واو واما وام لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرین ای التابع او المتبوع لا کلاهما قلنا المراد بکون المتبوع مقصودا ان لا یکون وسیلة الی ذکر التابع وبکون التابع مقصودا ان لا یکون متفرعا علی المتبوع ولا شك ان المعطوف والمعطوف علیه بهذه الحروف الستة کلاهما مقصودان بهذا المعنی ویتوسط بینه وبین متبوعه احد الحروف العشرة وسیأتی ای تفصیل الحروف العشرة فی بحث الحروف مثل قام زید وعمرو فان قیل ان تعریف المعطوف حصل بالسابق فما الحاجة الی ذکر قوله یتوسط الخ قلنا انما زاد قوله یتوسط لزیادة التوضیح فان قیل المقصود من التعریف هو الجمعیة والمنعیة وهما یحصلان بقوله العطف تابع یتوسط بینه وبین متبوعه اه فما الحاجة الی قوله تابع مقصود بالنسبة

---

[1] قوله لان البیاض آه اقول هذا اذا قطع النظر عن اللام ولوحظ المدخول اما اذا لوحظ اللام ففیه خفاء لعل لا یخفی علی العقلاء فافهم ولا تکن من اہل الہولوہ ۱۲ تحفه [2] قوله المراد آه یعنی ان المصدر مبنی للمفعول یقول فعلی هذا ینبغی ان یکون هذا مرادا فی الکل للمصدریة علی ما قال فیقال المنعوت والمبدل والموکد ومعطوف البیان وهذا کما تری خصوصا فی الاول والآخر ودعوی العلمیة فیما سوی العطف تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح والعلم الحق عند الله الاول و الآخر ۱۲ تحفه خادمیه۔

مع متبوعه قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط الخ لم يكن التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينها وبين متبوعها احد حروف العشرة كما فى قوله جاءنى زيد العالم والشاعر الدبير فان قيل العاطف لم يتوسط بين الصفة والموصوف بل بين الصفات قلنا ان توسط حرف العاطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون عطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات فى حد المعطوف فان قيل ان الحرف المتوسط بين الصفة والموصوف تدل على معنى العطف وهو الجمعية والترتيب فجعلها عاطفة فى غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة بين الصفة والموصوف ليس الا ارتكابا لامر بعيد من غير ضرورة داعية اليه قلنا بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرة بالذات وبين الصفة والموصوف اتحاد بالذات فكيف يكون احدهما عين الآخر واذا عطف اى اذا اريد العطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل لفظا ومعنى فلو عطف عليه بلا تاكيد بمنفصل لزم العطف على بعض حروف الكلمة وهو باطل فان قيل لما اكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على المؤكد فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثانى تاكيده لا عطف قلنا لما اكد بمنفصل فالعطف على المؤكد ولا يلزم المحذور المذكور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التاكيد نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل بين الضمير والمعطوف فيجوز تركه اى ترك التاكيد بمنفصل لان طول الكلام يحصل بوجود الفصل فاحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او كان بعده كما فى قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا وقوله يجوز تركه فيه اشارة الى جواز تاكيده بالمنفصل مع وجود الفصل كما فى قوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض لان الاتصال بين الجار والمجرور اشد من الاتصال الذى بين الفعل والفاعل فلما لم يجز العطف على الضمير

سله قوله اكد اه الظاهر من قوله اكد الوجوب وهو مخالف للقبيلتين البصريين والكوفيين لان البصريين يجوزونه بلا تاكيد لكن مع القبح والكوفيين بلا قبح اقول على تقدير صحة هذه الرواية عند القوم يمكن ان يقال المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانى فلم يخالف البصريين لا يقال يابى عن هذه الارادة ما ذكره فى بحث المفعول معه انه لما لم يجز العطف تعين النصب لانا نقول من اول قوله اكد عن الوجوب الى الاستحسان فلا يبالى ان يأول قوله تعين النصب عما هو الظاهر وهو الوجوب الى الاستحسانى ۱۲ تحفه

المرفوع المتصل بلا تاكيده بمنفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض فان قيل ينبغي ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع للمجرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مذلة للمجرور لانه استعارة الاعلى للادنى فان قيل ينبغي ان يكتفي بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر في جواز ترك التاكيد بالمنفصل ولا يكون للمجرور ضمير منفصل فحينئذ لا يمكن التاكيد بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك وبزيد فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المجرور فقط واعادة الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعدد او نقول ان المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل والابدال منه بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز تاكيدا لضمير المجرور والابدال منه بلا اعادة الجار قلنا المؤكد عين المؤكد والبدل اما كل مبدل منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف اذ المعطوف يغاير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد بالمنفصل في صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع في حق الاحوال لمعارضة للمعطوف عليه عما قبله بشرط ان لا يكون ما

---

[١] قوله للادنى لان الفصل عمدة والمجرور فضلة ١٢ تحفه [٢] قوله عطف المركب على المفرد وهو باطل آه اقول الظاهر من كلام الاستاذ تسليم للاعتراض وهو باطل كيف ويلزم منه امتناع عطف المعرف باللام على المنكر وبالعكس وغيره من المركبات الناقصة وهذا كما ترى على انهم جوزوا عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد وبالعكس فكيف يمنعون بما ذكره الاستاذ فتامل ١٢ تحفه

يقتضيها منتفيا فى المعطوف فان **قيل** لا نسلم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه اذ
ربما يكون المعطوف مبنيا والمعطوف عليه معربا او بالعكس ويكون المعطوف معرفة والمعطوف
عليه نكرة او بالعكس او يكون المعطوف مفردا والمعطوف عليه تثنية وجمعا او بالعكس او
قلنا الاحوال على قسمين قسم عارض للمعطوف عليه عما قبله وقسم عارض له من
حيث نفسه فالمعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له عما قبله لا فى الاحوال
العارضة له من حيث نفسه وهذه الاحوال من قبيل القسم الثانى فان **قيل** ان
القاعدة منقوضة بمثل يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث
تجريده عن اللام **قلنا** المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له عما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف وههنا المقتضى لتجريد اللام دخول حرف النداء وهو
منتف فى المعطوف فان **قيل** هذه القاعدة منقوضة بمثل رُبَّ شاة وسخلتِها فان
سُخلتَها معطوف على شاة وليس فى حكمه لان رب يقتضى ان يكون مدخولها نكرة وسخلتها
معرفة بالاضافة **قلنا** ان سخلتها مأول بتاويل النكرة لقصد[1] عدم التعين اى رُبَّ شاة
وسخلة لها او[2] **نقول** ان سخلتها محمولة على نكارة الضمير اى رُبَّ شاة وسخلة شاة فان
قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل يا زيد وعمرٌو لانَّ عمرا معطوف على زيد وهو فى حكمه
فى البناء على الضمة والبناء من الاحوال الذاتية لا من الاحوال العارضة **قلنا**
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة لا فى الاحوال الذاتية اذا لم يكن المعطوف
مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فالمعطوف فى حكم
المعطوف عليه فى مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف عليه فى كون كلّ واحد
مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف فى يا زيدُ وعبد الله فان عبد الله ليس مثل

---

[1] قوله لقصد عدم التعين بناء على ان الاضافة للعهد الذهنى ١٢ تحفه [2] قوله او نقول آه وفيه نظر وجهه ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع معين واليه اما اذا كان له مرجع فلا وجه للتنكير وضمير سخلتها عائد الى الشاة فلا يكون كضمير ربه رجلا قال الشارح الضمائر كلها نكرة اذا لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم او صفة نحو ربه رجلا ورب رجل اخيه وان سبق اختصاص المرجوع اليه فالضمير معرفة فلو قلت رب رجل كريم اخيه لم يجز فعلى هذا الاشكال فى رب شاة وسخلتها ١٢ تحفه

زید ومن ثمه ای من اجل ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه فیما یجوز ویمتنع لم یجز فی ما زید بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع ای رفع ذاهب لانه لو کان منصوبا او مجرورا لکان معطوفا علی قائم او قائما وهو لا یصح لان فی المعطوف علیه ضمیرا راجعا الی اسم ما والمعطوف خال عن الضمیر ولقائل ان یقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذی یطیر فیغضب زید الذباب فان فی یطیر ضمیر یعود الی الموصول فیغضب المعطوف علیه لیس فیه ذلك الضمیر فاجاب المصنف بقوله انما جاز الذی یطیر فیغضب زید الذباب لانها فاء السببیة ای لکون معنیها السببیة لا للعطف فلا یرد النقض علی تلك القاعدة **او نقول** ان معناها السببیة مع العطف لکنها تجعل الجملتین کجملة واحدة فیکتفی بالرابط فی الاول **او نقول** ان العائد ههنا مقدر فیکون المعنی الذی یطیر فیغضب زید بطیرانه الذباب واذا عطف ای اذا زید العطف علی عاملین مختلفین ای علی معمولی عاملین مختلفین لم یجز لان الواو نحو علة ضعیف العمل لا یقوم مقام عاملین مختلفین ای لا یتوسط فی وصول اثر عاملین مختلفین الی معمولین مختلفین فان **قیل** عبارة المصنف لا یؤدی ما هو المراد لان مراده عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین لا علی نفس العاملین **قلنا** عبارة المصنف محمولة علی حذف المضاف تقدیره واذا عطف علی معمولی عاملین مختلفین **او نقول** المراد بالعاملین المعمولین من قبیل ذکر الاثر وارادة المؤثر او نقول المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنی اللغوی وهو امالة الاسمین الی نحو العاملین بان یجعلا معمولیهما خلافا للفراء فانه یجوز هذا العطف بدلیل قولهم ما[۵۳] کل سوداء تمرة وبیضاء شحمة

---

[۵۱] قوله والمعطوف آه فیه انه یمکن ان یقدر فی هذا الترکیب مثل عنده او فی داره کما قال فی بحث غرابة التفسیر فی ترکیب زید قام وعمرا اکرمته انه مقدر بعنده او فی داره فلا مانع من ان یکون معطوفا علی الخبر واجیب بان عدم جواز النصب والجر علی تقدیر عدم التقدیر واما اذا کان مقدرا فلا قائل فیه ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ

[۵۲] قوله فانه آه اعلم انه اذا وقع فصل بین العاطف والمعطوف المجرور نحو زید فی الدار وعمرو الحجرة فلا یجوز هذا اجماعا منهم فلا بد ان یقال خلافا للفراء اذا لم یقع الفصل بین العاطف والمعطوف المجرور ۱۲ تحفہ خادمیہ

[۵۳] قوله ما کل آه نبیضاء معطوفة علی سوداء والعامل فیها کل وشحمة معطوفة علی التمرة والعامل فیها ما ۱۲ تحفہ

وبدليل قول الشاعر شعر أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ۞ ونارٍ تُوَقَّدُ بالليل نارًا ۞ **قلنا**
هذان المثالان مقتصران على مورد السماع على مذهب الجمهور او على حذف العوامل بناء على
مذهب سيبويه الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان المجرور
مقدما في جانب المعطوف والمعطوف عليه لان هذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف
القياس فاقتصر عمله على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف ايضا لان الواو
حرف علة ضعيف العمل فلا يقيم مقام العاملين المختلفين اى لا يتوسط في وصول الخ **التأكيد**
تابع يقرر امر المتبوع اى حال المتبوع وشانه في النسبة اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه او
الشمول اى في شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يقرر امر المتبوع احتراز
عن باقي التوابع **اعلم** ان الغرض من جميع الفاظ التأكيد اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع
ظنه بالمتكلم الغلط او دفع ظنه بالمتكلم مجازا او دفع ظنه بالمتكلم تخصيصا وهو لفظي ومعنوي
ووجه الضبط ان التأكيد لا يخلو اما بتكرير اللفظ الاول لفظا ومعنى او معنى فقط فالاول لفظي
والثاني معنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد ويجري في
الالفاظ كلها فان قيل الظاهر ان الضمير في يجري راجع الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي والتأكيد

سه١ قوله وبدليل قول الشاعر اكل آه هذا البيت لابي داود الايادي واسمه جارية بن الحجاج يخاطب به امرأته حين فضلت جارية غيره عليه یعنی آیا گمان می کنی هر مردی را مرد کامل در انسانیت و هر آتش افروخته را در شب که آن آتش حقیقی است که بجهت راهنمائی و مهمان و گم شدگان می افروزند یعنی گمان می کنی که هر شخصی که صورت مرد دارد مرد کامل است در انسانیت بلکه چنین نیست و گمان می کنی هر آتش که برافروخته شده است در شب آتش بلکه آتش آنست که برای ضیافت مهمان افروخته شده است ۱۲ تحفه

سه٢ قوله او على حذف العوامل قال مولنا نور الحق وجعلها من باب العطف على معمولي عاملين احد فليفهم انتهى ۱۲ تحفه خادمیہ

سه٣ قوله ويجري الخ اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون كذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ تحفه خادمیہ۔

الاصطلاحی لا یجری فی الافعال والحروف والمرکبات فکیف یصح قوله فی الالفاظ کلها
قلنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللغوی هو التکریر مطلقا لکن هذا الجواب
ضعیف لانه یلزم الخروج عن المبحث لان البحث فی التاکید اللفظی الاصطلاحی لا فی
التاکید اللغوی فالاولی فی الجواب ان یقال ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی
الاصطلاحی والمراد بالالفاظ الاسماء فان قیل البعض من الاسماء اجمع واکتع واخواتها
مع ان التاکید اللفظی الاصطلاحی لا یجری فیها قلنا المراد بالاسماء ما عداها فان قیل
علی هذا یلزم المجاز فی جهة المجاز وهو باطل المعنوی بالفاظ مخصوصة هی نفسه عینه وکلاهما
وکله واجمع واکتع وابتع وابصع اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فیها فقیل
لا معنی لهذه الکلمات الثلاثة فی حال الافراد مثل حسن وبسن واذا ذکرت مع اجمع فهی بمعنی
اجمع وقیل لها معنی فی حال الافراد لان اکتع مشتق من قولهم حول کتیع ای تام وابصع
بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع العرق ای سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع
ای روی وابتع مشتق من البتع هو طول العنق مع شدة مغرزه ویمکن استنباط مناسبة
خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی بالتامل الصادق فالاولان یعمان من حیث
الاستعمال باختلاف صیغهما وضمیرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم
وانفسهن والثانی للمثنی تقول کلاهما وکلتاهما والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر فی
کله وکلها وکلهم وکلهن والصیغ فی البواقی تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا یؤکد
بکل واجمع الا ذو اجزاء لان کل یدل علی الکلیة واجمع علی الجمعیة وهما لا یتحققان

ف۱ قوله لا یجری آه لمانع ان یمنع هذا القول کیف ولم یوجد اثره فی الکتب المعتبرة بل یوجد عکسه ۱۲ تحفة خادمیه ف۲ قوله مغرزه المغرز موضع اتصال العنق بالصدر ۱۲ تحفة ف۳ قوله مناسبات آه اما مناسبة الکتع بمعنی التمام للمعنی التاکیدی فظاهر لانه ایضا عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنی السیلان او الری فلان السیلان لا یکون الا بالکثرة والغلبة وهو مناسب للمعنی التاکیدی لان فیه ایضا الغلبة والکثرة لان تمام الافراد کثیر ولان الری عبارة عن تمام الشرب وهو یناسب تمام الافراد وعدم ابقاء فرد عن الحکم واما مناسبة البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه فلان الشدة تناسب الاحاطة لان فیها ایضا شدة باعتبار تمام الافراد کذا قال بعض الناظرین ۱۲ تحفة خادمیه

الا فی ذی الاجزاء فان قیل کما یؤکد بہما ذو اجزاء فکذلک یؤکد بہما ذو افراد فالمناسب
ان یقال ذو اجزاء وافراد قلنا المراد[1] بذی الاجزاء ذی متعدد والمتعدد اعم من الاجزاء
والافراد او نقول[2] ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا لان الکل ما لو یلاحظ
افراده بجمعیته ولم تصر اجزاء له لا یصح تاکید الکل بکل واجمع واذا لاحظ افراده بجمعیته نسخہ لوحظ
فهو ذو اجزاء یصح افتراقها حسا او حکما لیکون التاکید بکل واجمع مفیدا الفائدة مثل
اکرمت القوم کلهم واشتریت العبد کله بخلاف جاء زید کله لانه لا یصح افتراق اجزاء
فی المجیئة لا حسا ولا حکما واذا اکد الضمیر المرفوع المتصل بالنفس والعین اکدا ای اولا
بمنفصل لان الضمیر لو لم یؤکد بمنفصل لالتبس التاکید بالفاعل فی صورة المستکن
فی مثل زید اکرمنی هو نفسه والبارز محمول علی المستکن طردا للباب نحو ضربت انت
نفسک واکتع واخواته اتباع لاجمع لانه ادل منها علی المقصود وهو الجمعیة فلا یتقدم ای
اکتع واخواته لئلا یلزم تقدیم التابع علیه ای علی المتبوع وذکرها دونه ضعیف لعدم ظهور
دلالتها علی المعنی الجمعیة وایضا لزم ذکر التابع بدون المتبوع البدل تابع مقصود بما نسب الی
المتبوع دونه ای دون المتبوع[3] قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله مقصود احتراز
عن غیر المقصود وقوله دونه احتراز عن المعطوف فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا

---

[1] قوله المراد بذی الاجزاء قال مولانا عصام لا یصح ذکر الافراد لانه یفید جاءنی الانسان کله من غیر حاجة یراد به الاناث فهذا افسد من اصلح قول المصنف رح ذو اجزاء بتاویله ذو متعدد والمراد کان اما اجزاء ١٢ تحفه خادمیه

[2] قوله او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا اقول یعلم من کلام الاستاذ العلام ان ههنا شیئان ذو الاجزاء وذو الافراد لکن یصدق ذو الاجزاء علی ذی الافراد ولیس کذلک لان ذا الافراد بعد الملاحظة المذکورة لیس ذا الاجزاء وان کان المراد قبل الملاحظة فبطلانه ظاهر لتباین الظاهر بینهما اللهم الا ان یقال المراد ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد بعد الملاحظة المذکورة واطلاق ذی الاجزاء علیه باعتبار ما کان فتامل ١٢ تحفه خادمیه

[3] ای لا تکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة تنسب الیه بل تکون النسبة الیه توطئة وتمهیدا للنسبة الی التابع سواء کان ما نسب الیه مسندا او غیره مثل جاءنی زید اخوک وضربت زیدا اخاک ١٢

شرح مولانا الجامی رحمه الله تعالی

عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف ببل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه قلنا ان متبوعه مقصود ابتداء لكن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي وقع بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فانه ليس مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن في الاول سلبيا وفي الثاني ايجابيا والنسبة الماخوذة في تعريف البدل اعم من ان يكون سلبيا او ايجابيا وهو اي البدل على اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط ووجه الضبط ان البدل والمبدل منه لا يخلو اما ان يكون بينهما ملابسة او لا الثاني البدل الغلط والاول لا يخلو اما ان يكون البدل كل المبدل منه او جزؤه او يكون احدهما مشتملا على الآخر فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال فالاول مدلوله مدلول الاول فان قيل فعلى هذا لا يحصل الفرق بين بدل الكل وعطف البيان لان مدلول الثاني في عطف البيان مدلول الاول قلنا الفرق ثابت لانه لو كان المقصود بالحكم الاول والثاني لا يصلح الاول فهو عطف البيان ولو كان المقصود بالحكم الثاني والاول توطية للثاني فهو بدل الكل فان قيل لا نسلم ان المبدل منه ليس بمقصود لانه وان لم يكن مقصودا اصالة لكنه مقصود توطية قلنا المراد بالمقصود المقصود الاصلي والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه البدل الغلط في مثل ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حماره لان بينهما ملابسة بغير الكلية والجزئية وهو المالكية والمملوكية قلنا المراد بالملابسة ملابسة توجب نسبته الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالا وتبعا فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان بينهما ملابسة من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك قلنا معنى قوله بغيرهما ان لا يكون البدل كل المبدل منه وههنا ليس كذلك بل البدل كل والمبدل منه جزؤه

فان قيل لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل مركوز فيه قلنا هذا مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ممتنع لان المثال لتوضيح المثل فيكفي فيه مجرد الفرض ح يمكن ان يورد له مثال آخر مثل رأيت درجة الاسد برجه فان قيل ما الوجه للمصنف رح حيث لم يجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولم يسم ببدل الكل من البعض قلنا انما لم يجعله قسما خامسا لقلته وندرته بل لعدم وقوعه في كلام العرب فان قيل لا نسلم انه لم يقع في كلامهم بل وقع كما في المثالين المذكورين قلنا هذان المثالان المذكوران مصنوعان لا مسموعان والرابع ان تقصد اليه

سـ قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره اعلم ان صاحب التوضيح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع المسمى بالمباين ولم يذكره المصـ والشيخ الرضي جعله مقسما وقال هذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهو معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وقال في التصريح قال ابن عصفور هذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لا يثبت حذفها انتهى وهو اما غلط صريح محقق وصاحب التوضيح يسمى هذا القسم بدل الغلط كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وصاحب التوضيح يوافقه في هذه التسمية وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن رغبة وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفرعيهما ايضا انتهى عبارة الرضي مع زيادة ومعنى كلام المصـ والرابع يحصل بان تقصد اليه آه لان حذف حرف الجر مع ان وان قياس فلا يرد ان حمل القصد على البدل الغلط لا يصح والمراد بالغير المبدل منه والمصـ يتلفظ به لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه اعلم ان الاقسام المذكورة في الاسم كما هو الظاهر وفي الفعل فلا يجيء من الاقسام الا بدل الكل اذا كان الفعل الثاني راجحا في البيان على الاول كقوله ع متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا فان قوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تاتنا ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

بعد ان غلطت بغيره ويكونان معرفتين نحو جاءني زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين بان يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة نحو قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ اوبالعكس[۵۱] نحو جاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب[۵۲] لئلا يلزم انقصية المقصود من غير المقصود من كل وجه مثل[۵۳] بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ويكونان[۵۴] ظاهرين نحو جاءني زيد

---

[۵۱] قوله او بالعكس آه نحو جاءني رجل غلام زيد اعلم انه لابد ههنا من ستة عشر امثلة حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة ذكر الاستاذ اربعة منها وترك الباقية فلنورد الباقية فامثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه وامثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه وامثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار ۱۲

[۵۲] قوله واجب آه، اعلم ان على حسب الاختلاف فيه قال بعضهم واجب وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وقال بعضهم حسن واليه ذهب الزمخشري كذا في الغاية وقال الرضي وليس ذلك اي الوجوب على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس انتهى وذكر في الغجدواني وما اذا كان البدل من المبدل منه اي من لفظه كما في مثال المتن واما اذا كان البدل من غير لفظ المبدل منه فلا يجب الاتيان نحو الحمد لله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام فجاعل بدل من الله وهو نكرة ولم يوصف ۱۲ تحفه خادميه

[۵۳] قوله مثل بالناصية ناصية كاذبة اقول لا اجماع لنا من جعل الناصية الثانية تاكيدا للاول وان لم يقل به احد من نحاة هذا الفن مع التغيير ان نحتج في صدر ترك المطابقة بين المؤكد والمؤكد في التعريف وههنا انعدمت فلذا لم يقل به احد فانه حينئذ بعض حرفه ذكرني يا تيم تيم عدي فحينئذ لم يكن مثالا قطعيا للمقصود فافهم وقد عرضت هذا على الاستاذ رئيس الاذكياء فلم يفد ما اكتفى به اهل المذهب عباسي ۱۲ تحفه خادميه

[۵۴] قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين آه اعلم انه لابد في هذا المقام الى من ستة عشر مثالا حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة وذكر الاستاذ اربعة منها وترك الباقي وانا نورد كلها ناقلا من الرضي لما ان ما ذكره القوم لا يخلو عن الخدشات فامثلة الكل من الكل وهما مظهرين بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياه اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك كان الزيدين اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثال اُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان اخوك لم يرجع اياه الى زيد على ما يورد النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تاكيد لفظي عندهم انما قلنا والمظهر من المظهر نحو اخوك لقيته زيدا على الرجع زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المظهر نحو كسرت يده نفسه قطعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله نحو زيد قطعت زيدا اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجل والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة الاشتمال نحو كرهت زيدا جهالته والمضمر من المظهر نحو كرهت جهالة زيد ليغضب اياها والمظهر من المضمر نحو زيد كرهت جهالته وامثلة الغلط نحو كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر نحو كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الدابة

[illegible]

اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين بان يكون المبدل منه ظاهرا
والبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته زيدا ولا[1]
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم انقصية المقصود
من غير المقصود مع اتحاد مدلولهما نحو ضربته زيدا

عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله غير صفة
احتراز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احتراز عن باقى التوابع مثل شعر اقسم بالله
أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ؛ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ ؛ اِغْفِرْ لَهُ اللّٰهُمَّ اِنْ كَانَ فَجَرَ ؛ وفصله اى فرق
عطف البيان من البدل لفظا[2] اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل شعر[3]
انا ابن التارك البكرى بشر ؛ عليه الطير ترقبه وقوعا ؛ والمراد به كل تركيب

---

[1] قوله ولا يبدل آه خلافا للاخفش فانه جوزه لانه سمع عن بعضهم مررت بى المسكين ومررت عليك الكريم ١٢ تحفه

[2] قوله لفظا واما الفرق المعنوى فهو ان المقصود فى عطف البيان هو الاول ويدور عليه الحكم وفى البدل الثانى والحكم دائر عليه ويتفرع على هذا الفرق ما نقله بعض الشارحين من انه قال بعض النحويين فى الفرق بينه وبين المبدل انه لو قال زوجتك بنتى فاطمة وكان اسمها عائشة فانه على تقدير عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وعلى تقدير البدل لم يصح اذ الغلط وقع فيما هو المقصود بالنسبة ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتى رحمه الله تعالى

[3] قوله شعر آه هذا البيت للمرار الاسدى وقصته ان رجلا من بنى اسد جرح بشر بن عمرو بن زيد البكرى ولم يعرف جارحه فافتخر المرار بجرحه كاذبا وعليه متعلق بقوله وقوعا المنصوب على التعليل كما قيل او على الحالية من فاعل ترقبه فهو جمع واقع بمعنى الواقف والطير جمع طائر وهو مبتدا وترقبه خبره والجملة حال من البكرى اى انا ابن الذى ترك البشر الذى هو من قبيلة بكر بحيث تنتظر الطيران تقع عليه الى جرحه جراحة قرب من الموت فالطير تنتظر موته ومعناه بالفارسى منم پسر آنچنان کسے که واگذاشته است مرد منسوب بقبیله بکر بن وائل را که اسم آن مرد بشر است درحالیکه انتظار می کشند مرغان مردن او را بجهت آنکه واقع شوند بر او و بخورند گوشت او را یا آنکه مرغان انتظار می کنند مردن او را درحالیکه ایستاده اند بالای سر او ١٢ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب باجوری ولایتی رحمه الله تعالی

اذا وقع عطف البيان للمعرف باللام المضاف اليه الصفة المعرفة باللام فهنا عطف البيان جائز والبدل لا يجوز لان البدل فى حكم تكرير العامل فلو كرر العامل صار من قبيل الضارب زيد وهو ممتنع فكذا هذا والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا جعله عطف البيان كان حكمه غير ما جعله بدلا فيتناول صورة النداء ايضا لكن التوجيه الاول اظهر والثانى افيد

سله قوله الاول اظهر والثانى افيد اما كون الاول اظهر فلانه المتبادر من قوله انا ابن آه واما كون الثانى افيد فلشموله صورة النداء ايضا ولما آن لنا ان نشرع فى بحث المبنيات فغلبنى الموانع والعوائق فاجلستنى فى زاوية البوارق وكتب القلم بنان البيانات خصوصا وصول خبر ارتحال الشفيق والخليل الوثيق من هذه الدار المملوة بالكدورات الى الدار الذى ينادى فيه بسلام [illegible] اليه من غير حساب من عزيز ذى انتقام وهو مجيب الدعوات غياث الدين جعل الله تعالى وجهه ناضرا يوم الدين و وصول الخبر المذكور فى تاليف هذه الكلمات ۲

تحفه خادميه لمولنا
الحافظ محمد شعيب
الولايتى
رحمه ربه

فائدة اعلم ان مرادى بالاستاذ العلام والشارح فى اثناء البيان مولنا نور الدين عبد الرحمن المتخلص بالملا جامى قدس سره قد تم وقت عشاء الثالث والعشرين من شعبان هذه الحاشية المسماة بالتحفة الخادمية للحافظ محمد شعيب الباجورى الكابلى من تلامذة الشارح البارع ومن تلامذة مولانا الحاج الحافظ المولوى محمد عبد الحى اللكنوى غفر الله تعالى له

بحث المبنیات

المبنی ما ای اسم ناسب مبنی الاصل ای مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب فان قیل المأخوذ فی تعریف المبنی لفظ المبنی وهو مجهول فلزم تعریف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا التعریف بالنظر الی من یعلم ماهیة المبنی علی الاطلاق ولا یعلم ماهیة الاسم المبنی لانه لو لم یعلم ماهیة المبنی علی الاطلاق لزم تعریف المجهول بالمجهول وهو لا یجوز فان قیل تعریف المبنی لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه غیر المضارع لمشابهته بالماضی فی وقوعهما صفة للنکرة قلنا ان کلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه غیر المنصرف لانه مشابه بالماضی فی وجود الفرعیتین قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فی منع الاعراب وهذه المناسبة لیست کذلک فان قیل المراد بالمناسبة لا یخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة فعلی الاول لزم المحذور المذکور وعلی الثانی یلزم التعریف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لکن المناسبة اذا ذکرت مطلقا فی اصطلاح النحاة فی بحث المبنیات کان نصا فیما صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته بمبنی الاصل کمشابهة اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فی الاحتیاج وقد تحصل باعتبار تضمنه بمعنی مبنی الاصل کتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنی حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنی الاصل کنزالِ وتراکِ الواقعین موقع اُترُکْ وانزل وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنی الاصل کحضار وطمار المشابهتین بتراک ونزال الواقعین موقع اترک وانزل وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنی الاصل کزید فی یا زیدُ الواقع موقع الکاف الاسمیة المشابهة لکاف الحرفیة الخطابیة وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الی مبنی الاصل کیوم فی یَوْمُ یَنْفَعُ الصَّادِقِینَ صِدْقُهُمْ

اعلم انه لا بد فی هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجانسة والمماثلة والمشاکلة فالمشابهة عبارة عن اشتراک الشیئین فی وصف هو لازم لاحدهما ومشهور به احدهما کمشابهة الرجل الشجاع بالاسد فی الشجاعة فانها لازمة الاسد ومشهور

بها الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك الشيئين فى الوصف اللازم لهما سواء كان احدهما مشهورا به كالشجاعة او لا كالحمىٰ والمجانسة عبارة عن اشتراك الشيئين فى الجنس كمشاركة الانسان بالفرس فى الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى النوع كمشاركة زيد بعمرو فى الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى صورة كمشاركة الاسد المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص فى الخارج او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبنى مقابل المعرب والمأخوذ فى تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبنى بالمشابهة رعاية للمقابلة قلنا المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هى هذه المناسبة فان قيل تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر من التركيب التركيب مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوى وتركيب المعنوى مع اللفظى محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء كان عاملا او غيره ولا شك ان كل احد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه غلام زيد لانه ايضا مركب مع غيره قلنا المراد بالتركيب التركيب الذى يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او لاحد الامرين فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعنى المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء قلنا ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين المعنيين وفى ايراد احد المعنيين المشترك لابد من القرينة فما القرينة قلنا القرينة هى المقابلة بين المبنى والمعرب لان المعتبر فى مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر فى مفهوم المبنى انتفاء الامرين سواء كان معا او بانتفاء احدهما فان قيل ما الوجه للمصنف حيث غير ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا قلنا انما غيره ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودى لشرف الوجود على العدم وحكمه اى الاثر المترتب على بناء المبنى ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل وان اختلف بغير اختلاف العوامل مثل جاءنى رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى والقابه اى القاب المبنى

من حيث حركات آخره وسكون آخره ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون كما هو مذهب البصريين والكوفيون لا يفصلون بين القاب المبنى والمعرب فيستعملون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس **فان قيل** اضافة الالقاب الى المبنى لا يصح لان هذه الالقاب القاب لما هو عارض للمبنى اعنى الحركات والسكون **قلنا** ان اضافة الالقاب الى المبنى اضافة بحال متعلقه لا بحاله **فان قيل** لا نسلم ان هذه الالقاب القاب لحركات المبنى لانها كما تستعمل فى الحركات البنائية كذلك تستعمل فى الحركات الاعرابية بدليل قول المصنف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا **قلنا** ان للقب معنيين لقب بمعنى خاص ولقب بمعنى عام فاللقب بالمعنى الخاص ما يكون الخصوص من الجانبين واللقب بالمعنى العام ما يكون الخصوص من جانب المعتبر فقط فالمراد باللقب ههنا المعنى الثانى يعنى ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا بهذه الالقاب وهذه الالقاب كما يعبر بها عن الحركات البنائية كذلك يعبر بها عن الحركات الاعرابية وهى المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف **فان قيل** المبنى مذكر والضمير الراجع اليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلنا** ان تانيث الضمير باعتبار الخبر **فان قيل** كما ان جميع الظروف ليس من المبنيات كذلك جميع اسماء الاشارة ليست من المبنيات لان ذان وذين معربان عند البعض فينبغى ان يقيدها بقيد البعض **قلنا** لا اعتبار لخلاف البعض **فان قيل** كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات لان اى واية معربة بالاتفاق فينبغى ان يقيدها بقيد البعض **قلنا** ان اعرابهما مختص ببعض الاحوال وهى ان لا يحذف صدر صلتهما فلا اعتبار له فصارت الابواب ابوابا ثمانية فى بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا فلا بد من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان الاصل فى البناء السكون والاخرى للحركة المعينة **اعلم** ان الاسم المبنى المبحوث عنه فى اصطلاح النحاة على ثمانية انواع بالاستقراء المضمرات واسماء الاشارة اه ووجه **الضبط** ان علة

[illegible] نسلم

بناء المبنى لا يخلو اما عدم التركيب واما مناسبته بمبنى الاصل فالاول هى الاصوات فان بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركبا لكنها حكاية عنها والثانى اما ان يكون مناسبا بالماضى او الامر الحاضر او الحرف فالاول هى اسماء الافعال والثانى اما ان يكون مناسبا بالحرف من حيث المعنى فان كان الاول فهى الكنايات مثل كم وكذا او غير ذلك مما يكون موضوعا بوضع الحرف مثل مَنْ ومُنْذُ وعَنْ وعَلىٰ وان كان الثانى فايضا لا يخلو اما ان يكون متضمنا لمعنى الحرف واما ان يكون مناسبا بالحرف فى الاحتياج فان كان الاول فهى المركبات وان كان الثانى فالمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون جملة حقيقة او حكما اولا فان كان الاول فهى الموصولات وان كان الثانى فذلك المحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون مذكورا او غير مذكور فان كان الثانى فهى الظروف وان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو اما ان يكون اشارة حسية او قرينة الغيبة او التخاطب او التكلم فالاول اسماء الاشارة والثانى المضمرات

فان قيل ان عدّ كم الخبرية من القسم الذى يناسب بالحرف مستقيم لكن عد كم الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب الحرف من حيث الصورة فكذا من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام **قلنا** الانفصال بين هذه الابواب الثمانية من قبيل منع الخلو لا من قبيل منع الجمع **فان قيل** عد كم الخبرية والاستفهامية من القسم المناسب بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عدّ كيتَ وذيتَ وكذا من هذا القسم لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف **قلنا** هذا التقسيم بالنظر الى هذه الابواب والاصل فى الكنايات هو كم الاستفهامية والخبرية **فان قيل** ان الظرف من القسم الذى يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الى قبل وبعد لا بالنظر الى اذ وحيث لان المحتاج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعنى الجملة **قلنا** المضاف اليه هما فى الحقيقة مضمون الجملة وهو غير بل المذكور هو الجملة وهى ليست مضافة اليها فى الحقيقة **المضمر** ما اى اسم وضع لمتكلم او مخاطب **فان قيل** ان تعريف المضمر المتكلم والمخاطب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه لفظ المتكلم وعلمه فى الاول ودخل لفظ المخاطب وعلمه فى الثانى **قلنا** ان قيد الحيثية مراد فى التعريف يعنى ضمير المتكلم

ما وضع لمتکلم من حیث انه متکلم یحکی عن نفسه وضمیر المخاطب ما وضع لمخاطب من حیث انه مخاطب بهذا اللفظ یتوجه الیه الخطاب او غائب تقدم ذکره لفظا او معنی او حکما التقدم اللفظی ما یکون المقدم ملفوظا حقیقةً سواء کان مقدما حقیقةً کما فی ضرب زیدٌ غلامَه او حکما کما فی ضرب غلامَه زیدٌ والتقدم المعنوی ما لا یکون المقدم مذکورا من حیث اللفظ بل من حیث المعنی سواء کان المعنی مفهوما من لفظ بعینه کما فی قوله تعالی اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰی او مفهوما من سیاق الکلام کما فی قوله تعالی وَلِاَبَوَیْهِ لِکُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ والتقدم الحکمی ما لا یکون المقدم مذکورا لا من حیث اللفظ ولا من حیث المعنی بل هو مفروض تعظیما لقصته کما فی قوله تعالی قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وهو متصل ومنفصل لانه اما یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری او لا الاول متصل والثانی منفصل فالمنفصل هو المستقل بنفسه یعنی لا یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری والمتصل غیر مستقل بنفسه یعنی یحتاج فی التلفظ الی ضم کلمة اخری **فان قیل** تقسیم الضمیر الی المتصل والمنفصل تقسیم بعد تقسیمه الی المتکلم والمخاطب والغائب وهو تحصیل الحاصل وذا باطل **قلنا** ان التقسیم الاول فی الضمیر بالنظر الی مرجعه وهذا التقسیم بالنظر الی ما قبله فلا یلزم تحصیل الحاصل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتضی الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع والثانی منصوب والثالث مجرور **فان قیل** ان تقسیم الضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجرور تقسیم بعد تقسیم هو تحصیل الحاصل وهو باطل **قلنا** ان التقسیم الاول بالنظر الی مرجعه والثانی بالنظر الی ما قبله وهذا التقسیم باعتبار الاعراب **فان قیل** ان تقسیم الضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجرور لا یصح لان هذه الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمیر مبنی **قلنا** ان التقسیم الی هذه الاقسام لقیامه مقام الظاهر الذی هو منقسم الی هذه الاقسام الثلثة فالاولان ای المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل ای کل واحد منهما والثالث ای المجرور متصل فقط فذلک خمسة انواع ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فقط اعلم ان القیاس یقتضی ان یکون لکل واحد من ضمیر المتکلم والمخاطب والغائب ستة فیصیر مجموع الضمائر تسعین لفظا دالا علی تسعین معان

لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين اثنين على ستة معان وللمخاطب خمسة الفاظ دالة على ستة معان لاشتراك التثنية وللغائب ايضا كذلك لاشتراك التثنية فيصير مجموع الضمائر ستين لفظا دالة على تسعين معانٍ فالاول ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ اى ضمير ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ الى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ وطريق التصريف هذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضُرِبْتُ ضُرِبْنَا اه فان قيل خالف المصنف عن اصطلاح الصرفيين بابتدائه بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب قلنا المنظور فى نظر الصرفيين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب اصل بالنظر الى المتكلم والمخاطب من حيث تجريدها عن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور فى نظر النحوى هو البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الى الغائب فان قيل الاول مبتدأ وضَرَبْتُ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الاول عبارة عن الضمير وضربت ليس ضميرا بل الضمير جزء منه قلنا العبارة محمول على حذف المضاف فيكون التقدير الاول ضمير ضربت والثانى انا الى هن هذا امثال المرفوع المنفصل وطريق التصريف هذا انا نحن انتَ انتما اه والثالث ضَرَبَنِى الى ضَرَبَهُنَّ وانّى الى انّهنّ هذا امثال المنصوب المتصل وتصريفه هذا ضربنى ضربنا ضربكَ ضربكما الخ وانّى انّا انّكَ انّكما الخ والرابع اياى الى اياهن هذا امثال المنصوب المنفصل وتصريفه هذا اياى ايانا اياكَ اياكما ثم اعلم ان فى اياى اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان ايا ضمير واللواحق للدلالة على احوال المرجع من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة والخطاب والتكلم والتذكير والتانيث والبعض ذهبوا الى ان ايا حرف عماد واللواحق ضمير والبعض ذهبوا الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول والمذهبان الاخيران محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثانى فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب متصلا لا منفصلا وهذا خلاف المفروض اما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه لما كان المجموع المركب من اللاحق والملحق ضميرا فيفوت الدلالة على احوال المرجع وهو غير مستحسن والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن هذا

مثال المجرور المتصل وطريق التصريف هذا غلامي غلامنا غلامك غلامكما الخ الى لنا لك لكما الخ فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور يستتر لان ضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضيل مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغي ان يكون الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لم يتغير بدخول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العوامل وهما يتغيران فعلم ان الالف في ضاربان والواو في ضاربون ليسا بضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وذلك بالتقديم على عامله لان الاتصال انما يكون باخر العامل لا باوله او بالفصل لغرض لئلا يفوت الغرض المطلوب على تقدير الانفصال وبالحذف لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمحذوف اذ ليس له وجود في اللفظ او بكون العامل معنويا لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمعنوي اذ ليس له وجود في اللفظ او حرفا والضمير مرفوع لان الضمير المرفوع قوي والحرف ضعيف واتصال القوي بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما في زيد عمرو ضاربه هو وحمل عليه ما لا التباس فيه طردا للباب فان قيل على تقدير الانفصال يلزم الالتباس ايضا لان هو مثلا كما يصلح لزيد كذلك يصلح لعمرو قلنا ان بتقدير الانفصال لا يلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمير على خلاف القياس علم ان مرجعه ايضا خلاف القياس وهو البعيد مثلا اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال لفصل لغرض هو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال

انما يستقيم اذا كان هي فاعلا لصفة والامر ليس كذلك اذ يجوزون ان يكون هي تاكيدا للضمير المستكن في الصفة على ان التاكيد لازم بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربو هو نحن قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشري هو صاحب الكشاف وحكى عنه ضاربهم نحن فعلم ان هي فاعل لا تاكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة عدم الالتباس فيها قلنا انما اختارها ليثبت الحكم في صورة الالتباس بالطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اذ لو كان احدهما مرفوعا يجب الاتصال في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني ان شئت اوردته متصلا نظرا الى لفظ الاول نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا نظرا الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه وضربيك وضربي اياك والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان اعرف لكن ما قدمته فهو منفصل اما في الاول فلئلا يلزم الترجيح بتقديم احد المثلين على الآخر في الكلمة الواحدة حكما واما في الثاني فلئلا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى في الكلمة الواحدة حكما نحو اعطيته اياه او اعطيته اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال اي انفصال الضمير لان خبر كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لكون عامله معنويا وايضا يشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال فههنا الاتصال والانفصال جائزان لكن الانفصال مختار على الاتصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة مثل زيد قائم وكنت اياه والاكثر لولا انت الى آخره يعني ان الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ واجب الانفصال لكون عامله معنويا وعسيت

الى آخره لان ما بعد عسى فاعله والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك

وعساك الى آخرهما اعلم ان في لولاك وعساك مذهبين مذهب الاخفش ومذهب سيبويه فمذهب الاخفش ان ما بعد لولا ضمير مجرور وقع في

موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض فی مذهب سیبویه ان لولا فی هذا
المقام حرف جر وما بعده ضمیر مجرور وقع فی موقعه وما بعد عسی ضمیر منصوب
عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسی محمول علی لعلّ لتقاربهما فی المعنی عند
سیبویه وما بعده ضمیر منصوب وقع فی موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف فی
المعمول وسیبویه تصرف فی العامل ونون الوقایة مع الیاء ای مع یاء المتکلم لازمة
فی الماضی لیقی اخر الماضی من الکسرة التی هی اخت الجر المختص بالاسم ولهذا سمیت هذه
النون نون الوقایة وفی المضارع عریاً عن نون الاعراب لتقی اخر المضارع ایضاً عن
تلك الکسرة فان قیل هذا ینتقض بکسرة تضربینَ لانها کسرة فی اخر الفعل وهو جائز
قلنا ان هذه الیاء ضمیر الفاعل وهو کالجزء من الفعل فیکون فی وسط الکلمة حکماً
فان قیل هذا ینتقض بکسرة لَمْ یَکُنِ الَّذِیْنَ کَفَرُوْا وقُلِ الْحَقُّ لان هذه الکسرة فی
اخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الکسرة بعارض لالتقاء الساکنین والعوارض لا تعتبر
وانت مع النون فیه ولدن وانّ واخواتها مخیر بین الاتیان والترك اما الاتیان
فلمحافظة الحرکات البنائیة فی غیر لدن ولمحافظة السکون فی لدن واما الترك
فلئلا یلزم اجتماع النونات ولو کان حکماً کما فی لعلّ ولیت محمول علی اخواتها ویختار
فی لیت لانه مانع فی ذاتها والحمل علی اخواتها خلاف الاصل ومِنْ وعَنْ وقَدْ
وقَطْ للمحافظة علی السکون الذی هو اصل فی البناء مع قلة الحروف وعکسها لعلَّ
لثقل لتضعیف وطول اللفظ وکثرة الحروف ویتوسط بین المبتدأ والخبر قبل
العوامل وبعدها صیغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ای الافراد والتثنیة
والجمعیة والتذکیر والتانیث والتکلم والتخاطب والغیبة رعایة للمطابقة بین
الراجع ومرجعه ویسمی فصلاً لیفصل بین کونه نعتاً وخبراً فیما یصلح لهما ثم اتسع
فادخل فیما لا التباس فیه طرداً للباب نحو قوله تعالی کُنْتَ اَنْتَ الرَّقِیْبَ و
شرطه ان یکون الخبر معرفة لان ایراد الفصل لدفع الالتباس والالتباس انما
یلزم عند تعریف الخبر او افعل من کذا الحاقه بالمعرفة فی امتناع دخول اللام به

مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له اى لا محل للفصل من الاعراب عند الخليل لانه حرف اورد على صورة الضمير والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ وما بعده خبره والا فالعرب لا يعرف المبتدأ او الخبر لكن يعلم النحوى من اعراب ما بعده فان كان اعراب ما بعده رفعا فهو مبتدأ وان كان اعراب ما بعده نصبا فهو ضمير الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا لان الجملة المذكورة بعده لا تخلو اما ان تبين حال المذكر فقط او المؤنث فقط او كليهما فالاول ضمير الشان نحو هو زيد قائم والثانى ضمير القصة نحو هى هند قائمة والثالث اما ان يكون العمدة فيها مذكرا او مؤنثا فالاول ضمير الشان نحو هو ضرب زيد هندا والثانى القصة نحو هى ضربت هند زيدا فان قيل ان معنى قبل ويتقدم واحد فذكر قبل بعد يتقدم مستدرك لا فائدة فيه قلنا ايراد لفظ قبل بعد يتقدم لتاكيد معنى يتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود او نقول ان معنى يتقدم هذا انه يقع من غير سبق مرجع ضمير غائب وهذا المعنى اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة او بعدها والمراد ما يكون قبل الجملة فلذا قيده بقوله قبل الجملة فان قيل ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة صفة ضمير الغائب والاصل فى الصفات الاحتراز فينبغى ان يكون هذا القيد داخلا فى بيان هذه القاعدة قلنا ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخلة فى بيان هذه القاعدة لان هذا الحكم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زيد قائم لانه ضمير غائب وقع قبل الجملة مفسر بالجملة ولا يكون ضمير الشان قلنا لما حملت التقدم على ما ذكرنا لم ينتقض القاعدة بقوله الشان هو زيد قائم لان

مرجعه مذكور سابقا ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل لان

عامله اما ان يكون صالحا للاتصال اولا الثانى منفصل والاول اما ان يكون قابل
الاستتار اولا فالاول مستتر والثانى بارز مثل هو زيد قائم وكان زيد قائما وانه زيد
قائم وحذفه منصوبا ضعيف اما جوازه فلوقوعه على صورة الفضلة اما ضعفه فلانه
حذف الضمير المراد بلا دليل عليه كما فى قول الشاعر شعر ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان اذا خففت فانه لازم كما فى قوله تعالى واخر دعوٰهم
ان الحمد لله رب العٰلمين لان اعمال المذكورة بعد تخفيفها موجود فى سعة الكلام كما فى قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها غير موجود فى سعة الكلام
ففرضوا اعمالها فى ضمير الشان المقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل فان قيل
زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة فى الظاهر واعمال المفتوحة فى المقدر
قلنا دوام العمل فى الضمير اقوى من العمل فى الظاهر احيانا اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه اى وضع لمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء حقيقة
او حكما فلما قيد الاشارة بالحسية لم يرد النقض على ضمير الغائب واللام الذهنى لانهما
وضعا للمشار اليه اشارة ذهنية لا حسية وتعميم الحسية عن الحقيقى والحكمى لئلا يرد
النقض بمثل قوله تعالى ذٰلكم الله ربكم لانه لزيادة التمكن فى ذهن المؤمنين نازل بمنزلة
المحسوس فان قيل المشار اليه مأخوذ من الاشارة والمبدأ مرعى فى المشتق فحينئذ يلزم
تعريف الشئ بنفسه وهو دور قلنا الاشارة المأخوذة فى المحدود اصطلاحى وفى الحد
لغوى فتغير الجهة واندفع الدور وهى ذا للمذكر فان قيل ان للمذكر حال عن ذا والحال
انما يكون عن الفاعل او المفعول وذا ليس واحدا منهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوى المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان وذين فان قيل ان ذان وذين معطوف
على ذا ولمثناه حال عنه فحينئذ يلزم تقديم الحال على العامل المعنوى وهو باطل
قلنا نعم لكنه قدم عليه لقرب الضمير الى مرجعه فان قيل ان قوله هى مبتدأ وذا مع ما عطف
عليه كل واحد منهما خبر للمبتدأ فحينئذ يلزم حمل الجزء على الكل والواحد على المتعدد
وهو باطل قلنا ان ذا مع ما عطف عليه خبر عن المبتدأ بطريق تقديم العطف على الربط

وللمؤنث تا وذی قیل تا اصل فی لغات المؤنث فانه لم یثن منها الا هی وقیل
هذا الاصل لکونها بازاء ذا للمذکر فینبغی ان یناسبها وقیل هما اصلان للقول باصالتهما
قدمناهما علی سائر لغات المؤنث وتی وته وذه وتهی وذهی وللمثناة تان وتین فان
قیل اختلاف ذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل فهی معربة فلا یصح عدها
من المبنیات قلنا لیس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل لان ذان وتان موضوعتان
لتثنیة المرفوع وذین وتین لتثنیة المنصوب والمجرور ووقوعهما علی صورة المعرب
اتفاقی لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فیهما کما فی باقیها ولجمعهما اولاء مدا وقصرا

ویلحقها ای یدخل علی اوائل اسماء الاشارة علی سبیل اللحوق والعروض حرف التنبیه
للتنبیه علی المشار الیه قبل التلفظ به فان قیل اللحوق ذکر الشئ فی آخر الشئ وحرف
التنبیه مقدم علی اسم الاشارة فکیف یصح قوله ویلحقها حرف التنبیه قلنا المراد
باللحوق الدخول فی اوائلها لکن اطلاق اللحوق علیها اشارة الی عروضها ویتصل بها
ای باواخرها حرف الخطاب للتنبیه علی حال المخاطب من الافراد والتثنیة والجمعیة
والتذکیر والتانیث وهی خمسة فی خمسة ای مضروبة فی خمسة انواع اسماء الاشارة

فتکون ای الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فی الخمسة خمسة وعشرین وهی ذاک الی
ذاکن وذانک الی ذانکن وکذلک البواقی ویقال ذا للقریب لان قلة الحروف یدل علی قلة
المسافة وذلک للبعید لان کثرة الحروف یدل علی کثرة المسافة وذاک للمتوسط لان حروفه
متوسطة بین ذلک وذا فیدل علی توسط المسافة فان قیل ان المناسب تاخیر البعید
عن المتوسط رعایة للمطابقة بین الوضع والتبع قلنا نعم لکن اخر المتوسط لان التوسط
لا یتحقق الا بعد تصور الطرفین فان قیل لم ذکر هذا الحکم علی صیغة المجهول مع ان صیغة
المجهول خلاف الاصل قلنا لما رأی المصنف کثرة استعمال کل من هذه الکلمات الثلثة مقام
الآخرین لم یأخذ هذا الفرق مذهبه بل احاله الی غیره وتلک وتانک وذانک مشددتین

واولالک مثل ذلک فی افادة البعد وتاک وتانک وذانک مخففتین واولاک بغیر اللام
للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقریب واما ثمه

وهُنا وهَنّا فللمكان خاصة فلا يستعمل في الزمان الا مجازا للتشبيه كما في قوله تعالى هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلّٰهِ الْحَقِّ فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نقل من الحكم بكلمة انما قلنا للتنبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره **الموصول** ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد فان قيل الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ معتبر في المشتق فحينئذ يلزم تعريف الشيء بنفسه وهو دور قلنا الصلة المأخوذة في الحد اصطلاحي وفي الحد لغوي فلا دور فان قيل هذه العبارة لا يؤدي ما هو المراد لان المراد نفي التمام عن الجزئية وهذه العبارة مشعر بنفي الجزئية من التمام قلنا ان جزءا منصوب على التميز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذه الموصول ما لا يكون جزءا تاما الا بصلة وعائد او نقول ان لا يتم بمعنى لا يصير وهو من الافعال الناقصة وجزءا خبره موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما الا بصلة وعائد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وهذا رد على الرضي حيث قال المراد بالجزء التام ما يكون ركنا من الكلام كالمسند والمسند اليه لا غيرهما من الفضلات فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نفي الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة جزء تام من المركب فيكون الموصول وحده جزء الجزء وجزء جزء الشيء وان لم يكن جزءا تاما لكنه جزء ناقص فان قيل ان معرفة الصلة موقوف على الموصول في الواقع اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد فلو عرف الموصول بها لزم الدور قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فان قيل المعنى اللغوي مجاز بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي ولا بد في المجاز من القرينة وما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوي قلنا القرينة عليه قوله عائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج منه اذ حينئذ ليس لهما صلة اصطلاحية او نقول عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم

الآمر هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحا بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز من مثل ذ وحيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرا والضمير اعم من ان يكون راجعا الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرتبطة بالموصول والانشائية لا تقبل الربط والعائد ضمير له للربط بين الصلة والموصول وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولية يشبه اللام الحرفية فى الصورة فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالشبه والحقيقة وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان واللتان بالالف فى حالة الرفع والياء فى حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثانى لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المذكر اشهر والذين وهو جمع للمذكر خاصة واللائى واللاء واللاى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث خاصة وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى يستعمل فى غير ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى ذوى العقول ايضا نحو قوله تعالى وَالسَّمَآءِ وَمَا بَنٰهَا ومَنْ بمعنى الذى يستعمل فى ذوى العقول غالبا وقد يستعمل فى غير ذوى العقول ايضا كما فى قوله تعالى فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِىْ عَلٰى بَطْنِهٖ وايٌّ وايَّةٌ فالاولى بمعنى الذى للمذكر والثانى بمعنى التى للمؤنث وذو الطائية اى المنسوب الى بنى طى كما فى قول الشاعر شعر فان الماء ماء ابى وجدى ؛ وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما للاستفهام كما فى قولك ماذا صنعت

ما الذی صنعت والالف واللام والعائد المفعول یجوز حذفه لانه فضلة وحذف
الفضلة جائز نحو قوله تعالى اَللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَّشَآءُ ای یشاؤه فان قیل هذا
ینقض بقوله سَمِعَ اللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَهٗ لان العائد فیه مفعول ولا یجوز حذفه قلنا المراد
بالعائد ما یکون راجعًا الی الموصول وههنا لیس کذلک فان قیل هذا ینقض بمثل
الذی ضربته فی داره لان العائد فیه مفعول راجع الی الموصول ولا یجوز حذفه
قلنا العائد المفعول یجوز حذفه اذا لم یوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع
الضمیرین فی صلة واحدة. اعلم ان النحاة وضعوا بابا یسمونه بالاخبار بالذی غرضهم
من وضعه تمرین المتعلمین فیما یتعلم فی مسائل هذا الفن فقال المصنف

واذا اخبرت بالذی صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمیرًا لها واخرته خبرًا عنه فاذا
اخبرت عن زید من ضربتُ زیدًا قلت الذی ضربتُه زیدٌ وکذلک الالف واللام فی

الجملة الفعلیة خاصّة لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام
لا تکون الا اسم الفاعل والمفعول ولا یمکن اخذهما الا من الجملة الفعلیة فان قیل
هذا ینقض بنحو لیس زید قائمًا لانه جملة فعلیة ولا یصح الاخبار عن جزئها بالالف
واللام قلنا المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفًا ولیس فعلُ جامد
فان قیل هذا ینقض بنحو سیقوم زید وسوف یقوم زیدٌ وان یقوم زید وما یقوم
زیدٌ لانها جملٌ فعلیةٌ وفعلها متصرفٌ لا یصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام
قلنا المراد بالجملة الفعلیة ما یکون فعلها متصرفًا ولیس بمصدر بحرف فلا یستفاد

معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذّر امرٌ منها تعذّر الاخبار ومن ثمه

ای من اجل انه اذا تعذّر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذی فی ضمیر

الشأن لانه واجب التقدیم علی الجملة فلو اخبر عنه بالذی لفات التقدیم

والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زید

العاقل للزوم کون الضمیر موصوفا او صفة وهو باطل والمصدر العامل
بدون المعمول نحو عجبت من دقّ القصار الثوبَ لانه یوم د ی سلے

اعمال الضمير والضمير ليس بعامل والحال لان الحال واجب التنكير والضمير واجب التعريف فكيف يقع المعرفة موقع النكرة والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه في نحو زيدٌ ضربتُ غلامه فلو اخبرت عن غلامه وتقال الذي زيد ضربته غلامه فالضمير في ضربته ان كان راجعاً الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان كان راجعاً الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل وما الاسمية لا الحرفية موصولة نحو عرفت ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة سواء كان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما مُعجِبٍ لك او بالجملة كما في قول الشاعر شعر ربما تكره النفوس من الامر ؛ له فرجة كحل العقال ؛ وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي وفي معرفة عند سيبويه نحو قوله تعالى نِعِمّا هِيَ وصفة نحو اضرب ضرباً ما ومن كذلك ومثال الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال الشرطية نحو من تضرب اضرب ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا ؛ حب النبي محمد ايانا ؛ الا في التامة والصفة وايٌّ وايةٌ كمَنْ في ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت ومثال الاستفهامية نحو ايهم اخوك ومثال الشرطية قوله تعالى اَيًّا مَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَاءُ الْحُسْنٰى ومثال الموصوفة نحو يا ايها الرجل فان قيل ان اي يجيء صفة كما في قوله مررت برجل اي رجل فكيف يصح تشبيهه بمن وهو لا يجيء صفة اصلا قلنا ان اي الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي اي كل من اي واية معربة وحدها لانها لازمة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا وانما بنيت لزيادة الاحتياج الاول الاحتياج الى نفس الصلة والاخر الاحتياج الى صدر الصلة وبنيت على الضم تشبيها بالغايات فان قيل ان اي الموصوفة ايضا مبنية

فلم لم يستثن بناؤها قلنا ان بناؤها مذكور في باب المنادى بان كل ما وقع منادى
معرفة فهو مبني فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي جواب
رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية
والاخرى شيء وجوابه نصب على انه مفعول به لفعل محذوف ليكون الجواب
مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب وفي الثاني
رفع الجواب لكن لم يتعرض المصنف له لفوات المطابقة بين الجواب والسوال **اسماء
الافعال** ما كان بمعنى الامر او الماضي **فان قيل** هذا التعريف لا يكون
جامعا للافراد لانه خرج منه اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع لانهما بمعنى المضارع
مع انهما من قبيل اسماء الافعال **قلنا** ان اف في الاصل بمعنى تضجرت واوه بمعنى
توجعت لكن عبر عنهما بالمضارع الحالي لان معناهما على الانشاء والحال انسب بالانشاء
مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد **فان قيل** لم قدم مثال اسم فعل
بمعنى الامر على مثال اسم فعل بمعنى الماضي **قلنا** انما قدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر
والعزة للتكاثر **فان قيل** لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي فما الباعث عليهم
حيث جعلوها من قبيل الاسماء لا من قبيل الافعال **قلنا** ان الحامل عليهم ان الفعل كلمة
دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة وهي لا تدل على هذا المعنى بل تدل
على صيغة الماضي والامر لكن هذا الجواب ضعيف لان العرب القح يتلفظون بلفظ صه
ولم يخطر ببالهم لفظ اسكت وامنع فالحق في الجواب ان يقال ان الحامل عليهم ان
صيغتها مخالفة لصيغة الافعال ويتصرف فيها تصرف الاسماء ولا يتصرف فيها تصرف الافعال ولهذا
قال ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي **فان قيل** هذا
التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضارب في مثل زيد ضارب امس لانه دل
بمعنى الماضي فينبغي ان يكون اسم الفعل وليس كذلك **قلنا** المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل
الوضع وهذه الدلالة بعارض القرينة والعوارض لا تعتبر وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى
الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هذا الحكم مطرد في

الثلاثي المجرد فان قيل هذه القاعدة منقوضة على قُوَامِ وقُعَادِ لانهما لا يجيئان بمعنى قُومُوا واُقعُدُوا قلنا المراد بالاطراد الكثرة فان قيل لما كان المراد بالاطراد الكثرة فكيف يصح نسبة القياس اليه قلنا ان نسبة القياس اليه ايضا للكثرة وفجار مصدر معرفة كفجار بمعنى الفجرة قال الشارح الرضي ما وجدنا دليلا قاطعا على تعريف المصدر وتانيثه قلنا لا يلزم من عدم وجدانك عدم الوجود في نفس الامر وصفة مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني لمشابهته له عدلا ووزنة اما وزنة فظاهر واما عدلا فلان فعال بمعنى الامر معدول من الامر الفعلي للمبالغة فان قيل ان كون اسماء الافعال معدولة من الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه لان المعدول لا يخرج بسبب العدل عن نوعه فكيف يخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الى الاسم قلنا ان الدليل عليه موجود هي المبالغة لكن هذا الجواب ضعيف لان المبالغة موجود في جميع اسماء الافعال ولم يقل بعدلها احد فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شك ان بالاشتقاق يخرج الشئ عن نوعه وفعال علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز لمشابهته للفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة ومعرب في تميم لعدم علة البناء في ذاتها على فعال بمعنى الامر وزنة خلاف الاصل الا ما كان في آخره راء نحو حضار لان الراء في آخره ثقيل لكونه في المخرج كالمكرر فاختير فيه البناء لان السلوك بطريقة واحدة اسهل من السلوك بطرق مختلفة

الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم فالاول كغاق حكاية عن صوت الغراب والثاني كنخ لاناخة البعير فان قيل ان تعريف الاصوات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية فقط مثل واها للتعجب وايضا خرج منه الصوت الذي نقل من الصوتية الى المصدرية ومن المصدرية الى اسم فعل كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى امنع وايضا خرج منه الصوت الذي يجري على لسان الانسان عند عروض المعنى له كقول المتندم والمتعجب وي عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان الاصوات الجارية على لسان الانسان على قسمين منقولة وغير منقولة فالمنقولة لا يخلو اما منقولة الى المصادر فقط او منقولة الى المصادر ومن المصادر الى اسماء الافعال فالاول

داخل فی باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعریف الاصوات لا ضیر فیه غیر المنقولة علی ثلثة اقسام قسم یجری علی لسان الانسان تشبیها بصوت الغیر وقسم یجری علی لسان الانسان للبهائم وقسم یجری علی لسان الانسان عند عروض المعنی له فلما کان القسمان الاولان ملحقین بالاسماء المبنیة مع تعلقهما بالغیر فهذا القسم الثالث مما لم یکن متعلقا بالغیر یکون ملحقا بالاسماء المبنیة بالطریق الاولی اعلم ان علة بناء الاصوات عدم الترکیب کما فی الاسماء المعدودة **فان قیل** لما کان علة بناء الاصوات عدم الترکیب مع غیره فعلی هذا لو کان مرکبا مع غیره کان معربا اذا قلت قال زید عند التعجب او غاق عند صوت الغراب قلنا هی فی هذه الحالة ایضا مبنیة لا من حیث انها اصوات بل من حیث انها حکایة عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا یدل علی المعنی باعتبار اصل الوضع **فان قیل** لما لم یکن الاصوات دالة علی معنی باعتبار اصل الوضع فلم تکن اسماء فلم ذکرها فی باب الاسماء المبنیة **قلنا** ان ذکرها فی باب اسماء المبنیة لاجرائها مجراها واخذها حکمها **المرکبات** کل اسم رکب من الکلمتین لیس بینهما نسبة **فان قیل** تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل سیبویه لانه مرکب من کلمة وصوت لا من الکلمتین **قلنا** المراد بالکلمتین اعم من کونهما حقیقة او حکما **فان قیل** المتبادر من الکلمتین ما هو مرکب من الاسمین من فعل واسم فحینئذ خرج من تعریف المرکبات ما هو مرکب من الفعلین او حرفین مختلفین قلنا المراد بالکلمتین اعم من کونهما اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین **فان قیل** تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المرکب التعدادی کخمسة عشر لان بین جزئیه نسبة العطف **قلنا** المراد بالنسبة ما هو غیر نسبة العطف لکن هذا الجواب ضعیف لان النسبة نکرة وقعت فی سیاق النفی والنکرة الواقعة فی سیاق النفی عامة وارادة الخصوص مع قرینة العموم اصعب من خرط القتاد فالاولی ان یقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هیئة ترکیب احدی الکلمتین مع الاخری فان تضمن الثانی حرفا بنیا اما الاول فلوقوع آخره فی وسط الکلمة ووسط الکلمة لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنه معنی الحرف

كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة لايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان بناء هذه المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عدداً مركبا مع العشرة او صيغة اسم الفاعل المشتق منه فان قيل لا نسلم ان الجزء الثاني في حادي عشر متضمن معنى الحرف والا يلزم فساد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقةً او حكماً فحادي عشر وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقةً لكن يتضمن معنى الحرف حكماً باعتبار المشتق منه لان حادي عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقةً الا اثنى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل الاول معرب لشبهه بالمضاف في سقوط النون الاعرابي والثاني مبني لتضمنه معنى الحرف والا اي ان لم يتضمن الثاني حرفاً اعرب الثاني لعدم علة العدم فيه وهو التضمن بمعنى الحرف كبعلبك وبني الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة في الاصح احتراز عن لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف الثاني وثانيهما اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا فان قيل الكنايات مبتدأ وكم وكذا خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري فان قيل ان تعريف الكنايات لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه معرب قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض مطلق او بعض معين فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقرينة عليه اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف فان قيل بحث الشئ موقوف على معرفة نفس الشئ والمصنف لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشئ اذا كان بين افراده

مفهوم مشترك او نقول التعريف انما يكون لشئ اذا كان افراده متعددة متكثرة غير محصورة وافراد الكنايات المعدودة من المبنيات محصورة كم بناؤها لكونها موضوعة بوضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليه وكذا بناؤها لكونها مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى باصل البناء للعدد وكيت وذيت للحديث وبناؤهما لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه مركب من كاف التشبيه ولفظ اي فصار المجموع كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون مثل كم فان قيل لما كان بعض من الكنايات كاين فلم لم يذكره المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تنبيها على ان مرتبته في البناء منحطة عن اخويها

فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لان كم الاستفهامية كناية عن مطلق العدد فلو اعطى لها تميز العدد الاقل لعارضه تميز عدد الاكثر ولو اعطى لها تميز عدد الاكثر لعارضه تميز عدد الاقل فاعطى لها تميز العدد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية مجرور مفرد لان كم الخبرية كناية عن العدد الكثير وتميز العدد الكثير مجرور مفرد فكذا تميزها ومجموع لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكم الخبرية ليست كذلك فلا بد فيهما من جمعية التميز ليكون هذا جبيرة لما فات من الصراحة وقد تدخل من فيهما اي على تميز الاستفهامية والخبرية لان التميز للبيان وكلمة من ايضا للبيان فبينهما مناسبة فان قيل ان دخول من في تميز كم الخبرية مستقيم لموافقته اعراب التميز وفي تميز كم الاستفهامية غير مستقيم لعدم موافقته اعراب التميز قلنا ان كم في قوله تعالى سَلْ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ كَمْ آتَيْنٰهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ

يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في مميزها ولهما صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام والخبرية تدل على انشاء التكثير فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كم الخبرية لمنافاتهما لان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما

لاختلاف الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا واما كونها انشائية فلاعتبار استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسماء كسائر الاسماء المبنية وهى تقع فى محل الرفع والنصب والجر فكذا حكمهما فكلما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه يعنى ان كان الفعل مقتضيا للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن تعيينه لاحد المنصوبات يعلم من التميز يعنى ان كان تميزه مفعولا فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وان كان تميزه مصدرا فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور مثال حرف الجر بكم درهم اشتريت ومثال المضاف غلام كم رجل ضربت فان قيل لما كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة فات صدارته قلنا لما امتنع تقديم المجرور على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدر والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تميزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح للابتداء نحو كم رجلا اخوتك وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعنى مثل كم الاستفهامية والخبرية فى جريان الوجوه الاربعة المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه فى مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه فى كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو مَنْ ومَا واىّ واين وانّى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايّان وهذه الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء اما ظرف واما غير ظرف فان كان ظرفا فايضا لا يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجرى فيه الوجوه الثلثة الجر على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع على الابتدائية لان الرفع

على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط فيجرى فيه الوجهان الجر على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اى لا على الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان ما بعده مرفوعا على الابتدائية وما بعده فعل وهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف فهو فايضا لا يخلو اما لازم الاضافة او لا نحو اى واين ويجرى فيه الوجوه الاربعة الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا والثانى نحو من وما ويجرى فيه الوجوه الثلثة سواء كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم ليس بظرف وفى مثل شعر كم عمة لك يا جرير وخالة ؛ فدعاء قد حلبت على عشارى ثلاثة اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وحذف التميز وذكره فكذا هذه الوجوه الثلثة يحتمل ان تجرى فى نفس كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميزها مذكورا اعنى عمة ثم الكم لا يخلو اما ان يكون كم الاستفهامية او كم الخبرية فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون كم عمةً لك يا جرير وخالة الخ وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ الخ والثانى النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوفا اعنى مرة فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشارى وعلى تقدير الخبرية عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشارى والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوفا اعنى حلبت فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم حلبة قد حلبت على عشارى وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم حلبة قد حلبت على عشارى ويحتمل ان تجرى هذه الوجوه الثلاثة فى تميز كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميز كم محذوفا اعنى مرة او حلبة فيكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة

كم

على الاستفهامية اوكم مرة على الخبرية قد حلبت على عشاري الثاني نصب عمة لو كان تميز كم الاستفهامية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير الخ والثالث جر عمة لو كان تميز كم الخبرية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير وخالة اه لكن التوجيه الاول اليق بما سبق لانه بناء على وجوه اعراب كم ووجوه اعرابها مذكورة فيما سبق فكانه تفريع على ما سبق بخلاف التوجيه الثاني لان بناءه على حذف التميز وذكره وهو ليس بمذكور فيما سبق بل هو مذكور فيما بعده فلا يليق تاخير هذا المثال من قول المصنف رح وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت فان قيل ان تعدية حلبت بعلى لا يصح لان صلة حلبت كلمة اللام لا كلمة على قلنا ان تعدية حلبت بكلمة على لتضمنه معنى الثقل فان قيل الذم كما يحصل بهذا النوع من الخدمة كذلك يحصل بنوع اخر فلم خص هذا النوع قلنا انما خص هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشي خدمة المواشي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي فان قيل الذم كما يحصل بحلب العشار كذلك يحصل بحلب غير العشار فلم خص العشار قلنا انما خصها لان في حلبها زيادة مشقة فان قيل الذم يحصل بذكر العمة فما الحاجة الى ذكر الخالة قلنا ان في ذكر الخالة اشارة الى رذالة طرفي الاب والام فان قيل الذم على تقدير كم الخبرية مستقيم وعلى تقدير كم الاستفهامية غير مستقيم قلنا الذم على تقدير كم الخبرية على سبيل التحقيق وعلى تقدير كم الاستفهامية على سبيل التهكم وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت والمراد به كل تركيب قامت فيه قرينة على حذف التميز ولا شك ان في هذين المثالين وجدت القرينة على حذف التميز لانه اذا سئل عن كمية المال واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسؤل عنه او المخبر عنه كمية الدراهم والدنانير فيكون التقدير كم درهما اوكم دينارا مالك اوكم درهم او كم دينار مالي وكذا اذا سئل عن كمية الضرب او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسؤل عنه او المخبر عنه هي المرات او الضربات فيكون التقدير كم مرة اوكم ضربة ضربت او كم مرة اوكم ضربة ضربت فان قيل لو كان المصدر لبيان النوع فالفرق بين المصدرية والظرفية ظاهر ولو كان المصدر لبيان العدد فالفرق بين المصدرية والظرفية مشكل قلنا الفرق بينهما ثابت

لانه لو كان المقصود لا الزمان و الحدث مقصودا بالتبع فهو ظرف و لو كان الامر بالعكس فهو مصدر الظروف منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ و بقائه فى النية لانه لو سقط عن النية لكان المضاف معربا مع التنوين كما فى قول الشاعر ع رُبَّ بعيدٍ كان خيرًا من قبلٍ ؛ وهذا القسم من الظروف يسمى بالغايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هذه الظروف اليه فلما حذف المضاف اليه صارت غاية و بنيت على الضمة اما بناؤها فلمشابهتها بالحرف فى الاحتياج و اما على الضم فتكون الضمة جبيرة للنقصان كقبلُ و بعدُ فى قوله تعالى لِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ و جاز فى هذه الظروف على سبيل لقلة التنوين عوضًا عن المضاف اليه فتعرب كما فى قول الشاعر شعر فساغ لى الشرابُ و كنتُ قبلًا ؛ اَكَادُ اَغَصُّ بالماء الفرات ؛ و اجرى مجراه لا غيرُ و ليس غيرُ فى حذف المضاف اليه و البناء على الضمة لشبهه بالغايات و انما كان بعد لا و ليس لان غَيْرَ بعدهما كثير الاستعمال و كثرة الاستعمال يقتضى التخفيف فخففوه بحذف المضاف اليه و حَسْبُ لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال و عدم تعرّفها بالاضافة و منها حيث و لا يضاف الا الى جملة و انما بنى على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة و الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان المضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى مضمون الجملة و هو ليس مذكورًا و ما هو مذكور فى اللفظ فهو ليس مضافًا اليه فكانه قطع عن الاضافة حكما فشابهت بالغايات فى الابهام و هو مبنى فكذا هذا ايضًا مبنى فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات و على الاستعمال الاقل يضاف الى المفرد كما فى قول الشاعر شعر اما ترى حيث سهيل طالعًا ؛ نجمٌ تضيءُ كالشهاب ساطعًا ؛ و عند اضافتها الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء و هى الاضافة الى الجملة لكن الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد و منها اِذَا بنيت لما ذكر فى حيثُ و هى للمستقبل و ان كانت داخلة على الماضى لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه و الاستعمال دليل الوضع كما فى قوله تعالى اذا الشمسُ

كُوِّرَتْ وكذا فى قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها **فان قيل** اذا كما يستعمل فى المستقبل كذلك يستعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حَتّٰىٓ اِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وحَتّٰىٓ اِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وحَتّٰىٓ اِذَا جَعَلَهٗ نَارًا **قلنا** المراد باستعمالها فى المستقبل الاستعمال على سبيل الكثرة لا على سبيل الكلية وفيها معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على مضمون جملة اخرى فلذلك اختير بعدها الفعل لمناسبته بالشرط وجوز الاسم ايضًا على الوجه الغير المختار لعدم اصالتها فى الشرط وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها للفرق بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضرٌ **فان قيل** انّ اذا ظرف والظرف ما فعل فيه فعل وليس ههنا فعل وقع فيه **قلنا** ان العامل فى اذا ههنا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنى عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه **فان قيل** الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلية والجملة الواقعة بعدها اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو قليل **قلنا** هذه الفاء جزائية لان ما قبلها سبب لما بعدها لا عاطفة **او نقول** انها للعطف بحسب المعنى فيكون المعنى خرجت ففاجأتُ زمان وقوف السَّبُعِ كما هو مذهب الزجاج او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فح يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية ومنها اذ للماضى وبناؤها لما مر فى حَيْثُ او لكون وضعها وضع الحرف **فان قيل** ان اذ كما يكون للماضى كذلك يكون للمستقبل كما فى قوله تعالى فَسَوْفَ يَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِىْٓ اَعْنَاقِهِمْ **قلنا** المراد بكونها للماضى على سبيل الغلبة لا على سبيل الكلية وقد يقع بعدها الجملتان لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية **فان قيل** كما انّ اذا تكون للمفاجاة كذلك اذ ايضًا تكون للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيدٌ قائمٌ فلم لم يذكر كونها للمفاجاة **قلنا** ان كونها للمفاجاة قليل غاية القلة فهو فى حكم العدم فلم يذكره المص رح ومنها اين للمكان استفهامًا وشرطًا

ومتى للزمان فيهما وايّانَ للزمان استفهاماً وكيف للحال استفهاماً وبناء هذه الظروف
لتضمنها معنى حرف الشرط والاستفهام ومنها مُذْ ومُنْذُ بنيا لمشابهتهما مُذْ ومُنْذُ
الّذَيْن هما حرفان وهو مبنى فكذا هذا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرّف واما كونهما
مفرداً فلان اول مدة الفعل لا يكون الا امراً واحداً لا شيئين ولا اشياء واما كونهما
معرفة فلانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقتٍ ما
لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان قيل قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رايته منذ
يومان اللذان صاحبتنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا المفرد اعم من الحقيقى
والحكمى فالحقيقى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة والحكمى نحو ما رايته مذ يومان اللذان
صاحبتنا فيهما لان اليومان ما دام لا يلاحظ امراً واحداً لا يحكم عليه باولية
المدة فان قيل كما يقع بعدهما المعرفة كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رايته
مذ يوم لقيتنى فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون
حقيقةً او حكماً فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفةً حقيقةً لكنها فى حكم المعرفة
وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه بالعدد اى حال
كونه متلبساً بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او أنّ سواء كان مثقّلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت مذ ان
ذهبت فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير فى نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كلّ واحد
من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين صورةً لكنهما معرفتان معنىً لانهما بمعنى
اوّل المدّة او جميع المدّة وخبره ما بعده خلافاً للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتدائية النكرة فى مثل قولك
مذ يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد من مذ
ومنذ مبتدأ او خبراً على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف

لان المبتدأ والخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق الظرف عليهما مجاز باعتبار انهما
اسمان للزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها لَدٰى ولَدُنْ وقد جاء لَدْنِ ولَدَنْ
ولِدْنِ ولَدُ ولَدْ وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنى
عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته ولا يقال
المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده ومنها قطّ مع لغاته وبنى لكون المخففة موضوعا
بوضع الحرف وحمل المشددة عليه للماضي المنفي والغرض منه استغراق النفي لجميع
الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط اي ما رأيته في شيء من الازمنة الماضية ومنها عوضُ
للمستقبل المنفي وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبلُ وبعدُ
والغرض منه استغراق النفي لجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض اي لا اراه في شيء
من الازمنة الآتية والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح نحو قوله تعالى
يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالى مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ اما بناؤها فلانها اكتسبت
البناء من المضاف اليه هي الجملة ولو بواسطة كما في اذ واما على الفتح فلخفتها ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكسب البناء من المضاف اليه غير واجب وكذلك مثل
وغير مع ما وان وانّ لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو قيامي مثل ما قام زيد ومثل
ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامي غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك
تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين
المتكلم والمخاطب في الخارج فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم
فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار
امر كلي بحيث ان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد ففيها وضع
عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصور مفهوم زيد وهو الحيوان
الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية

له يعني يوم القيامة ۱۲

بين المتكلم والمخاطب في الخارج او علم جنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع لفظ اسامة بازائه من حيث معلوميته ومعروفيته بين المتكلم والمخاطب في الخارج والمبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة حسية مبهم والموصول من غير صلة مبهم وفي هذا القسم ايضا الوضع عام والموضوع له خاص وما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس او للاستغراق او للعهد فان قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا انما قال ذلك لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فان قيل الميم ايضا للتعريف فلم لم يجعل مدخوله قسما عليحدة من المعارف قلنا الميم بدل من اللام فلا يعد مدخوله قسما عليحدة من المعارف والنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين والمضاف الى احدها اى احد الامور المذكورة معنى اى بالاضافة المعنوية لا بالاضافة اللفظية لان الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف فان قيل ان بعضا من الامور المذكورة المنادى والاضافة الى المنادى ممتنع قلنا ان صحة الاضافة الى احدها لا يستلزم صحتها بالنسبة الى كل واحد منها فان قيل كان الواجب على المصنف ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى معرفة مثل غلام ابيك قلنا الاضافة الى احد الامور المذكورة اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة فان قيل ان لفظ غير ومثل مضافان الى هذه الامور ولم يتعرف بالاضافة فكيف يطرد هذا الحكم قلنا هذا الحكم في غير مثل لانهما لتوغلهما في الابهام لا يعرفان بالاضافة العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم ان العلم على ثلثة اقسام كنية ولقب ومحض لان العلم لا يخلو اما مصدر بالاب او الام او الابن او البنت اولا فان كان الاول فهو كنية والثاني ايضا لا يخلو اما قصد به مدح او ذم اولا فالاول لقب والثاني محض فان قيل لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف قلنا ان تعريف اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات مذكورة فيما سبق فلا حاجة الى تعريفها ثانيا ومعنى المضاف الى احد الامور المذكورة ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف وتعريف العلم غير مذكور ولا ظاهر ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعريف فان قيل تعريف العلم

لا يكون جامعًا للافراد لانه خرج منه العلم الذی تعين لفرد بغلبة استعماله فيه لعدم الوضع فيه **قلنا** الوضع اعم من الحقيقی او الحكمی فهذا العلم وان لم يكن موضوعًا بوضع حقيقی لكنه موضوع بوضع حكمی لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضع الواضع واعرفها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المخاطب فانه يعرض الالتباس اليه فی بعض الاحيان عند تعدد المخاطب ثم الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما **فان قيل** لم بيّن التفاوت بين اصناف المضمرات ولم يبين التفاوت بين سائر المعارف **قلنا** لا تفاوت بين اصنافها فی سائر المعارف من غير اصنافها المضاف الی احد لكن تفاوته يعلم من المضاف اليه والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه لا من حيث معلوميته ومعهوديته ذلك الشئ بين المتكلم والمخاطب فی الخارج فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** **فان قيل** ان اسماء العدد اما معربة واما مبنية فالاول داخل فی المعربات والثانی داخل فی المبنيات فما الوجه للمصنف حيث افردها بالذكر **قلنا** انما افردها بالذكر لان لها احكامًا خاصة ليست لغيرها ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالاشياء عبارة عن المعدودات وآحادها عبارة عن كل واحد منها وكمية آحادها عبارة عن مرتبة واقعة فی جواب سوال السائل بكم والالفاظ الدالة علی تلك الكميات اسماء العدد وعلم من هذا التحقيق ان الواحد والاثنان داخلان فی تعريف العدد فی اصطلاح النحاة وان لم يكونا داخلين فی اصطلاح اهل الحساب **فان قيل** ان التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه رجل ورجلان ومنٌ ومنَانِ وذراعٌ وذراعان لانها ايضًا تدل علی كمية آحاد الاشياء **قلنا** ان الموضوع له لاسماء العدد كمية آحاد الاشياء فقط وهذه الالفاظ تدل علی الكمية مع الجنسية اصولها ای اصول اسماء العدد التی يشتق منها باقيها اما بالحاق علامة التانيث او باسقاطها او بالتثنية او بالجمعية او بالتركيب اضافيًا او امتزاجيًا او عطفيًا اثنتا عشرة كلمة واحدة الی عشرة ومائة والف فقوله ای فی استعمال الاعداد واحد واثنان فی المذكر وواحدة واثنتان وثنتان فی المؤنث علی ما هو

القياس وثلاثة الى عشرة للمذكر بالتاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث الى عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكر والمؤنث فان قيل الفرق يحصل بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يمكن العكس لان المذكر اسبق فى الاعتبار احد عشر واثنى عشر فى المذكر بتذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات فلان والجزء الاول فى المفردات بالقياس فكذلك ههنا واما تذكير الجزء الثانى فلموافقته بالجزء الثانى فى سائر المركبات واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول فى المفردات بالقياس فكذا ههنا واما تانيث الجزء الثانى فلموافقته بالجزء الثانى فى سائر المركبات ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر بتانيث الجزء الاول وتذكير الثانى اما تانيث الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها فى المفردات على خلاف القياس فكذلك ههنا واما تذكير الثانى فلئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة فان قيل قد نوقض باحدى عشرة لاجتماع علامتى التانيث فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما من جنس واحد وههنا ليس كذلك فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثنتا عشرة لان العلامتين فيه من جنس واحد هو جائز قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنس واحد ومحضا للتانيث والتاء فى ثنتا بدل عن الياء فان قيل ينقض باثنتا عشرة لان العلامتين فيه من جنس واحد ومحض للتانيث قلنا اثنتا عشرة محمول على ثنتا عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتانيث الثانى اما تذكير الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها فى المفردات على خلاف القياس كذلك ههنا واما تانيث الثانى فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس وقع بالجزء فكذلك الاول وتميم تكسر الشين فى المؤنث لئلا يلزم توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لان التوالى يندفع بالسكون مع الخفة وعشرون واخواتها فيهما للمذكر والمؤنث من غير فرق لانك ان اردت الفرق فلا تخلو اما ترد العلامة قبل النون او بعدها فعلى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثانى يلزم

اللهم اغفر لصاحب تصفية صف الكتاب ولوالديه آمين

اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقة وهو لا يجوز احد وعشرون للمذكر احدى وعشرون
للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف
تغيير العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقى من الادنى الى الاعلى الى تسعة وتسعين
ومائة والف ومائتان والفان فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائة و
الالف متشابهتان بالعقود فى اشتمالها على مراتب العدد فلم يفرق فى العقود بين المذكر
والمؤنث فكذا ههنا ثم بالعطف اى بعطف الزوائد عليهما او عطفهما على الزوائد
اما عطفهما على الزوائد فللترقى من الادنى الى الاعلى واما عطف الزوائد عليهما
فلان لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمالان للخفة على ما تقدم
اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لموافقته
باخر الجزء الاول من سائر المركبات وجاز اسكانها لثقل المركب بالتركيب وشذ حذفها
بفتح النون لان الفتح لا يدل على الياء المحذوفة فالاليق بحذف الياء بقاء الكسرة
ومميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط لان
العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف فيختار الاضافة فيه
للتخفيف والمضاف يعمل الجر فى المضاف اليه واما كونه مجموعا فليطابق العدد بالمعدود
فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عدد اقل مع انه ليس تمييزه
مجموعا فاجاب المصنف بقوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او
مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم والثانى فى صورة
جمع المؤنث السالم فلو جمع التمييز على الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فيما
هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع التمييز على الثانى فالتمييز اخذ العادة بعد ما هو
فى صورة الجمع المذكر السالم فايراده بعد ما هو فى صورة الجمع المؤنث مستكره فى كلامهم
فلان ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه لان ما يجوز نصب التمييز
بناء على التمييز هو الجر على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما فى العقود فلانك ان
اضفت فلا تخلو اما تسقط نونها بالاضافة اولا فالاول باطل لان هذه النون ليست

او تقديرًا حقيقةً او حكمًا كعقرب اذ الحرف الرابع في حكم تاء التانيث والمذكر بخلافه اي
لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظًا ولا تقديرًا ولا حقيقةً ولا حكمًا وعلامة التاء
والالف مقصورة او ممدودة وهو اي التانيث على قسمين حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه
ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه اي ليس بازائه ذكر من الحيوانات بل
تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرًا كظلمة وعين
اعلم انّ بين اللفظي والتقديري مباينة وكذا بين الحقيقي واللفظي بالمعنى الثاني مباينة
وبين اللفظي بالمعنى الاول وبين الحقيقي عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع كامرأة
وناقة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول كظلمة ومادة الافتراق في جانب
الحقيقي كهند وكذا بين التقديري والحقيقي عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما
كهند ومادة الافتراق في جانب التقديري كعين ومادة الافتراق في جانب الحقيقي
كامرأة وناقة وكذا بين اللفظي بالمعنى الاول واللفظي بالمعنى الثاني عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول
كامرأة وناقة وكذا بين اللفظي بالمعنى الاول واللفظي بالمعنى الثاني عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول كامرأة
وناقة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الثاني كعين وكذا بين التقريري واللفظي
بالمعنى الثاني عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بينهما كعين ومادة الافتراق في
جانب التقديري كهند ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الثاني كظلمة واذا اسند اليه
الفعل فبالتاء اي وجب تانيث الفعل للايذان بتانيث الفاعل من اول الوهلة فان قيل
هذا ينتقض بضرب اليوم امرأة لان الفعل مسند الى المؤنث لم يجب تانيثه قلنا المراد بالاسناد
الاسناد بالاصالة وهذا بالواسطة فان قيل هذا ينتقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند
الى المؤنث بالاصالة ولم يجب تانيث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقيقي والشمس مؤنث
غير حقيقي كما اشار اليه المصنف بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم
ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقًا سواء كان الواحد مؤنثًا كمؤمنات او مذكرًا كرجال

۱۷

حكم ظاهر غير الحقيقي لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وضمير العاقلين غير المذكر السالم
فعلت و فعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث واما فعلوا فلان الواو موضوع
لهذا النوع من الجمع وفي ضمير النساء والايام فعلت و فعلن اما فعلت في النساء لان الجمع
بتاويل الجماعة مؤنث واما فعلن فيهما فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والايام
محمول على النساء وهذا مذهب الشارح وقال شارح الرضي ان فعلت في الايام لان الجمع
بتاويل الجماعة مؤنث وفعلن فيهما لان النون موضوع لجمع غير العقلاء والنساء محمول
على الايام لنقصان عقولهن **المثنى** ما لحق آخره اي آخر مفرده الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليدل اي اللحوق وحده او اللاحق وحده او اللاحق مع ملحوقه
على ان معه مثله من جنسه انما قال مفتوح ما قبلها لئلا يلتبس بالجمع في حالة
النصب والجر **فان قيل** الالتباس يدفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس **قلنا** انما
لم يعكس لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل والجمع
قليل والكسرة ثقيلة فاعطى الثقيلة للقليل رعاية للتعادل وانما قال ونون مكسورة
لئلا يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع اي فتحة ما قبلها والالف في حكم الفتحتين وفتح
النون واما حال النصب والجر فمحمول على صورة الرفع **فان قيل** تعريف المثنى
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفرد لان لحوق الزوائد انما يكون
باخر المفرد لا باخر المثنى **قلنا** العبارة محمول على حذف المضاف اي المثنى ما لحق آخر
مفرده الف الخ **او نقول** ان عبارة المص محمول على حذف عبارة اخرى بعد قوله
ونون مكسورة مع لواحقه **فان قيل** ان اللحوق يشتمل على لحوق النون ايضا
مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه **قلنا** لا نسلم انه لا يدل على هذا المعنى
تغليب بل يدل عليه ان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تغليبا لانه اذا دل امران
تغليب من الامور الثلثة على الشيء فنسبة الدلالة اليهما تغليبا **فان قيل** ينبغي ان يكون
المراد بالمثل المثل في الوحدة والجنسية فلا حاجة الى قوله من جنسه **قلنا**
المراد بالمثل لا يخلو اما مثل في الوحدة فقط او مثل في الجنسية فقط فان اريد احدهما خرج

نون الجمع المذكر السالم حتى تسقط بالاضافة والثانى ايضا باطل لان هذه النون
صورة نون الجمع المذكر السالم فينبغى ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية
واما فى المركبات لئلا يلزم جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا فلئلا
ينقض بخمسة عشرك لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انه جائز قا
المضاف اليه فيه غير التميز فلم يكن امتزاجه بالمضاف مثل امتزاج التميز مع المميز فان
قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة
واحدة والمضاف اليه فيه تميز قلنا ان ثلثمائة امرأة محمول على مائة امرأة حمل الكل على
الجزء واما افراده فلانه لما كان منصوبا اصالة فضلة فاختير فيه الافراد لتقليل الفضلة

ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه اى جمع الالف مخفوض مفرد اما كونه مخفوضا فلان المائة
والالف مشابهتان بالآحاد فى الاصالة وتميز مجرور فيكون تميزهما ايضا مجرورا واما كونه
مفردا فلانهما فى جانب الكثرة والآحاد فى جانب القلة وتميز الآحاد مجموع فيكون تميزهما مفردا
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا اى اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة
النساء اذا عبرتها بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرتها بلفظ نفس فوجهان
اى فى العدد وجهان التذكير والتانيث احدهما بالنظر الى اللفظ والآخر بالنظر الى المعنى

ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص
المقصود بالعدد لان المقصود من العدد هى الدلالة على الكمية وتميزهما يدل عليهما مع
الجنسية فان قيل فى عبارة المص تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر
بعدم تميزهما وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزهما قلنا ان لهما وجد التميز
ومعنى قوله ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر الواحد والاثنان مع مميزهما او نقول هما
انه لا تميز لهما والمراد بالتميز فى قوله استغناء بلفظ التميز هو الشئ الصالح للتميز بتقدير
ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم فى تميز الواحد وغير لا يستقيم
مستقيم فى تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا اى النحاة
جمعية التميز فى سائر الآحاد اعتبروا فى ما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو الاثنينية اونقول المراد بالتميز جوهر الحروف المصورة بهيئة خاصة قابلة
للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين اعلم ان اسم الفاعل من
اسماء العدد من واحد الى عشرة لاستعماله طريقان طريقة بيان التصيير وطريقة بيان الحال
اما طريقة بيان التصيير فهو جعل العدد الاقل من مشتق منه بواحد بجعله مزيد
الواحد وعلامته ان يبدأ من الثانى لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون
مصيرا له ويضاف الى الادنى لا المساوى والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز
من العشرة لان اسم الفاعل لا يجئ من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة
وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبدأ به من الواحد لكن يأول الواحد بالاول لان
الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوى والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب
ويجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة وتقول فى المفرد من
المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار
حاله الاول والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية
عشرة والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثمه اى من
اجل اختلاف الاعتبارين قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة من ثلثتهما
وفى الثانى ثالث ثلثة اى احدها لا الكل مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة الثالثة
وتقول حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى على الثانى خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادى احد عشر بحذف
الجزء الثانى من المركب الاول اكتفاء بذكره فى المركب الثانى الى تاسع تسعة عشر فتعرب
الاول لانتفاء علة البناء فيه وهو وقوعه فى وسط الكلمة المذكر والمؤنث
فان قيل لم قدم المذكر على المؤنث قلنا انما قدم المذكر لاصالته فان
قيل ينبغى ان يقدم فى التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودى وتعريف
المذكر عدمى والوجودى اشرف من العدمى المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كامرأة

الآخر ولو ارید کلاهما لزم عموم المشترك فلا بد من ذکر قوله من جنسه ومعنی المجانسة هنا ان یکونا داخلین تحت الحقیقة المشترکة ولهذا لا یصح تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین فلا یقال قُرُوءان اذا ارید به الطهر والحیض بل اراد به الطهران او الحیضان فان قیل هذا ینتقض بالابوین والقمرین لان هذا تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین وهو جائز قلنا جاز ان یسمی الام باسم الاب ویراد بالاب المسمی بالاب ثم بعده یثنی بالابوین وکذا الحال القمرین فان قیل ینبغی ان یعتبر هذا التاویل فی مثل القرءان من غیر حاجة الی اعتبار التثنیة قلنا کلامنا فی عدم صحة التثنیة باعتبار مجرد الاشتراك اللفظی واما مع اعتبار المفهوم فلا شك فی صحة التثنیة

ان

فالمقصور ان کان الفه عن الواو ای منقلبة عن الواو حقیقة بان یکون فی الاصل واوا ثم قلبت الفا کعصا او حکما بان یکون مجهول الاصل لم یمل فیه کالی وهو ثلاثی قلبت واوا رعایة للاصل حقیقة او حکما ولخفة الثلاثی والا ای وان لم یکن منقلبا عن الواو بل هو منقلب عن الیاء حقیقة بان یکون فی الاصل یاء ثم قلبت الفا کرحی او حکما بان کان مجهول الاصل وقد یمیل فیه کمتی او کان زائدا علی ثلثة احرف فبالیاء رعایة للاصل حقیقة او حکما وللتخفیف فیما زاد علی ثلثة احرف والممدود ان کانت همزته اصلیة ای لا زائدا ولا منقلبا عن الاصلی ولا عن الزائد تثبت لاصالتها کقراء وان کانت للتانیث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقیل من جنس الالف فیستکره وقوعه بین الالفین مع الواو اقرب الی الهمزة من الیاء لثقلهما والا ای وان لم تکن الهمزة اصلیة ولا للتانیث بل تکون للالحاق کعلباء او منقلبة عن واو ویاء اصلیتین کما فی کساء ورداء فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو واما ثبوتها فلان الهمزة فی الصورة الاولی منقلبة عن واو او یاء هما فی الاصل وفی الصورة الثانیة منقلبة عن الواو والیاء الاصلیتین حقیقة فشابهت همزة قراء وفیه اثبات فکذا فیها ایضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عین الهمزة فی الصورتین لیست باصلیة فشابهت همزة حمراء وفیها قلب فکذا فیها ایضا قلب فان قیل ان عبارة المصنف رح یشعر بانه لا یجوز فی رداء الا رداءان بالهمزة او

[illegible]

رِدَ اوانِ بالواو مع ان المشهور دایان بالیاء فینبغی ان یقول فوجهان بغیر لام العهد لیکون کنایة عن اثبات الهمزة وردها الی الاصل بلا اشارة الی الوجهین المذکورین کما هو المتبادر من اللام **قلنا** قد تصفحت کتب الثقاة کالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدت فیها اثرا منها حکم باشتهاره لکن وقع فی شرح الرضی انه تقلب المبدلة یاءً سواء کان اصله واوا او یاء ویحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقیامها مقام التنوین یوجب تمام الکلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج وبینهما منافاة **فان قیل** قد تقرر فیما بینهم ان الاسم المتلبس بتاء التانیث لا یحذف تاؤه عند التثنیة فهذا ینتقض بخصیانِ والیانِ لان مفردهما متلبس بتاء التانیث اعنی الخصیة والالیة مع انه حذف تاؤهما فی المثنی **فاجاب** المصنف بقوله

وحذف تاء التانیث فی خصیان والیان علی خلاف القیاس لان کل واحد من الخصیتین والالیتین لشدة اتصال احدهما بالآخر بحیث لا یمکن الانتفاع باحدهما بدون الآخر بمنزلة المفرد وایراد التاء فی حشو المفرد باطل **او نقول** ان خصیان تثنیة خصی والیان تثنیة الی وان کان غیر مشهور **فان قیل** ینبغی للمصنف ان یکتفی بالعطف ویقال ویحذف نونه بالاضافة وتاء التانیث فی خصیانِ والیانِ لانه اخصر وادل علی المراد وخیر الکلام ما قل ودل **قلنا** ان حذف النون قاعدة مستمرة فلو اتی فی بیانها بالمضارع المجهول المفید للاستمرار وحذف التاء وقع علی خلاف القیاس فی مادة مخصوصة فاتی فی بیانه بالماضی المجهول المفید للتقلیل المجموع ما دل

علی آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغیر ما ای نوع من التغیرات سواء کان بزیادة کرجال وبنقصان کطلبة او باختلاف الحرکات والسکنات حقیقة کاُسُدٍ او حکما کفُلْکٍ لان ضمته اذا فرضت کضمة قُفْل یکون مفردا واذا فرضت کضمة اُسُدٍ یکون جمعا وانما عبر الشارح عن کلمة ما بالاسم اشارة الی ان التثنیة والجمعیة یختصان بالاسم **فان قیل** هذا ینتقض بتثنیة الفعل وجمعه **قلنا** ان تثنیة الفعل وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم **فان قیل** ان تعریف الجمع لا یکون مانعا

عن دخول الغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق فى نحو قوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي
خُسْرٍ لانه دَلَّ على آحاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة آحاد وهذه الدلالة على
سبيل الانفراد فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعا عن دخول الغير ايضا لانه
دخل فيه لفظ الكل الذى مضاف الى المعرفة نحو كل القوم او كل الناس لانه يدل
على جملة آحاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة الآحاد التى فى ضمن ذلك الاسم
والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دلّ على آحاد جنس يشمل الجمع
واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم يدل على الآحاد وضعا
لكن يدل عليها استعمالا ثم اسم الجنس لا يخلو اما ان يكون المقصود به الماهية
او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان المقصود
به الافراد فهو خارج بقوله بحروف مفرده اذ ليس له مفرد وكذا اخرج به اسم الجمع
واسم العدد اذ ليس لهما مفرد فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثانى اسم جمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد والاثنين وضعا فان قيل هذه القاعدة
منقوضة على لفظة كلم لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمتين [illegible]
قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شك انه دالّ عليهما بحسب اصل
الوضع ولكن عدم الدلالة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر ونقول يجوز ان
يكون الكلم اسم جمع ونحو فلك جمع لان التغير الماخوذ فى تعريف الجمع اعم من الحقيقى والحكمى [illegible]
وههنا وان لم يوجد الحقيقى لكن الحكمى موجود بحيث انه اذا فرضت ضمته كضمة اسد
فهو جمع واذا فرضت ضمته كضمة قفل فهو مفرد وهو اى الجمع على قسمين صحيح ومكسر
لان مفرده اما سالم عن التغير او لا فالاول جمع سالم والثانى جمع مكسر فالصحيح لمذكر [illegible]
ولمؤنث فالصحيح المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة ليدل الى اللحوق وحده او اللاحق
وحده او اللاحق مع ملحقه على ان معه اكثر منه فان قيل ان اكثر

اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه لا الكثرة فى الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا وههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون وان كان آخره مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحا ليدل الفتح على حذف الالف مثل مصطفون وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر فان قيل ان قوله شرطه مبتدأ وقوله مذكر خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله مذكر مأول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف العلم بالعاقل لا يصح لان من ان توصيف الشئ بالمشتق قيام مبدأ ذلك المشتق بذلك الشئ والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعاقل باعتبار مسماه والعقل قائم به ان كان اسما اى اسما ذاتيا فمذكر علم يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف من الاسماء فاعطى الاشرف للاشرف فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اى الاسم الذى اريد جمعيته بجمع المذكر السالم ان كان صفة اى اسما صفتيا فمذكر يعقل لان جمع المذكر السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطى الاشرف للاشرف رعاية للمناسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل فعلى جمع على هذا الجمع كافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل التفضيل وبين افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغى ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان افعل التفضيل اصل بالنسبة الى افعل الصفة لانه كامل

فى الدلالة على معنى الوصفية وان لا يكون فعلان فعلى مثل سكران سكرى لان فعلان فعلانة جمع على هذا الجمع فلو جمع فعلان فعلى على هذا الجمع لزم الالتباس بين جمع فعلان فعلى وفعلان فعلانة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغي ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان فعلان فعلانة اصل بالنسبة الى فعلان فعلى لان الفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء وهى موضوعة للفرق ولا مستويًا فيه اى فى الوصف مذكر مع المؤنث مثل جريح وصبور فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعًا مخصوصًا باحدهما بل يجمع جمعًا يستويان فيه ولا بتاء التانيث مثل علامة لئلا يلزم اجتماع علامتى التذكير والتانيث فى كلمة واحدة حكمًا ولو حذف التاء لزم اللبس ويحذف نونه لما مر فى نون التثنية فان قيل هذه القاعدة منقوضة على سنين وارضين لان السنين جمع سنة وارضين جمع ارض مع انها ليست علمًا ومذكرًا يعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شذ نحو سنين وارضين لانتفاء التذكير والعقل المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردًا عن تاء التانيث كحائض لان المتلبس بالتاء جمع على هذا الجمع فلو كان المجرد عن التاء جمعًا على هذا الجمع لزم الالتباس والا جمع مطلقًا لان جمع المؤنث السالم فى اسم ذات المؤنث سماعى لا قياسى ولا يقاس به غير جمع التكسير ما تغير بناء واحده فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه الجمع السالم لانه تغير فيه بناء واحده بلحوق الزوائد قلنا المراد بالتغير التغير فى نفس المفرد وامور الداخلة فيه فان قيل ان التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه مثل مصطفون لان تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة قلنا المراد بالتغير ما يكون لحصول الجمعية وهذا التغير انما جاء بعد حصول الجمعية فان قيل لما كان المراد بالتغير ههنا التغير فى نفس المفرد وامور الداخلة فتوهم الواهم ان المراد بالتغير المذكور فى تعريف مطلق الجمع ايضًا تغير فى نفس المفرد

واموره الداخلة فحينئذ خرج الجمع السالم عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغيير المأخوذ في تعريف مطلق الجمع مطلق التغيير كما دل عليه بالابهامية المفيدة للعموم كرجال و افراس **جمع القلة** كأفعُل اي يكون على وزن أفعُل كأفلُس جمع فلس و أفعال اي جمع يكون على وزن افعال كأفراس جمع فرس و أفعِلة كأرغفة جمع رغيف و فِعْلة كغلمة جمع غلام والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما ان جمع القلة ما يُطلق من ثلاثة الى عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلثة او من عشرة الى ما لا نهاية له **المصدر** اسم الحدث الجاري على الفعل المراد بالحدث معنى قائم بالغير سواء كان صدر منه كالضرب والمشي اولا كالطول والقصر ومعنى جريانه على الفعل ان يجيء بعد اشتقاق الفعل منه لتاكيد الفعل ولبيان نوعه او عدده وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ويعمل عمل فعله يعني ان كان المصدر للفعل اللازم فيعمل عمل الرفع في الفاعل فقط نحو اعجبني قيامُ زيد وان كان المصدر للفعل المتعدي فيعمل عمل الرفع في الفاعل وعمل النصب في المفعول نحو اعجبني ضرب زيد عمراً ماضياً او غيره لان عمله لمناسبة الاشتقاق لا للمشابهة فلذا لم يشترط فيه الزمان اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لان المصدر في حين العمل بتاويل ان مع الفعل وان موصول حرفي وما بعده صلته وتقديم الصلة على الموصول ممتنع فكذا تقديم ما هو من معمولاتها بالطريق الاولى ولا يضمر فيه لانه لو اضمر في المفرد لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين احدهما بالنظر الى المصدر والآخر بالنظر الى الفاعل فان قيل ان اجتماع التثنيتين والجمعين جائز كما في تثنية الافعال وجمعها قلنا ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو اسم ولا يلزم ذكر الفاعل لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول لان اضافة المصدر الى الفاعل

كاسناد الفعل الى الفاعل واضافة المصدر الى المفعول كاسناد الفعل الى المفعول والاول حقيقة والثاني مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمله على المجاز واعماله باللام قليل لان المصدر في حين العمل بتاويل ان مع الفعل ودخول اللام على الفعل ممتنع فينبغي ان يمتنع على المصدر المأول ايض لكنهم جوزوا ذلك للفرق بين نفس الشئ والمأول بالشئ كما في قوله تعالى لَا يُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ فان كان مطلقا ولم يحذف فعله حذفا واجبا فالعمل للفعل لئلا يلزم اعمال الضعيف مع وجود القوي

وان كان بدلا منه اي بحيث حذف فعله حذفا واجبا واقيم المصدر مقامه فوجهان اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدرية واعمال المصدرية للنيابة **فان قيل** لم فصل بين قسمي المصدر اعني ما يكون مفعولا وما لا يكون كذلك بالجملة المعترضة بل المناسب ان يذكر قسمي المصدر اولا متواليا وذكر احكامهما عقيبا **قلنا** انما فصل بين قسمي المصدر بالجملة المعترضة لان عمل المصدر في القسم الاول اظهر واكثر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء **اسم الفاعل** ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لمن قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل اما الاحتراز عن اسم المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضيل فلان الموضوع له لاسم الفاعل من قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه صيغة المبالغة لان الموضوع له لصيغة المبالغة ايض من قام به مع الزيادة **قلنا** لو خرجت صيغة المبالغة عن اسم الفاعل لا ضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج باعتبار الوجهين اما الاول فلان صيغ اسم الفاعل محصورة في اوزان مخصوصة وصيغة المبالغة ليست على هذه الاوزان واما الثاني فلانه جعل احكام صيغة المبالغة

مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشئ غير الشئ لا عينه وصيغته من الثلاثي على فاعل

ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مُدْخِل ومستخرج

فيعمل عمل فعله يعنى ان كان اسم الفاعل للفعل اللازم يعمل عمل الرفع فى الفاعل
فقط نحو زيد قائم ابوه وان كان اسم الفاعل للفعل المتعدى يعمل عمل الرفع فى الفاعل
ويعمل عمل النصب فى المفعول نحو زيد ضاربٌ ابوه عمرًا بشرط معنى الحال والاستقبال
لان عمله لشبهه بالمضارع وهو يجئ بمعنى الحال والاستقبال فيلزم ان لا يخالفه فان
قيل هذا ينقض بقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ لان اسم الفاعل فيه
عامل مع انه ليس بمعنى الحال والاستقبال بل هو ههنا بمعنى الماضى قلنا المراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية وههنا حكاية فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال والاعتماد على صاحبه يعنى ان يكون ما قبله
مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوفا وهو صفته او ما قبله موصولا وهو صلته او ما قبله
ذا الحال وهو حال لان الاصل فى العمل للفعل لانه وضع للعمل وما سواه يعمل لمشابهته
به والفعل معتمد على الفاعل فينبغى ان يعتمد شبهه على صاحبه بالطريق الاولى لئلا يلزم
حرفا زيادة الفرع على الاصل والهمزة او ما لان حرف النفى والاستفهام لا تدخلان الا على
الفعل غالبا فلما دخلتا على اسم الفاعل قويتا مشابهة بالفعل وان كان للماضى وجبت

الاضافة معنى اى اضافة معنوية لا اضافة لفظية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو
اضافة العامل الى المعمول خلافا للكسائى فان عنده لا يجب اضافته اصلا بل يعمل مطلقا
سواء كان بمعنى الماضى او الحال والاستقبال كما فى قوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ
بِالْوَصِيْدِ وان سلم ان الاضافة واجب فلا نسلم انه مضاف بالاضافة المعنوية بل هو
مضاف بالاضافة اللفظية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وجوابه ما مر آنفا
فان قيل هذا ينقض بمثل زيد معطى عمرو درهما امس لان معطى اسم الفاعل
بمعنى الماضى ويعمل عمل النصب بالمفعولية فى درهما فاجاب المصـ بقوله

فان كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان
دخلت اللام استوى الجميع لان اسم الفاعل فعل فى الحقيقة لكن عدل عن

صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع منه للمبالغة كضرّاب وضَروب ومِضراب وعليم وحَذِر مثله اى مثل اسم الفاعل الذى ليس فيه مبالغة لانه وان فات فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة فى المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية والمثنى والمجموع مثله اى مثل المفرد من اسم الفاعل لانه لا يتطرق خلل الى صيغة المفرد بلحوق الزوائد ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف للتخفيف لطول الصلة بالنون فحذف فيهما النون للتخفيف نحو قوله تعالى مُقِيمِى الصَّلٰوةِ

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ما عدا المحدود وصيغته من الثلاثى على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطًى غلامه درهمًا الآن او غدًا او امس

الصفة المشبهة باسم الفاعل فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل للفعل اللازم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه رحيم مشتق من رَحِمَ بكسر العين لانه ليس بلازم قلنا المراد باللازم اعم من ان يكون اللازم ابتداءً او عند الاشتقاق فرحِمَ بكسر العين وان لم يكن لازمًا ابتداءً لكنه لازم بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين فرحيم مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضامر وطالق لانهما بمعنى الثبوت قلنا انهما فى الاصل للحدوث لكن عرض لهما الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية

عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة
كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه او منصوب على المصدرية فيكون المعنى
مخالفة كائنة على قدر مسموع غير متجاوز عنه فان قيل ان صيغة الصفة المشبهة
كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضًا مخالفة عن صيغة اسم المفعول تكون
فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف
خص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحَسَن
وصَعْب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق
الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق
الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل
على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرها وتقسيم مسائلها اى جعل الصفة المشبهة
قسمًا قسمًا وبيان حكم كل واحد منها هذا ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها
ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما فهذه ستة يعنى هذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول فى كل واحد منها
مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسمًا فالرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة وعلى التميز فى النكرة والجر على الاضافة
وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام قولنا حَسَنٌ وَجْهُهٗ هذا امثال الصفة المجردة
عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة اى هذه امثلة ثلثة باعتبار اختلاف اعراب
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة
ثلثة حسن الوجهِ هذا امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضًا
امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعًا ونصبًا وجرا حسن وجه هذا امثال
الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضًا امثلة ثلثة
باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام

ومعمولها مضاف فهو ايضا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذا مثال الصفة باللام ومعمولها ايضا باللام فهو ايضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسنُ وجهٌ هذه امثال الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا فان قيل لم ترك العاطف فى امثلة الصفة المعرفة باللام قلنا انما ترك العاطف اشارة الى انه شرع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام فان قيل لم خالف المص التفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام على الصفة المجردة عن اللام فى الاجمال واخره فى التفصيل قلنا الصفة التى باللام مفهومه وجودى والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمى والوجودى اشرف من العدمى فلذا قدمها فى الاجمال اما تاخيرها فى التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية هو التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه اما فى جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع واما فى جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين فى هذا التركيب والحسن وجه لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة فتشابهت بعكس المعهود من الاضافة وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف فى حسن وجهه فالبصريون يجوزونه على قبح لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه وفى هذه الصورة حصل التخفيف فى جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصلة فى المضاف اليه لبقاء الضمير فيه والكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف المطلق وهو حاصل فى هذه الصورة والبواقى ما كان فيه ضمير واحد منها احسن لانه

مشتمل على ضمير محتاج اليه من غير زيادة على قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة الحسن الوجه بنصب المعمول وجره والحسن وجهه بنصب المعمول وجره وحسن الوجه بنصب المعمول وجره والحسن وجها وحسن وجها بنصب المعمول فيهما وحسن وجهٍ بجر المعمول والحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما وما كان فيه ضميران منها احسن لاشتماله على ضمير محتاج اليه غير احسن لان فيه زيادة على قدر الحاجة والحسن قسمان حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما وما لا ضمير فيه قبيح لعدم الرابط بين الصفة والموصوف والقبيح اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهٌ والحسن وجهٌ برفع المعمول فيهما ومتى رفعت اى معمول الصفة بها فلا ضمير فيها لئلا يلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا يخلوا اما فيه ضمير اولا فان كان فيه ضمير فهو احسن والا فهو قبيح فهى كالفعل يعنى كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية الفاعل الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا ففيها ضمير الموصوف فيكون فاعلا لها ثم المعمول لا يخلوا اما فيه ضمير اولا فان كان فيه ضمير فهو حسن والا فهو احسن فتؤنث وتثنى وتجمع بتانيث الموصوف وتثنيته وجمعه لان حال الصفة كحال الفعل والفعل اذا اسند الى الضمير فتؤنث بتانيثه وتثنى بتثنيته وتجمع بجمعيته

واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فقوله غير المتعديين احتراز عما اذا كانا متعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانك اذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب وفاعله نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثانٍ لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف

اسم التفضيل

ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والآلة وقوله لموصوف احتراز عن الظرف والآلة لان المراد بالموصوف الذات المبهمة

ولا ابهام فيهما وقوله بزيادة على غيره احتراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه
زائد وفاضل وغالب لانها مشتقة من فعل موضوع للذات الموصوفة بزيادة
على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة فى اصل ذلك الفعل وتلك الاسماء تدل على
مطلق الزيادة لا على زيادة فى اصل ذلك الفعل وهو أَفْعَلُ وفُعْلَى أَفْعَل للمذكر وفُعْلَى
للمؤنث فان قيل ان اسم التفضيل لا ينحصر فى أُفْعَلُ وفُعْلَى لانه يجئ من غيرهما
نحو أَنْصَرُ ونُصْرَى وأَضْرَبُ وضُرْبَى الى غير ذلك قلنا المراد انحصاره فيهما من
حيث الصيغة لا من حيث المادة بل مادته يجئ من غير هذا اللفظ فان قيل هذا
التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه خير وشر لانهما اسما التفضيل وليسا
على هذه الصيغة قلنا وزن افعل اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل وههنا
وان لم يكن فى الحال لكنه فى الاصل وتُطُرِّقَ له تغير بعارض الاعلال وشرطه ان
يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن بناء افعل منه لان بناء افعل من غير الثلاثى المجرد مع
محافظة تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بلون
ولا عيب لان منهما افعل لغيره اى لغير افعل لتفضيل فلو اشتق اسم التفضيل ايضا يلزم
الالتباس بين افعل لتفضيل وافعل لصفة فان قيل هذا الدليل انما يستقيم اذا
كان بناء افعل لصفة مقدما على بناء افعل لتفضيل وليس كذلك بل يجوز ان يكون بناء
افعل التفضيل مقدما على بناء افعل لصفة قلنا بناء افعل الصفة مقدم على بناء
افعل لتفضيل لان افعل الصفة يدل على مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة
مع الزيادة والمطلق مقدم على المقيد فان قيل هذه القاعدة منقوضة باجهل وابله
لانهما مشتقان من الجهل والبلاهة وهما من العيوب قلنا المراد بالعيب العيب الظاهر
وهما من العيوب الباطنة فان قيل على هذا ينبغى ان تصح اشتقاق احمق من حمق من غير
شذوذ قلنا المراد بالعيب العيب الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان لم يكن
العيب ظاهرا حقيقة لكنه ظاهر حكما باعتبار ظهور آثاره كما حكى من هَبَنَّقَةَ من

عن

تعليق الخرزات والعظام والخيوط بعنقه وهو ذو لحية طويلة مثل زيد افضل الناس

فان قصد اى اداء معنى التفضيل من غيره اى غير الثلاثى المجرد توصل اليه باشد

ای ثلاثی مزید ۱۲

ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى يعنى يبنى اسم التفضيل من فعل
يدل على الشدة والقوة وذكر مصدر الفعل الممتنع بعده على سبيل التميز واعطى هذه
الزيادة لذلك المصدر وقياسه اى قياس اسم التفضيل للفاعل اى اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لهما بالقياس لكثر الالتباس فاقتصر على ما هو الاشرف

وهو الفاعل وقد جاء للمفعول فى مواضع عديدة نحو اعذر واشغل واشهر واعرف

ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مضافا او بمن او معرفا باللام لان الغرض من
اسم التفضيل تفضيل الموصوف على غيره فلابد من ذكر ذلك الغير وهو لا يحصل
الا بهذه الامور الثلثة اما بمن والاضافة فظاهر اما باللام فلانه يشار بها الى المعين
بتعيين المفضل عليه فلا يجوز زيد الافضل من عمرو يعنى لا يجوز الجمع بين الامرين
لئلا يكون ذكر احدهما لغوا فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر
ولست بالاكثر منهم حصى ÷ وانما العزة للكاثر ÷ لانه جمع بين الامرين وهو غير جائز
قلنا ان من فيه بتعيضية لا تفضيلية ولا زيد افضل يعنى لا يجوز الخلو عنها لئلا
يفوت الغرض فان قيل هذه القاعدة منقوضة بالله اكبر لانه خال عن الامور
الثلاثة مع انه جائز فاجاب المص بقوله الا ان يعلم اى يجوز الخلو ان علم
المفضل عليه بالقرينة فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان عند الاضافة

احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط فى استعمال اسم التفضيل
بهذا المعنى ان يكون اى الموصوف بعضا منهم اى من القوم يعنى يكون الموصوف داخلا
فى المضاف اليه بحسب المفهوم وخارجا بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض
من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على من شاركه فى المفهوم العام واما خروجه

بحسب الارادة فلئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه مثل زيد افضل الناس

فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به

زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اى الى المضاف اليه الخاص فلا يشترط فى استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى المضاف اليه بل يضاف الى جماعة يكون
موصوفه داخلا فى الجماعة نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل القريش وايضا يضاف
الى جماعة لا يكون موصوفه داخلا فى الجماعة نحو يوسف احسن اخوته وايضا يضاف
الى غير الجماعة نحو فلان اعلم بغداد فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز فى الاول اى فى
النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف الافراد لانه مشابه باسم التفضيل المستعمل
بمن فى ذكر المفضل عليه فيفرد مثله والمطابقة لمن هو اى اسم التفضيل صفة له لانه
مشابه باسم التفضيل المعرف باللام فى التعريف فيطابق مثله والثانى اى النوع الثانى
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادةٌ مطلقةٌ والمعرف باللام
منه فلابد من المطابقة لان الاصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف عند عدم
المانع وهو امتزاج اسم التفضيل عن التفضيلية حقيقة او حكما والذى اى اسم التفضيل
المستعمل بمن مفرد مذكر لانه على تقدير لزوم المطابقة اما ان تورد العلامة قبل من
او بعده فعلى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثانى يلزم
اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقةً وهو باطل ولا يعمل اى اسم التفضيل الرفع على
الفاعلية فى مُظْهَرٍ اى فى الاسم الظاهر اعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل
الرفع وعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتميز
اما عمل النصب على المفعولية فليس بواقع اصلاً لان مفعول اسم التفضيل ليس الا المفضل
عليه المفضل عليه اذا كان مذكورا فاعرابه جرٌّ فان قيل ان هذه القاعدة منقوضة بقوله
تعالى هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ لان اعلم اسم تفضيل وهو يعمل عمل النصب فى مَنْ قلنا ان
مَنْ فى هذا المثال مفعول الفعل محذوف وهو يَعْلَمُ تقديره هو أَعْلَمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَعْلَمُ مَنْ
يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ واما عمل النصب على الظرفية والحالية والتميز فواقع بلا شرط اما
فى الظرف والحال فلانه يكفى لعملهما ادنى رائحة من الفعل وفى اسم التفضيل معنى
الفعل وهو الاشتمال على المعنى الحدثى نحو زيد احسن منك اليوم راكبا واما فى التميز فلان التميز ۱۸

ينصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتاً وفى اسم التفضيل معنى الفعل نحو زيد
افضل اباً وعمل الرفع ايضاً على قسمين عمل الرفع فى الضمير وعمل الرفع فى الظاهر واما عمل الرفع
فى الضمير فواقع بلا شرط لان العمل فى الضمير عمل فى المقدر وهو اسهل فلا يحتاج
الى قوة العامل واما العمل فى الظاهر فمشروط بالشروط الثلثة لان الاصل فى العمل للفعل
لوضعه للعمل وما سواه انما يعمل لمشابهته اسم التفضيل ليس مشابهاً للفعل لانه ليس له
فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغى ان يعمل اسم التفضيل الرفع فى الاسم
الظاهر على الفاعلية لمشابهته باسم الفاعل فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث
وبالصفة المشبهة قلنا هذا لا يمكن لان الاصل فى اسم التفضيل هو المستعمل بمن
وهو مفرد مذكر ابداً واما القسمان الاخيران فلا اعتبار لهما فان قيل ينبغى ان يعمل اسم
التفضيل الرفع على الفاعلية فى الظاهر لانه وان فات مشابهته اللفظية لكن الزيادة
فى المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية كما فى صيغ المبالغة قلنا الزيادة فى اسم
التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة
المشابهة بالفعل والزيادة فى صيغ المبالغة مطلق الزيادة الا اذا كان صفة فى اللفظ لشئ
ليحصل له صاحبه يعتمد عليه وهو فى المعنى لمسبب اى لسبب ذلك الشئ ليحصل له اسم ظاهر
ويعمل فيه مفضل باعتبار الاول اى باعتبار تقيده بالشئ الاول على نفسه باعتبار غيره اى
باعتبار تقيده غير الشئ الاول يعنى يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات
ومتغايرين بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل
عليه منفياً اى اسم التفضيل بحرف النفى ليزيل الزيادة التفضيلية بحرف النفى ويبقى
اصل الفعل مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن اسم التفضيل
وهو فى اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه ومعرب باعرابه وفى المعنى صفة الكحل لانه مسند
الى الكحل والكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وفى اسم التفضيل
منفى
منفياً بحرف النفى فان قيل لا نسلم ان الكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه
باعتبار عين زيد بل الامر بالعكس لان المقص مدح كحل عين زيد لا مدح كحل عين الرجل قلنا

ان المفضل والمفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل و
مفضل عليه بحسب القصد والعناية فالكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه
باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والعناية فالامر بالعكس والمص نظر الى
اللفظ لا الى القصد والعناية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحرف النفي
فبقى المساواة والدنوة ثم زالت المساواة بقرينة العرف لان المساواة آبية لمقام المدح
فبقى الدنوة فقط فصار حسن او لان الزيادة والمساواة زالتا معًا بحرف النفي وفي العرف قرينة
على توجه حرف النفي الى نفي المرتبتين فبقى الدنوة فقط فصار بمعنى حسن فان قيل لما كان
زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية
فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من
زيد كما جاز في مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل
عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية
للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى
يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر وفي هذا المثال المفضل والمفضل عليه متغايران
بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فبقى له قوة حتى يعود حكمه
وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل
مرفوعا بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر فاجاب
المص بقوله مع انهم لو رفعوا اى احسن على الخبر والكحل على الابتدائية لفصلوا بين احسن
ومعموله باجنبي هو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالابتدائية
ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان الخبر عامل في المبتدأ على مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول
ليس مطلق المعمول بل المراد به معمول اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل
والخبر ليس عاملا في المبتدأ من هذه الحيثية فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا
بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ والخبر
معمولان للعامل المعنوي قلنا لا يخرجان عن الاجنبية بكونهما معمولين للعامل المعنوي

بل يجوز بان يكون احدهما عاملاً في الآخر من حيث التفضيلية وههنا ليس كذلك فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالخبرية والكحل مرفوعاً بالابتدائية ويقدم قوله منه في عين زيد على الكحل فلا يلزم الفصل بالاجنبي قلنا على هذا التقدير وان لم يلزم الفصل بالاجنبي لكن يلزم فيه تعقيد من حيث اللفظ وهو الاضمار قبل الذكر وركاكة من حيث المعنى وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما يكون بالمسند اليه وهو غير مذكور فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالخبرية والكحل مرفوعاً بالابتدائية ويكون التقدير هكذا ما رايت رجلاً احسن في عينه من الكحل هو في عين زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا على هذا التقدير ايضا يلزم الاضمار قبل الذكر بالنظر الى الضمير المستكن في احسن وركاكته من حيث المعنى كما عرفت آنفاً ونقول في الجواب من الاعتراضين ان كلامنا في المثال المشهور وهذان التقديران ليسا من قبيل المشهور واعلم انه لما قرر مسئلة الكحل مع بيان شرائطها ومع بيان ما يعبر به عنها على الوجه الذي يطابق المقصود من غير زيادة ونقصان اراد المصنف التنبيه على ان التعبير عنها كما كان بالمثال المشهور كذلك يعبر عنها بعبارتين اخريين احدهما قصير منه والآخر اقصر منه فقال ولك ان تقول في اداء هذا المعنى ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل من عين زيد قصير من الاول بحذف الضمير المجرور وكلمة في ولو حذفت لفظ احسن واكتفى بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود فان قيل المقص تفضيل حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد لا تفضيل حسن كحل عين الرجل على ذات زيد قلنا المعنى المقصود ظاهر بقرينة ان المفضل والمفضل عليه من جنس واحد فان قيل ينبغي ان يكون هذا المثال على حذف المضاف فيكون التقدير ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد قلنا ان معناه الآن باق على ما كان عليه قبله لان هذه العبارة على حذف المضاف والانت شرط عمل اسم التفضيل وهو الاتحاد الذاتي لتعدد الكحل فان قدمت اي اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه التي الكحل فيها مفضل عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اصله ما رايت عيناً احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما قدمت على اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه

اذا الكحل فيها مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانيًا فيكون التقدير ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل فان قيل على هذا التقدير يلزم مساواة الشئ بالشئ فى الوصف
وتفضيل الشئ على الشئ فى ذلك الوصف وبينهما منافاة قلنا المساواة بينهما فى اصل التكحل
والزيادة فى صفة الحسن فيكون تقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن
فيها الكحل فان قيل ينبغى ان يكون احسن مرفوعًا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية
وفى هذا المثال لا يلزم الفصل بالاجنبى قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائية
فى المطول ممتنع فكذا فى المختصر او نقول ان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فى
هذا المقام اعلم ان هذه التعبيرات الثلاثة كما تجرى فى المثال المشهور كذلك تجرى فى
قول الشاعر كما اشار اليه المص بقوله مثل لا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا: اقل به ركب
اما العبارة الطويلة وصل البيت مع ما يليه فهذا مررت على وادى السباع ولا ارى: واديا
اقل به ركب منهم: فى وادى السباع اتوه تأية: واخوف الا ما وقى الله ساريا: واما العبارة
القصيرة فمررت على وادى السباع ولا ارى واديا اقل به ركب من وادى السباع اتوه تأية
واخوف الا ما وقى الله ساريا واما العبارة الاقصر فو لا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا فان قيل لم ترك المص صدر
البيت قلنا انما تركه ليكون مبتديا على ما هو مبدأ المماثلة فان قيل لم ترك المص
موصوف احسن فى المثال المشهور وذكر فى قول الشاعر مع ان كمال المماثلة فى ذكر الموصوف
قلنا المص فى بيان مقام الاختصار اولا وفى التشبيه ثانيا الفعل ما دل على معنى
فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن
الشئ او عن اللفظ او عن الفعل والكل باطل اما الاول فلانه ينقض بنحو ضَرَبَ
المنقوش فى القرطاس لانه شئ دال على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وليس
بفعل واما الثانى فلانه ينقض بنحو ضَرَبَ زيدٌ لانه لفظ دال على معنى فى نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة وليس بفعل بل الفعل جزء منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ
المحدود فى الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لا عن الشئ ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم

سبق ٥٠ ١٨

شئ من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل
المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل المناسب ان يقول ما دلت قلنا ان تذكير
الضمير باعتبار التعبير اعنى ما لا باعتبار المعبر عنه اعنى الكلمة فان قيل المبتدأ
والخبر اذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما فالمناسب ان يقول لفظ هو ما
دل قلنا هذا انما يرد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصوفة بدليل تفسير
الشارح بالنكرة فان قيل ان الضمير فى نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى
وعلى كلا التقديرين يلزم محذور اما على الاول فلان كلمة فى للظرفية والظرف على قسمين
زمان ومكان والكلمة ليست منهما وايضا لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع له
واما على الثانى فلانه يلزم ظرفية الشئ لنفسه وايضا يلزم المخالفة بين التفصيل
والاجمال قلنا ان الضمير فى نفسه راجع الى الكلمة وكلمة فى نقلت عن الظرفية
بل صار بمعنى الاعتبار كما فى قولهم الدار فى نفسها حكمها كذا اى باعتبار ذاتها حكمها كذا
واما تذكير الضمير فى نفسه بناء على لفظ الموصول اعنى ما فان قيل على هذا يلزم
التناقض فى عبارة الشارح لان تعبير ما بالنكرة يشعر بكونها موصوفة وهذا الجواب يشعر
بكونها موصولة قلنا لا تناقض فى عبارة الشارح بل تفسير ما بالنكرة بناء على قاعدة
كلية وهى ان ما الواقعة فى محل المبتدأ يجوز موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوليتها
اولى لان الاصل فى المبتدأ التعريف والمعرفة لا يكون الا موصولة وما الواقعة فى محل الخبر يجوز
موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل فى الخبر التنكير والنكرة
لا تكون الا موصوفة ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمير فى نفسه راجع الى المعنى ولا
يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة فى نقلت عن الظرفية وصار بمعنى الاعتبار كما عرفت
آنفا وايضا لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال لان كينونة المعنى فى نفس الكلمة وكينونة
المعنى فى نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون
المعنى فى نفس الكلمة او فى نفس المعنى لا يخلو اما المعنى المطابقى او التضمنى او الالتزامى
او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلان معناه المطابقى ليس كائنا فى نفسه لانه

مركب من النسبة والزمان والحدث والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل واما الثاني فلان معناه التضمني اما نسبة او حدث او زمان فالنسبة غير مستقل والزمان وان كان مستقلا لكنه يلزم اقتران الزمان بالزمان والحدث وان كان مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لكن يلزم الترجيح بلا مرجح واما الثالث فلان اخذ المعنى الالتزامي مهجور في التعريفات واما الرابع فلان ما ورد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد **قلنا** المراد بكينونة المعنى كينونة مطلق المعنى ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمني اعني الحدث مستقل بالمفهومية **وان قلت** ان الوارد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيد **فنقول** ان كلامنا في الارادة لا في الوجود ولا شك ان المطلق يراد بدون المقيد **فان قيل** لما كان مآل كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد وهو استقلال بالمفهومية فهما متساويان كيف يرجح الاول على الثاني **قلنا** مرجح الاول على الثاني المطابقة بما سبق في وجه الحصر **فان قيل** تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها مقترنة باحد الازمنة الثلثة ولا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الافعال المنسلخة لان معانيها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قلنا** المراد بالاقتران وعدمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غير مقترنة بحسب الوضع لكن اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب الوضع لكن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **فان قيل** تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المصدر لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة في نفس الامر **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران في الفهم لا في التحقيق **فان قيل** التعريف لا يكون مانعا من دخول الغير لانه دخل فيه اسم الفاعل في مثل زيد ضارب امس او الآن او غدا لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه لا على القرينة الخارجية وههنا

الاقتران عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعا لافراده
لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانين
اعنى الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترنا بالزمانين كان مقترنا بالزمان
الواحد بالطريق الاولى لوجود الواحد فى الاثنين او لانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه دخول قد لانها وضعت
فى الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وهما مختصان بالفعل وكذا لفظ دال عليهما مختص به اعنى اللفظ الدال
قد والسين وسوف لان الاول دال على الاستقبال القريب والثانى دال على الاستقبال
البعيد وهما مختصان بالفعل وكذا لفظ دال عليهما مختص به والجوازم لان بعضها وضعت اللفظ الدال
فى الاصل لنفى الفعل كلم ولما وبعضها لطلب كلام الامر او النهى عنه كلام النهى وبعضها لتعليق لازم
الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على قوله دخول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يرد ان اضافة الدخول الى اللحوق
لا يصح لان اللحوق نسبة بين اللاحق والملحوق ليس قابلا للذكر فى الاول واللحوق فى الآخر
وانما خص لحوق تاء التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له
فاعل والفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون
للصفات فينبغى ان تلحق بالصفات ايضا قلنا الصفات مستغنية عنها للحوق التاء المتحركة
الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة
بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل والساكنة
خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعادل فان قيل هذا ينقض
بتاء ضربتا لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة فى الاصل ولا شك ان
التاء فى ضربتا فى الاصل ساكنة والحركة عارضة للحوق الالف ونحو تاء فعلت المراد
بتاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان هذه التاء ضمير الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل فان
قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لفرعه قلنا نعم لكن حظ فرعه منع احد

ص ٥٠ سبق

نوعی الضمير تحرزاً عن لزوم تساوی الفرع والاصل **فان قيل** التساوی يدفع بمنع المستكن فلم خصص البارز بالمنع **قلنا** انما خص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو اولی بالتعميم **الماضی** ما دل على زمان قبل زمانك **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعاً للافراده ولا مانعاً عن دخول الغير فيه اما عدم كونه جامعاً فلانه خرج منه الماضی الداخل عليه اداة الشرط نحو ان ضربتَ ضربتُ واما عدم كونه مانعاً فلانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم **قلنا** المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا شك ان الماضی الداخل عليه اداة الشرط دل على زمان قبل زمانك وان عرض اليه الاستقبال بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب الوضع وان عرض اليه المضی بعارض دخول لم **فان قيل** المتبادر من القبلية القبلية الزمانية فحينئذ يلزم للزمان زمان **قلنا** المراد بالقبلية القبلية الذاتية التی تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان زمان **فان قيل** هذا التعريف يصدق بمثل مس لانه دل على زمان قبل زمانك **قلنا** المراد بما الموصولة الفعل لا لفظ ولا شیٔ حتی يرد النقض مبنی على الفتح اما البناء فلعدم وجود علة الاعراب فيه وهی عروض المعانی المعتورة عليه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على الحركة دون السكون الذی هو الاصل فی البناء فلمشابهته المضارع ووقوعه موقع الاسم واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات **فان قيل** هذا ينقض بنحو دعا ودعی لانه ماض و ليس بمبنی على الفتح **قلنا** الفتح اعم من ان يكون لفظاً نحو ضرب او تقديراً نحو دعی مع غير

الضمير المرفوع المتحرك فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتحرك فهو مبنی على السكون لئلا يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة حكماً والواو لانه لو كان مع الواو فهو مبنی على الضمة لفظاً كضربوا وتقديراً كرموا لان الواو يقتضی ضمة ما قبلها

ص ٥١

المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف اتين لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركاً بين المعانی المتعددة وتخصيصه بواحد من زمانی الحال والاستقبال كتخصيص واحد من معانی المشترك بواسطة القرائن بالسين وسوف **فان قيل** لم خالف المص

عن تعريفات القوم وهى المضارع ما فى اوّله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع
ما دلّ على زمان يترقب قلنا انما خالف عن تعريفات القوم لان تعريف المصنف رحمه الله يدل
على وجه تسمية المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة هى
المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعريفات القوم فانها لم تدل على هذا
المعنى فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له اذا كان مع غيره لانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فى الاصل واو والواو من منتهى المخارج والمتكلم منتهى
الكلام وبينهما مناسبة ثم قلبت الواو تاء لئلا يلزم اجتماع الواوات فى مثل ووجل
فى حالة العطف وللمؤنث والمؤنثين غيبة **فان قيل** لم يجعل المؤنث والمؤنثين بالياء
كما فى امثلة الغائب المذكر قلنا لئلا يلزم الالتباس بين الغائب المذكر والمؤنث **فان قيل**
فعلى هذا يلزم الالتباس بين الغائب المؤنث والمخاطب المذكر قلنا هذا الالتباس مرفوع
لان المخاطب محسوس **فان قيل** ان غيبة حال عن المؤنث والمؤنثين لا بد من المطابقة
بين الحال وصاحبها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولا مطابقة بينهما قلنا
ان غيبة مأوّل بتاويل الغائبات نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين **او نقول** ان الغيبة محمول
على حذف المضاف اى ذو غيبة والياء للغائب غيرهما لان الياء من وسط المخارج والغائب واسطة
بين المتكلم والمخاطب وبينهما مناسبة **فان قيل** انّ قوله غيرهما بدل عن الغائب ولا يبدل النكرة
عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا صفة ههنا فكيف يصح
جعله بدلا عن الغائب قلنا ان الغير وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة
الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة **او نقول** ان غيرهما بالنصب حال وهو الاولى لموافقة النسخ

وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى **فان قيل** هذا منقوض بنحو ينصر ويضرب ويعلم
فانه رباعى وحروف المضارع مفتوحة قلنا المراد بالرباعى ما كان ماضيه على اربعة
احرف سواء كانت اصلية كدحرج اولا كافعل وفعّل وفاعل وانما الضمة فى باب الافعال
فلئلا يلتبس بمضارع الثلاثى المجرد واما الابواب الثلاثة الاخر فمحمولة عليه طردا للباب
فان قيل حمل القليل على الكثير اولى اذا لم يكن فى القليل فساد الالتباس وههنا

فى القليل فساد الالتباس فحمل الكثير عليه اولى من العكس فى مفتوحة فيما سواه لان
ما سواه كثير من جهة الاستعمال ومن جهة الحروف والكثرة يقتضى التخفيف فخففوه بالخفيفة
الفتحة ولا يعرب من الفعل غيره لعدم وجود علة الاعراب فيه وهى عروض المعانى
المقصودة او المشابهة التامة بالاسم اذا لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احد نونيه يكون مبنيا اما فى الاول فلانها لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب فى وسط الكلمة ولو دخل الاعراب عليها لزم
اجراء الاعراب على كلمة اخرى حقيقة واما فى نون جمع المؤنث فلانها مشابهة لنون جمع مؤنث
فى الماضى فيقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا كما فى الماضى فان قيل الظاهر ان قوله
اذا لم يتصل الخ قيد قوله ولا يعرب من الفعل غيره فينبغى ان يكون عدم اعراب الغير
مقيدا بعدم اتصال النون وعند اتصال النونين يكون الغير معربا والامر ليس كذلك
بل غير المضارع لم يكن معربا اصلا قلنا ان قوله اذا لم يتصل قيد للمقدر لا للمذكور فيكون
التقدير ولا يعرب من الفعل غيره بل يعرب المضارع اذا لم يتصل الخ ولا شك ان اعراب
المضارع مقيد بعدم اتصال النون واعرابه رفع ونصب يشترك الاسم فى هذين النوعين من
الاعراب وجزم يختص الجزم بالفعل كما ان الجر يختص بالاسم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة فى حالة الرفع والفتحة فى حالة النصب لفظا والسكون
فى حالة الجزم مثل يضرب لن يضرب لم يضرب فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو يقول
ويبيع ويخاف لانه ليس بصحيح مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالصحيح
الصحيح فى اصطلاح النحاة وهو ما لم يكن فى اخره حرف علة وهذه الامثلة صحيحة بهذا المعنى والمتصل
بذلك بالنون وحذفها فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب تابع للجر فى الاسماء مثل يضربان ويضربون وتضربين
والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا لان الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظا
لخفة الفتحة والحذف لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة وفى المعتل بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف ساكن وضعا لا يقبل الحركة اصلا لا ثقيلة ولا خفيفة والحذف
لان الجازم لما لم يجد الحركة ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان فى عامل

المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعراب الاسم **فان قيل** ان المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان **قلنا** المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذى يضرب فى الاصل الذى ضارب هو ويقوم الزيدان فى الاصل قائمان الزيدان **فان قيل** كيف يقع يقوم مقام قائم لان قائما معرب بالحركة ويقوم معرب بالحرف **قلنا** يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا **فان قيل** المضارع فى نحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع **قلنا** ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم وحده **فان قيل** ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد **قلنا** ان السين صار كاحد اجزاء الكلمة **فان قيل** هذا الجواب يستقيم فى السين لا فى سوف لانه ليس جزءا **قلنا** ان سوف فى حكم السين **فان قيل** المضارع فى كاد زيد يجئ ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع **قلنا** الاصل فى خبر افعال المقاربة الاسم وانما عدل عنه لما يجئ فى باب افعال المقاربة

وينصب بأَنْ ولَنْ وإذَنْ وكَىْ وبأن مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحود نحو مَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ لان هذه الثلثة حروف جارة وهى لا تدخل الا على الاسم فلابد من تقدير أَنْ ليجعل الفعل بتاويل المصدر والفاء نحو زُرنى فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانهما عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر على الانشاء ممتنع فلابد من تقدير أَنْ ليأوّل الفعل بتاويل المفرد وعطف على السابق واو نحو لالزمنك او تعطينى حقى لان او بمعنى الى او الا والاول من الحروف الجارة والثانى من اداة الاستثناء وكلاهما مختصان بالاسم فلابد من تقدير ان المصدرية ليجعل الفعل بتاويل المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثناء عليه فان التى ينتصب بها المضارع عنه

مثل اريد أَنْ تُحسِنَ الىّ مثال النصب بالفتحة وَاَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ مثال النصب بحذف النون **فان قيل** هذا ينتقض بقوله تعالى عَلِمَ اَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضٰى فان المضارع وقع

بعد أنْ مَعَ انه لا يكون منصوبا فاجاب المصؒ بقوله والتى تقع بعد العلم هى المخففة من
المثقلة وليست هذه لان المخففة من المثقلة دالة على تحقيق فيناسب العلم بخلاف
ان الناصبة المصدرية فانها للطمع والرجاء فلا يناسب العلم نحو عَلِمْتُ أنْ سَيَقُومُ
وان لا يقوم والتى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه يلائم ان المصدرية ولن
مثل لن ابرح ومعناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم التناقض فى قوله تعالى
لَنْ أبْرَحَ الأرْضَ حَتّٰى يَأذَنَ لِيْ أبِيْ لان لن يكون للتابيد وحتى يَأذَنَ لِيْ أبِيْ للانتهاء واذن
اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها فهو فى
حكم المقدم عليها واذن ضعيف العمل يعمل فى المعمول المتاخر لا فى المتقدم وكان الفعل
مستقبلا لكونه جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى المستقبل مثل أسلم اذن تدخل الجنة
واذا وقعت بعد الواو والفاء ففيها الوجهان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفا وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها
السببية كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية للطمع والرجاء وهما لا يتصوران الا فى المستقبل بمعنى كى
او الى ليكون نصبا فى معنى حتى الجارة ويكون باعثا على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كى واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر
الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بمعنى كى او الى واستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم يحتمل ان يكون ماضيا وحالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال الحتى بمعنى كى او الى واستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف
ابتداء اى لا يكون مرتبطة بما قبلها ارتباطا لفظيا من حيث الاعراب والمشاركة فى العامل
من حيث تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستانف عما قبله ويجب السببية اى
سببية ما قبله لما بعده ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل

مرض فلان حتى لا يرجونه ومن ثمه امتنع الرفع فى كان سيري حتى ادخلها فى الناقصة لانها لو كان حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيلزم فساد المعنى واَسِرتُ حتى تدخلها لانه لا يمكن سببية ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتى فى هذا المثال مشكوك الوجود وما بعدها مقطوع الوجود فلو كان ما بعدها سببا لما قبلها يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك فى السبب وهو محال وجاز فى التامة كان سيري حتى ادخلها لان التامة لا تقتضى الخبر فلو كان ما بعد حتى منقطعا عما قبلها لا يلزم فساد المعنى وايهم سار حتى يدخلها لان السير فى هذا المقام متحقق الوجود لكن الشك فى تعين الفاعل فلا يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك فى السبب ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد نفى بعد نفى لكان مثل وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فان قيل لما كان الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا ان هذه العبارة على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية من حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى والثانى يكون قبلها امر او نهى او استفهام او نفى او تمنى او عرض يبعد بتقدم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة فان قيل كما ينصب المضارع بعد الامر والنهى بان المقدرة كذلك ينصب بعد الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك قلنا ان الدعاء مندرج فى الامر والنهى فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد النفى كذلك ينصب بعد التحضيض نحو قوله تعالى لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُوْنَ مَعَهُ نَذِيْرًا قلنا التحضيض مندرج فى النفى لاستلزامه نفى الفعل فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد التمنى كذلك ينصب بعد الترجى كما فى قوله تعالى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلٰى إِلٰهِ مُوْسٰى قلنا الترجى مندرج فى التمنى فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بدونها كما فى قول الشاعر

شعر ما ترك منزلى لبنى تميم ؛ والحجاز فاستريحا ؛ قلنا هذا محمول على ضرورة
الشعر والواو بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى
وان يكون قبلها مثل ذلك فى كون احد الاشياء الستة وامثلة الواو بعينها امثلة الفاء بابدال
الفاء بالواو او بشرط معنى الى أن او الا أنْ فان قيل الظاهر من كلام المصنف أنَّ أنْ فى
قوله بشرط معنى الى أن او الا أنْ داخلة فى مفهومهما فيلزم من تقدير أنْ بعدها تكرار الان
قلنا انَّ أنْ فى قوله بشرط معنى الى أنْ او الا أنْ ليس من مفهوم الى أنْ او الا ان بل
المفهوم منهما هى ان المقدرة بعدهما والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فان قيل
الظاهر منه الحروف العاطفة المذكورة سابقا والامر ليس كذلك بل كما يجرى هذا الحكم فيها
كذلك فى غيرها من الحروف العاطفة قلنا المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء كانت
مذكورة او غير مذكورة وانما قدر ان بعدها بشرط كون المعطوف عليه اسما صريحا
لان عطف الجملة على مفرد ممتنع فلابد من تقدير أنْ بعدها ليأول الفعل بالمصدر ويصح
عطف ما بعدها على ما قبلها مثل اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم
اى ضربك زيدا او شتمك فان قيل ان قوله والعاطفة اما مرفوع معطوف على قوله
حتى اذا كان مستقبلا او مجرور معطوف على قوله بان المقدرة بعد حتى فان كان الاول
فالمراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما مطلقها او الحروف العاطفة المذكورة فعلى الاول
يلزم فى التفصيل بيان ما لم يكن فى الاجمال وعلى الثانى يلزم تخصيص الحكم بالبعض
وليس الحكم مخصوصا به وان كان الثانى فالواجب على المصـ ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة
فى التفصيل كسائر الحروف العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف على حتى فى قوله وحتى اذا
كان مستقبلا لكن الحروف العاطفة على قسمين قسم تقدير أن بعده مشروط بشرطين
احدهما الشرط المخصوص والثانى مشترك بين هذه الحروف العاطفة المذكورة وغيرها
وقسم غيرها فتقدير أنْ بعد الحروف العاطفة المذكورة مشروطة بشرطين شرط مخصوص
بها وشرط مشترك بينهما وبين غيرها فذكرها المصـ مرتين اولا مع الشرط المخصوص بها والثا

عـه المذكورة كما كان قبل الفاء ١٢

مع الشرط المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهار أنْ مع لام كي واللام الزائدة والعاطفة لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية وأما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح وأما حتى التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول غالب في التي يليها المضارع وأما الواو والفاء وأو فلانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية

فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لا في اللام عليها لئلا يلزم توالى اللامين المتحركين هما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ فان قيل كما يقدر ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع العمل وتقديران في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما يقدر ان مع العمل في غير هذه المواضع كما في قول الشاعر ع الا ايها اللائمي احضر الوغى: قلنا تقديران في هذا

المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما

واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واي وانى فان قيل كما ينجزم المضارع مع هذه الكلمات

كذلك ينجزم مع كيفما واذا فلم لم يذكرهما في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيفما واذا فشاذ اما الشذوذ في كيفما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القائل كيفما تقرء أقرء ويتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما يجزم المضارع لاشتمالها على معنى ان واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابهام واذا للقطع بينهما منافاة وبان مقدرة

فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا لانّ معنى قولك لم يضرب زيد يعني ما ضرب زيد ولما مثلها ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الميم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل توقع الناظر

وجوده فی المستقبل ولام الامر هی المطلوب بها الفعل فان قیل کما یجزم المضارع
بلام الامر کذلک یجزم بلام الدعاء نحو لیغفر لنا الله قلنا لام الدعاء داخل فی لام الامر
وهی مکسورة من وجهین اما الاول فلئلا یلتبس بلام الابتدائیة التاکیدیة واما الثانی
فلانها مشابهة باللام الجارة فی الاختصاص وللام الجارة مکسورة فهی ایضا مکسورة
ولام النهی هی المطلوب بها الترک وکلم المجازاة تدخل علی الفعلین لسببیة الاول
ومسببیة الثانی فان قیل ان سببیة الاول لا یستقیم فی مثل ان تکرمنی الان فقد اکرمتک
امس وفی مثل قوله تعالی اِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَاِنَّهُمْ عِبَادُکَ وَاِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَاِنَّکَ اَنْتَ الْعَزِیْزُ
الْحَکِیْمُ قلنا تقدیر الجزاء فی امثال هذه الجمل الشرطیة واقامة علة مقامه فیکون
التقدیر ان تکرمنی الان فقد ادیت حقی لانی قد اکرمتک امس ان تعذبهم فلا تظلم
فی شیء لانهم عبادک وان تعذبهم فلا تعذب فانک انت العزیز الحکیم فان قیل ان
کلم المجازاة لا تجعل لشیء سببا لشیء آخر فکیف یستقیم قولهم ان کلم المجازاة تجعل الفعل الاول
سببا للثانی قلنا المراد بجعلها الشیء سببا ان المتکلم اعتبر سببیة شیء لشیء وجعل کلم
المجازاة دالة علیها بل المتکلم اعتبر ملزومیة شیء لشیء سواء کان الشیء الاول سببا حقیقیا
للثانی اولا کما فی قوله ان تشتمنی فاکرمتک فالشتم لیس سببا حقیقیا للاکرام والاکرام مسببا
حقیقیا له لا ذهنا ولا خارجا لکن المتکلم اعتبر تلک السببیة بینهما اظهارا لمکارم الاخلاق
یعنی انه منها بمکان یصیر الشتم الذی هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاکرام عنده ویسمیان شرطا
وجزاء اما کون الاول شرطا لانه شرط لتحقق الثانی واما کون الثانی جزاء لانه بناء علی الاول کبناء الجزاء ولانه
علی الشرط فان کانا مضارعین او الاول فالجزم ای جزم المضارع واجب لانه یتعلق بالجازم مع صلاحیة
المحل وان کان الثانی فالوجهان الجزم لانه تعلق بالجازم مع صلاحیة المحل والرفع لضعف التعلق
بسبب حیلولة الماضی الفعل بغیر المعمول وان کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا مثل قوله تعالی
اِنْ یَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ او معنی مثل قوله تعالی اِنْ کَانَ قَمِیْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ
مِنَ الْکٰذِبِیْنَ ای فقد صدقت لم یجز الفاء لتحقق تاثیر حرف الشرط وهو قلب معنی الماضی الی
المستقبل فلا یحتاج الی رابط آخر وهو الفاء فاذا قال بغیر قد احترز به عن الماضی الذی هو ملتبس بقد

فان ههنا دخول الفاء علی الجزاء واجب لان قد مقررة للماضی فی المعنی و منعت حرف الشرط
عن التغیر فلابد من رابط اخر و هو الفاء وان کان مضارعا مثبتا او منفیا بلا فالوجهان
ای الاتیان بالفاء و ترکها اما الاتیان بالفاء لان حرف الشرط لم یؤثر فی المعنی کما لم یؤثر فی
فلان
معنی الماضی و اما ترک الاتیان فلان حرف الشرط یؤثر فی المعنی حیث خصصت للاستقبال
فیترک الفاء لوجود التاثیر من وجه وان لم یکن قویا مثال الاتیان بالفاء کقوله تعالی
وَمَنْ عَادَ فَیَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ ومثال ترک الفاء مثل قوله تعالی اِنْ یَّکُنْ مِّنْکُمْ اَلْفٌ یَّغْلِبُوْا
اَلْفَیْنِ و الا ای وان لم یکن الجزاء ماضیا او مضارعا مذکوران فالفاء لازمة لان الجزاء
فی غیرهما اما ماضیا بقد او الجملة الاسمیة او الامر او النهی او التمنی او العرض فی جمیع هذه
المواضع لا تاثیر لحرف الشرط فلابد من رابط وهو الفاء ویجئ اذا مع الجملة الاسمیة لان
معنی اذا قریب الی معنی الفاء للتنبیه علی حدوث امر بعد امر فیکون فیها معنی الفاء التعقیبیة کقوله
وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَیِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ اَیْدِیْهِمْ اِذَا هُمْ یَقْنَطُوْنَ ای فهم یقنطون وان مقدرة
ای یجزم المضارع حال کون ان مقدرة بعد الامر و النهی و الاستفهام و التمنی و العرض
اذا قصد السببیة ای قصد سببیة ما قبلها لما بعدها لان هذه الاشیاء تدخل
علی الطلب و الطلب غالبا یتعلق بمطلوب مرتب علیه فائدة لیکون ذلک المطلوب
سببا لها وهی مسببة له والدال علی السببیة و المسببیة لیس الا حرف الشرط وحرف الشرط
لیس مذکورا فی اللفظ فعلم انه مقدرة نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة و امتنع
لا تکفر تدخل النار خلافا للکسائی فانه لا یمنع ذلک عنده لان معناه بحسب العرف ان تکفر
تدخل النار فالعرف فی هذه المواضع قرینة الشرط المثبت و اما الامتناع عند الجمهور
فلان التقدیر ان لا تکفر تدخل النار وهذا المعنی ظاهر الفساد فان قیل کثیرا ما یکون
المضارع بعد الامر و لم یکن مجزوما بان مقدرة کما فی قوله تعالی فَهَبْ لِیْ مِنْ لَّدُنْکَ
وَلِیًّا یَّرِثُنِیْ وقوله تعالی ثُمَّ ذَرْهُمْ فِیْ خَوْضِهِمْ یَلْعَبُوْنَ و قول الشاعر شعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها ٭ فکل حتف امرئ یجری بمقدار ٭ قلنا هذا الحکم فیما اذا
قصد السببیة و اما اذا لم یقصد لم یجزم قطعا بل یجب رفعه اما .. بالوصفیة کما

في المثال الاول أو بالحال كما في المثال الثاني أو بالاستيناف كما في المثال الثالث الامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض النسخ مثال الامر فان قيل على هذا التقدير لا يكون التعريف لعين الامر بل هو تعريف لمثال الامر والمقصود تعريف عين الامر قلنا المراد بمثال الامر صيغة الامر بقرينة الاصطلاح لانهم يذكرون الامثلة ويريدون بها الصيغ فان قيل لما كان المراد بالمثال الصيغة فلم اختار الصيغة على الامر قلنا الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدري فاراد النص على المقصود قوله صيغة يطلب بها الفعل جنس شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا وقوله عن الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا قوله المخاطب احتراز عن الغائب وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله تعالى فَبِذٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا وحكم آخره في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون واما بحسب الصورة حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم اعطى حكمه فان قيل ان حكم المجزوم يختص بالمجزوم فكيف يوجد في آخر الامر حكم المجزوم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وايضا يلزم حلول عرض واحد في محلين مختلفين وهو محال قلنا عبارة المص محمول على حذف المضاف فيكون التقدير وحكم آخره مثل حكم المجزوم لا عين حكمه حتى يرد النقض فان كان بعده ساكن ليس برباعي المراد بالرباعي ما يكون فيه اربعة احرف زيدت همزة وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن مضمومة ان كان بعده ضمة لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتحة وايضا لئلا يلزم الخروج عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسورة فيما سواه اما في مكسور العين فلئلا يلتبس بالامر من باب الافعال على تقدير الفتحة وبالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الضمة واما في مفتوح العين فلئلا يلتبس بالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب على تقدير الضمة مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة لان الهمزة ليست بوصلية بل

فعل ما لم يسم فاعله

هذه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين فى المتكلم الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** **فان قيل** ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانهما فى طرفى النقيض فكيف يضاف احدهما الى الاخر **قلنا** اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ويراد بما الموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله **فان قيل** لما كان ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشئ الى نفسه **قلنا** اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله و اقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءً بذكره فيما سبق فان كان ماضيًا **فان قيل** الظاهر ان الضمير فى كان راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذى حذف ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره والفعل لا يصير مجهولا الا بعد ضم اوله وكسر ما قبل اخره فحينئذ يلزم ضمة المضموم **قلنا** ان الضمير فى كان راجع الى الفعل الذى اريد حذف فاعله كما فى قوله تعالى وَاِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ فيكون التقدير وان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله الخ **او نقول** ان الضمير فى كان راجع الى الفعل الذى حذف فاعله بطريق المجاز باعتبار ما يئول اليه كما فى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله وكسر ما قبله لان معناه غريب فاختير له وزن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل** ان وزن فِعُلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل على غرابة المعنى فلم لم يختره **قلنا** ان وزن فِعُلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة فى اختياره ويضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب فى الدرج والوقف والثانى مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل فى تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة فى تفاعل والمضارع المعلوم من باب الفعللة فى تفعلل خوفًا للّبس ومعتل العين الافصح قِيْلَ و بِيْعَ

فان قيل هذا منقوض بمثل طوى وروى فانه معتل العين ولا ينقلب العين فيه الفا قلنا المراد بمعتل العين ما يكون عينه معتلا فقط فانه لو كان لامه معتلا ايضا لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى المضارع فان قيل لا بد من قيد آخر وهو ان يكون معتل العين منقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عَوِرَ وصَيِدَ لانه معتل العين فقط ولا يعل عينه قلنا ان معتل العين ينقلب العين فيه الفا اذا لم يكن ما قبلها فى حكم السكون وفى عَوِرَ ما قبلها فى حكم السكون لانه من العيوب والاصل فى الافعال التى من العيوب هو المزيد لا المجرد فيكون ما قبلها فى عور فى حكم ما قبل عين اِعْوَرَّ واما صَيِدَ فانه شاذ فان قيل لم خص معتل العين بالذكر مع ان حكمه معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه اما الغموض فهو نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو بالياء واما الاختلاف فيه فان فيه لغات ثلثة كما قال المص فان قيل ان علة التخصيص بالذكر هى الغموض والاختلاف وهذه العلة منتفية فى المضارع المجهول فلم خص معتل العين منه بالذكر قلنا انما خص معتل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية للماضى وجاء الاشمام وفى الاشمام اختلاف فان قال بعضهم هو ان تميل بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة والمراد بالاشمام فى هذا الموضع الاشمام بالمعنى الاول والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل فى اوائل هذه الحروف الضمة وجاء الواو ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب اختير وانقيد فى مجىء اللغات الثلاث كاختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره لخفته وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين ينقلب العين فيه الفا لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكما المتعدى

المتعدی و غیر المتعدی

وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفعل اللازم اذ فهمه موقوف على متعلقه وهو الفاعل **قلنا** المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق الفعل به **فان قيل** ان كل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق الفعل اللازم به فالاشكال باق على حاله **قلنا** المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتوقف فهم الفعل عليه وليس هو الا المفعول به **فان قيل** لم خص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة **قلنا** ان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام والصدور او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي الى واحد كضرب والى اثنين كأَعْطَى والى ثلثة كأَعْلَمَ وأَرَى وهما اصلان في التعدية الى المفاعيل الثلثة لانهما كانا في الاصل متعديين الى المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ وهذه الافعال ليست اصلا في التعدية الى المفاعيل الثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى اعلم وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الذكر والاقتصار عليه والثاني والثالث كمفعولي علمت في جواز ذكرهما وحذفهما معا **افعال القلوب** انما سميت بافعال القلوب لان جميعها يصدر من القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمى افعال الشك واليقين ايضا لان بعضها للشك وبعضها لليقين **فان قيل** ليس شيء منها للشك المقتضي للتساوي الطرفين فكيف يصح تسميتها بافعال الشك **قلنا** المراد بالشك الظن على سبيل المجاز من قبيل اطلاق العام على الخاص وهي ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ وهذه الثلثة للشك وعَلِمْتُ ورَأَيْتُ ووَجَدْتُ وهذه الثلثة لليقين وزَعَمْتُ مشترك بين الشك واليقين تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وانما دخلت هذه الافعال على الجملة الاسمية لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منه العمل في اجزائها وعمل الفعل في

جملة فعلية متعذر اما فى الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل فى فعل آخر واما فى الجزء الثانى فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولا للفعل لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو محال فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما

ذكر الآخر لان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول وبقول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة وفى هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فان كلا من

المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وحذف الفضلة جائز ومنها جواز الالغاء

اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا وجاز اعمالها ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء فى معنى الظرف فمعنى زيد ظننت قائما زيد قائم فى ظنى فان قيل كما يلغى عملها على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولى ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالغاء الالغاء على الجواز والالغاء فى هذه الصور واجب فان قيل ان مطلق الالغاء من خصائصها فلم خص هذا الالغاء الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد منطلق لان هذه الحروف الثلثة قد تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب الجزئين فروعيت الحروف من حيث اللفظ وروعيت الافعال من حيث المعنى

ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا

ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني بل يقال ضربت نفسي ذلك لان الاصل ان يكون الفاعل مؤثرا والمفعول به متأثرا والمؤثر يغاير المتأثر لفظا ومعنى وهما متحدان معنى فلابد من تغايرهما لفظا لحصول المغايرة بقدر الامكان **فان قيل** ان الضميرين في ضربت نفسي يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين ضمير المتكلم **قلنا** ان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان **فان قيل** ان الدليل المذكور كما يجري في غير افعال القلوب كذلك يجري فيها ايضا فان الفاعل والمفعول الاول في مثل علمتني منطلقا متحدان لفظا ومعنى فلابد من مغايرتهما لفظا لحصول المغايرة بقدر الامكان **قلنا** ان مفعولها الاول ليس مفعولا به في الحقيقة بل مفعولها مضمون الجملة وهو ليس بضمير فلا يرد الاشكال **فان قيل** فَقَدْتُنِي وعَدِمْتُنِي ليسا من افعال القلوب مع ان الفاعل والمفعول فيهما ضميران متصلان لشيء واحد **قلنا** انهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض **فان قيل** ان الفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد في مثل قول الشاعر **شعر** لقد رأتني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكذلك قوله تعالى إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا مع انهما ليسا من افعال القلوب بل الاول رؤية بصرية والثاني رؤية علمية **قلنا** ان رؤية البصرية والعلمية محمولة على رؤية القلبية ولبعضها معنى آخر **فان قيل** لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت **قلت** المراد بالمعنى الآخر المعنى الذي هو قريب الى المعنى الاول بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت

الافعال الناقصة

الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **فان قيل** هذه الافعال مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها فكيف وضع لتقرير الفاعل على صفة فقط **قلنا** هذا التقرير هو العمدة فيما وضعت له هذه الافعال

لا تمامه فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه
الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فاجاب شارح الرضي ان الصفة
مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدره والصفة فى الافعال
التامة عين مصدرها فافترقا واجاب الشارح باجوبة ثلثة حاصل الاول
ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير
لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثانى
ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولا شك ان كل جزئى تمام
الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة
منها وحاصل الثالث ان اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن

حدها وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح

وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وقد جاء من الافعال الناقصة لفظ
جاء كما فى قول الشاعر ما جاءت حاجتك ففى جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما الغارة
فهو اسمها حاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او فى جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم
وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعدت كانها حربة ففى قعدت ضمير مستكن راجع
الى الشفرة هو اسمها وكانها حربة خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى
صار مثلا الانتقال والاثر المرتب عليه كون الشئ منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعنى زيد
غنى اعطى الخبر وهو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكونه فاعلا وتنصب الثانى لشبهه
بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا
دائما مثل كَانَ اللّٰهُ غَفُوْرًا رَّحِيْمًا او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار

كقول الشاعر شعر بيتها قفر والمطي كأنها ۞ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ۞ اى صارت
١٦٩ فراخا ويكون فيها ضمير الشان كقول الشاعر شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت
والآخر مثن بالذي كنت اصنع ۞ وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كُن فَيَكُونُ وزائدة
وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كما في قوله تعالى كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ
كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا فان قيل لم ذكر هذين القسمين مع انهما ليسا من الافعال
الناقصة قلنا انما ذكر استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى
صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامته ان يتعدى بالى نحو
صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو فان قيل لم لا يذكر كونها تامة قلنا
ان كونها تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم فان قيل ان آل ورجع وارتد
واستحال وتحول ايضا بمعنى صار فلم لم يذكر في الافعال الناقصة مثل آل زيد غنيا اى
صار زيد غنيا ورجع زيد مقيما اى صار زيد مقيما فارتد بصيرا اى صار يعقوب بصيرا وان
العداوة يستحيل مودة اى صارت العداوة مودة ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا ۞
اى صار ابؤسا قلنا هذه الافعال ملحقة بصار فلم يذكرها اكتفاء بصار واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي هي مدلول عليها للمادة لا مدلول عليها للصيغة
مثل اصبح زيد كاتبا اى حصل كتابته في وقت الصباح فان قيل ان كل فعل يدل
على اقتران مضمون الجملة بوقته فلم خص هذه الافعال الثلثة بهذا الحكم قلنا المراد
بالاوقات ههنا الاوقات المدلول عليها بموادها لا بصورها بخلاف سائر الافعال
فانها تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار زيد غنيا وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل في هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اى دخل في وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما تقول ظل زيد سائرا اى حصل سيره في تمام النهار وبات زيد نائما
اى حصل نومه في تمام الليل وبمعنى صار نحو ظل الصبي بالغا اى صار الصبي بالغا

وبات الشاب شيخا **فان قيل** ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا نحو ظلت مكان كذا وبت بيتا طيبا فلم يذكرهما تامين **قلنا** لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم **فان قيل** ان آض وعاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل **قلنا** ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اذا مشى في وقت الغداة وراح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله **فان قيل** ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله عالما ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته **قلنا** المراد بالثبوت لفاعلها من وقت قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت **فان قيل** ان اعتبار الاستمرار يستقيم في معانيها لدلالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية والقابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة **قلنا** ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل امارة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود **فان قيل** هذه ينتقض بقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه لم يدخل عليه اداة النفي **قلنا** ان حرف النفي مقدر فيه اي لا تفتؤ تذكر يوسف وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها لان ما في ما دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع فقدر الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام اي وجود الكلام المستقل لانه ظرف لان ما دام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافادة

فلابد من كلام آخر لحصول الفائدة وليس لنفي مضمون الجملة حالا لان معنى قوله ليس زيد قائما
اى ليس زيد قائما الآن وقيل مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس قائما
الآن وتارة بزمان الماضي كما في قول القائل ليس خلق الله مثله وتارة بزمان الاستقبال
كما في قوله تعالى أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ هذا في الاستعمال وكلامنا في الوضع
والوضع موجود في الحال لا في الماضي والاستقبال ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها
لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز فان قيل على هذا ينبغي ان يجوز تقديم
خبر ما ولا على اسمهما لانه ايضا تقديم المنصوب على المرفوع قلنا ان تقديم المنصوب على
المرفوع جائز في ما كان عامله قويا اعني الفاعل والعامل ههنا حرف فان قيل المراد
بجواز التقديم لا يخلو اما بمعنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة من الجانبين فهو
منقوض بنحو كم كان مالك ونحو ما عدي وصديقي لان التقديم في الاول واجب والتأخير في
الثاني واجب اما بمعنى الامكان العام المقتضي لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض
بنحو كم كان مالك لان التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص
عند عدم ما يقتضي تقديمها او تأخيرها وفي المثال الاول وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام
وفي الثاني وجد متقضى التأخير وهو الالتباس لتقدير الالتباس ونقول العدم عند عدم
ما يقتضي تقديمها وفي المثال المذكور وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وهي في تقديمها عليها
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها وهي من كان الى راح لان الفعل قوي العمل فيعمل في المعمول
المتقدم والمتأخر وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما في النافية فلان النفي
يقتضي الصدارة فان قدم الخبر على الفعل لفات صدارة النفي واما في المصدرية فلان المصدر
ضعيف العمل فلا يعمل في المعمول المتقدم خلافا لابن كيسان في غير ما دام لان النفي اذا دخل على
النفي يفيد الاثبات فصار بمنزلة كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا فان قيل
ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل عليه من
قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه قلنا الفعل ههنا مقدر اي يخالف في
هذا الحكم خلافا لابن كيسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما

يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضي ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا والاخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضي ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف فيه **فان قيل** في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين اعني البصريين والكوفيين فالواجب على المص ان يقول وقسم متخالف فيه لان باب التفاعل يقتضي المشاركة في اصل الفعل من الجانبين صريحا **قلنا** الافتعال ههنا بمعنى التفاعل هو ليس **ثم اعلم** ان فيه مذهبين احدهما مذهب الكوفيين والاخر مذهب البصريين فمذهب البصريين ان تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في الصورة ومذهب الكوفيين ان تقديم خبر ليس على ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في المعنى **افعال المقاربة** ما وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء وحصولا او اخذا فيه الدنو الرجائي ان يكون للمتكلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل والدنو الاخذي ان يكون للمتكلم جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعه في الخبر فالاول عسى خبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان اما كونه مضارعا فلان عسى معناه مقاربة امر الى فعل في الاستقبال وذلك لا يتصور الا في المضارع واما كونه مع ان فلان ان للطمع والرجاء فيقوي بها معنى الترجي المقصود في عسى وهو غير منصرف لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها ثم في عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية والثاني ان يذكر بعده فعل مضارع مصدر بان فعلى الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثاني كان عسى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب خبره فيكون عسى ناقصة **فان قيل** خبر عسى محمول على اسم عسى وههنا لا يصح الحمل لعدم صحة حمل الوصف على الذات **قلنا** هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اما في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج وقيل ان المضارع مع ان مشابه بالمفعول لان معناه الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان

فان لم يبق على المفعولية فی صورة الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذی فی الخبر فالاولی فی الجواب ان يقال المضارع فی محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال الذی فيه اجمال ثم تفصيل وهو اوقع فی النفس وعلى هذين الاستعمالين عسى تامة وتقول فی الاستعمال الثانی عسى ان يخرج زيد وفی هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب والمنسوب اليه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهی ناقصة وان اقتصر عليه من غير قصد اقامته مقام الاسم والخبر بمعنى قرب خروج زيد فهی تامة والاحتمال الثانی ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفی يخرج ضمير الى زيد ويخرج مع الضمير فی محل النصب بانه خبر عسى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج فی زيد فان عمل الثانی كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج وعلى هذين الاستعمالين ناقصة وقد يحذف أن من خبر عسى لان عسى مشابه بكاد وخبر كاد مضارع بدون ان فخبر عسى ايضا قد يكون بدون ان كما فی قول الشاعر شعر

عسى الهم الذی امسيت فيه ÷ يكون وراءه فرج قريب ÷

والثانی كاد تقول كاد زيد يجیء وقد تدخل ان على خبر كاد لان كاد مشابه بعسى وخبر عسى مضارع مع ان فخبر كاد ايضا قد يكون مضارعا مع ان كما فی قول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا

واذا دخل النفی على كاد فهو ای النفی الداخل على كاد كالافعال ای كالنفی الداخل على سائر الافعال فی افادة نفی المضمون على الاصح وقيل يكون للاثبات مطلقا سواء كان فی الماضی او فی المستقبل اما فی الماضی فبدليل قوله تعالى وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ فالمراد منه اثبات الفعل لا نفيه لئلا يكون مناقضا بقوله تعالى فَذَبَحُوْهَا واما فی المضارع فبدليل تخطئة الشعراء قول ذی الرمة وبدليل تسليم ذی الرمة وتغيير ذی الرمة لم يكد بلم اجد وهو هذا لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ÷ واجيب عن الدليل الاول ان قوله تعالى وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ يدل على نفی الفعل فی الزمان وقوله تعالى فَذَبَحُوْهَا يدل على اثبات الفعل فی زمان آخر وانتفاء الفعل فی وقت واثباته فی وقت آخر لا يعد تناقضا واجيب عن الدليل الثانی بانه قد تخطئ بعض الفصحاء مخطئ ذی الرمة وتسليمه تغيير ذی الرمة لم يكد بلم اجد

وقال ان قول ذی الرمة مثل قوله تعالی لم یکد یراها الآیة و قیل یکون فی الماضی للاثبات و فی
المستقبل کالافعال تمسکا فی الدعوی الاولی بقوله تعالی وما کادوا یفعلون و فی الدعوی
الثانیة بقول ذی الرمة شعر اذا غیر الهجر المحبین لم یکد : رسیس الهوی من حب میة
یبرح : والثالث جعل وطفق وکرب واخذ وهی مثل کادوا وشك وهی مثل عسی
وکاد فی الاستعمال **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب قال فی بعض النسخ فعل التعجب
نظراً الی ان التعریف انما یکون للجنس وفی بعض النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة نظراً الی
نوعی صیغته وفی بعضها افعال التعجب نظراً الی کثرة افراده **فان قیل** التعریف انما یکون
للجنس لا للنوع ولا للافراد فکیف یصح صیغة التثنیة والجمع **قلنا** علی کل تقدیر
التعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع **فان قیل** هذا التعریف لا یکون مانعا
عن دخول الغیر لانه دخل فیه مثل قاتله الله فارسا وما اشبهه لانه لفظ وضع لانشاء التعجب **قلنا**
ان کلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتی یرد النقض **فان قیل** علی هذا التقدیر
ینقض بقوله قاتله الله من شاعر لا مثل عشرة لانه فعل وضع لانشاء التعجب **قلنا** هذه
الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها فی التعجب بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او
نقول ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا یستعمل فی غیره وما ذکره من مواد
النقض فی الدعاء وله صیغتان ما افعله ای احدهما ما تضمن له ترکیب ما افعله **فان قیل**
ان قوله ما افعله خبر مبتدأ محذوف ای احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صیغة
التعجب و لیس کذلك بل صیغة التعجب فعل لا ما افعله **قلنا** ان خبر مبتدأ محذوف وفی ایضا المبتدأ
وهو قوله صیغة الفعل الذی تضمنه ما افعله **فان قیل** ان تضمن فعل ما افعل
فاعل و الفاعل لا یکون الا اسما مفردا وما افعله جملة فکیف یکون فاعلا **قلنا** ان فاعل الفعل
محذوف وهو لفظ ترکیب مضافا الی ما افعله افعل به الثانی ما یتضمن له ترکیب افعل به **فان**
قیل لما کان ما افعل وافعل به من صیغ التعجب ینبغی ان یکون اکرم فی اکرم زید وعمرا واکرم افعل
فی اکرم زیدا من صیغ التعجب لانه ایضا علی افعل وافعل **قلنا** ان ما افعل وافعل افعل
من صیغ التعجب بشرط ان یکون فی هذین الترکیبین ای بزیادة کلمة ما مع الضمیر

في الاول بزيادة الجار والمجرور في الثاني وهما غير متصرفين لانهما لما نقلا الى معنى التعجب جريا مجرى الامثال والامثال لا يتصرف فكذلك لا يتصرف فيهما مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للتاكيد والمبالغة اما كون اسم التفضيل للتاكيد وللمبالغة فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تاكيد وتقرير للفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة ويتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المقدرة لتاكيد اصل الفعل وتقريره وكذا لا يبنيان الا للفاعل كاسم التفضيل فان قيل هذا ينقض بمثل ما اشهى الطعام وما امقت الكذب لانه فعل تعجب بمعنى المفعول لان معنى الاول المشتهى او المرغوب ومعنى الثاني الممقوت والمكروه قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى يبنو صيغة التعجب من الفعل الذي يدل على شدة وقوة ويذكر مصدر الفعل الممتنع على سبيل المفعول في الاول وعلى سبيل الجار والمجرور في الثاني ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال فان قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وكذا بالعكس فلو اكتفى باحدهما لكفى قلنا ان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس او نقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما ابتداء فان قيل ان ما مبتدأ وابتداء خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اي مبتدأ او على تقدير المضاف اي ذو ابتداء او على حذف ياء النسبة اي ابتدائية ونكرة بمعنى شيء لان النكارة مناسب للتعجب لان التعجب يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش وما بعدها صلة والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا شيء عظيم وبه فاعل عند

لكونها محمولا

زيديا

سیبویه **فان قیل** ان به مرکب من الجار والمجرور فکیف یکون فاعلا **قلنا** المراد بمجرور الباء فقط من قبیل ذکر الکل وارادة الجزء **فان قیل** ان وصول الفعل الی الفاعل بالذات فکیف یوصل بالباء **قلنا** الباء زائدة **فان قیل** لما کانت الباء زائدة ینبغی ان یجوز حذفها **قلنا** الباء زائدة لازمة فلا تحذف الا اذا کان المتعجب منه ان مع صلتها نحو ما احسن بالرجل ان یقول ای بان یقول علی ما هو القیاس فلا ضمیر فی افعل لئلا یلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدیة علی ان یکون همزة احسن للصیرورة لا للتعدیة او زائدة علی ان یکون احسن متعدیا بنفسه ففیه ضمیر فهو فاعله **افعال المدح والذم** ما وضع لانشاء مدح او ذم **فان قیل** هذا التعریف لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه امدح واذم لانهما ایضا وضعا لانشاء مدح او ذم مع انهما لیسا من افعال المدح والذم **قلنا** المراد ههنا ما وضعت لانشاء مدح او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة وهما وان کانا موضوعین لانشاء المدح او الذم لکنهما لیسا بمشهورین بهذا اللقب عندهم فمنها نعم وبئس **فان قیل** ان عدهما من الافعال لا یصح لانه لیس فعل من الافعال بهذا الوزن **قلنا** انهما فی الاصل علی فعل بفتح الفاء وکسر العین ثم نقل کسر العین الی الفاء للتخفیف وهذه لغة مشهورة وفیهما لغات اخر غیر مشهورة وشرطهما ان یکون الفاعل معرفا باللام الذهنی لان المقصود بهما المدح او الذم المعلوم الذهنی فینبغی ان یکون اللام ایضا ذهنیا لیطابق الملفوظ للمقصود نحو نعم الرجل ومضافا الی المعرف بها نحو نعم صاحب الرجل ومضمرا ممیزا بنکرة منصوبة نحو نعم رجلا او بما مثل فنعما هی تامة بمعنی الشیء المعرف عند سیبویه لکونه فاعل نعم وهی مخصوص وبعد ذلک المخصوص لبیان الفاعل **فان قیل** المخصوص قد تقدم علی الفعل کما صرح به فی المفتاح **قلنا** ان بعدیة المخصوص انما هو بحسب الغالب لا بحسب الکلیة وهو مبتدأ وما قبله خبره **فان قیل** الجملة الواقعة خبرا لا بد فیها من عائد الی المبتدأ ولا ضمیر ههنا **قلنا** ان لام التعریف قائم مقام الضمیر او خبر مبتدأ محذوف ومثل نعم الرجل زید فعلی الوجه الاول نعم الرجل زید جملة واحدة وعلی الثانی جملتان الاول فعلیة والثانی اسمیة

وشرطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل و بين المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط **فان قيل** هذا ينقض بمثل نعم
الاسد زيد لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس **قلنا** المطابقة في الجنس اعم من ان يكون
حقيقيا مثل نعم الرجل زيد او تاويليا مثل نعم الاسد اى نعم الشجاع زيد **فان قيل**
هذا منقوض بمثل قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا لانه ليس مطابقة في
الافراد والجمعية **فاجاب** المصنف بقوله وبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا وشبهه
متأول بتقدير مثل اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم
وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **فان قيل** هذا منقوض بمثله
قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ و فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري
في هذه الافعال فاجاب المص بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نِعْمَ الْعَبْدُ
اى ايوب والقرينة عليه سياق الاية وفَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ اى نحن والقرينة عليه
صدر الاية وهو قوله تعالى وَالْاَرْضَ فَرَشْنٰهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ وَسَاءَ
مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير لاجرائها
مجرى الامثال التى لا يتغير فيها **فان قيل** لم فصله عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام
المذكورة **قلنا** انما فصله عنهما لاختصاصه بالاحكام الخاصة فيما سيأتي وبعده المخصوص لبيان الفاعل
وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر
مبتدأ محذوف فحبذا زيد على الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية
اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز وحال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والعامل في الحال والتمييز هو حب في حبذا **فان قيل** الاصل هي المطابقة
بين الحال وصاحبها وهو الفاعل دون المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل وكذا
حال التمييز **قلنا** نعم لكن لما لم تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتمييز
لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ عن بحث الفعل شرع في بحث الحروف فقال الحرف
ما دل على معنى في غيره يرد عليه ان الحروف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف

يدل على معنى كائن فى غيره وايضًا لما كان الحرف دالا على معنى كائن فى غيره كان
ذلك المعنى معنى الغير لا معناه اجيب عنه بان عبارة المص محمولة على حذف المتعلق وحمل
فى على معنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف ما دل على معنى متحقق بسبب غيره ثم الحرف
اثنان وعشرون قسمًا لان الحروف لا تخلو اما عاملة او غير عاملة فالحروف العاملة
اما عاملة فى الفعل وعاملة فى الاسم فالعاملة للفعل اما ناصبة له او جازمة
فالناصبة اربعة كما فى قول الناظم بيت اَنْ وَلَنْ پس كی اِذَنْ اين چار حرف معتبر ۞ نصب مستقبل كنند اين جمله دائم
اتفقا؛ والعاملة فى الاسم لا تخلو اما عاملة فى الاسم الواحد او فى الاسمين فالعاملة فى الاسم
الواحد اما ناصبة للاسم او جارة له فالناصبة ستة كما فى قول الناظم بيت وا و يا و همزه و الّا
و ای و هيا؛ ناصب اسم اند اى؛ والجارة ثمانية عشر حرفًا سميت بالحروف الجارة كما فى قول الناظم
بيت نوع اول هفده حرف جر بود ميدان يقين؛ الخ والعاملة فى الاسمين اما رافعة للاول وناصبة
للثانى او بالعكس فالاول ما ولا المشبهتين والثانى اما فى موجب او فى غير موجب فالاول هی
الحروف المشبهة بالفعل وهی ستة كما فى قول الناظم اِنَّ وَاَنَّ كَاَنَّ لَيْتَ لٰكِنَّ لَعَلَّ؛
ناصب اسم اند الخ والثانى لا التى لنفى الجنس والحروف الغير العاملة خمسة عشر حرفًا لانها اما
من دواخل الفعل فقط او من دواخل الاسم فقط او غير مختصة باحدهما فالاول لا يخلو
اما محل وروده اول الفعل واخره فان كان محل وروده اول الفعل فايضًا لا يخلو اما
لتحقيق الفعل او تعليقه او تحضيضه فالاول حرف التوقع وهی قد والثانى حروف الشرط وهی اِنْ
وَلَوْ واَمّا والثالث حروف التحضيض وهی هَلّا واَلّا ولولا ولوما وان كان محل وروده
اخر الفعل فايضًا لا يخلو اما ان يكون لتانيث الفعل ولتاكيده فالاول تاء التانيث والثانى
نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة وان كان من دواخل الاسم فقط فهو التنوين باقسامه سوى
تنوين الترنم وان كان غير مختص باحدهما فايضًا لا يخلو اما ان يخل المبنى بسقوطه اولا والثانى
حروف الزيادة وهی اِنْ واَنْ وما ولا ومن والباء واللام والاول ايضًا لا يخلو اما دال على اشتراك
ما بعدها لما قبلها اولا الاول هی الحروف العاطفة العشرة كما فى قول الناظم بيت او فا و ثم حتى
والثانى ايضًا لا يخلو اما لايقاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشك المتكلم او لايجاب ما قبلها

ولتعيين المبهم او لتاويل المركب بالمفرد فالاول حروف التنبيه وهي ها والا واما والثاني حروف الردع وهي كلا فقط والثالث حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل والرابع حروف الايجاب وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان والخامس حرفا التفسير وهما اي وان

والسادس حروف المصدر وهي ما وانّ وان قوله ومن ثمه احتاج الى اسم او فعل

حروف الجرّ ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه **يرد عليه** ان معنى الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بالايصال في قول الشارح اي ايصاله اجيب عنه ان معناه الوصول لما عدي بالباء صار معناه الايصال وقدم الحروف الجارة على سائرها لانها كثيرة والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني الافعال الى مدخولها او لان اثرها جر المدخول ثم الحروف الجارة على ثلثة اقسام لانها اما حروف فقط واما مشتركة بين الاسمية والحرفية واما مشتركة بين الفعلية والحرفية

فالاول احد عشر حرفا والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله وهي من

والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارة لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رُبَّ التي تقدّر بعد الواو **واجيب عنه**

ان عدّها من الحروف الجارة بطريق المجاز لقيامه مقام ربّ قوله وواو القسم وتاءه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية **يرد عليه** ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول الشيء والغاية عبارة عن آخر الشيء فهما في طرفي النقيض وفي الاضافة لابد من المناسبة بين المضاف والمضاف اليه **اجيب عنه** المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او المراد بالغاية الغرض وهو الفعل لانه مقصود الفاعل وهم يطلقون الغاية على المقصود ولذا سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتدائية ان يصح ايراد الى او ما يفيد فائدتها في موضعها فالاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ بالله مِنَ الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه قوله او التبيين وعلامته وضع الموصول في موضعه نحو فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ اي الذي هو الاوثان

والتبعیض وعلامته وضع لفظ بعض فی موضعه نحو اخذت من الدراهم ای بعض الدراهم وزائدة وهی التی لا یخل المعنی بسقوطها فی غیر الموجب نحو ما جاءنی من احد خلافا للکوفیین والاخفش فانهم یجوزون زیادتها فی الموجب ایضا مستدلین بقولهم وقد کان من مطر فاجاب بقوله وقد کان من مطر وشبهه متأول بکونها للتبعیض او للتبیین ای کان بعض مطر او شیٔ من مطر او هو وارد علی سبیل الحکایة والی للانتهاء ای لانتهاء الغایة **یرد علیه** ان اضافة الانتهاء الی الغایة لا یصح لانه اضافة الشیٔ الی نفسه والاضافة نسبة تقتضی المغایرة بین المضاف والمضاف الیه **اجیب عنه** المراد بالغایة المسافة اطلاقا لاسم الجزء علی الکل فیکون من قبیل اضافة الجزء الی الکل او المراد بالغایة الفعل لان الغایة عبارة عن المقصود ولا شک ان الفعل مقصود الفاعل وبمعنی مع قلیلا کقوله تعالی وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَالِكُمْ ای مع اموالکم وحتی کذلک وبمعنی مع کثیرا نحو اکلت السمک حتی راسها ای مع راسها ویختص بالظاهر لانها لو دخلت علی المضمر لالتبس الضمیر المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها علی الضمیر استدلالا بما وقع فی بعض اشعار العرب کما فی قول الشاعر فتی حتاک یا ابن ابی زیاد: لکن استدلاله ضعیف بوجوه الاول انه قیاس غیر الشعر علی الشعر وهو ضعیف لانه یجوز فیه ما لا یجوز فی غیره والثانی انه قلیل والقلیل فی حکم العدم والثالث عدم معلومیة صاحبه لذلک قال الشارح والجمهور یحکمون بشذوذه وفی للظرفیة ای لظرفیة مدخولها حقیقة نحو الماء فی الکوز ومجازا نحو النجاة فی الصدق وبمعنی علی قلیلا کقوله تعالی لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ای علی جُذُوعِ النَّخْلِ والباء للالصاق نحو مررت بزید **یرد علیه** ان الباء فی هذا المثال لیس لافادة لصوق المرور بزید لانک تقول مررت بزید مع انه بینک وبین زید مسافة بعیدة **اجیب عنه** ان هذا مثال للالصاق المجازی ای مررت بمکان یقرب منه زید من قبیل ذکر الحال وارادة المحل **یرد علیه** ان الاقتصار علی مثال الالصاق المجازی لیس علی ما ینبغی لخفائه بل الاولی مثال الالصاق الحقیقی نحو به داء کما لا یخفی

اجيب عنه ان ذكر مثال الالصاق المجازي وترك الحقيقي لخفاء المجازي وظهور الحقيقي

والاستعانة اى لجعل مدخوله معاونا للفاعل فى صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم

والمصاحبة اى لجعل ما بعدها مصاحبا لما قبلها فى تعلق الفعل منهما نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه **يرد عليه** ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج كونه ملصقا بالفرس وهذا بعينه معنى الالصاق فيلزم التكرار فى عبارة المصنف **اجيب عنه** انه لا يستلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقا به فان المصاحبة لا يستلزم الالصاق بخلاف العكس فان الالصاق يستلزم المصاحبة اذ لا يتصور الالصاق بدون المصاحبة لان الخاص لا يتصور بدون العام والعام يتصور بدون الخاص هذا حاصل الزبدة

والمقابلة اى لجعل مدخوله عوضا عن شئ اخر نحو بعت هذا بذلك والتعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو ذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا **يرد عليه** ان التعدية لا يختص بالباء لوجودها فى جميع الحروف الجارة **اجيب عنه** ان للتعدية معنيين احدهما تضمين الفعل معنى التصيير وثانيهما ايصال الفعل الى معموله فالمراد بالتعدية ههنا المعنى الاول وهذا مختص بالباء

والظرفية نحو جلست بالمسجد وزائدة فى الاستفهام والنفى قياسا فقوله قياسا مصدر باعتبار الموصوف المحذوف اى زيادة قياسية ويحتمل التميز ايضا لاستقامة المعنى مثال الاستفهام نحو هل زيد بقائم وذكر مثال هل دون الهمزة لانها لا تزاد مع الهمزة قياسا فلا يقال ازيد بقائم ومثال النفى نحو ما زيد بقائم وفى غيره سماعا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده واللام للاختصاص سواء كان الاختصاص بسبب الملك نحو المال لزيد او غيره نحو الجل للفرس وللتعليل اى بيان علية شئ لشئ سواء كانت ذهنية نحو ضربته للتاديب فان تاديبه علة غائية للضرب مقدم فى الذهن ومؤخر فى الوجود وبينهما تفاوت اعتبارى لا حقيقى فان الضرب باعتبار انه مؤلم للمضروب يسمى ضربا وباعتبار انه مورث للاخلاق الحسنة فى المضروب يسمى تاديبا او خارجية نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر وزائدة نحو رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِىْ تَسْتَعْجِلُوْنَ وبمعنى الواو

فی القسم للتعجب نحو تالله لا یؤخر الاجل ویستعمل فی الامور العظام لا فی الامور الحقیرة لان التعجب انما یکون فیما هو عظیم الشان لا فیما هو حقیر الشان و رب للتقلیل و لها صدر الکلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصة بنکرة موصوفة لانها للتقلیل نوع مبهم من الجنس و هو یحصل بالنکرة فلا حاجة الی المعرفة الی موصوفه لتحقیق التقلیل الذی هو مدلول رب لان الشیء الموصوف اخص و اقل من غیر الموصوف یرد علیه ان قوله حیوان ماش فالحیوان فیه موصوف ای بالماشی مع انه غیر اقل من الحیوان المطلق بل مساوٍ له اجیب عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا فی الوجود ولا شک ان الحیوان الماشی فی نظر العقل اقل من الحیوان المطلق او نقول ان هذا الدلیل فیما لم یکن المقید مساویا للمطلق وهذا المقید مساو للمطلق علی الاصح یرد علی المصنف لما کان رب لانشاء التقلیل اصلا فیکون فی معنی التکثیر مجازا ضرورة لعدم القائل بالاشتراک فالمناسب ان لا یحتاج فی المعنی الاول الی القرینة و یحتاج فی المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجیب عنه انه فی معنی التکثیر مجاز متعارف و فی التقلیل حقیقة مهجورة والحقیقة المهجورة یحتاج الی القرینة دون المجاز المتعارف و فعلها ماض لانها للتقلیل المحقق و ذلک لا یتصور الا فی الماضی نحو رب رجل کریم لقیته محذوف غالبا لوجود القرائن نحو رُبَّ رجلٍ کریمٍ فی جواب من قال بمن لقیت یرد علیه نحو قوله تعالی رُبَمَا یَوَدُّ الَّذِیْنَ لان فعلها مضارع لا ماض اجیب عنه انه وان کان مضارعا لکنه نازل منزلة المحقق لکونه مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد او انه بتقدیر کان ای ربما کان یود الذین الخ وان کون فعلها ماضیا مخصوص بما اذا لم یکن مکفوفة بما وقد تدخل علی ضمیر مبهم لیس له مرجع معین یقصد الرجوع الیه الا انه لا مرجع له لان کل ضمیر لا بد له من المرجع کما یدل علیه حده ممیز بنکرة منصوبة لرفع الابهام عن ذلک الضمیر والضمیر مفرد مذکر لان المقصود من هذا الضمیر الابهام و المفرد المذکر ادخل فی الابهام فکان اولی من غیره خلافا للکوفیین فی مطابقة التمیز لان الاصل مطابقة التمیز مع الممیز و تلحقها ما فتدخل علی الجمل لانها بسبب لحوق ما الکافة خرجت

عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صالحًا لعملها نحو رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا
يرد عليه ان نحو ربما ضربته بسيف صيقل لحقتها ما الكافة ولم تخرجها عن العمل
اجيب عنه ما فيه زائدة لا كافة وورودها تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى
رب وهي تدخل على نكرة موصوفة فكذا هذه نحو شعر بلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والعيس يرد عليه ان سيبويه رئيس النحاة وهو قائل بكون هذه الواو للعطف
فكيف يصح القول بكونها جارة اجيب عنه ان المصنف في هذه الواو ذهب الى مذهب
الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض هو ان كون هذه الواو للعطف
ظاهر اذا كانت في وسط الكلام واما اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف
عليه وفي التقدير خلاف الاصل وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو
اكثر استعمالا في القسم فعند حذف الفعل يسبق الذهن اليه يرد عليه ان الباء ايضا
كثير الاستعمال في القسم فينبغي ان يلزم معها حذف الفعل كما لزم مع الواو وليس كذلك
بل الباء انما يكون عند حذف الفعل وذكره اجيب عنه الواو اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء فلزم معها حذف الفعل وجاز في الباء للتفاوت الواقع بينهما في القلة والكثرة
وايضا لو جاز مع الواو ذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساواة بين الاصل والفرع لغير السؤال
حطا للواو عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين اعني غير السؤال المختصة بالظاهر
حطا للفرع عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر يرد عليه ان حط الفرع
عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضا فلم خص الظاهر اجيب عنه انما خص الظاهر
للاصالة يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمر والباء اصل بالنسبة الى الواو
فالاولى ان يختص الباء بالظاهر والواو بالمضمر رعاية للتناسب اجيب عنه نعم في هذا الاختصاص
رعاية المناسبة لكن في العكس رعاية التعادل والتعادل اولى من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى حطا للفرع وهو التاء عن الاصل وهو الواو وتخصيصها بمظهر غير اسم الله فلم خص اسم الله
اجيب عنه انما خص اسم الله لانه اصل في باب القسم والباء اعم منهما في الجميع يرد عليه

ان اعمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي عدم استعمالها في عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضاً لانها لو لم تستعمل في عكوسها لا يصح الحكم بعمومها من الواو والتاء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو يقتضي استعمالها في عكوسها وكون الباء مختصة بالامور المذكورة يقتضي عدم استعمالها في عكوسها وهذا ليس الا تناقضاً اجيب عنه المراد بالجميع جميع الامور المذكورة وفيه احتمالان احدهما جميع الامور المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص والآخر جميع الامور المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا الثاني والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي مثال اللام والله لزيد قائم مثال ان والله ان زيداً لقائم مثال النفي والله ما زيد بقائم يرد عليه مثل قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه قسم لغير السؤال مع ان جوابه لم يصدر باحد الحروف الثلثة فكيف يصح قول الشارح اي بجواب القسم الذي لغير السؤال باحد الحروف الثلثة اجيب عنه ان جواب هذا القسم ايضاً مصدر باحد الحروف الثلثة وهو حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وفي هذا المثال النفي مقدر يعني تالله لا تفتؤ تذكر يوسف وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد قائم والله لان القسم مستغن عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهي الجملة يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فلم سميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب اجيب عنه انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح وقد تكونان اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء وانما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى وايضاً المقصود نفي المثل لا نفي مثل مثله ولو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس

مثل مثله شيء وقيل المثل زائد دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشيء منهما زائدا لان الاعمال اولى من الاهمال
وما قيل ان فيه نفي مثل مثله لا نفي مثله والمقصود نفي مثله فنقول ان نفي مثل المثل
يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى
المثل ع يضحكن عن كالبرد المنهم ؛ ويختص بالظاهر لاستغناء الضمير عنه بدخول مثل
ونحوه مذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر يرد على المص ان بين
قوليه تنافيا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ للزمان يدل على انهما موضوعان للزمان وقوله
للابتداء يدل على انهما موضوعان للابتداء اجيب عنه انه لا تنافي بينهما لان معنى قوله
ان مذ ومنذ للزمان اي انهما موضوعان للزمان الماضي او الحاضر وذلك الزمان
مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفي في صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت
او المنفي في صورة الحاضر مثال الاول سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة
كذا فان معناهما ابتداء سفري وعدم رؤيتي كان هذه السنة الماضية وامتد الى الآن ومثال
الحاضر ذكره بقوله ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع مدة عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا ويحتمل ان يحصل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضاف اي ابتداء عدم رؤيتي
دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء يرد عليه ان هذين المثالين لا يكونان مثالين
للظرفية لان الظرفية انما يكون في الحاضر جميع اجزاء الشهر واليوم ليست حاضرة عند
المتكلم بل بعضها وهو ما دون التكلم اجيب عنه الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا
فجميع اجزائهما وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا وان مضى
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعدها منصوبا فهي افعال فذكرت
في باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهي حروف جارة فذكرت هنا الحروف
المشبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام وفتح
الاواخر واما معنى فلان معانيها معاني الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة
فالمناسب ان يعبر بصيغة جمع القلة اي الاحرف المشبهة بالفعل اجيب عنه نعم لكن

الحروف المشبهة بالفعل

لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضا بصيغة
جمع الكثرة طردا للباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الآخر جائز نحو ثلثة قروء
مع وجود الاقراء على ان هذه الحروف اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ لها صدر الكلام
لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سوى أنّ فهي بعكسها اى بعكس باقيها
على حذف المضاف والا يلزم تعكيس الشئ من نفسه ومعنى العكس انها تقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ آخر لتمام
الكلام يرد عليه ان تعلقه بشئ آخر لا يقتضي عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدمة
على متعلقها ايضا اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لالتبست بان المكسورة في الكتابة
يرد عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضا فلم لم يتعرض له
اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انه لم حمل العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كما حمله صاحب المتوسط اجيب عنه
ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على
التاكيد والتاسيس اولى من التاكيد وايضا لو حمل العكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام
على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد وتلحقها
ما الكافة فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب ما الكافة فلا
يلزم ان يكون مدخولها صالحا لعملها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد
يرد عليه ان أنّ المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله وان مع
جملتها آه اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعدها باعتبار ما كان قبل دخولها عليها ومن ثمه
وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء لكونه موضع جملة لان
التكلم بالمفردات باطل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول
لان مقولة القول لا تكون الا جملة والموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة وفتحت
فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفردا او مفعوله لان المفعول لا يكون الا مفردا ومبتدأ

لان المبتدأ لا يكون الا اسما مفردا ومضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا مفردا وقالوا لولا
انك لانه مبتدأ لان لولا اما امتناعية او تحضيضية وبعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف
الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا وبعد لولا التحضيضية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون
الا اسما مفردا ولو انك لانه فاعل اي بعد لو الشرطية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا
يكون الا اسما مفردا فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه والمراد
به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط فههنا جواز الامرين
الكسرة والفتحة اما الكسرة فلان إنّ المكسورة مع اسمها وخبرها جملة اسمية واقعة جزاء
الشرط واما الفتحة فلان أنّ المفتوحة مع اسمها وخبرها ما قلته بتاويل المفرد مبتدأ
وخبره محذوف وبالعكس اي اكرامي ثابت له او فجزاءه اكرامي واذا انه عبد القفا واللهازم
المراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر
والفتح اما الكسر فلانها مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت بعد اذا المفاجاة واما الفتح
فلانها مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابت
وتمام البيت شعر كنت ارى زيدا كما قيل لسيد ۔ اذا انه عبد القفا واللهازم ۔ وشبهه فمن
جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله ان جعلت ما موصولة او موصوفة كان المعنى
اول مقولاتي فحينئذ تعين الكسر لان مقول القول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدرية
كان المعنى اول اقوالي فح تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى
ان المفتوحة ولذلك جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا وحكما بالرفع لان إنّ المكسورة
لا تتغير معنى الجملة فهي في حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع المحلي دون المفتوحة لانها تتغير
معنى الجملة فلم تكن في حكم العدم فلم يعتبر في اسمها الرفع المحلي ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا
لانه لو لم يتقدم الخبر على المعطوف لا لفظا ولا تقديرا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
وهو لا يجوز خلافا للكوفيين فان انّ عندهم عامل في الاسم لا في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه مبنيا لان الحكم المذكور مشترك بين المعرب والمبني خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان فانها لما لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكانها لم تعمل

في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك لانه لا يتغير معنى الجملة
لان معناه الاستناد الخ وهو لا ينافي المعنى الاصلي كالتاكيد لا ينافيه ولذلك دخلت
اللام مع المكسورة لان اللام لتاكيد معنى الجملة مثل ان المكسورة فلا يتنافيان دونها
لان اللام لتاكيد معنى الجملة وانّ المفتوحة تغيره وبينهما تناف على الخبر وعلى الاسم
اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما لان فيما عدا هذه الصور يلزم توالي حرفي التاكيد
والابتداء يرد عليه لم اختاروا تقديم ان دون اللام اجيب عنه انما اختاروا تقديمها
ترجيحا للعامل على غير العامل في لكن ضعيف لانها وان لم تتغير معنى الجملة لكنها لا توافق
اللام مثل انّ واما جوازه فبدليل قول الشاعر شعر مجاور السعدي يا سعاد سعيد
ولكنني من صبها لعميد ؛ وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها اللام لئلا يلزم الالتباس بان النافية في صورة الالغاء واما صورة الاعمال
فمحمولة على صورة الالغاء طردا للباب ويجوز دخولها على ما فعل من افعال المبتدأ لان الاصل
دخولها على المبتدأ او الخبر فلما فات دخولها على المبتدأ او الخبر فلابد ان تدخل على ما
يدخل على المبتدأ والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان خلافا للكوفيين في التعميم متمسكين
بقول الشاعر شعر بالله ربك ان قتلت نفسا ؛ وجبت عليك عقوبة المتعمد وتخفف
المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر لان اعمال المكسورة بعد التخفيف وجد في سعة الكلام
نحو قوله تعالى وَاِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد التخفيف لم يوجد في سعة الكلام
ففرضوا اعمالها في ضمير شان مقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل نحو قوله تعالى وَاٰخِرُ
دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ يرد عليه ان زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال
المكسورة في الظاهر اعمال المفتوحة في المقدار اجيب عنه ان دوام العمل في المقدر اقوى من العمل
في الظاهر احيانا فتدخل على الجمل مطلقا لتكون الجملة مفسرة لضمير الشان وشذ اعمالها في
غيره كما في قول الشاعر شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني ؛ فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها مع الفعل السين وسوف وقد وحرف النفي لئلا يلتبس بان الناصبة المصدرية يرد عليه
ان هذا الدليل لا يستقيم في حرف النفي لان حرف النفي يجتمع مع كل منهما اجيب عنه بان

زيادة حرف ليس للالتباس بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة واما الفارق بينهما
اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفي بها ان كان
منصوبا فهي المصدرية والا فهي النافية واما من حيث المعنى فان عني به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية ونوقض بكثير من المواضع منها قوله تعالى اَنْ
لَيْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعٰى وَاَنْ عَسٰى اَنْ يَكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ لان اَنْ فى هذين
المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة
اجيب عنه ان زيادة هذه الامور تشترط فى الفعل المتصرف وهذه الافعال غير متصرفة وكأنّ
للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر وقوله
على الافصح احتراز عن غير الافصح كقول الشاعر ع ونحر مشرق اللون كأنْ ثدياه حُقّان
ولكن للاستدراك ويتوسط بين كلامين متغايرين معنى لان الاستدراك لا يتصور بغير
التغير وتخفف فتلغى لفوات مشابهته بالفعل ومشابهته بالعاطف لفظا ومعنى فاجريت
مجراها فان قيل ان إن المكسورة المخففة ايضا مشابهة بان النافية لفظا فينبغي
ان تجري مجراها بان تكون غير عاملة مثلها اجيب عنه ان بينهما وان كانت المشابهة
اللفظية موجودة لكن المعنوية مفقودة واجراء الشئ مجرى الغير مبني على كلا المشابهتين
ولم يوجد ولذا يجوز معها الواو ورد لما قيل ان الواو تدخل على المثقلة لا على المخففة لانها حرف عطف
فلا يجوز دخولها على عاطف آخر فرد بما حاصله ان هذه الواو ليست للعطف بل اعتراضية
كما اختاره الرضي وليت للتمني التمني طلب حصول الشئ على سبيل المحبة سواء كان
ممكن الوجود او ممتنع الوجود مثال الاول ليت زيدا قائم ومثال الثاني ليت الشباب يعود
واجاز الفراء ليت زيدا قائما على ان ليت بمعنى اتمنى وهو من افعال القلوب وهي ناصبة
للمفعولين وتمسك بقوله ع يا ليت ايام الصبى رواجعا اجيب عنه ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف يعني يا ليت ايام الصبى كائنة حال
كونها رواجعا ولعل للترجي وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود سواء كان
محبوبا نحو قوله تعالى لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ او مكروها نحو لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْبٌ يرد عليه

ان عدّ لعلّ من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول الشاعر لعلّ ابي المغوار منك قريبٌ فاجاب بقوله وشذ الجر بها اي يعني الجر بكلمة لعل شاذ لا اعتبار له **وقد اجيب** ان الجر فيه على سبيل الحكاية يعني ان الشاعر حكاه عما وقع مجرورًا في موضع اخر **وقد اجيب** يحتمل ان يكون هذا الرجل مشهورًا [illegible] بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اي لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب اولا لا اجتماعهما في الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها يعني انه لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب يعني لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء لكن تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتى مثلها اي مثل الفاء لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثم فهي واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزء قوي او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفًا اي ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان قيل هذا ينقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءًا من البارحة اصلا قلنا الجزء اعم من ان يكون حقيقةً او حكمًا فالصباح جزء البارحة حكما لانه قريب لها وللقريب للشئ حكم ذلك الشئ واو واما لاحد الامرين مبهما اي للدلالة على الامر لا على التعين يرد عليه قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لان او هٰهنا للدلالة على الامرين لا على احدهما اجيب عنه ان او هٰهنا للدلالة على الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم في سياق النفي فيعم بسبب النفي وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا لان احد المستويين ان ولي ام لكن المستوي الاخر لا يلي الهمزة

وقال سيبويه هذا احسن وفصيح ازيدا رايت ام عمرو احسن وافصح قيل في الاعتراض في عبارة المص ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المصنف في النسخة المشهورة بعدم جواز هذا التركيب كما ترى وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز وبالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان السؤال عن التعيين فلابد ان يكون جوابها ايض كذلك ونعم او لا لا يفيدان التعيين فان قيل قد يجاب بنفي كليهما ايض فلا ينحصر الجواب في التعيين قلنا ان هذا الحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا امر واحد قلنا المشار اليه بثمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا على شرطين فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما في كل موضع اشارة الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا فان قيل كان الواجب على المص ان يعطف قوله وكان جوابها اه على قوله لم يجز ويفرع كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يوهم ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك فتامل والمنقطعة كبل في الاعراض عن الاول والهمزة للشك في الثاني مثل انها لابل ام شاة اي ليست بابل بل شاة او شيء اخر واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر جائزة مع او لان كلمة او اكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكد اخر فان قيل عد اما من الحروف العاطفة لا يصح لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف اجيب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى والثانية لعطف ما بعدها على ما قبلها فلا يلزم التكرار ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اعلم ان كلمة لا لنفي الحكم عن المعطوف فقط

لا عن المعطوف علیه نحو جاءنی زید لا عمرو وکلمة بل لا تخلو اما ان یکون بعد الاثبات او بعد النفی فان کان الاول فهی لصرف الحکم عن المعطوف علیه الی المعطوف والمعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه نحو جاءنی زید بل عمرو وقیل بل فی هذا المعنی نقیض لا وان کان الثانی ففیه خلاف فذهب بعضهم الی انها لصرف الحکم المنفی عن المعطوف علیه الی المعطوف والمعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه وذهب بعضهم الی انها لاثبات الحکم المنفی عن المعطوف علیه للمعطوف والمعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه فمعنی قولهم ما جاءنی زید بل عمرو علی المذهب الاول ما جاءنی عمرو والمعطوف علیه عند الفریقین فی حکم المسکوت عنه

ولکن لازمة للنفی فهی اما لعطف المفرد علی المفرد او لعطف الجملة فان کان الاول فهی نقیضة لا وان کان الثانی فهی نظیرة بل بعد النفی والاثبات جمیعا وعلی کلا من التقدیرین لازمة للنفی لان هذه المعانی لا یتصور منها الا مع حرف النفی

حروف التنبیه

حروف التنبیه ألا وأما وها والغرض منها ایقاظ الغافلین علی مضمون الجملة المصدرة بهذه الحروف ولذا سمیت حروف التنبیه

حروف النداء

حروف النداء یا اعمها لانها تستعمل النداء القریب والبعید وأیا وهیا للبعید لان کثرة الحروف تدل علی کثرة المسافة وأی والهمزة للقریب لان قلة الحروف تدل علی قلة المسافة والمراد بالقریب ههنا ما عدا البعید فیدخل فیه المتوسط ایضا

حروف الایجاب

حروف الایجاب نَعَمْ وبَلٰی وإیْ وأَجَلْ وجَیْرِ وإِنَّ فنَعَمْ مقررة لما سبقها ایجابا کان او نفیا استفهاما کان او خبرا ولذلک لو قال نعم فی جواب أَلَسْتُ بِرَبِّکُمْ لکان کفرا وبلی مختصة بایجاب النفی ای یبطل النفی السابق ویجعله ایجابا کما فی قوله تعالی أَلَسْتُ بِرَبِّکُمْ قَالُوا بَلٰی ای لیس کذلک بل انت ربنا وای للاثبات بعد الاستفهام ای غلب استعمالها بعد الاستفهام وقد یجیء للتصدیق وبمعنی نعم ایضا لکنه لم یتعرض لها لشذوذها ویلزمها القسم وأَجَلْ وجَیْرِ وإِنَّ لتصدیق المخبر وقد تجیء إِنَّ لتصدیق الدعاء ایضا کما فی قول ابن الزبیر لمن قال لعن الله ناقة حملتنی الیک إِنَّ وراکبها وقد تجیء بعد الاستفهام ایضا کما فی قول الشاعر شعر

لیت شعری هل للمحب شفاء　　من جوی حبهن ان اللقاء

[illegible] ابن الزبیر ۱۲

حروف الزيادة

لكنه لم يتعرض لهما لشذوذهما **حروف الزيادة** ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى بسقوطها الا انها لا فائدة لها في كلام العرب بل لها فوائد في كلام العرب اما لفظية واما معنويّة اما اللفظية فهي تحسين اللفظ وامّا المعنوية فهي للتاكيد والا لعُدّتْ عبثا وذلك لا يجوز في كلام الفصحاء لا سيّما في كلام الله تعالى إِنْ وأَنْ ولا ومِنْ والباء واللام فان بكسر الهمزة تزاد في ثلثة مواضع اشار اليه بقوله مع ما النافية نحو ما ان رايت زيدا وقلت مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ولمّا نحو لمّا ان قام زيد قمتُ وأَنْ بفتح الهمزة ايضا تزاد في المواضع الثلثة كما اشار اليه بقوله مع لمّا نحو فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ وبين لَوْ والقسم نحو والله ان لو قام زيدٌ قمتُ وقلت مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا يعني ان شرطا حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها مستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى ما تذهب اذهبْ وايّاما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ واينما تجلس اجلس وَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا وبعض حروف الجرّ نحو فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وقلت مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرمٍ ولا مع الواو بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو **فان قيل** قد يزاد لا بعد الواو من غير النفي اجيب عنه بان النفي اعم من ان يكون لفظا او معنى فانّ كلمة غير يفهم منه معنى النفي وان المصدرية نحو قوله تعالى مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ وقلّت قبل اقسم نحو قوله تعالى لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وشذت مع المضاف كما في بير لا حورٍ سرى وما شعر ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ثانيا

حرفا التفسير

حرفا التفسير اي وهي لتفسير كل مبهم مفردا كان او جملة نحو جاءني رجل اي زيد وقطع رزقه اي مات وان وهي مختصّة بما في معنى القول اي يفسر بها مفعول مقدر لفعل في معنى القول نحو قوله تعالى وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ان ناديناه بلفظ او شئ هو قولنا يا ابراهيمُ واعلم ان ما قال المصـ محمول على الاعم الاغلب وقد يفسر بها المفعول بالظاهر كما في قوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ

فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وهو مفعول به لامرتنى الذى فى معنى القول
وقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله اقذفيه تفسير لما
يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا فى معنى القول

حروف المصدر

حروف المصدر ما وان
وانّ فالاوّلان للفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المفرد
نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها ونحو عجبنى انك قائم
اى قيامك

حروف التحضيض

حروف التحضيض هلّا وألّا ولولا ولوما لها صدر الكلام لتدل على
التحضيض من اول الامر ويلزمها الفعل وتقديرا لان التحضيض لا يتصور الا فى الافعا
فان قيل ان هذه الحروف تدخل على المضارع والماضى والتحضيض انما يستقيم
فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات قلنا ان هذه الحروف فى المضارع للتحضيض
وفى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات يمكن تداركه فى المستقبل

حروف التوقع

حرف التوقع
قد اعلم ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم يضم
الى التحقيق والتقريب والتوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت
الصلوة اى قد حصل عن قريب ما نتوقعه وقد يضم الى التحقيق التقريب فقط من
غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ركوب
الامير وقد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء

حرف الاستفهام

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام للتنبيه على الشك من اول الامر
تقول أزيد قائم وأقام زيد وكذلك هل اعلم ان الهمزة تدخل على كل جملة اسمية
سواء كان خبرها فعلا او اسما وهل تدخل على فعلية خبرها كان اسما الا هل
بمعنى قد كما فى قوله تعالى هل اتى على الانسان آه اى قد اتى وهى من لوازم الافعال
فلا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فلذا قال والهمزة اعم تصرفا تقول أزيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل وهل ليست كذلك و أتضرب زيدا وهو
اخوك بادخال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار لان المستفهم عنه فى مثل

هذا التركيب مجاز وفي نحو أترضى بضربك زيدا وهو اخوك فاللائق به ما هو اقوى في الاستفهام وهو الهمزة دون هل وفي أزيد عندك أم عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة لان المستفهم عنه في هذا التركيب متعدد فاللائق به ما هو اصل في باب الاستفهام وهو الهمزة دون هل وفي أثم إذا ما وقع وأفمن كان وأمن كان بادخال الهمزة على الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف الشرط إن ولو وأمّا لها صدر الكلام لتدل على سببية الاول للثاني من اول الامر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل على سبيل الشذوذ فلا يرد نحو قوله تعالى وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق ولو لانتفاء الشيء الثاني لاجل انتفاء الشيء الاول كما في قولك لو جئتني لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء المجيء فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوعة لتعليق حصول الامر في الماضي بحصول امر اخر فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه لا حقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم فيستدل به على انتفاء اللازم كما في قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا فانه يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة والفساد منتف قطعا فدل على انتفاء التعدد فتوهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عدها من حروف الشرط الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازي لها يقصد اليه في مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول لا ان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شيء كقولك لو اهانني لاكرمته فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم لانه لما استلزمت الاهانة الاكرام استلزم لا الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظا كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

حروف الشرط

وَلَوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ يرد عليه لم لا يجوز ان يكون اَنْتُمْ تاكيد الفاعل لفعل المحذوف اجيب عنه لا يجوز ذلك لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف الفاعل لا يكون الا اسما مفردا والدال على المفرد هي ان المفتوحة وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف لان ان لدلالتها على معنى ثبت المقدر عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع في مواضع الخبر عوض عنه من حيث اللفظ فيكون كل واحد منهما كالعوض لا عينه وان كان جامدا جاز لتعذره كقوله تعالى وَلَوْ اَنَّ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم الماضي لفظا او معنى لئلا يكون معمولا لاداة الشرط فيطابق الجواب اي يطابق السؤال الجواب في بطلان عمل اداة الشرط فيه كما في الشرط وكان الجواب للقسم لفظا لئلا يلزم كون الفعل الواحد مجزوما وغير مجزوم مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك الاول مثال الماضي لفظا والثاني مثال الماضي معنى وان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى معناه ان يعتبر القسم ويلغى الشرط ويحتمل العكس ايضا لان القسم واجب الرعاية في الصدر فاذا فات الصدارة فاستوى الامران اي القسم والشرط كقولك انا والله ان تأتني آتك هذا امثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فان نظرت الى المعنى الاول فالنشر في الامرين على غير ترتيب اللف وان نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في التقديم على غير ترتيبه وفي الجواز على ترتيبه وان اتيتني والله لآتيتك هذا امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الى المعنى الاول فالنشر فيه على ترتيب اللف في الامرين وان نظرت الى المعنى الثاني فالنشر في التقديم على ترتيب اللف وفي الجواز على غير ترتيبه فالحاصل ان المثال الاول بالنظر الى المعنيين نشر على غير ترتيب اللف وفي المثال الثاني بالنظر الى المعنى الاول نشر على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثاني على غير ترتيبه فعلم ان للمعنى الاول رجحانا على المعنى الثاني فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه

فالاولى تقديم المثال الثانى على الاول كما لا يخفى لكنه اخره رعاية لاتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ والقسم الملفوظ فى صدر الكلام واجب الرعاية فكذا المقدر فى صدر الكلام ايضا واجب الرعاية نحو لَئِنْ أُخْرِجُوْا لَا يَخْرُجُوْنَ اى والله لئن اخرجوا الخ فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الجزم فى الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وَاِنْ اَطَعْتُمُوْهُمْ اِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ اى والله ان اطعتموهم اه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الفاء فى الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل **يرد عليه** ان كلمة اما على قسمين تفصيلية واستينافية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلابد من العلامة على اما الشرطية **اجيب عنه** العلامة عليها لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما فى حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول المحذوف مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثانى مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى اى ان لم يكن ما سوى الفاء مانعا اخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سوى الفاء مانعا فمن الثانى نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزء المتوسط منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب على انه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مهما تذكر على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غير ظاهر لانه يستلزم جواز اما زيد مهما يذكر وجواز اما يوم الجمعة مهما تذكر وهذا اللازم

باطل تفاقا لم يقل به احد فالملزوم ايضا باطل فان قيل لم ذكر امثلة الجزء
المنصوب ولم يذكر امثلة الجزء المرفوع اجيب عنه ان لم يذكر امثلة الجزء
المرفوع لكثرتها وظهورها حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا نحو قوله تعالى ‌ حرف الردع
كَلَّا اِنَّ الْاِنْسَانَ لَيَطْغٰى فان قيل لما كان كلا بمعنى حقا ينبغى ان يكون اسما
فلم عد من الحروف مطلقا اجيب عنه بانه لما كان كلا بمعنى حقا فالمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كاِنَّ المكسورة فلا يخرجه عن الحرفية تاء التانيث ‌ تاء التانيث الساكنة
الساكنة لان الساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية
للتعادل والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل تلحق
الماضى لتانيث المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهرا غير حقيقى فبخير فان قيل
ينبغى ان يجوز الحاق علامة المثنى والمجموع فى الفعل ليدل على تثنية المسند اليه
وجمعيته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف لان
علامة المثنى والمجموع ظاهرة فى المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى الحاق العلامة
فى الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد تكون ملفوظة وقد تكون مقدرة فلابد ‌ التنوين
من الحاق العلامة فى الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر التنوين
فى الاصل مصدر معناه ادخال النون ثم يسمى نفس التنوين اشعارا بحدوثه لما
فى المصدر من معنى الحدوث نون ساكنة فى الاصل فلو حركت بالحركة العارضة
فلا تخرج عن حد التنوين تَتْبَعُ حركة الآخر فان قيل آخر الكلمة الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الآخر الحرف الاخير انما لم يقل آخر الاسم
ليشتمل تنوين الترنم لا لتاكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة فان
قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون
يا رَجُلُ انْطَلِقْ لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الآخر قلنا المراد بتبعيتها
حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود كطفل لعارض للمعروض وليس نون انطلق
تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو للتمكن وهو كون الاسم غير مشابه

للفعل مشابهة مؤثرة فی منع الصرف والتنکیر وهو ما یدل علی تنکیر مدخولها نحو صهٍ ای اسکت سکوتاً ما فی وقتٍ ما وبدون التنوین اسکت سکوت الآن فی وقت الامر والعوض وهو ما یلحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف الیه کحینئذ ویومئذ ای حین اذ کان کذلک ویوم اذ کان کذلک والمقابلة وهو ما یلحق آخر الجمع المؤنث السالم فی مقابلة نون جمع المذکر السالم فان قیل لم لا یجوز ان یکون هذا التنوین للتمکن اجیب عنه انه لو کان للتمکن لزال بالعلمیة للعلتین التانیث والعلمیة فان قیل لم لا یجوز ان یکون للتنکیر قلنا انه لیس للتنکیر لوجوده فی العلم کعرفات فان قیل لم لا یجوز ان یکون للعوض قلنا انه لیس للعوض لعدم مساعدة المعنی فان قیل لم لا یجوز ان یکون للترنم قلنا انه لیس للترنم لوجوده فی غیر الابیات والمصاریع فتعین انه للمقابلة لانها معنی مناسب لحمل التنوین علیه والترنم وهذا ما یلحق آخر الابیات والمصاریع لتحسین الانشاد ثم تنوین الترنم علی قسمین احدهما ما یلحق القافیة المطلقة وهی التی کان رویها متحرکاً متبعاً باشباع حرکة حروف الاطلاق من الواو والالف والیاء وانما سمیت حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وهذه الحروف فی آخر الابیات والمصاریع یبدل بالتنوین کما فی قول الشاعر شعر اقلی اللوم عاذل والعتابن ÷ وقولی ان اصبت فقد اصابن ÷ والثانی ما یلحق القافیة المقیدة وهی ما کان رویها ساکناً وانما سمیت مقیدة للتقیید الصوت بها لانه لیس هناک حرکة یحصل باشباعها حروف الاطلاق کقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوی المخترقن ÷ مشبهة الاعلام لماع الخفقن ÷ فان قیل ان تنوین الترنم والمقابلة لم یوضعا لمعنی بل الغرض من الاول الترنم ومن الثانی المقابلة فکیف یصح عدهما من اقسام الکلمة المعتبرة فیها الوضع اجیب عنه ان عدهما من اقسام الکلمة المعتبر فیها الوضع تغلیباً باعتبار باقی الاقسام ویحذف من

العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر لان الابن كثير الاستعمال بين علمين والكثرة
تقتضي التخفيف فخففوه بحذف التنوين من العلم وبحذف الهمزة من الابن وحمل
على العلم لفظ فلان في مثل جاءني فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا
حمل عليه ابنة في مثل هذه هند ابنة عاصم في حذف التنوين لا في حذف الهمزة
لئلا يلتبس ببنت نونا التاكيد خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غير الالف لانها لو
كانت مع الالف لكانت مكسورة لمشابهتها بنون التثنية في وقوعهما بعد الف زائدة

باب نونا التاكيد

يختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
لانها لتاكيد الطلب والطلب انما يتحقق في ضمن هذه الاشياء وقلت في النفي لخلوه
عن معنى الطلب واما جوازه على قلة فتشبيهه له بالنهي ولزمت في مثبت القسم لان
القسم محل التاكيد فلما اكده بامر منفصل عنه وهو القسم فيؤكد بامر متصل به
بالطريق الاولى وكثرت في مثل اما تفعلن والمراد بها كل شرط اكد حرفه بما لانهم لما
اكدوا الحرف وهو غير مقصود اكدوا الفعل وهو المقصود بالطريق الاولى لئلا يكون
المقصود انقص من غيره وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين على مذهب من شرط في التقاء الساكنين على حده
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة او لثقل الواو بعد الضمة على مذهب من
لم يشترط في التقاء الساكنين على حده ما ذكر ومع ضمير المخاطبة مكسور ليدل
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وما عدا ذلك
مفتوح طلبا للخفة وتقول في التثنية وجمع المؤنث اِضْرِبَانِّ في التثنية
باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واِضْرِبْنَانِّ في الجمع بزيادة الالف لئلا
يجتمع ثلاث نونات المتواليات ولا يدخلهما الخفيفة لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حده كما
في الوقف وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل اي

فتشبيهها

الحرف

يعامل معهما مع الضمير البارز مثل ما يعاملهما مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضمًا وكسرًا ويعامل معهما مع غير البارز مثل ما يعاملهما مع الكلمة المتصلة من رد اللامات وفتحهما ومن ثمه قيل هل تَرَيِنَّ برد اللام وفتحها كما ترد اللام وتفتح في هل تَرَيَان وهل تَرَوُنَّ بضم الواو وكما تضم في لم تَرَوُا القوم واُغزُوَنَّ برد الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح في اغزوا واُغزُنَّ بحذف الواو كما تحذف في اُغزُ القوم واُغزِنَّ بحذف الياء كما تحذف في اغزي القوم والخفيفة تحذف للساكنين اى لالتقاء الساكنين كما في قول الشاعر شعر لا تهين الفقير علك اَنْ ؛ تركع يومًا والدهر قد رفعه ؛ فان قيل ان التقاء الساكنين يدفع بالتحريك ايضًا فلم لم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها فرقًا بينها وبين التنوين فان قيل الفرق يحصل بالعكس ايضًا اجيب عنه انما يعكس حطًا لمرتبة ما يدخل على الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم اصلًا بالنسبة الى الفعل في حال الوقف فيرد ما حذف لاجل الخفيفة لزوال علة الحذف وهو التقاء الساكنين والمفتوح ما قبلها تقلب الفًا تشبيهًا بالتنوين لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفًا تقول في اضربن اِضرِبا كما تقول في ضَرْبًا ضرباه

تمت

بتصحيح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

فہرست مضامین تحریر سنبٹ

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
تعریف الکلمة	۲	ترخیم المنادیٰ	۱۲۶	المبنیات	۲۲۳
تعریف الکلام	۱۳	الثالث ما اضمر عامله الخ	۱۳۱	المضمرات	۲۲۶
تعریف الاسم	۱۷	الرابع التحذیر	۱۳۹	اسماء الاشارة	۲۳۳
خواص الاسم	۲۱	المفعول فیه	۱۴۳	الموصولات	۲۳۵
تعریف الاسم المعبر	۲۵	المفعول له	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معه	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غیر المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	المرکبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۳	التمیز	۱۶۲	الکنایات	۲۴۲
فاعل الفعل	۶۷	المستثنیٰ	۱۷۰	الظروف المبنیة	۲۴۷
مفعول مالم یسم فاعله	۷۹	خبر کان واخواتها	۱۸۲	المعرفة والنکرة	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم انّ واخواتها	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر انّ واخواتها	۹۸	المنصوب بلا التی لنفی الجنس	″	اسماء العدد	۲۵۲
خبر کان واخواتها	۹۹	خبر ما ولا المشبهتین بلیس	۱۸۸	المذکر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبهتین بلیس	۱۰۰	المجرورات	″	المثنیٰ	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۳	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول به	۱۱۱	العطف بالحروف	۲۱۰	جمع التکسیر	″
الاول السماعی	۱۱۳	التاکید	۲۱۵	جمع القلة	۲۶۴
الثانی المنادیٰ	″	البدل	۲۱۷	المصدر	″
توابع المنادیٰ	۱۲۰	عطف البیان	۲۲۱	اسم الفاعل	[illegible]

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
اسم المفعول	۲۶۷	افعال المقاربة	۳۰۱	حروف المصدر	۳۲۳
الصفة المشبهة	"	فعل التعجب	۳۰۳	حروف التحضیض	"
افعل التفضیل	۲۷۰	افعال المدح والذم	۳۰۵	حرف التوقع	"
بحث الفعل	۲۷۸	بحث الحرف	۳۰۶	حرفا الاستفهام	"
الماضی	۲۸۱	حروف الجر	۳۰۸	حروف الشرط	۳۲۴
المضارع	"	الحروف المشبهة بالفعل	۳۱۴	حرف الردع	۳۲۷
الامر	۲۹۱	الحروف العاطفة	۳۱۹	تاء التانیث	"
فعل ما لم یسم فاعله	۲۹۲	حروف التنبیه	۳۲۱	التنوین	"
المتعدی وغیر المتعدی	۲۹۳	حروف النداء	"	نونا التاکید	۳۲۹
افعال القلوب	۲۹۴	حروف الایجاب	"	تمت الفہرست	
الافعال الناقصة	۲۹۶	حرفا التفسیر	۳۲۲		

المکتبۃ الرشیدیۃ

سرکی روڈ کوئٹہ ۵ فون ۸۴۳۲۶۴ / ۸۲۸۳۹۸